جمهورية مصر العربية





NATIONAL CENTER FOR EDUCATIONAL
RESEARCH AND DEVELOPMENT

المركز القومي للبحوث التربوية التنمية

دور مؤسسات التعليم والإعلام والمجتمع المدنى
فى مواجهة المشكلة السكانية
(دراسة ميدانية)

الباحث الرئيسى

أ.د. سعيد جميل سليمان

إشراف عام

أ.د. نادية يوسف جمال الدين

مدير المركز

القاهرة ٢٠٠٣

فريق البحث

قـــام بإجــراء الدراســـة فـــريق مـــن الباحثين والمساعدين والمعاونين من شعبة بحوث السياســـات الـــتربوية، وشعبة بحوث التخطيط التربوى ، وشعبة بحوث المعلومات وشعبة بحوث التعليم الفنى على النحو الآتى :

* **ا.د. سعيد جميل سليمان   الباحث الرئيسى**
  - كتابة خطة الدراسة وتوزيع العمل على أعضاء الفريق
  - متابعة العمل طوال فترة إنجاز الدراسة .
  - عقد ندوة العصف الذهنى بمشاركة الزملاء من أعضاء الفريق (٢٠٠٢/١٢/٢٨)
  - مراجعة فصول الدراسة وإبداء المقترحات لتحقيق الاتساق بينها .
  - كتابة الفصل الأول من الدراسة بعنوان :

    " المشكلة السكانية والحاجة إلى تفعيل دور المؤسسات المختلفة فى مواجهتها "
  - المشاركة فى كتابة الفصل السادس من الدراسة بعنوان :

    " خلاصة الدراسة وأهم التوصيات " .

* **ا.د. يونس عبد الجواد   مستشار البحث**
  - توفير المشورة العملية فى كافة مراحل إجراء الدراسة .
  - المشاركة فى عقد ندوة العصف الذهنى حول موضوع الدراسة .
  - تزويد فريق الدراسة بالمادة العلمية حول المشكلة السكانية .
  - إبداء الرأى بالنسبة للدراسة وبخاصة الفصل الخامس .

* **ا.م.د. نادية محمد عبد المنعم**
  - كتابة الفصل الثانى من الدراسة بعنوان :

    " دور مؤسسات التعليم النظامى (قبل الجامعى) فى مواجهة المشكلة السكانية "
  - المشاركة فى كتابة الفصل السادس بعنوان :

    " خلاصة الدراسة وأهم التوصيات "

* **د. أحمد يوسف سعد**
  - كتابة الفصل الرابع من الدراسة بعنوان :

    " دور المؤسسات الإعلامية فى مواجهة المشكلة السكانية " .

*** د. آمال مسعود**

- كتابة الفصل الثالث من الدراسة بعنوان :

" دور مؤسسات التعليم غير النظامى (وبخاصة محو الأمية) فى مواجهة المشكلة السكانية "

- المشاركة فى كتابة الفصل السادس بعنوان :

" خلاصة الدراسة وأهم التوصيات "

*** د. فاتن محمد عدلى**

- كتابة الفصل الخامس من الدراسة بعنوان :

" توجهات مؤسسات المجتمع المدنى بازاء القضايا السكانية والتعليمية "

- المشاركة فى كتابة الفصل السادس بعنوان :

" خلاصة الدراسة وأهم التوصيات "

*** فريق الباحثين المساعدين والمعاونين**

- د. إيمان زغلول أحمد
- أ. منار محمد إسماعيل بغدادى
- ا. رانيا عبد المعز
- ا. عزة جلال مصطفى
- ا. عاشور إبراهيم الدسوقى
- أ. جميل السيد فرغلى
- ا. أحمد السيد عبد الغفار

وقد شاركوا فى جمع المادة العلمية ، وفى التطبيق الميدانى وفى تفريغ الاستمارات وجدولتها.

*** السيدة بثينه إبراهيم عبد ربه**

وقد قامت بكافة أعمال السكرتارية وكتابة الدراسة على الكمبيوتر .

وفى سبيل تحقيق الاتساق العلمى فقد تم اطلاع الباحث الرئيسى على الصورة المبدئية للفصول مما أتاح بعض المقترحات والتعديلات لكن احترام مبدأ الاستقلالية العلمية جعل مراجعة واقرار الفصول فى صورتها النهائية مسئولية كل باحث عن الفصل أو الفصول التى اضطلع بكتابتها .

تقديـــــم

تعكـــس السياســـة التى تم رسمها للمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية فى السنوات الأخيرة الحـــرص على تحقيق أكبر قدر من التناغم بين ما يتم إجرائه من بحوث وبين مشكلات التربية والتعليم ســـواء مـــا يـــتعلق بـــالعوامل المعرقلة لمسيرة التطوير، أو ما تطرحه التقارير وزيارات المسئولين من استكشـــاف لبعض الصعوبات التى تقلل من عائد العملية التعليمية بالمؤسسات التعليمية المختلفة والعوامل الـــتى تقـــف ورائها ، والأساليب الممكنة لعلاجها، أو محاولة لإدخال الفكر التربوى الحديث إلى الساحة التعليمية.

وإذا كـــان المركـــز يضع هذا الخط الاستراتيجى نصب عينية فى اختياره لموضوعات البحوث الـــتى يتـــناولها باحثيه ، إلا أنه لا يغض الطرف تجاه ما يموج به المجتمع المصرى من قضايا فلا يقف بإزاءهـــا مـــتفرجا أو محـــايدا بل يشجع على اقتحام تلك المشكلات فى محاولة للوصول إلى المقترحات الكفـــيلة بمواجهتها بأسلوب علمى . والمشكلة التى يدور حولها موضوع الدراسة الحالية وهو " المشكلة السكانية وتفعيل دور المؤسسات فى مواجهتها " خير شاهد على ذلك .

وهـــناك عدد من النقاط تستدعى الإشارة فى الدراسة الحالية ، يتمثل أولها فى الثقل الكبير الذى أولته للجانب الميدانى مع تجنب الإغراق فى المعالجات التنظيرية والمكتبية . ويتمثل الثانى فى الطموح الذى اتسمت به الدراسة من حيث عدم الوقوف عند حدود ما كلفت ببحثه وهو استكشاف دور مؤسسات التعلـــيم فـــى مواجهـــة المشكلة السكانية بل مدت البصر إلى آفاق أرحب فأضافت إليها دور مؤسسات الإعـــلام سواء المسموع أو المقروء أو المرئى مع إلقاء نظرة عامة على دور مؤسسات المجتمع المدنى تجاه المشكلة السكانية .

وممـــا يلفـــت الانتـــباه كذلـــك إفســـاح الدراسة المجال للتعرف على سبل تفعيل الدور الحالى للمؤسسات المشار إليها سواء التعليمية أو الإعلامية أو المدنية فى مواجهة المشكلة .

ومـــن مظاهـــر التوفيق أن يعقد فريق الدراسة ندوة للعصف الذهنى خلال ديسمبر ٢٠٠٢ دعا إلـــيها كوكـــبة من المفكرين والخبراء وأساتذة الجامعات للإدلاء بدلوهم حول موضوع الدراسة مما أتاح لأعضـــاء الفـــريق الفرصـــة للـــتعرف على عدد من الرؤى الثرية والعميقة وغير التقليدية فى مواجهة المشكلة السكانية .

وأننى إذ أشكر ا.د. سعيد جميل سليمان رئيس فريق الدراسة والدكتور/يونس عبد الجواد يونس مستشـــار الدراسة وكافة أعضاء فريق الدراسة إتطلع إلى المزيد من الدراسات الجادة والطموحة لخدمة قضايا التعليم فى مجتمعنا الناهض .

والله الموفق إلى سواء السبيل ،،،

مدير المركز

ا.د. نادية يوسف جمال الدين

فهرس محتويات الدراسة

المحتويـــــــــــــات	الصفحة

الفصل الأول *

المشكلة السكانية فى مصر والحاجة إلى تفعيل دور المؤسسات فى مواجهتها

* اعداد ا.د. سعيد جميل سليمان أستاذ باحث متفرغ بشعبة بحوث السياسات التربوية ورئيس فريق البحث

الفصل الأول *

المشكلة السكانية فى مصر والحاجة إلى تفعيل دور المؤسسات فى مواجهتها

مقدمة :

تستهدف الدراسة بفصولها الستة التوصل إلى عدد من المقترحات لاستكشاف دور مؤسسات التعليم والإعلام والمجتمع المدنى فى مواجهة المشكلة السكانية وصولا إلى التفعيل الممكن لهذا الدور. ويسعى الفصل الحالى إلى رسم الإطار العام للدراسة ، وإبراز طبيعة المشكلة التى تتصدى لدراستها، والمسار الذى يحكم سيرها .

وفى موضوع يدور حول التحدى السكانى فى بلد نام مثل جمهورية مصر العربية يتجه بقوة إلى أن ينفض عن نفسه التخلف بمختلف صوره وأشكاله ، تبرز " التنمية " كأحد المداخل الهامة فى المعالجة. ويمثل الارتفاع بمعدلات التنمية على كافة الأصعدة أكبر الهواجس التى تؤرق المجتمع المصرى، والتى يتزامن مواجهته لها مع عديد من التحديات الأخرى . ونقصد بالتنمية فى الدراسة الحالية ، كافة الجهود المخططة للتغلب على مشاكل التخلف ، وهى عملية ديناميكية تمثل وضعية ذاتية للمجتمع، وتتضح فى إطلاق وتنشيط قواة الذاتية. (1)

وتتعدد أشكال التحديات التى يواجهها هذا المجتمع، فتغلب على بعضها الصبغة الاقتصادية ، فى حين تغلب على بعضها الآخر الصبغة الاجتماعية أو الأمنية أو البيئية ... الخ.

وبينما ينتج بعضها عن ظروف تغلب عليها المحلية ، يأتى بعضها الآخر انعكاسا لمؤثرات خارجية أو عالمية . ولا يدخل فى نطاق موضوع الدراسة الحالية تناول كافة التحديات بالتحليل ، إلا أن الإشارة إلى بعضها قد لا يخلو من دلالة من منطلق ما يحمله من صلة مباشرة أو غير مباشرة بقضايا التحدى السكانى والتنمية . ويبرز من بين التحديات المشار إليها ما يلى :

١- موقف المجتمع المصرى من تيار العولمة الذى اجتاح إرجاء العالم على مدى العقدين الماضيين فى ظل التطور المذهل الذى أفرزته ثورة الاتصال والمعلومات، وما تواكب معه من ظهور التكتلات الاقتصادية العملاقة ، وقرب تطبيق اتفاقية التجارة العالمية (الجات) بما لها من تأثيرات محتملة على اقتصاديات الدول النامية ، وعلى القدرة على

---

* اعداد ا.د/ سعيد جميل سليمان أستاذ باحث متفرغ بشعبة بحوث السياسات التربوية ورئيس فريق البحث

المنافســة مــع الآخرين، فى توفير إنتاجية وخدمات متميزة من حيث الجودة والتكلفة .
ويتطلــب هــذا أن يفرز المجتمع من بين سكانه أفرادا تتوافر فيهم الخصائص المطلوبة للتوافق مع التداعيات المتوقعة .
وتحمل مواكبة المجتمع المصرى لتيار العولمة معادلة صعبة يتعين عليه حلها بمعنى أن يجــد لنفســه طريقا آمنا بين منعطفين : بين رغبته الأكيدة فى نفض التخلف ، واللحاق بالركــب العالمى الذى يتطلب منه الانفتاح على الآخر وعدم الانكفاء على الذات، وسبيله فى ذلك السير فى طريق العولمة والتى أصبحنا، كما يقول السيد وزير التربية والتعليم ، جــزءا مــنها بالفعل. (٢) وبين الحذر مما قد يسببه الانسياق غير الرشيد وراء دعاوى العولمة فى وقت لم تتضح فيه بعد مراميها وتداعياتها على المستويين العالمى والمحلى ، خشــية أن تهز هويتنا وذاتيتنا الثقافية . ويدخل فى إطار التحدى المشار إليه ، على نحو أو آخر ، الحاجة إلى حسم الجدل الدائر ، ومنذ بضعة عقود بين مدعى الأصالة ودعاة المعاصرة .

٢- حاجــة المجــتمع المصرى فى الآونة الحالية إلى تحقيق المزيد من الاستقرار والتوازن الاجــتماعى، والذى تؤثر عليه بالسلب بعض التيارات التى طفت على سطحه فى العقود الأخــيرة متمــثلة فى ارتفاع معدلات البطالة، وتفشى ظاهرة الزواج العرفى ، وانتشار رقعة الإدمان وتعاطى المكيفات ، فضلا عن ظهور بعض نزعات التطرف والإرهاب .
وقد ارتبط بروز هذه الظواهر بعدد من التغيرات المجتمعية وخاصة بالنسبة لأمرين :
أولهمــا : انحسار تأثير الأسرة فى التنشئة ، وما أملته الظروف الاقتصادية للمجتمع من ابــتعاد الأب أو الأم أو كلــيهما مكانيا ونفسيا ، عن أفراد الأسرة مدفوعين بالحاجة الى ممارسة أعمال أخرى فى سبيل تلبية الاحتياجات المادية المتزايدة لأفراد الأسرة ، والتى يزيد من وطأتها التضخم العالمى والمحلى .
ويحمــل انحسار تأثير الأسرة انعكاساته على تنشئة وتربية أفرادها الصغار. ويزيد الأمر ســوءا خروج الكثير من الأطفال الى العمل فى وقت مبكر من حياتهم باعتبارهم مصدر دخل لتلبية الاحتياجات الضرورية لمعيشة الأسرة .
ومــن جهة أخرى ، فقد تأثرت الأسرة المصرية بما أفرزته التطورات الهائلة فى مجال التكنولوجــيا والاتصال الى درجة نجم عنها ما يمكن أن نطلق عليه زحزحة الأسرة عن نمــط الــتلاحم المكانى والنفسى الذى ظل سمة غالبة لها على مدى مئات السنين ، فبرز نمــط آخــر يقوم على الانتقال ، ويشجع على الارتحال ، كان من نتيجته ظهور أسلوب

حـياتى يفـتقد الاسـتقرار والألفـة ، وتشـيع بين جوانحه درجة أو أخرى من التفكك والانعزالـية ونقص الحميمية . وهكذا ، لم يعد النشئ الصغار من أفراد الأسرة يلقون ما كـان آبـائهم يلقونـه مـن توجهات كانت ترسخ فى وجدانهم قيم كالترابط ، والتماسك الأسرى، والإخلاص والوفاء ... الخ .

أمـا الثانى : فيتعلق بضعف المثيرات الثقافية فى المجتمع المصرى على وجه الإجمال ، وبـالأخص فى البيئات الريفية . ويفترض أن تلعب هذه المثيرات دورا مكملا للمدرسة والمؤسسـات التعليمـية والثقافـية الأخـرى مـن خلال الصحف والأفلام والمجلات والملصـقات .. الـخ ، والتى يتأتى للفرد أن يتعرض لها من خلال التحاقه بالنوادى، أو تـردده علـى المكتبات العامة ، أو عضويته بالجمعيات الثقافية وغيرها . ورغم الجهود الملموسـة على مدى السنوات الأخيرة ، والتى شهدت توسعا فى إنشاء المكتبات العامة فـى كثير من المناطق والأحياء فى إطار تنفيذ برنامج " القراءة للجميع " ، إلا أن بعض الدراسات تشير إلى أن المثيرات الثقافية لاتزال أقل من المنشود ، وبخاصة فى الريف ، وفـى المـناطق الهامشية فى الحضر ، مع ما قد يتركه التدنى فى المستوى الثقافى من انعكاسات سالبة على موقف الأفراد من قضايا محورية مثل النمو السكانى ، والتشاركية المجتمعية ، وخدمة البيئة .. الخ .[٣]

٣- مساس حاجة المجتمع المصرى للارتقاء بمعدلات التنمية البشرية بمنظورها المتكامل ، الـذى يضـم كافـة ما لدى البشر من قدرات ، إضافة إلى ما يتعلق بتوسيع خياراتهم ، وتلبية ما لديهم من أحقيات Entitlements فى الحصول على المعرفة ، والتمتع بحياة طويلـة وصحية، والعيش الكريم، وهى أمور أشاعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائى فى تقاريره منذ مطلع التسعينيات .

ويرتـبط تحقـيق التنمـية البشـرية أساسا بالتعليم والتدريب والرعاية الصحية. لكن تكتنفها صـعوبات يـرجعها المسئولون الى الظروف التى مرت بها مصر، وما تركته من تراكمات لم تسـتطع مؤسسـات الـرعاية التعليمـية والثقافية والصحية من الوفاء بها . [٤] ويتطلب علاج الـتراكمات المشـار إلـيها أمرين : تدبير التمويل الكافى وسط اشتداد المنافسة بين القطاعات المخـتلفة لاقتـناص أكبر نصيب من الكعكة المحدودة ، وإيجاد أساليب غير تقليدية قادرة على تفعـيل الممارسـات الجاريـة . وبسـبب التأثيرات التبادلية للتحدى السكانى على مسيرة التنمية البشرية ، نسترعى الالتفات إلى الاعتبارات الآتية :

- قـدرة الدولة على تحقيق الاستيعاب الكامل للأطفال فى الشريحة العمرية للتعليم الأساسى فى ضوء الالتزام بتحقيقه عام ٢٠٠٠ فى إطار الإعلان العالمى للتعليم للجمـيع ، ومـا يرتبط به من تحقيق فعالية احتفاظ المؤسسات التعليمية بهؤلاء الأطفـال دون انقطـاع أو تسـرب قـبل وصولهم الى الحد الأدنى الضرورى للمواطنة فى عصر الثورات العلمية والتكنولوجية والإتصالية .

وتتواكـب مـع الاستيعاب العددى حتمية الالتفات الى " الكيف " فى التعليم بما يتطلـبه من وصوله إلى قدر من الجودة النوعية يكفل الارتقاء بمعارف الأفراد، وترشـيد سـلوكياتهم، وإكسابهم المهارات ، حتى تكون المخرجات قادرة على التكيف بمجريات التقدم العالمى، والإسهام فيها، وتحقيق التقدم للمجتمع.

- قـدرة الدولة على مواجهة الأمية خصوصا فى المناطق الريفية ، وبوجه أخص بيـن الإنـاث، وهى أمور لم تتحقق بعد على نحو مرضى برغم الأشواط التى قطعـت علـى مـدى السنوات الأخيرة .[٥] ومن أبرز المآخذ فى هذا الصدد ، تركـيز فلسـفة محو الأمية فى المجتمع المصرى حتى اليوم على محو الأمية " الأبجديـة " والتى فات أوانها فى غالبية بلاد العالم بعد أن أفسحت مكانها لصور مـتعددة مـن محو الأمية الثقافية التى يمكن أن تستجيب للتداعيات الناجمة عن تعقـد وتشـابك الأمور المجتمعية من جهة ، والطفرة التكنولوجية التى يشهدها العـالم، مـن الجهة الأخرى . [٦] وهكذا ، فإن وضع فلسفة أكثر تطورا لتحكم الأنشـطة التى تبذل فى قطاع محو الأمية فى مصر ، يمثل تحديا ملحا للانتقال بجماهـير الكبار الأميين الذين تدور أعدادهم حول ١٧ مليونا (١٩٩٨) غالبيتهم فـى سـن الخصوبة والإنتاج، ليصبحوا دعاة نشطين لقضايا المجتمع المصيرية ومن بينها الانفلات السكانى وتدنى الإنتاجية .

- تأخـر المجتمع المصرى حتى اليوم فى الأخذ باستراتيجية واضحة المعالم بازاء قضية الاستمرارية فى التعلم على مدى الحياة . وقد قطعت العديد من مجتمعات العـالم أشـواطا كبيرة فى هذا الشأن على مدى العقود الثلاثة المنصرمة منذ أن كانـت صـيغة التعلم المستمر مدى الحياة lifelong Learning خيارا طرحه تقرير ادجار فور (١٩٧٢) [٧] إلى أن تحول مع تقرير جاك ديلور (١٩٩٦) [٨] ليصـبح مفـتاح التقدم للقرن الحادى والعشرين ، وأساسا للوصول إلى المجتمع المتعلم الضرورى لعالم اليوم .

فقر البيئة من الموارد ، لكن يتسع ليشمل العجز عن استثمار موارد تلك البيئة ، الذى هو منوط بالإنسان .

- **عوامل خارجية** : وتعتمد رؤية المشايعين لهذا الفكر على الاستقراء التاريخى لمناطق التخلف، وأوضاعها الحالية . ويستدلون على ذلك بما يتميز به المتخلفون من نشاط ذهنى ملحوظ عند انتقالهم الى مجتمعات أخرى ، مما يحمل على الاعتقاد بوجود سراما خارجية عن الأفراد ، وخارجة عن بيئتهم هى التى تسبب ظاهرة التخلف ، من أمثلتها السيطرة المستمرة من جانب القوى العالمية على مقدرات تلك المجتمعات مع تقاعس من جانب هذه المجتمعات عن الأخذ بأسباب التقدم . ويساند الكردى (١٩٧٩) هذا التوجه اعتمادا على تحليل تاريخى مبسط يمكن من خلاله تفسير مظاهر التقدم وأوضاع التخلف، بالقدر الذى يمكن معه التمييز بين مجتمعات تقدم ومناطق تخلف ، وأن هذه الأخيرة بمقدورها أن تحقق التقدم المنشود من خلال النمو الذاتى .

وبازاء الشعور بالحاجة إلى نفض التخلف ، تلجأ المجتمعات إلى تحقيق التنمية وفق ما تضعه من استراتيجيات لذلك . لكن ، فى جميع الأحوال ، **يظل الإنسان قاسما مشتركا عند أى تناول للتحدى السكانى أو للتنمية** . فهو ، من جهة ، المحور الذى لا يمكن التغافل عنه فى تناول المشكلة السكانية حيث لا يمكن تحقيق مواجهة كفئة لهذه المشكلة إلا من خلال التأثير فى **مدى وعيه بأبعاد هذه القضية وتداعياتها ، وفى ما يشايعه من أفكار ، وما يحمله من قيم ، وما يجرى عليه من سلوك . ومن هذا المنطلق ، تصبح المؤسسات القادرة على التأثير فى معارف الإنسان وأفكاره واتجاهاته هى أساس النجاح أو الفشل فى جهود التصدى للمشكلة السكانية .**

وبالمقابل ، فإن الإنسان هو عماد التنمية من منطلق أنه هدفها وهو الذى يحققها فى ذات الوقت .

ويحتدم الجدل بين المفكرين فى تناولهم لقضايا السكان والتنمية، ويتركز خلافهم حول ما إذا كانت المشكلات السكانية هى التى تعوق التنمية، أم أن التنمية المتعثرة هى المسئولة عن كافة التداعيات السالبة بالمجتمع . وتقف خلف هذا الجدل وجهتا نظر رئيستان لكل منهما دعاتها الذين يستندون إلى حجج لتدعيم رؤيتهم . وتنطلق وجهة النظر الأولى من رفض مقولة أن الزيادة السكانية فى حد ذاتها شر مطلق، أو أنها تمثل ، فى جميع الأحوال، مصدر خطر داهم على مسيرة التنمية الاقتصادية/الاجتماعية . وفى الطرح النظرى لهذا الفريق يمكن أن يكون ضغط السكان باعثا هاما على التنمية، بل ويعتبر بعض هؤلاء أن ضغط السكان جزء من تنمية المجتمعات استنادا إلى أن ما يخلقه من مشاكل ، يجعل الحل المتاح هو استخدام الأرض بشكل

أكـــثر إنتاجـــية، ويـــؤدى ذلـــك بدوره إلى نمو فى تقسيم العمل . كما تؤدى الزيادة المتحققة فى الإنتاجـــية الاقتصادية ، والتمايز الاجتماعى إلى تنشيط النمو الصناعى على المدى الطويل . [١٠]
ويصـــل اقتـــناع البعض بسلامة هذا التوجه إلى حد المناداة بضرورة تشجيع زيادة السكان عندما تضـــغط المطالـــب أو الحاجـــات الإضـــافية على المزارعين ، وتحفزهم لتنميته ، والى تطوير ممارســـات أكثر إنتاجية وابتكارية ، وصولا إلى ما يطلق عليه التنمية الاقتصادية الحقيقية . [١١]
ويستدل محبذو هذا المنحى للتدليل على سلامة رؤيتهم بنماذج لمجتمعات لم يكن يتوافر لها سوى العنصـــر البشـــرى ، لكن من خلال نجاحها فى استثمار هذا العنصر على نحو جيد، وفى إطار مشـــروعات تـــنموية كفـــئة ، أمكـــنها أن تحـــول الزيادة السكانية إلى عامل قوة لتحقيق التقدم الاقتصـــادى والرفاه الاجتماعى ، وبمعنى آخر ، دفعهم بإمكانية تحويل العنصر البشرى المتزايد فى العدد إلى مصدر قوة تشد من أزر التنمية ، وتضاعف معدلاتها ، ولا تلتهم عائدها . وهكذا ، فـــإن الـــزيادة الســـكانية تكون ، فى نظرهم ، بريئة من التدنى الحادث فى أحوال المجتمع أوفى مستوى معيشة الجماهير . وانطلاقا من هذه الرؤية، تصبح المشكلة السكانية ، مجرد " مشجب " يـــتلهف علـــى التشـــدق به الحكم العاجز عن التنمية ، لأنه لو كانت هناك تنمية لما كانت هناك مشكلة سكانية أصلا . [١٢]

أمـــا وجهة النظر المعارضة ، وهى الأكثر شيوعا فى المجتمعات النامية ، فترى أن الزيادة الســـكانية غـــير المتناسبة مع الموارد المتاحة، من شأنها أن تعرقل مسيرة التنمية من حيث أنها تســـتهلك عـــائد التنمـــية أولا بأول دون أن تعطى الفرصة للجماهير أن تجنى ثمار هذه التنمية، خاصة فيما يتعلق بخدمات الرعاية التعليمية والصحية ، والتى تنعكس بدورها فى شكل تدنى فى الخصائص السكانية مما يؤثر بالتالى على كفاءة تنفيذ مشروعات التنمية .. وهكذا دواليك .

كمـــا وأن زيادة الاستهلاك ، التى تستتبع الزيادة السكانية ، تؤثر على قدرة المجتمعات على توفـــير المـــناخ المواتـــى للاستثمار ، حيث لا تترك عائدا يمكن أن يوجه نحو إقامة المزيد من المشروعات التى من شأنها أن توفر مزيدا من فرص التشغيل، فتؤدى بالتالى إلى زيادة معدلات البطالة مع ما ينجم عنها من آثار ضارة على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى .

ومن النظريات التى تلقى قبولا من كثيرين، برغم أنها لا تخلو من انتقادات، نظرية " الحجم الأمـــثل للســـكان " والتى تقوم على أن لكل حجم معين من الموارد التى يتمتع بها بلد ما ، عددا محـــددا يناسبه من السكان، وعندما يتوافر هذا العدد المناسب أو الأمثل ، فإن متوسط دخل الفرد يـــرتفع إلـــى أقصـــى ما يمكن ، أما إذا زاد السكان عن الحجم الأمثل ، فإنه يستنفد مزايا تقسيم العمل، وتظهر الآثار السالبة لقانون تناقص الغلة ، فيتناقص الإنتاج ، ويهبط مستوى دخل الفرد. وبالمـــثل ، إذا قـــل عـــدد الســـكان عن الحجم الأمثل، فإنه يعوق توفير القوى البشرية للمجتمع

المطلوبــة للاســتغلال الكــفء لموارده المتاحة . ويبدو أن هذه النظرية تتخذ موقفا وسطا بين الرأييــن المتعارضــين . وتقرن إحدى الدراسات الحديثة الاعتراف بوجود مشكلة سكانية بزيادة إعــداد الســكان دون أن يتواكــب مــع هذه الزيادة ، زيادات مكافئة فى التعليم ، وفى المرافق الصحية والاقتصاد ، أو أن يكون النمو الحادث فى الكم دون الكيف . (١٣)

ومــن الحجــج الــتى يسوقها انصار وجهة النظر الثانية أيضا فى سبيل تفنيد دعاوى الرأى الأول ، فــيما يتصــل بالارتــباط بيــن الزيادة السكانية والتنمية تأكيدهم على أن تحويل الزيادة الســكانية إلــى مصــدر قــوة ، مشروط بالقدرة على تعليم وتدريب جيدين لقطاعات كبيرة من الســكان، وهو الأمر الذى تكتنف تنفيذه مصاعب جمة : مالية وبشرية وغيرها . ومن ثم ، فإن وفــرة العنصــر البشــرى وحده ليست بذاتها الأمر الحاسم فى القضية ، حتى مع القول بزيادة المعروض من فرص التعليم والتدريب أمام أفراد المجتمع، حيث لا يعنى توافر الفرص أن يكون هناك إقبال جيد عليها ، واستفادة جيدة منها .

ومــن جهــة أخرى ، فإن العنصر البشرى لا يقف وحده وراء دفع جهود التنمية أو تعويقها حيــث يمكــن أن تقف فى مقابلة عوامل عديدة أخرى قد لا تكون بنفس قوته ، ولكنها أيضا ذات آثــار لا يمكــن تجاهلهــا . وقــد ينضوى تحت هذه بعض العوامل الخارجية المتمثلة فى تركة الاستعمار، وما يتركه من بصمات .

كمــا لا يسمــح كذلك استبعاد نسق القيم بالمجتمع تماما ، والذى قد يتضح من العزوف عن نوعيات معينة من التعليم أو التدريب من جانب الأفراد ، وتكالبهم على الالتحاق بنوعيات أخرى قــد لا تخــدم مســيرة التنمية بنفس القدر ، نظرا لارتباط تفضيلاتهم ببعض الأفكار والظروف الاجتماعية المتوارثة .

ومــن هذا المنطلق ، تبرز الرؤية القائلة بأن ما حققته بعض المجتمعات من نجاح فى تحويل الزيادة السكانية الى دافع لقاطرة التنمية ، برغم الاعتراف به ، إلا أنه لا ينهض وحده دليلا على ســلامة هذه الرؤيه ، كما لا يمكن اتخاذه قاعدة قابلة للتطبيق فى كافة المجتمعات ، حيث يتعين أن يكــون الســياق الاجــتماعى / الاقتصادى بكل تشابكاته، هو الأساس الذى يعطى لكل حالة تفرديــتها ، ومــن ثم اختلافها على نحو كبير أو صغير عن الحالات الأخرى ، والتى قد تتماثل معهــا فى بعض الجوانب، لكنها لا يمكن أن تتطابق ، وإلا فإن الأمر قد يتحول إلى Pana Cea أو عــلاج يصــلح لكافــة الحــالات . وإذا اتخذنا من نيجيريا مثالا ، فإننا نجد أن أرضها تحفل بثروات بترولية ومعدنية هائلة، لكن ما يعوق تنميتها ليس فقط العنصر البشرى الذى يقف عصيا على الاستثمار الكفء لصالح التنمية ، لكن تصاحبه قبل ذلك كله وبعد ذلك كله ، التعددية الاثنية والدينــية ، والعصبية القبلية، والزخم الكبير من البصمات السالبة لفترات الاستعمار . والحصيلة

الـــتى نجدها ماثلة تتمثل فى موقف يشجع فيه عدم التكافؤ بين المقدرات المادية الهائلة المتوافرة لهذا البلد، وبين القدرة على دفع خطط التنمية البشرية وغيرها فى السياق الاجتماعى الاقتصادى المشـــار إلـــيه، ومـــن ثـــم فقد التصقت بهذا البلد صفة " عملاق أفريقيا التائه " . وقد يكون من المجدى بازاء المثال النيجيرى ، إجراء مفاضلة بين السيناريوهات المستقبلية المطروحة أمام هذا الـــبلد ، وأيها يكون الأفضل بالنسبة لتقدمه ورخاءه ونفض التخلف عنه : أن يقف وقفة يتحقق له فـــيها ضـــبط ســـكانى، وارتقاء بالتنمية البشرية والوفاء بتكاليفها الباهظة ، أم تترك الأمور دون تنظيم ، والمغامرة باحتمالات تعثر مسيرة التنمية على أمل قد لا يتحقق باستخدام الوفرة السكانية للانطلاق بالتنمية .

ومـــن خلاصة ما أورده الفصل من تحليلات يصبح من الضرورى لفت الانتباه إلى نقطتين : توصـــى أولاهمـــا بعـــدم التركيز فى الجدل الدائر حول إثبات أى الاثنين هو الأسبق أو المسبب للآخـــر : الزيادة السكانية الجامحة أم التنمية المهتزة المتذبذبة، خشية أن يتحول الأمر إلى جدل عقيم أشبه بالجدل حول أسبقية الدجاجة أم البيضة.

أمـــا الثانـــية فتـــتعلق بتحبـــيذ الأخذ بالرؤية التى تقوم على " تبادلية التأثير " بين التحدى الســـكانى بأبعـــاده المخـــتلفة مـــن معدلات زيادة سكانية ، وتوزيع جغرافى للسكان على الرقعة الجغرافـــية ، وخصائص سكانية من جهة ، وبين " التنمية " ، بما تحمله فى الفكر المعاصر من تأكـــيد على جوانب التكامل والتوازن بين ماهو اقتصادى وماهو اجتماعى ، من الجهة الأخرى . ويقصـــد بتبادلـــية التأثير فى هذا المقام ما يشار إليه فى علم الكيمياء " بالتفاعل المزدوج " الذى يـــنفى فـــى القضية التى نحن بصددها تصور أحدهما على أنه وحده المؤثر أو الفاعل بينما يقف الآخر فى موقع المتلقى للتأثير على طول الخط . وإلا دعى للقبول ، أن نعترف بوجود تبادل فى التأثـــير والـــتأثر بيـــن الطرفيـــن علـــى أساس أن ما يحدث من تغيرات سكانية أو اقتصادية أو اجتماعـــية تتبادل فيما بينها مواقع التأثير والتأثر بصفة مستمرة ، أو كما عبـــر عنهـــا غيتـــــه (١٩٩١) بأنهـــا تمـــثل عناصـــر حلقـــة واحدة تؤثر كل منها فى العناصر الأخرى بشكل تبادلى يصعب معه القول بإمكان فصل التغيرات السكانية عن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية . [١٤]

ومـــن شأن الطرح النظرى الذى أورده الفصل بشأن التخلف والتنمية فى علاقتهما بالتحدى الســـكانى أن يهيـــئ لبروز تساؤل حول الواقع المصرى تحديدا ، وعما إذا كان التحدى السكانى يمثل بالفعل مشكلة يتعين تفعيل دور المؤسسات التعليمية وغير التعليمية لمواجهتها من أجل دفع مسيرة التنمية ونفض التخلف . وهذا هو جوهر المشكلة التى تدور حولها الدراسة الحالية .

مشكلة الدراسة :

يحفـل المجـتمع المصـرى بـآراء مـتفاوتة حول تقييم الوضع السكانى بالنسبة للواقع الاقتصـادى /الاجـتماعى الذى يعيشه أفراد هذا المجتمع، ومدى ما يتركه الوضع السكانى من تأثـيرات علـى مسـار التنمية ، وما إذا كانت هناك بالفعل مشكلة سكانية بكل ما تحمله لفظة " مشـكلة " مـن مدلـولات، وما إذا كانت المشكلة ، فى حالة وجودها، تكمن فى مجرد المعدلات المرتفعة للزيادة السكانية أم أن لها أبعادا أخرى.

والمتتـبع للـرؤية كما يعبر عنها الخطاب الرسمى على مدى العقدين الأخيرين، لا يكاد يجـد خطـبة للسـيد رئيس الجمهورية تخلو من الاعتراف بوجود المشكلة، وتحذير من آثارها السالبة، وبخاصة من زاوية التهام عائد التنمية أولا بأول دون أن تظهر آثار لما تبذله الدولة من جهـد ، ومـا تضطلع به من مشروعات . وقد وصل الأمر إلى حد أن يصدر رئيس الجمهورية تكلـيفات متوالـية للأجهـزة التنفيذية والحزبية والشعبية والتشريعية بضرورة تكثيف جهودها ، والتضـافر معـا من أجل مواجهة حاسمة للمشكلة السكانية . ويستند فى رؤيته التى طرحها عام ١٩٨٩ إلى أن :

" كـل الآثـار السـلبية المعوقـة لعملية التنمية إنما تنتج عن استمرار تزايد السكان فى مصر بـالمعدلات الحالـية ، والتصـاعد المطرد فى استهلاك الفرد من المواد الغذائية فهما تسببان لنا جمـيعا مشاكل واختناقات مدمرة " . وكرر الرئيس نفس الرؤية مؤخرا وبنفس القوة بعد انقضاء أربعة عشر عاما كاملة .(١٥)

ولا تكـاد تخلو مناقشات مجلس الشعب والشورى ، وتقارير ودراسات المجالس القومية المتخصصـة الـتى ترفعها إلى السيد رئيس الجمهورية ، وكذا الدراسات الصادرة عن المراكز البحثية على تنوع مجالاتها ، من إشارات إلى المشكلة والحاجة إلى مواجهتها .

لكـن ينبغى الاعتراف ، بالمقابل ، أن الشيوع الكاسح المحبذ للقول بوجود مشكلة سكانية لا يصل إلى حد الإجماع، فهناك بعض المفكرين الذين يعارضون هذه الرؤية بزعم استنادها الى تحليلات غير دقيقة ، والمبالغة فى تقدير التداعيات الناجمة عن التحدى السكانى رافضين اعتبار الأوضـاع السكانية فى المجتمع المصرى مسئولة عن مشكلات التنمية ، أو عن تردى مستويات المعيشـة ، ومناديـن بأفضـلية تسليط الضوء على المشكلات الحقيقية حيث لا ترجع التداعيات المشـار إلـيها إلى العجز عن ضبط المشكلة السكانية ، بل إلى سياسات التنمية المتذبذبة ، وإلى الكفاءة المتدنية فى تنفيذ مشروعاتها ، ومن ثم فهم يرفضون اتخاذ الأوضاع السكانيـة " الفداء " أو " المشجب " الذى تعلق عليه نواحى الفشل المشار إليها . (١٦)

وثمــة نفر ثالث من المفكرين ينادى بخطأ تصور أن مصر تعانى من مشكلة سكانية فى حــد ذاتهــا . ويــتجه هــؤلاء الى إرجاع جذور المشكلة وعواملها الى الضآلة الشديدة للمساحة الماهولــة والمستغلة (حوالى ٤% من المساحة الكلية) مما يزيد من الكثافة السكانية الى جانب خفــض المستغل من الموارد المتاحة بشكل صار معه نصيب الفرد منها ضئيلا . (١٧) ومن هذا المــنطلق ، يناصــر هذا الفريق الدعوة لاكتشاف أسباب أخرى قد لا تتصل بالسكان أنفسهم مثل الأســباب الجغرافية أو الاقتصادية معتبرين بذلك أن المشكلة السكانية " هى نتيجة أو أثر للتخلف وليست عامـــــــــلا له ".(١٨)

ويســير الفصل الحالى فى تحليله لمشكلة الدراسة وفق أربع نقاط رئيسة يخصص القسم التالى من الفصل لتناولها بشئ من التفصيل :

١- أن هــناك بــالفعل مشــكلة سكانية فى مصر لها مظهرها وأبعادها التى يتعين الوقوف عليها مما يجعلها مجالا بحثيا له وجاهته فى الأونة الحالية .

٢- أن تلــك المظاهــر والأبعاد لها العديد من التداعيات على مختلف الأصعدة من اقتصادية واجتماعية وغيرها .

٣- أنــه فى إطار التداعيات التى اتضحت ملامحها بجلاء منذ عقد الستينيات، فقد وضــعت العديــد مــن الــبرامج لمواجهة التحدى السكانى كان بعضها رئيسيا وبعضــها الآخــر مكمــلا. وقد اتجهت الدولة لتنفيذها وفق السياسات السكانية القومــية الــتى رســمت على مدى العقود المنصرمة . ورغم تفاوت حظ هذه الــبرامج مــن الفعالية عند التنفيذ ، إلا أنها لم تستطع ، على وجه العموم ، أن تكــبح جمــاح المشــكلة السكانية ، استنادا الى عدد من المؤشرات ، مما يبرر إجــراء الدراســة الحالية للبحث فى كيفية تفعيل مواجهة المشكلة السكانية فى الفترة القادمة .

٤- أن التفعــيل لابــد أن يولــى الانتباه الكافى إلى " الإنسان " باعتبار أنه أساس الــنجاح بالنســبة لأى خطــط مســتقبلية ، وهو أيضا وراء ما صادفته جهود المواجهــة من نجاح متواضع فى الفترة الماضية . ومن ثم ، فإن التفعيل الذى تتجه إليه الدراسة الحالية يتم من خلال بحث دور عدد من المؤسسات التعليمية وغــير التعليمــية التى تتعامل مع الإنسان المصرى ، والقادرة على التأثير فى معارفه ووجدانه ونواحى سلوكه المختلفة .

أولا : التحدى السكانى فى مصر كمشكلة بحثية

يمكن أن نستدل على المشكلة البحثية بداية من خلال ما تطلق عليه بعض المناهج البحثية وجود موقف ملتبس أو محير Confused or perplexed situation بدرجة تستفز الباحثين للسير فى خطوات منهجية بغية تحقيق الانتقال من هذا الموقف ، إلى موقف يكفل فض الالتباس ، وانتفاء الحيرة ، بما تفضى إليه المعالجة من التوصل فى النهاية إلى عدد من المقترحات (أو رسم تصور) يكفل حل المشكلة التى تدور حولها الدراسة Problem resolved . ويعتبر تحليل المشكلة من الأهمية بمكان بالنظر إلى أنه يوجه الحلول التى يمكن أن تتبناها الدراسة . ومن هنا يحذر منهج المشكلات مثلا ، من القفز إلى البحث عن الحلول قبل أن تستوفى المشكلة حظها من التحليل والتعقيل . (١٩)

وينطلق تحليل المشكلة التى تدور حولها الدراسة الحالية من استكشاف خلل التوازن الذى يتسبب فى الموقف الملتبس، ومحاولة استكشاف جوانبه المختلفة من منطلق أنها تضع أصبعنا على مواطن الالتباس التى نتجه إلى فضها من خلال ما تتوصل إليه الدراسة من مقترحات . واستهداء بالنقاط الأربع السابق الإشارة إليها ، فهناك ثلاثة اعتبارات ينبغى أخذها فى المعالجة البحثية :

١- صعوبة فصل " أبعاد " المشكلة السكانية عن " تداعياتها " نظرا لما بين العوامل العديدة التى تدخل فى هذه المشكلة من تشابك وتأثيرات متبادلة .

٢- عدم جواز النظر إلى أى صورة من صور خلل التوازن باعتبارها فى حالة ثبات دائم حيث يعتريها التغير المستمر ، ولا تظل ساكنة إلا لفترة قصيرة من الزمن تتشكل فى إطارها العلاقة بين الطرفين المعنيين على نحو أو آخر قد يكون مختلفا عما سبقه . مما يفرض الحذر من عدم الالتفات على نحو كاف للتغيرات التى تعترى أى منهما ، أو عدم إعطائها ما تستحقه من عناية فى ظل تشابك الظروف الاقتصادية /الاجتماعية التى أشرنا إليها، والتى يتداخل فيها الموروث الثقافى من عادات وتقاليد، مع ما يحمله الأفراد من قيم تحكم سلوكياتهم ، مع الظروف المجتمعية دائمة التغير..الخ .

٣- إن الفجوة الحادثة من خلل التوازن تؤدى إلى تداعيات متلاحقة يصعب النظر إليها نحو خطى بمعنى صعوبة تناول كل منها فى استقلالية عن غيرها وإلا كان فى هذا إغفال لتبادلية التأثير التى تربط كل منها بغيرها . والحقيقة أن كل واحد من التداعيات يؤدى إلى غيره بشكل حلزونى فى تتال اقرب ما يكون إلى الحلقة المفرغة التى تطول كافة الأبعاد المجتمعية ، فكلما اتسعت فجوة عدم التوازن ، كلما انخفض مستوى معيشة الأفراد وهو ما يؤدى إلى انحدار المستوى الاجتماعى ، وتدنى خصائص السكان .

وتـنعكس هـذه بدورهـا علـى ضـعف الإنتاجية مؤثرة بذلك على مجمل الأوضاع الاقتصـادية ، وعلـى نصـيب الفـرد من الدخل القومى ، ومن الرعاية المقدمة له ، فيـنخفض تـبعا لذلـك مسـتوى الرفاه . ومن جهة أخرى ، يؤدى انخفاض المستوى المعيشـى ، وبخاصـة فـى المناطق الريفية مع ضيق مجالات العمل ، وقلة الفرص ، وضـعف العـائد ، إلى الهجرة الداخلية وبخاصة من الريف إلى المناطق الحضرية ، بحثا عن فرص معيشية افضل مما يسهم بدورة فى استفحال صورة أو أخرى من صور خلـل الـتوازن خاصة ما يتعلق بخلل التوزيع السكانى على الرقعة الجغرافية بما يحمله ذلـك من سلبيات على الموارد وعلى البيئة .. وهكذا دواليك . ويكون تدنى انخصائص السـكانية ، وعـدم توافقها مع مقتضيات التقدم وجها ثالثا لعدم التوازن يزيد منه ضعف المـوارد، وعـدم القـدرة على توفير الإمكانات التمويلية المطلوبة للارتقاء بالمستويات التعليمية والتدريبية وغيرها .

ثانيا : أبعاد وتداعيات خلل التوازن السكانى

يـتخذ خلل التوازن السكانى فى مصر ثلاثة أبعاد رئيسة : يتعلق أولها بزيادة معدلات النمو السكانى بأسرع من القدرة على زيادة الموارد . ويـتعلق الـثانى بخلـل الـتوازن فى التوزيع الجغـرافى للسـكان . أما الثالث ، فيتعلق بخلل التوازن بين خصائص السكان من جهة ، وبين النوعـية المنشودة من البشر خاصة بالنسبة لتركيبهم النوعى والعمرى وعدم توافقه مع متطلبات تحقيق التنمية فى عصر يموج بالتفجر فى مجالات المعرفة والاتصال وغيرها .

خلل التوازن بين النمو السكانى والزيادة فى الموارد

على مدى الفترة منذ منتصف القرن العشرين، لم تتحقق لمصر تنمية للموارد تتكافئ مع الـزيادة السـكانية الـتى تحققـت خلالها ، فبالنسبة للزيادة السكانية، ارتفع متوسط معدل النمو السكانى باطراد سجلته التعدادات السكانية المتعاقبة منذ تعداد ١٩٤٧، (برغم تذبذبه بقدر طفيف فى بعض الفترات ، وخلافا لما شهدته الفترة الأخيرة من ميل للانحسار) ، فبعد أن كان المتوسط المشـار إليه ١,٧٥ للفترة من ١٩٣٧-١٩٤٧، ارتفع إلى ٢,٣٤ فى الفترة من ١٩٤٧-١٩٦٠ . وواصل المعدل صعوده إلى ٢,٥٢ فى الفترة من ١٩٦٠-١٩٦٦ قبل أن يظهر ميلا للهبوط إلى ١,٩٢ فـى الفـترة ١٩٦٦-١٩٧٦ ثم عاود بعدها الارتفاع إلى ٢,٧٥ متخطيا أعلى المعدلات المسجلة سابقا ، قبل أن يسجل مؤخرا الهبوط إلى ٢,٠٨ فى الفترة من ١٩٨٦-١٩٩٦ .[٢٠]

ومـن جهـة أخرى ، فقد ارتفع معدل الزيادة الطبيعية ، والذى يمثل الفرق بين معدلات **المواليـد والوفـيات من ٢٦% عام ١٩٦٠ إلى ٢٩,٤% عام ١٩٨٦ قبل أن يظهر ميلا للهبوط**

اعتبارا من عام ١٩٩٠ ليسجل ٢٣,٨% ، وماتلاه من هبوط طفيف إلى ٢١,٨% عام ١٩٩٦ ثم ٢١% عـام ١٩٩٨ وأخـيرا إلـى ٢٠,٦% عام ١٩٩٩ .[٢١] وتواكب مع المعدل المشار اليه ارتفـاع اجمالى السكان من ٢٦,٠٨٥ مليون نسمة عام ١٩٦٠ إلى ٣٠,٦٢٦ مليون عام ١٩٦٦ إلـى ٣٦,٦٢٦ عـام ١٩٧٦ إلـى ٤٨,٢٥٤ عام ١٩٨٦ ثم إلى ٥٩,٣١٣ مليون حسب التعداد الأخير عام ١٩٩٦ .[٢٢] قبل أن يصل مؤخرا إلى حوالى ٦٩ مليون عام ٢٠٠٣ .

ومـن الظواهر الملفتة للانتباه ، التناقص المتوالى فى فترة تضاعف السكان من خمسين عامـا علـى مدى النصف الثانى من القرن ١٩ (من حوالى ٤,٥ مليون نسمة عام ١٨٤٦ إلى حوالى ١٠ مليون نسمة) . واستمرار التضاعف على نفس المنوال بالنسبة للخمسين عاما التالية وحـتى منتصـف القرن العشرين، والتى أوصلت هذا الاجمالى إلى حوالى ٢٠ مليون نسمة عام ١٩٥٠ . لكن أخذت فترة التضاعف فى التناقص بعد ذلك إلى ٢٨ عاما فقط بوصول السكان إلى حوالى ٤٠ مليون نسمة عام ١٩٧٨ ، ونتوقع تحسنا فى الفترة القادمة ، فحسب اسقاطات السكان المسـتقبلية الـتى أجـراها المركز الديموجرافى بالقاهرة لأغراض التخطيط والتنمية، ينتظر أن يتضـاعف الاجمالى للمرة الرابعة فى فترة ٣٤ عاما أى حوالى عام ٢٠١٢ أو قبله بقليل بتوقع الوصـول إلـى ٨٠,٨٦٣,٠٠٠ بحسب الفرض العالى لتوقعات الخصوبة ، وفى فترة ٣٦ عاما بحسب الفرض المتوسط، وفى فترة ٣٧ عاما بحسب الفرض المنخفض أى فى عام ٢٠١٥.[٢٣] وهـناك تفـاوت فى طريقة حساب التضاعف تؤدى إلى تفاوت فى حساب فترة التضاعف ، فقد وجـد نجيب غيتة مثلا (١٩٩١) أن سكان مصر قد تضاعفوا ست مرات فى أقـل مـن مائـة عـام (من ١٨٨٧ إلى ١٩٨٠) . [٢٤]

وتشكل معدلات الزيادة والتضاعف التى أشرنا إليها مفارقة بالنسبة لبلد تعمل نسبة كبيرة مـن قواه فى مجال الزراعة، فقد أثار انتباه المسئولين إن المساحة المزروعة لم تزد خلال نفس الفـترة تقريبا عن ٣٢% [٢٥] مما جعل الزيادة السكانية على مدار القرن العشرين مقترنة بالتدنى المطرد فى متوسط نصيب الفرد سواء بالنسبة للمساحة المزروعة أو المساحة المحصولية حسب ما توضحه أرقام الجدول الآتى : [٢٦]

السنوات	السكان (بالألف)	المساحة المزروعة (بالألف فدان)	متوسط نصيب الفرد من المساحة المزروعة (بالفدان)	المساحة المحصولية (بالألف فدان)	متوسط نصيب الفرد من لمساحة المحصولية (بالفدان)
١٨٨٧	٧,٩٣٠	٤٧٥١	٠,٦	٥٧٥٤	٠,٧٢
١٨٩٧	٩,٧١٥	٤٩٤٣	٠,٥٣	٦٧٢٥	٠,٧١
١٩٠٧	١١,١٩٠	٥٢٧٤	٠,٤٨	٧٥٩٥	٠,٦٧
١٩١٧	١٢,٧١٩	٥٣٠٩	٠,٤١	٧٧٢٩	٠,٦٠
١٩٢٧	١٤,١٨٧	٥٥٢٤	٠,٣٩	٨٥٢٢	٠,٦١
١٩٣٧	١٥,٩٢١	٥٣١٢	٠,٣٣	٨٣٠٢	٠,٥٣
١٩٤٧	١٨,٩٦٧	٥٧٦١	٠,٣١	٩١٣٣	٠,٤٨
١٩٦٠	٢٦,٠٨٥	٥٩٠٠	٠,٢٣	١٠٢٠٠	٠,٣٩
١٩٦٦	٣٠,٠٧٦	٦٠٠٠	٠,٢٠	١٠٤٠٠	٠,٣٤
١٩٧٠	٣٣,٢٠٠	٦٠٠٠	٠,١٨	١٠٩٠٠	٠,٣٣
١٩٧٦	٣٧,٨٦٦	٦٣٠٠	٠,١٧	١١٢١١	٠,٣٠
١٩٨٦	٤٩,٨٩٧	٦٣٠٠	٠,١٥	١١١٧٠	٠,٢٧
١٩٨٧	٥١,٣٢٩	–	–	١١٤١٠	٠,٢٧
١٩٩٨	٦١,٠٠٠	٧,٧٦١	٠,١٢	١٣٨٥٩	٠,٢٣

وبالــرغم مما أثمرته الجهود المكثفة فى مجال تطوير الإنتاج الزراعى والتى أدت على سـبيل المثال ، إلى الارتفاع بمتوسط إنتاجية فدان القمح فى مصر من ٥,١٨ أردب عام ١٩٥٠ إلــى ١٢ أردب عام ١٩٩٢ ثم إلى ١٤ أردب عام ١٩٩٥ ، إلا أن الزيادة السكانية كانت أسرع فــى التهام العائدات المتحققة، بل والادهى أن يتفاقم الوضع، فتضطر الدولة الى زيادة الاستيراد مــن الخارج فى سبيل سد الحاجة المتزايدة للسكان، وارتفعت قيمة المستورد من القمح من ٢,٦ ملـيون جنــيه فقـط عام ١٩٧٠ إلى ٣٠٨,٩ مليون جنيه عام ١٩٨٠ قبل أن تقفز إلى ٥٧١,٩ ملـيون جنيه عام ١٩٩٠ مما يشير إلى عمق المأزق المتوقع أن تواجهه مصر على مدى العقود المقـبلة خاصــة إذا أخذنا فى الاعتبار التضخم العالمى بتداعياته المختلفة ، وما يتواكب معه من تعقد محتمل فى الظروف السياسية وغيرها .[٢٧]

ومـــن خـــلال الجهود الجبارة التى بذلت فى مجال استصلاح الأراضى ، زادت مساحة الأراضـــى المزروعة لتصل إلى ٧ مليون عام ١٩٩٠ كما وصلت المساحة المحصولية الى ١٣ ملـــيون فدان ، لكن نصيب الفرد لم يتعدى ٠,١٢٥ من الفدان . وفى عام ١٩٩٥ ارتفعت مساحة الأرض المـــزروعة الى ٧,٤ مليون فدان والمساحة المحصولية إلى ١٤ مليون فدان ، لكن ظل نصـــيب الفـــرد على هبوطه المطرد . وقد انعكس التدنى فى متوسط نصيب الفرد من المساحة المـــنزرعة، ومـــن المساحة المحصولية على العديد من جوانب الحياة وبخاصة فى الريف ، فقد أصبح نصيب الفرد من المساحة المنزرعة عام ١٩٩٨ لايزيد عن ١/٥ نصيبه قرب بداية القرن العشرين .(٢٨)

وفـــى هذا الصدد ، تحذر الدراسة من أخذ الأرقام على علاتها لما قد تؤدى إليه من تبسيط مخل، كمـــا تحذر من إرجاع كافة السلبيات إلى النمو السكانى وحدة حيث يدخل فى ارتفاع أو انخفاض متوســـط نصيب الفرد عددا كبيرا من العوامل الاقتصادية والاجتماعية المتشابكة تبرز من بينها عوامل مثل درجة العدالة فى توزيع ما يتحقق من مزايا على أفراد المجتمع وفئاته المختلفة .

ودون إســـهاب لا تتطلـــبه المعالجـــة الحالـــية ، فإن الدراسة تشير إجمالا إلى عدد من التداعيات الأخرى بالنسبة لخلل التوازن الذى تتصدى لتحليله :

١ -إطـــراد التدنى فى معدل النمو السنوى لنصيب الفرد من الناتج الاجمالى المحلى والذى سجل هـــبوطا مـــن ٣,٦% للفترة من ٨١/١٩٨٢ حتى ٩١/١٩٩٢ إلى ٢,٥% فقط للفترة من ٩٣/ ١٩٩٤ حـــتى ١٩٩٨ .(٢٩) وانخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى بحيث لم يتعدى ٦١٠ دولار عـــام ١٩٩١ بالمقارنة بكوريا الجنوبية ٦٣٥٠ دولار ، اسرائيل ١٢١١٠ دولار، سويسرا ٣٣٧١٠ دولار فى تلك السنة . (٣٠)

وقـــد ارتـــبط مـــا سبق بشيوع الفقر بين قطاعات كبيرة ليصل الفقراء إلى ٢٢,٩% من اجمـــالى الســـكان كمـــا يصل الفقراء فقرا مدقعا الى ٧,٤% من اجمالى السكان .(٣١) وتجدر الإشـــارة فى هذا الصدد الى التفاوت فى التوزيع الجغرافى للفقر النسبى فى مصر حيث أثبتت الدراســـات وجود تفاوتات ضخمة فى انتشار الفقر فى ربوع البلاد، فالمناطق الريفية ، بوجه عـــام أفقـــر ، والوجـــه الـــبحرى أفقـــر من المدن الكبرى، ويصل الفقر الى أقصاه فى ريف الصعيد.(٣٢)

٢ -التأثـــير الســـلبى للـــزيادة السكانية التى تزيد عن المليون كل عام ، على القدرة على توفير فـــرص العمل . وتتضح صعوبة الموقف بالنظر إلى ما أعلنه السيد رئيس الجمهورية من أن تكلفـــة الفرصـــة الواحدة للعمل المنتج تربو على ١٨٠٠٠ جنيه (بأسعار عام ١٩٨٦)، والتى باتت تكلف ٥٠,٠٠٠ جنيه بأسعار ١٩٩٦ . وبعملية حسابية بسيطة يمكن أن ندرك ما يتطلبه

توفـير ٥٠٠،٠٠٠ فرصـة عمـل سنويا على الأقل ، من اعتمادات تفوق بكثير قدرة الدولة علـى تدبيرها.[٣٣] ومن ثم ، وضح ارتفاع معدلات البطالة بين البالغين (١٥-٢٩ عاما)، وهـو سن الفتوة والانتاج ، ليصل الى ٢٠،١% عام ١٩٩٦ وليصل المعدل القومى الاجمالى للبطالة إلى ٨،٩% والى ٢٠،٣% بين الاناث فى نفس السنة .[٣٤]

ومـن مظاهـر المشكلة أيضا، التدنى فى القوى العاملة كنسبة مئوية من إجمالى السكان بحيـث لا تـتعدى ٢٧،٧% عام ١٩٩٣ فى حين ترتفع فى بلاد أخرى لتصل الى ٥١،٧% فى اليابان، ٥٠،٣% فى كندا ، ٤٩،٤% فى الولايات المتحدة الأمريكية .[٣٥]

٣- التأثيرات السالبة للزيادات السكانية على البيئة من زاوية ما تمثله من هدر وقد برز عدد من صور الإهدار نتيجة للضغط السكانى المتزايد على البيئة من بينها ما يلى :

أ – تجريف الطبقة العليا من سطح التربة، والتى تكونت على مدى فترات زمنية طويلة لاسـتخدامها فـى صـناعة الطوب اللازم لبناء المساكن وبخاصة فى الريف . وقد استفحلت المشـكلة بتبوير آلاف الأفدنة من الأراضى الخصبة مما دعا الدولة الى التدخل بشـكل حاسـم منذ ١٩٨٥ بمنع صناعة طوب " القمائن " ثم إصدار أمر عسكرى حازم فى التسعينيات يشدد العقوبة .

ب- يرتبط بما سبق حدوث زحف عمرانى على الأراضى الخضراء بسبب الحاجة الى مسـاحات أكبر لامكان اقامة المشروعات الجديدة، وبناء المساكن . ويسهم فى تأزم الموقـف الضـيق الحالى فى مساحات القرى القائمة بالنسبة لاستمرار شيوع الأسر الممتدة ، وصعوبة الأخذ بالتوسع الرأسى فى الريف .

٤- اسـتمرار بعـض صور الحرمان البشرى من الأساسيات ، فيصل عدد من لا يتمتعون بمياة مأمونة الى أكثر من ١١ مليون نسمة ، كما يزيد عدد من لا يتمتعون بخدمات الصرف الصحى الى أكثر من ٣٤،٥مليون وذلك عن عام ١٩٩٦ .[٣٦]

٢ – **<u>خلل التوازن فى التوزيع الجغرافى للسكان</u>**

يتمثل خلل التوازن فى التوزيع الجغرافى للسكان فى نقطتين :

أ – <u>تفاوت التوزيع السكانى على الرقعة الجغرافية</u>

يـتركز السـكان فى مصر على ٤% فقط من المساحة الإجمالية للقطر ، ويعيش ٩٩% مـن السـكان فـى توزيع يعتمد اعتمادا رئيسيا وحيويا على نهر النيل ، منهم حوالى ٣٥% من

السكان فى مصر العليا ، و ٦٤% فى الدلتا فى نطاق شريط ضيق يحيط بالنيل، أما مناطق الحدود المترامية، فلا تجتذب سوى ١% فقط من إجمالى السكان .

ولهذا التوزيع غير المتوازن انعكاساته على المشروعات التنموية التى تتم اقامتها والتى تتطلب أعدادا ملائمة من السكان ، فضلا عما تسببه الكثافة السكانية المرتفعة من آثار ضارة على البيئة ، وعلى سلوكيات الأفراد، وما تسببه الخلخلة السكانية فى بعض المناطق من آثار لا تقل ضررا . وتؤكد الإحصاءات الحديثة تفاقم مشكلة التوزيع السكانى ،حيث ترتفع الكثافة السكانية بحسب إحصاءات ١٩٩٨ إلى ٣٢٨٢٤ نسمة /كم٢ فى كفر الشيخ و ٤٠٨ نسمة نسمة /كم٢ فى البحيرة ، وتهبط الى ٥٨ نسمة / كم٢ فى الجيزة و ٢٢٤ نسمة / كم٢ فى السويس ، ولاتتعدى ١ نسمة / كم٢ فى مرسى مطروح .(٣٧)

ومن النقاط التى تستدعى الانتباه ما يستتبع هذا التوزيع السكانى فى كثير من الأحيان من توفير الخدمات، فاستقطاب المراكز الحضرية لأعداد متزايدة من السكان قد يستتبعه تكثيف الخدمات والأنشطة التجارية والصناعية والحرفية بها ، ويستتبع ذلك بالتالى وفرة فى فرص العمل ، ويؤدى هذا بدوره الى تشجيع الهجرة من المناطق الريفية إليها، بعكس المناطق مخلخلة السكان . ومن هنا ، يصبح تفاوت التوزيع الجغرافى للسكان ايذانا بتفاوت فى المشروعات وفى قدر ما يتحقق للمناطق المختلفة من تطوير ، كما سنشير لاحقا .

ب- الهجرة وارتباطها بعوامل الجذب والطرد

درجت كثير من المراجع على تقسيم الهجرة الى نوعين رئيسين : خارجية وداخلية . وهناك نمطان للهجرة الخارجية : الدائمة والمؤقتة،ويقصد بأولاهما مغادرة الوطن نهائيا بغرض الاستيطان، أما المؤقتة ، فهى الهجرة بغرض العمل، والتى شهد المجتمع المصرى موجاتها الكبيرة فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣، ولا تنضوى تحت هذا النمط اليوم أعدادا كبيرة ، حيث لم يتعد عددها ٢,٢٥٠,٠٠٠ عام ١٩٨٦ وهى آخذة فى التقلص بعد استكمال معظم الدول البترولية لمشروعات بنيتها الأساسية – فضلا عن التقلبات السياسية والعسكرية المرتقبة وبخاصة بعد الحرب على العراق (مارس ٢٠٠٣) .

لكن ما يهم الدراسة الحالية بالأكثر هى الهجرة الداخلية التى يقصد بها الانتقال من مكان إلى آخر ، ومن قرية الى مدينة أو الى مركز أو قرية أخرى فى نطاق القطر المصرى . وتمثل هذه إحدى مظاهر المشكلة السكانية فى مصر بانتقال الكثير من أبناء الريف إلى مناطق أخرى ، وأن كانت تيارات الهجرة قد بدأت معدلاتها فى التباطؤ فى السنوات الأخيرة . وتتم الهجرة على وجه العموم من المحافظات الطاردة مثل المنوفية والدقهلية فى الوجه البحرى، وسوهاج وقنا

وأســـوان وأســـيوط فـــي الوجه القبلي، الى المحافظات الجاذبة للسكان مثل القاهرة – الجيزة – الإسكندرية – بورسعيد– السويس – الإسماعيلية .[٣٨]

وتقـــف وراء الهجـــرة الداخلية من الريف العديد من العوامل المتشابكة ، بعضها عوامل جغرافية طبيعية ، إلا أن العامل الاقتصادى ، كما يرى محمد الجوهرى (١٩٩٦) يعد من أقواها هروبا من ارتفاع نسبة الكثافة على الأراضى الزراعية ، وانخفاض فى الدخول، وتدنى المستوى المعيشـــى.[٣٩] والملاحـــظ أن المحافظات الحضرية التى تشتد الرغبة فى الهجرة إليها هى التى يرتفع فيها نصيب الفرد من الناتج المحلى السنوى الإجمالى، فيصل متوسط نصيب الفرد فى تلك المحافظـــات إلـــى ٧٨٥٣ جنيها عام ٩٩/٩٨ بينما يهبط المتوسط فى الوجه القبلى إجمالا ليصل إلـــى ٣١٩١، ولا يـــتعدى ٢٦٥١ جنيها فى بنى سويف ، ٢٣٩٤ فى أسيوط ، ٢٦٠٩ جنيها فى سوهاج .[٤٠]

وتهـــتم الدراسة باستقراء الإحصاءات المتوافرة حول مسيرة الهجرة من خلال تتبع النمو الســـكانى فـــى النمط الحضرى، ومقارنته بما يقابله بالنسبة للنمط الريفى، وهو ما يحبذه محمود الكـــردى (١٩٧٩)[٤١] ، فنجد أن النسبة المئوية لسكان الحضر فى مصر من إجمالى السكان فى تزايد ، حيث ارتفعت من ٣٨% عام ١٩٦٠ إلى ٤٣,٨% عام ١٩٧٦ ثم إلى ٤٤% عام ١٩٨٦ قبل أن تظهر ميلا طفيفا للهبوط إلى ٤٢,٦% عام ١٩٩٦ . وبالمقابل، فإن النسبة المئوية لسكان الريف بالنسبة لاجمالى السكان قد هبطت من ٦٢% عام ١٩٦٠ إلى ٥٧,٤% عام ١٩٩٦.[٤٢]

وعلى مستوى الوجه البحرى ككل، هبطت النسبة المئوية لسكان الريف بالنسبة لاجمالى الســـكان به من ٧٨,٣% عام ١٩٦٠ إلى ٧٢,٤% عام ١٩٩٦ بهبوط قدرة ٥,٩% خلال الفترة زاد فيها سكان الحضر بنفس النسبة . كما هبطت النسبة المئوية لسكان الريف بالوجه القبلى ككل بالنسبة لاجمالى السكان به من٧٩,٤% عام ١٩٦٠ إلى ٦٩,٢% عام ١٩٩٦ بنسبة هبوط قدرها ١٠,٢% على مدى الفترة .[٤٣]

أما على مستوى كل محافظة على حدة ، فقد أصبح النمو الحضرى سمة عامة تمثلت فى هـــبوط نســـبة ســـكان الريف كنسبة مئوية من إجمالي سكان المحافظة الواحدة خلال الفترة من ١٩٦٠-١٩٩٦ ، ولـــم تشـــذ عـــنها أى من محافظات الجمهورية، وإن كانت أكثر وضوحا فى محافظـــات بعينها مثل الجيزة ، التى هبطت النسبة بها من ٦٧,٦% إلى ٤٥,٩% وكذلك قنا من ٨٦,٣% إلى ٧٥,٦% – وأسوان من ٧٤,٦% إلى ٥٧,٤% خلال الفترة المشار إليها .[٤٤]

وبالـنظر إلـى التداعـيات التى يتركها خلل التوزيع السكانى، فهناك عدد من النقاط التى يمكن الإشارة إليها :

- استـمرار التركيز السكانى الشديد فى الوادى والدلتا موزعين على مساحات محدودة جدا مـن الأرض ، أمـا الصـحارى، وهى المكونة للجانب الأعظم من مساحة مصر، فلا تسـكنها إلا أعـداد قلـيلة للغاية لا تتعدى ٦٠٠,٠٠٠ نسمة الأمر الذى يوضح الضغط الهائل على الموارد بسبب الكثافة السكانية المرتفعة فى بعض المناطق فى مقابل الخلخلة السكانية الواضحة فى مناطق أخرى بما يحمله كل منهما من تداعيات سالبة .
- التأثيرات السالبة للهجرة من الريف إلى الحضر على احتمالات نجاح مشروعات تطوير الـريف بسـبب اسـتنزاف القوى البشرية به، وتفريغ المجتمعات الريفية من أعداد من الأفراد المتنورين الذين يمكن أن يقوم التطوير على أكتافهم .
- ضعف التوازن فى التوزيع النسبى للسكان بين الحضر والريف، يؤدى إلى الضغط على الخدمات والمرافق العامة فى المحافظات الحضرية، وبخاصة إقليم القاهرة الكبرى. وفى هـذا الصدد تعانى مدينة القاهرة، مثلا، معاناة هائلة نتيجة ارتفاع الكثافة السكانية بها من ٦٥٨٤ نسـمة /كم٢ عام ١٩٢٧ إلى ٢٣٧٣٧ عام ١٩٧٦ ثم إلى ٢٧٩٧٤ عام ١٩٨٩ لـيقفز إلـى ٣٢٨٢٤ نسـمة /كم٢ عـام ١٩٩٨ .[٤٥] بما يحمله من صعوبة فى توفير الخدمات، وتلوث بيئى مرتفع .
- التأثيرات السالبة لخلل التوزيع على تفاقم بعض المشكلات وبالأخص فى مجال الإسكان حيـث زادت المناطق الهامشية أو العشوائية على أطراف القاهرة وبعض المدن الكبرى، واكتظـت بسـكانها، وتفشت فى العديد منها ظواهر اجتماعية سالبة .[٤٦] وللتخفيف من التداعـيات الناجمة، اتجهت الدولة الى تنفيذ مشروعات ضخمة للبنية الأساسية، وإنشاء مـدن سـكنية جديدة، كاملة الخدمات مثل العاشر من رمضان، والشروق، والسادس من اكتوبر، والسادات والشيخ زايد، والصالحية الجديدة ، فضلا سلسلة من المدن الجديدة فى عاصمة كل محافظة من محافظات الصعيد . لكن غالبية هذه المدن لم تحقق النجاح الذى كان متوقعا لها ، فضلا عن توقعات الخبراء بابتلاع النمو السكانى لكل هذه الإضافات وقـد قـدر أحـد المـراجع حاجة مصر إلى ٥٠ مدينة جديدة يبلغ عدد سكان كل منها ٥٠,٠٠٠ نسـمة مع بدايات القرن الـ ٢١ ، على أن تقام على مقربة من الوادى والدلتا علـى أرض صحراوية لسهولة الحصول على مياه الشرب من النيل، وبهذا يمكن إيقاف الهـدر فى الأرض السوداء بعد أن فقدنا بالفعل ٨٥٠,٠٠٠ فدان نتيجة التجريف والبناء على أرض زراعية .[٤٧]

- تفـاوت حـظ مـناطق الجمهوريـة المختلفة بالنظر إلى نصيبها من الخدمات والمرافق العامة، مما يجافى مبدأ الفرص المتكافئة التى يحرص الدستور على تحقيقها .

وكمـثال للتدليل على ذلك، فإن ٩٩% من الأسر من إجمالى سكان الحضر عام ١٩٩٩ يحصـلون علـى المـياة المأمونـة بينما لا يتعدى نصيب الأسر التى تحصل عليها من إجمـالى سـكان الريف عن ٧٥,٩% فى تلك السنة . وبينما تحصل ١٠٠% من الأسر علـى خدمـات الصـرف الصـحى فى محافظات بورسعيد والسويس وهما محافظتان حضـرتيان ، تـنخفض نسبة الأسر التى تحصل على هذه الخدمات فى المناطق الريفية بمحافظات الفيوم إلى ٧٥,٣% وأسيوط ٦١,٣% وسوهاج ٧٢% .(٤٨)

٣- <u>خلل التوازن بين خصائص السكان ونوعية البشر القادر على تحقيق التنمية</u>

تمـثل المقارنـة بين خصائص السكان ونوعية البشر القادر على تحقيق التنمية ، صورة ثالـثة مـن خلـل الـتوازن السـكانى فى مصر . وننحو فى تناول هذه النقطة صوب الاتجاه السـيكلوجى الـذى يقـوم على أن احداث التنمية يقتضى توافر خصائص سيكلوجية فى الأفراد بالنظر إلى ثلاثة مجالات أجملها نبيل جامع وزملائه (١٩٨٧) فى ثلاثة :

<u>**الأول**</u> : مجـال الفهـم والمفاهـيم ، ويدرجون تحته : الوعى بالتغيير، المنطقية ، الإيمان بالعلم والتكنولوجيا، شمولية الفكر، تقييم الوقت ، التقمص الوجدانى، إدراك البيئة ..

<u>**الثانى**</u> : مجال الدوافع وتندرج تحته : الرغبة فى الإنجاز والاستعداد للمغامرة المحسوبة ، الندية الفكرية، النشاط والسعى وليس القدرية والاستكانة، العمل الجاد، الصبر .

<u>**الثالـث**</u>: مجـال الاتجاهـات والسلوك ، ويندرج تحته : الموقف من الخبرات الجديدة، الابتكار والتغيـير والكفـاءة، الـنظام والانتظام ، دقة التوقيت ، الأمانة ، الاعتماد على النفس، التعاون، والثقة فى الغير، حب العمل اليدوى والاعتراف به .(٤٩)

ويمكـن أن نضـيف إلـى القائمـة المشار إليها، القدرة على استيعاب الجديد، والتواصل الجيد مع الآخرين ، وحسن تقبل وجهات النظر المغايرة .

واسـتهداء بالبـنود السابقة ، هناك عدد من السمات التى يزعم الفصل الحالى ضرورة توافـرها فـى الإنسـان الـذى تـتحقق به التنمية المنشودة فى عصر ثورات المعرفة والعلوم والتكنولوجيا نضعها بهدف التعرف على موقع الإنسان المصرى منها ، ولتكون ماثلة فى إظهار التأثيرات المحتملة للمشكلة السكانية على خصائص الأفراد على نحو مباشر أو غير مباشر :

أ – القـدرة على استيعاب ومتابعة التغييرات من حوله ، والتفاعل معها بذكاء وإيجابية فى ظل تطـور العلـوم والتكنولوجيا، وهو الأمر الذى يتطلب بصفة أساسية وصول هذا الفرد إلى

درجــة ملائمــة من التعلم والتنور، وإلى قدر كاف من المهارة يسمح بأن يبنى عليه المزيد من جد جديد.

ب- القدرة على التواصل والاتصال الجيد مع الآخرين ، ومع وسائل الإعلام المختلفة .

جـ- العقلانية النشطة Rational Activism فى النظر إلى الأمور من حوله، وإلى الظروف المجتمعية وتداعياتها ، والتى تؤدى بالفرد إلى التقدير السليم للمواقف التى يتعين مواجهتها .

د- النزوع إلــى الحلــول الابتكارية بما يتضمنه من التقبل الحسن للتغيير ، وعدم الاستمساك بالقديم لمجرد الألفة التى تولدت من استخدامه .

هـ- ســلامة الإحساس بالبيئة التى يعيش بين ظهرانيها ، وما تموج به من مشكلات ، وتوفر الاتجاهــات الإيجابــية نحو الإسهام فى حلها بغية تحويلها إلى وضع أفضل يكفل المزيد من الرفاهية له ولأقرانه الذين يشاركونه الحياة فيها .

وإذا دققنا النظر فى النقاط المشار إليها بغية التعرف على ما يتسم به الإنسان المصرى من خصائص فى ظل الأوضاع الحالية ، فإننا نجد عددا من الملاحظات نجملها فى النقاط الأربع الآتية : (٥٠)

أولا : شــيوع بعــض الخصائص غير المتوافقة مع الإنسان المنشود لدفع التنمية، وبخاصة بين الفئات التى ترتفع بينها معدلات الجهل والأمية، من أبرزها :

- الإغــراق فــى الــتواكل والقدرية Fatalism والتى يعرفها روجرز بأنها " الدرجة التى يــدرك بهــا الشــخص نقص قدرته على التحكم فى مستقبله". (٥١) وتختلف القدرية عن الإيمان بالقدر : خيره وشره الذى هو أمر جيد ومطلوب ، لكن المقصود هنا المبالغة فيه إلــى حد القعود عن التخطيط للمستقبل القريب أو البعيد، أو التحسب لمواجهته . ويربط الكثــير مــن العوام وانصاف المتعلمين بين تنظيم الأسرة فى ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعـية غــير المواتــية، وبيــن الرضا بما يقدره الله جل جلاله خشية التدخل فى مشــيئته . ولا يدخر الفقهاء ورجال الدين والمرشدون الاجتماعيون جهدا فى إبراز روح الديــن الصحيح أمام من يتصدون لإفشال جهود تنظيم الأسرة من خلال الدعاوى المشار إليها .

كما يشيع بين الفئات التى أشرنا إليها بعض الاتجاهات غير السليمة نحو العلم ومعطياته، ممــا يــتعارض مع العقلانية النشطة المطلوب توافرها فى الأفراد القادرون على تحقيق التنمــية، وهو ما أكدته دراسات سعد المغربى (١٩٨٨)، ايهاب نديم (١٩٨٨) ، حسين

بشير وسعيد جميل (١٩٨٨) وسيد عويس (١٩٧٠) ونجيب اسكندر ورشدى فام (١٩٦٢). [٥٢]

- تفشى بعض صور الفردية واللامبالاه بمصلحة الجماعة ، وهو ما أكده أحد تقارير لجنة الخدمات بمجلس الشورى (اكتوبر ١٩٨٢) فى تناوله لسلبيات الشخصية المصرية المعاصرة على أساس أن مجال اهتمام الفرد ، وشعوره بالمسئولية ، مقصوران على شخصه وأسرته ، فضلا عن ضعف ميله للتعاون، وقلة حماسه للعمل فى فريق متكامل لحل المشكلات التى تهم الجماعة . وقد دلل التقرير على لا مبالاة الفرد المصرى من زاوية ضعف شعوره بالمسئولية ، والتهرب من تحملها ، وموقفه السلبى تجاه بعض القضايا العامة (كالانفجار السكانى مثلا)، ونقص المبادأة ، والاعتماد بصفة رئيسية على السلطات العامة وتوجيهاتها فى كبير الأمور وصغيرها . [٥٣]
- ضعف الإنجاز ، كما يتضح من تدنى إنتاجية الأفراد نتيجة عدم توفر اتجاهات مناسبة نحو " الدقة " فى إنجاز الأمور ، ونحو " الوقت " وتقدير قيمته الحقيقية ، ونحو " الانضباط " فى السلوك " والانتظام " فى العمل ، ونحو الاهتمام "بجوهر الأمور " وليس شكلياتها .
- التمسك بالتقليدية والبطئ فى تقبل الجديد مع تفضيل الاستمرار فى ممارسات لمجرد الألفة بها حتى لو أظهر له الأخرون فائدة تغييرها ، كما هو الحال فى الدعوة للأخذ ببعض الأساليب الحديثة لتنظيم الأسرة .
- استمرار تداول الكثير من الأمثال الشعبية التى عفا عليها الزمن فتغيرت الظروف المشجعة على استخدامها، ومن بينها ما يصيب حملات تنظيم الأسرة فى مقتل مثل :
  - أم واحد ربنا محيرها وأم عشرة ربنا مدبرها .
  - المرأة الولود شجرة مثمرة .
  - الله يرزق الواقف والقاعد والراقد على بطنه .
  - خليها على الله – وقت الله يعين الله .
  - الولد ينزل ورزقه فى رجليه .

ثانيا : اتصاف المجتمع السكانى فى مصر بأنه مجتمع شاب، وتصل نسبة صغار السن فيه (ذوى الأعمار أقل من ١٥ عاما)إلى ٣٥% من اجمالى السكان بحسب تعداد ١٩٩٦ بينما لا تزيد نسبة من هم فى سن العمل والانتاج (من ١٥ عاما إلى أقل من ٦٠) عن ٥٩,٩% وهو

منخفض عن كثير من البلاد كما يتضح من الجدول الآتى لنسب التركيب العمرى لعام ١٩٨٥.(٥٤)

٢- الدولة	١- نسب التركيب العمرى %		
	أقل من ١٥ عاما	١٥-٦٤ عاما	٦٥ عاما فأكثر
اليابان	٢٢	٦٨	١٠
الولايات المتحدة	٢٢	٦٦	١٢
السويد	١٨	٧٠	١٢
الأمم المتقدمة	٢٣	٦٥	١٢
الأمم النامية	٣٩	٥٧	٤
العالم كله	٣٥	٥٩	٦

ولهذه الخاصية تأثيراتها على صعوبة توفير الخدمات التعليمية والصحية وغيرها فضلا عن ارتباطها بمعدلات الإعالة كما سنشير لاحقا . وهى إلى جانب ذلك ، تحمل دلالة سالبة بالنسبة للأوضاع المستقبلية حين ينتقل أفراد هذه الفئة الى سن الخصوبة والتناسل فى مناخ حار يسهم فى الإسراع بالنضج الجنسى .

ثالثا : ارتفاع معدلات الإعالة فى المجتمع المصرى، فعندما تكون نسبة صغار السن (أقل من ١٥ عاما) مرتفعة، ترتفع بالتالى معدلات الإعالة التى يتحملها البالغون . ومن هنا كان ارتفاع معدل الإعالة فى المجتمع المصرى ، بالمقارنة بالمعدلات العالمية وعلى مستوى البلاد المتقدمة كما يوضحه الجدول لعام ١٩٨٥ : (٥٥)

البلــــــــد	نسبة الاعالة		
	للأطفال	لكبار السن	الجملة
مصر	٦٨,٤٢	٧,٠٢	٧٥,٤٤
اليابان	٣٢,٣٥	١٤,٧١	٤٧,٠٦
الولايات المتحدة	٣٣,٣٣	١٨,١٨	٥١,٥٢
السويد	٢٥,٧١	١٧,١٤	٤٢,٨٦
الأمم المتقدمة	٣٥,٣٨	١٨,٤٦	٥٣,٨٥
الأمم النامية	٦٨,٤٢	٧,٠٢	٧٥,٤٤
العالم كله	٥٩,٣٢	١٠,١٧	٦٩,٤٩

وتـــتداعى على هذا المعدل المرتفع العديد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية كما سبقت الإشارة في النقطة السابقة .

رابعا : التدنى بالنسبة لبعض الخصائص التعليمية والصحية

أ) **بالنســبة للخصائص التعليمية** ، هناك عدد من المؤشرات التى يستدل منها على هذا التدنى:

- بـــرغم مـــا تحقـــق من انحسار الأمية بين الكبار (١٠ سنوات فأكثر) ، والتى هبطـــت مـــن ٦٧,٨% عـــام ١٩٧٠ إلى ٤٨,٦% عام ١٩٩٥، فلا تزال هناك بعض الأمور التى تثير القلق من أمثلتها :

- ارتفاع معدلات الأمية بين الإناث اللاتى نعول عليهن كثيرا فى مواجهة المشكلة السكانية ويصل معدل الأمية بينهن إلى ٥٩,٥% عام ١٩٩٧.[٥٦]
- ارتفاع معدلات الأمية فى الريف بدرجة أوضح من الحضر فضلا عن ارتفاعها بيـــن الإناث أكثر من الذكور، ففى عام ١٩٩٦ كانت معدلات الأمية بين الذكور والإنـــاث فـــى الحضر ١٩,٨% و ٣٣,٨% على التوالى بينما كانت فى الريف ٣٦,٤%، ٦٣,٢% على التوالى . [٥٧]
- تدنـــى المعـــدل العـــام للأمـــية بين الكبار فى مصر (٤٨,٦% عام ١٩٩٥) بالمقارنـــة بـــالعديد مـــن الدول الأخرى حتى النامية منها لتلك السنة : ٧,٦%

(لبـــنان) – ٢٩,٢% (ســـوريا) – ٤٣,٣% (كوبـــا) – ١٦,٢% (أندونيسيا) – ١٦,٧% (الـــبرازيل) . [٥٨] وينطبق نفس الأمر بالنسبة لمعدل معرفة القراءة والكتابة بين الكبار (١٥ سنة فأكثر) والذى وصل فى مصر إلى ٢٥,٨% عام ١٩٩٨ .[٥٩] أمـــا بالنسبة لهذا المعدل بين الأفراد (١٠ سنوات فأكثر) فيصل إلـــى ٥٢,٧% عام ١٩٩٧ . وهو معدل واضح التدنى بالمقارنة بالبلاد الأخرى لـــتلك الســـنة : ٨٤,٤% (لبنان) – ٨٥% (أندونيسيا) – ٨٤,٥%(البرازيل) – ٨٣,٢% (تركيا) . والمثير للقلق بالأكثر أنه يقل عن المتوسط العام لجميع الدول النامية فى تلك السنة والذى يصل إلى ٧١,٤% .[٦٠]

- تدنـــى متوســـط ســـنوات التمدرس فى مصر لمن تبلغ أعمارهم ٢٥ سنة فأكثر والـــذى يقل عن المتوسط العالمى ككل ، وعن متوسطات مجموعات الدول ذات المتوســـطات البشرية العالمية والمتوسطة، وإن كان للحقيقة ، يزيد عن متوسط مجموعة الدول ذات التنمية المنخفضة . [٦١]

ب) **<u>فى مجال الصحة</u>** :

- ارتفـــاع أعـــداد الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية ليصل إلى حوالى ٨٠٠,٠٠٠ طفل (١٩٩٧) [٦٢] .
- حقـــق معـــدل وفيات الرضع لكل ١٠٠٠ مولود حى تحسنا واضحا إذ هبط من ١٠٨ عام ١٩٧٦ إلى ٢٩,٢% فقط عام ١٩٩٨ .[٦٣]
- عدم قدرة الوحدات الصحية التى تكثف الدولة الجهود من أجل انتشارها فى كافة ربـــوع الجمهوريـــة علـــى ملاحقة النمو السكانى الذى يتحقق على نحو أسرع، فبينما زاد عدد الوحدات الصحية لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة من ٢,٨ عام ١٩٩٢ إلى ٥,٩ عام ١٩٩٤ إلا أنه هبط بعد ذلك إلى ٣,٦ عام ١٩٩٨ . [٦٤]
- بالنســـبة للعمـــر المـــتوقع عـــند الميلاد ، والذى يعتبر مؤشرا على مدى توافر إجـــراءات الصحة الوقائية والعلاجية، فقد وصل إلى ٦٣,٣ عاما سنة ١٩٩٠ ، وســـريعا مـــا صـــعد الى ٦٦,٧ عاما سنة ١٩٩٤ ، لكن ارتفاعه كان طفيفا فى الفترة التى تلت ذلك مسجلا ٦٦,٩ عاما سنة ١٩٩٨ . وهو أقل بالمقارنة بأرقام مجـــتمعات أخـــرى سنة ١٩٩٥ حيث يصل فى اليابان الى ٧٦,٨ عاما – وفى الولايات المتحدة إلى ٧٣,٤ عاما – وفى إيطاليا إلى ٧٥,١ عاما وفى سنغافورة إلى ٧٣,٥ عاما . [٦٥]

ثالثا : جهود مواجهة المشكلة السكانية ومدى فعاليتها :

تهيـئ التحلـيلات الـتى أوردناها حول " المشكلة السكانية " بأبعادها وتداعياتها مجالا للانـتقال الـى الشق الثانى ، والمتعلق " بالمواجهة " . ونسترعى الانتباه فى هذا الصدد الى أن المشكلة السكانية، كما تتفق العديد من الدراسات والتقارير ، لم تأخذنا على حين غرة ، بل كانت لها أرهاصاتها المبكرة التى انتبهت إليها الدولة لفترة تزيد عن نصف قرن تم خلالها رسم العديد من السياسات، والاضطلاع بعدد من البرامج السكانية وفق الاستراتيجيات الموضوعة .(٦٦)

وفـى إطـار مـا تسـمح به المعالجة، يتصدى الفصل الحالى لالقاء الضوء على نحو مختصـر على معالم المواجهة التى تمت خلال هذه الحقبة الطويلة، والتعرف بشكل اجمالى على مـا حققـته مـن فعالـية عند التنفيذ. وبسبب العدد الكبير من البرامج التى شهدتها تلك الفترة، والـتداخلات الزمنية والإدارية بين بعضها والبعض الآخر، يتم التركيز على الرئيسى منها دون غيره من البرامج " الفرعية " و " المكملة " خاصة وأن المقام لا يتسع لاستعراضها جميعا . (٦٧)

ويمـثل عقـد السـتينيات نقطة بدء لها دلالتها فى مسيرة مواجهة المشكلة السكانية التى تبنـتها الحكومة من خلال تشكيل المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة بالقرار الجمهورى رقم ٤٠٧٥ لسنة ١٩٦٥ برئاسة رئيس الوزراء .

وقـد حدد للمجلس ثلاثة اختصاصات : وضع تخطيط شامل لبرامج تنظيم الأسرة ، وفق بـرنامج زمنى ، تشجيع دراسة الموضوعات السكانية ، والتنسيق بين الأجهزة المختلفة وبخاصة مـن زاويتين تخفيف الاعتراض الدينى ، وتشجيع ممارسة استخدام وسائل تنظيم الأسرة . وفى ظل هذا المجلس ، بدأ البرنامج القومى لتنظيم الأسرة واستمر الأداة الأساسية التى اعتمدت عليها الدولة فى تنفيذ سياستها السكانية حتى مطلع التسعينيات .

وفـى ظل الهدف العام للبرنامج ، والذى كان يتمثل فى نقص معدلات المواليد والوفيات وبخاصـة للرضع ، وتدعيم مساهمة المرأة فى قوة العمل ، وتوفير الاستثمارات لمواجهة التزايد السـكانى السـريع ، كـان المدخل الطبى أبرز سمات مواجهة المشكلة السكانية فى الستينيات . وتكثفت الجهود حول مراكز تقديم الخدمة ، ووسائل التنظيم ، فاضطلع البرنامج بعدة أنشطة من بيـنها إنشاء وتجهيز وحدات تنظيم الأسرة ، وتوفير الأدوات والوسائل من خلال توفير وتصنيع بعـض الوسـائل، واعداد وحدات تنظيم الأسرة بها، وتنشيط الإعلام والاتصال من خلال إعداد الوحـدات والشرائط السمعية والبصرية والأفلام، وإدخال التربية السكانية بالمناهج الدراسية مع الاهـتمام بتدريـب الكـوادر، فضـلا عـن إجراء عدد من البحوث حول محددات الخصوبة ، واستخدام وسائل تنظيم الأسرة والعوامل التى تقف وراء ضعف استخدامها .

وعـــند تقييم ما أفرزته استراتيجية المواجهة فى تلك الفترة من نتائج عامة بحسب أرقام التعدادات، نجدها مخيبة للآمال ، فبدلا من أن ينخفض معدل النمو السنوى للسكان بشكل واضح نتيجة الجهود المبذولة إذ به يرتفع من ٢,٣٨% عام ١٩٦٠ إلى ٢,٥٤% عام ١٩٦٦ .

لكـــن التأمل فى المسيرة حتى مطلع الثمانينات ، لابد أن يأخذ بعين الاعتبار النشاط الذى بذل فى تحقيق الأهداف والذى تمثل فيما يلى :-

١- التوســـع فى إنشاء وتجهيز مراكز ووحدات تنظيم الأسرة ، والتى ارتفع اجمالى عددها من ١٩٩١ عام ١٩٦٦ إلى ٣٧٠٣. وكان التركيز واضحا على الريف التى وصل عدد وحداته الى ٢٣٨٧ .

٢- تحقـــيق درجـــة عالـــية مـــن شـــمول وانتشـــار وسائل تنظيم الأسرة زادت معها نسبة المســـتخدمات المتزوجات فى سن الحمل من ٤,٩٢% عام ١٩٦٦ إلى ١١,٠٨% عام ١٩٨٠. [٦٨]

وقـــد صادف هذا البرنامج الهام الذى نشط كثيرا فى مرحلته الأولى حتى عام ١٩٨٠واستمر بعـــد ذلـــك وحتى الآن فى أداء دوره إلى جانب بعض البرامج التكميلية الأخرى ، عوامل دافعه لـــنجاحه وأخـــرى كابحة لتقدمه نشير إلى كل منهما باختصار لما يمكن أن تلقيه من ضوء على الأمور المتعلقة بفعالية المواجهة وعجزها .

<u>فمن العوامل التى وضعت تنفيذ البرنامج على طريق النجاح، نشير الى ما يلى :</u>

١- حماس القيادة السياسية للدولة لنجاح المشروع ، وهو ما يتجلى فى وضعه تحت إشراف رئـــيس الوزراء .(قبل أن يصبح تحت رئاسة رئيس الجمهورية منذ ١٩٨٥ وبعد تغيير مسماه ، كما سنشير لاحقا) .

٢- الاهـــتمام العالمى المتزايد بحل المشكلات السكانية خصوصا فى البلاد النامية منذ مطلع الســـبعينيات ، والدور النشط الذى اضطلعت به الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة فى هـــذا الشـــأن ، واهتمام صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية بتمويل المشروعات فى مصر ، بالتعاون مع اليونسكو واليونيسيف ومنظمة العمل الدولية .

٣- مـــا تمخـــض عنه مؤتمر السكان العالمى ببوخارست (١٩٧٤) من تأكيد لخطورة النمو الســـكانى السريع على جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدول النامية ، وما أفرزته بحوث المؤتمر من أبعاد ومقترحات جديدة لمواجهة المشكلة السكانية .

٤- اعتماد أنشطة البرنامج بدرجة كبيرة على الجهود والإمكانات المحلية .

وكــان مـــن آثار النجاح المتحقق ، بدء التحول منذ منتصف السبعينيات فى مواجهة المشكلة الســكانية عـــن المدخل الطبى الى المدخل التنموى ، الذى يربط بين نوعية السكان وبيئتهم الاجتماعية والاقتصادية ، وما لذلك من تأثيرات على النمو السكانى فى نهاية الأمر .

وبالنسبة للمعوقات التى حدت من فعالية البرنامج ، فقد شملت ما يلى :

- ارتفـــاع معـــدلات الأمـــية، وبخاصة بين الإناث والتى كانت ٨٣,٤% عام ١٩٦٠ ثـــم ٧٨,٩% عـــام ١٩٦٦ الـــى ٧٢,٥% عام ١٩٧٦ قبل أن توالى انحسارها الى ٦١,٨% عام ١٩٨٦ بحسب أرقام التعدادات السكانية .
- ضعف التنسيق ، وتدنى جهود المشاركة من جانب الأجهزة والوزارات المختلفة .
- الظـــروف العسكرية التى واجهتها البلاد ، وما أعقبها من ركود بعد حرب ١٩٦٧ لحين تشكيل لجنة وزارية عام ١٩٦٩ لإحياء البرنامج ووضع خطته المستقبلية .

ورغـــم أن انتصـــار اكـــتوبر ١٩٧٣ وما أعقبه من انتهاج لسياسة الانفتاح الاقتصادي فى منتصـــف عقد التسعينيات قد أدى بدوره إلى انتعاش الحركة الاقتصادية ، لكن هذا الانتعاش ذاته كانـــت له تداعـــياته التي انعكست سلبا على المشكلة نظرا لارتفاع معدل المواليد مرة أخرى فى ظـــروف الـــرواج إلى درجة وصوله إلى ٣٧,٢% عام ١٩٨٠ بسبب طفرة المواليد التى تحدث عادة فى أعقاب الحروب .(٦٩)

وتبـــنى المجلـــس الأعلى لتنظيم الأسرة الذى أنشئ بالقرار الجمهورى ١٠٥٤ لسنة ١٩٧٢، والـــذى تـــلاه فى العام التالى تغيير المسمى إلى المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة والسكان ، وضع سياســـة قومـــية للسكان كان أبرز أهدافها خفض معدل النمو السكانى من ٢٠,٦ فى الألف عام ١٩٧٣ إلـــى ١٠,٦ فى الألف عام ١٩٨٢ ، ووضع الأساليب لذلك بغية الوصول بحجم السكان فى مصر الى ٤١ مليون نسمة عام ١٩٨٢ مع تغيير التوزيع السكانى فى الريف، وتأكيد المدخل التنموى فى مواجهة المشكلة السكانية .

لكـــن أهـــداف السياسة السكانية المشار إليها لم تتحقق حيث ارتفع اجمالى السكان برغم الجهود المبذولة الى ٤٤,٦ مليون عام ١٩٨٢ . وبدلا من تحقيق انخفاض فى معدل المواليد إذ ا بـــه يرتفع الى ٣٨,٧ فى الألف عام ١٩٨١ . وبرغم الجهود التى بذلتها الدولة فى كبح معدلات الـــزيادة فـــى المواليـــد من خلال تكثيف الاهتمام بالكم بإنشاء المزيد من وحدات تنظيم الأسرة العاملـــة والـــتى ارتفعـــت من ٣٨٦٢ وحدة عام ١٩٨١ الى ٤٠٤٣ وحدة عام ١٩٨٥ ، وبرغم الانـــتقال نوعـــيا بإدخال الحقن كوسيلة فى مصر اعتبارا من عام ١٩٨٤ ، إلا أن المثير للدهشة بالنســـبة لدراسة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية حول تقويم السياسة السكانية فـــى

مصـــــر (١٩٩٤) أن يســـتمر معدل الارتفاع بدلا من أن ينخفض ، ليبلغ ٣٩,٨ فى الألف عام ١٩٨٥ . وكـــان هـــذا الأمر وراء الدعوة لعقد المؤتمر القومى للسكان عام ١٩٨٤ برئاسة السيد رئيس الجمهورية .(٧٠)

ويمكـــن إرجـــاع الـــتدنى الواضح فى كفاءة المواجهة خلال هذه الفترة الى كثرة التغييرات والتـــبديلات فى الأجهزة القائمة على المواجهة . ويكفى أن نستدل على ذلك بصدور ١٣ قرارا جمهوريـــا لتنظـــيم العمل فى مجال السكان وتنظيم الأسرة خلال الفترة من ١٩٧٣ –١٩٨٠ مما انعكس على القدرة على متابعة العمل فى الجهات والوزارات .

وتعبـــيرا عـــن الحاجـــة الـــى دفعات قوية لكبح جماح المشكلة السكانية ، فقد صدر القرار الجمهـــورى رقـــم ١٩ لســـنة ١٩٨٥ بإنشـــاء " المجلـــس القومى للسكان " برئاسة السيد رئيس الجمهورية ، والذى ضم فى عضويته ستة وزراء . وعدد من الشخصيات العامة . وكانت هناك ثلاثة أهداف عامة للسياسة السكانية الجديدة التى صاغها المجلس دارت حول خفض معدل النمو الســـكانى ، وتحقـــيق توزيـــع جغرافى أفضل ، والارتقاء بالخصائص السكانية . مع ترجمة هذه الأهداف الى أهداف إجرائية تفصيلية لإمكان تحليلها فى الفصل الحالى .

إلا أن الملاحـــظ تحول واضح نحو حل المشكلة السكانية من خلال تكثيف الجهود فى التنمية بتوجـــيه الاهتمام الى البرامج القادرة على الإسهام بكفاءة فى تحقيق أهداف التنمية وبخاصة فى الـــريف مســـتهدفة نشر وتحسين خدمات تنظيم الأسرة به ، والارتقاء بالخدمات الطبية الموجهة لخفـــض معـــدلات وفيات الأمهات والأطفال، وتطوير برامج التربية السكانية وإدخالها فى كافة مـــراحل التعلـــيم ، والقضـــاء علـــى الأمية ،وتحقيق الاستيعاب الكامل للأطفال فـــى التعليـــم الأساسى . (٧٢)

وعـــند تقيـــيم الجهود المبذولة حتى مطلع التسعينات فى مواجهة المشكلة السكانية يمكن أن نطلق عليها بداية الطريق السليم، والذى حقق فعالية وبالأخص فى مجالين :

الأول : المجـــال الإعلامى الذى ارتفع بنسبة المعرفة بالوسائل المختلفة لتنظيم الأسرة الى حوالى ٩٨% عـــام ١٩٨٨ ومـــا اســـتتبعه من ارتفاع معدلات ممارسة تلك الوسائل من ٣٠,٤% عام ١٩٨٤ الى ٣٧,٨% عام ١٩٨٨ ثم الى ٤٧,٦% عام ١٩٩١ .

الـــثانى : مجـــال النـــتائج المتحققة ، حيث أثبتت نتائج التسجيل الحيوى الى انخفاض معدلات المواليد من ٣٩,٨% فى الألف عام ١٩٨٥ كما سبق أن أشرنا الى ٣٠,٨ فى الألف عام ١٩٩١ كما هبط معدل الخصوبة الكلى الى ٤,٥ طفلا كمتوسط للفترة من ١٩٨١ الى ١٩٩١ . (٧٣)

لكـــن يتعيـــن بالمقـــابل الإشارة الى أنه على مستوى الهيكل الإدارى للأمانة الفنية، فقد تعـــرض مـــنذ قرار تشكيله وعلى مدى السنوات الست (١٩٨٥-١٩٩٠) الى العديد من عمليات

التغيير وإعادة التنظيم، فضلا عن عدم توفير كوادر ثابتة اعتمادا على توافر خبراء بعض الوقت ومن خارج المنظمة ، وبتمويل أجنبى يدعم من استقلاليتهم فيما يبذلونه من جهد .(٧٤)

أمـــا بالنســـبة للسياسة السكانية خلال عقد التسعينات ، فتسير حول الإطار العام السابق الإشـــارة إليه مستفيدة من اهتمام القيادة السياسية على أعلى مستوياتها بضرورة تحقيق مواجهات كفـــئة للمشكلة السكانية ، التى وصلت بالفعل إلى درجة من التفاقم جعلت السيد رئيس الجمهورية يكلف المجالس التشريعية والتنفيذية بالمشاركة فيها . كما تحقق التأكيد على التشاركية المجتمعية، ومسئوليات أكثر تحديدا للأجهزة المختلفة بما يتيح كفاءة أفضل عند التقييم والمتابعة .

وفـــى بداية التسعينيات ، وفى ظل اهتمام القيادة السياسية على أعلى مستوياتها بالقضية الســـكانية، وقلقها من تراكم تداعياتها كما يتجلى فى الخطب المتتالية للسيد رئيس الجمهورية تم وضع السياسة السكانية الجديدة (١٩٩٢-٢٠٠٧) كانت أهم معالمها ما يلى: (٧٥)

١- استمرار الأخذ بالمنهج المتجه صوب مواجهة الأبعاد الثلاثة للمشكلة ، والمتمثل فى خفـــض معـــدل الـــنمو السكانى ، والوصول الى توزيع جغرافى أفضل ، والارتقاء بالخصائص السكانية .
٢- تحديـــد مجموعة من الأساليب التى تكفل تحقيق الأهداف المشار اليها من أبرزها ، حمايـــة الأم والطفل ، وإعداد الشباب وتنميتهم ، والإعلام السكانى، وحماية البيئة، وخفض معدلات الخصوبة .
٣- تغيـــير الـــنهوج الـــتى تســـير عليها الاستراتيجية الجديدة بالاستفادة بأكبر قدر من المعطيات العلمية الحديثة والقائمة على التحليل الوصفى للموقف السكانى والأوضاع المتعلقة به على مختلف الأصعدة ، لاستكشاف الاتجاهات الماضية وصولا منها الى استقراء الأوضاع المستقبلية التى تتيح توصيف المشكلات السكانية لتقدير اسقاطاتها حتى عام ٢٠٠٧ .
٤- استناد الاستراتيجية الى رؤية مستقبلية بالنسبة لتسع قضايا أساسية شملت إلى جانب تنظـــيم الأســـرة ، ورعايـــة الطفولـــة ، والأمومة قضايا لها دلالتها بالنسبة لنجاح المواجهـــة مـــثل التعلـــيم ومحـــو الأمـــية ، والمرأة والتنمية، والإعلام، والاتصال السكانى،والشباب، والعمل والعمالة .(٧٦)

وبرغم أنه لم يتسن بعد تقييم مدى نجاح الاستراتيجية القائمة بالنسبة لجهود مواجهة المشكلة الكائنة ، إلا أننا نلفت الانتباه الى عدد من المؤشرات المبدئية :

- انـــتفاء التحسن بالنسبة لمعدلات النمو للسكان فقد سجلت ٢,٤ فى الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٨٦ وكـــان الأمـــل معقودا على هبوط متوقع فى الفترة التالية ، لكنه لم يتحقق حيث اســـتمر المعدل عند ٢,٤ للفترة من ١٩٨٦ - ٢٠٠١ (بحسب تقرير ١٩٩٨/١٩٩٩) وإن كـــان تقريـــر التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ قد أشار إلى هبوط لا يكاد يذكر إلى ٢,٣ للفترة من ١٩٩٤-٢٠٠١ .
- هـــبوط أعداد الأطفال الذين يموتون دون سن الخامسة من ١٠٦,٠٠٠ عام ١٩٨٩ الى ٧٣١٠٠ عام ١٩٩٣ الى ٧١٠٠٠ فقط عام ١٩٩٨ برغم ما يظهر من تباطؤ نسبى فى معدلات التحسن .
- التذبذب بالنسبة لاعداد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية من ٨١٥٣٠٠ عام ١٩٩١ والـــذى قفـــز بشكل واضح الى ١,٠٣٧,٥٠٠ عام ١٩٩٥ قبل أن يهبط مرة أخرى الى ٧٩٨,٨٠٠ عام ١٩٩٧ .[٧٧]

وتوصلنا المعالجات السابقة الى أن العديد من الجهود قد بذلت لمواجهة المشكلة السكانية فى مصـــر على مدى العقود الأربعة المنقضية سواء بالنسبة لما تم رسمه من سياسات قومية، أو ما تـــم الاضطلاع به من استراتيجيات للتنفيذ من خلال البرنامج القومى لتنظيم الأسرة ، أو البرامج الأخـــرى المكملـــة له، والمتفرعة عنه . كما تفيد العديد من المؤشرات الى أن المواجهة الحالية للمشـــكلة الســـكانية لا تـــتحقق لها الفعالية المنشودة ، بدليل استمرار الأبعاد الثلاثة المتمثلة فى استمرار المعدلات المرتفعة للزيادة السكانية، وخلل التوزيع الجغرافى للسكان، وتدنى الخصائص السكانية وهو ما يمثل جوهر المأزق الذى تعيشه مصر حاليا وتسعى جاهدة للخروج منه .

وتحسين التوزيع الجغرافى على مدى المساحة الجغرافية، بما تؤدى اليه هذه جميعها من احتمالات أفضل للارتقاء بالخصائص السكانية . ومن هنا قامت خطة الدراسة الحالية على اختيار ثلاث نوعيات مختلفة من المؤسسات تشمل تحديدا المؤسسات التعليمية والإعلامية، ومؤسسات المجتمع المدنى .

وبرغم ما قد يوجد بين هذه المؤسسات من اختلافات تكبر أو تصغر ، إلا أن ما يمكن أن تسهم به من تأثير فى معارف الأفراد، ووعيهم وأفكارهم ونواحى سلوكهم المختلفة هو القاسم المشترك الأعظم بالنسبة لفلسفة الدور الذى تتحرك فى إطاره كل مؤسسة منها، والذى تتكفل بتحليله الفصول التالية من الدراسة كل " بحسب المؤسسة التى تتناولها بالتحليل، فيتناول الفصل الثانى ما يتعلق بمؤسسات التعليم النظامى ، ويتناول الفصل الثالث مؤسسات التعليم غير النظامى. وبخاصة محو الأمية باعتبارها أكثر صور تعليم الكبار شيوعا فى مصر ، ويتناول الفصل الرابع مؤسسات الإعلام المختلفة سواء المقروء أو المسموع أو المرئى . ويتناول الفصل الخامس توجهات مؤسسات المجتمع المدنى وبخاصة الجمعيات الأهلية والأحزاب والنقابات .

ودون الدخول فى تفاصيل حول كيف تؤثر كل نوعية من المؤسسات المختارة للدراسة فى مواجهة المشكلة السكانية حتى لا تشكل قيدا على حرية التناول التى يحرص عليها فريق البحث، فإن هناك عددا من العوامل نشير إليها فى عجالة بالنظر إلى الأبعاد الثلاثة للمشكلة السكانية والمتعلقة بالزيادة السكانية، والتوزيع الجغرافى للسكان، والخصائص السكانية المتدنية من زاوية ما لها من ارتباط بالدور الذى تقوم به تلك المؤسسات .

فبالنسبة للعوامل المؤثرة على النمو السكانى ، تبرز معدلات الإنجاب على المستوى الفردى بما تشمله من قضايا بعضها معرفى أى يرتبط بما لدى لأفراد من معلومات حول المشكلة السكانية ، وتداعياتها فى المجالات المختلفة والاحتمالات المستقبلية لتفاقمها . ويرتبط المجال المعرفى أيضا بمدى ما يتزود به الفرد من مفاهيم حول تنظيم الأسرة ، ومعدلات الاستهلاك وأساليب خفضها ، والتأثيرات السالبة لكثرة الحمل على صحة الأم ؛ وعلى توفير الرعاية الأسرية ، وعلى الدلالات الاقتصادية والاجتماعية للزيادة السكانية مما يصب فى درجة وعى الأفراد بالجوانب المختلفة للمشكلة .

وعلى الجانب الأخر ، هناك القضايا المعيارية Normative شاملة إمكان التأثير على اتجاهات الأفراد فى نواح مثل السن المفضل للزواج والأكثر ملائمة للأم وللأسرة، كذلك القدرية والاتكالية بما لها من انعكاسات على تخطيط الفرد لحياته ولأسرته ، الى جانب نظرة الفرد للأولاد كعزوة اجتماعية واقتصادية .

رابعا: المؤسسات وكفاءة مواجهة المشكلة السكانية

إن تفعـيل مواجهة المشكلة السكانية هو جوهر الدراسة بكل ما تشمل عليه من فصول. وهناك اتجاهان رئيسان يحكمان المواجهة الفعالة للمشكلة السكانية سبق أن المحنا إليهما فى ثنايا الفصـل الحـالى : ينادى أولهما بتخفيف المغالاه فى تحميل المشكلة السكانية كافة أوزار التخلف بمصر ، وأفضلية تكثيف الجهود نحو التنمية ، والمتابعة الكفئة لمشروعاتها وصولا الى معدلات مـرتفعة تسـتقطب الزيادات المطردة فى عدد السكان ، وتوفر تمويلا كافيا لمشروعات معالجة خلـل الـتوزيع الجغرافى ، وتحقق التوسعات المطلوبة فى مجالات التعليم والتدريب والتثقيف ، وتضـمن الارتفـاع بجودتها النوعية بما يمكن أن تؤدى إليه من ارتقاء بالخصائص السكانية . ويدلـل المحـبذون لهذا الرأى على سلامة توجههم ، بأمثلة من بلاد أخرى استطاعت من خلال التنمية الكفئة أن تجعل من الزيادة السكانية عاملا لتحقيق التقدم والرخاء . [٧٨]

أمـا الاتجـاه الثانى فتدعمه الغالبية الكاسحة من المسئولين ، والخبراء الديموجرافيين ، وأساتذة الجامعات ، وينطلقون من أن تداعيات المشكلة السكانية قد وصلت الى حد لا يحتمل أى تسويف أو تهوين . ويستدلون على سلامة رؤيتهم من تحليل للواقع الاقتصادى / الاجتماعى فى مصـر علـى مدى الفترة الماضية ، والدروس المستفادة منها ، مما يتعين معه ، تركيز الجهود لكـبح الزيادة السكانية الجامحة وغير المنضبطة ، والتى تحقق مفارقة مع الحجم الأمثل للسكان فى ظل الموارد المتاحة .[٧٩]

وإذا كانـت الدولـة لا تستبعد الاتجاه الأول من حساباتها بدليل استمرار الجهود القائمة على قدم وساق للارتفاع بمعدلات التنمية على مختلف الأصعدة، وبقدر ما تسمح به الإمكانات ، وتكثـيف جهـود المتابعة والتقييم المستمرين لمشروعاتها ، لكن كل هذا يتم دون أن تغفل عيون المسئولين ولو للحظة عن ضرورة تفعيل المواجهة القائمة للمشكلة السكانية بكل قوة . [٨٠]

وينبغى الاعتراف بوجود مداخل متنوعة ومتشابكة يمكن أن يسلكها الباحثون فى تناولهم لموضـوع تفعـيل المواجهة ولكن ، كما سبقت الإشارة ، فإن الاتجاه السيكلوجى يمكن أن يكون موضـع اهـتمام خاص فى الدراسة الحالية بما يحمله من تركيز على الإنسان المصرى كفرد ، وكعضـو فـى أسرة ، وكعامل فى أحد المجالات الإنتاجية أو الخدمية ، فالإنسان المصرى يقف وراء أى نجـاح ممكـن لجهود المواجهة ، وهو أيضا الصخرة التى يمكن أن تتحطم عليها كافة الجهود .

ومن هذا المنطلق ، كان تركيز الدراسة على المؤسسات التى تتعامل مع النشئ والشباب والكـبار فـى مصـر ، وتتوفر لها إمكانية أحداث التغيير المنشود فى معارفهم وأفكارهم، وفى اتجاهـاتهم وسـلوكياتهم بحيـث يتحقق تجاوبهم مع التوجهات المنادية بضبط الزيادة السكانية ،

ويمثل ايصال الفرد المصرى الى مستوى معين من التنور والوعى بأبعاد الأمور من حوله وهو الأمر الذى يمكن أن يتم من خلال التعليم أو الإعلام أو غير ذلك، نقطة تركيز لا يمكن اغفالها خاصة فى ضوء ما توصلت إليه العديد من الدراسات حول ارتباط نصيب الفرد من الثقافة والتعليم بدرجة شعوره بمسئوليته الاجتماعية والاقتصادية نحو أطفاله ، وتوفير الرعاية الملائمة لهم بالنسبة للمأكل والمسكن أو غيرها ، مما يقتضى منه إطالة فترة تربيتهم وتأهيلهم للحياة خاصة وقد توصلت إحدى الدراسات الميدانية (١٩٨٩) لأحد أساتذة الجامعة فى مصر الى ارتباط موجب بين ارتفاع المستوى الثقافى والتعليمى بين بعض الفئات ، وإقبال أفرادها على موانع الحمل برغبة واقتناع ، وبين قلة الإنجاب بين أفرادها . وكانت الخلاصة التى توصلت إليها الدراسة المشار إليها تؤكد على أن ارتفاع مستويات التعليم كان يقترن بانخفاض معدلات المواليد أى بمعدلات الخصوبة ، والعكس صحيح . وقد فسرت الدراسة ذلك بأن استمرار الفرد فى التعليم يؤدى الى انشغاله عن الزواج ، وتأخير تكوين أسرة جديدة مما يؤدى الى خفض معدل الخصوبة . (٨١)

وإذا ما تم تسليط الأضواء على تحسين سمات وخصائص الإنسان المصرى ، والتى أشرنا فى موضع سبق الى عدم توافقها مع متطلبات التقدم والتنمية ، فإن برامج التثقيف والتعليم والتنوير، أيا كانت المؤسسة التى تبثها، لها العديد من التأثيرات فى هذا الصدد . ويمكن التدليل على ذلك بنتائج " البرنامج التجريبى العالمى لمحو الأمية " والذى نفذ فى ١٢ بلدا وقام على وسائط متنوعة لمحو أمية الأفراد وظيفيا . وقد وجد خبراء اليونسكو فى تقييمهم لنتائج البرنامج تحسنا فى خصائص الأفراد صاحبت اكتسابهم لمهارات القراءة والكتابة الوظيفية .

وقد صنفوا ما وجدوه من نتائج إيجابية تحت ثلاثة محاور لا نراها بعيدة عما نتناوله فى الدراسة الحالية :

١ – **بالنسبة لتكامل الأفراد مع البيئة المحيطة وقد أطلقوا عليه Insertion into the milieu:**

فقد سجل الخبراء اكتساب الأفراد لأنماط جديدة من السلوك من خلال قدرتهم على التخطيط لحياتهم، ومن الأمثلة التى وجدوها :

- الأخذ بتنظيم الأسرة .
- الحرص على تعليم أطفالهم بالمدارس .
- الإدارة الاقتصادية لشئون الأسرة .

كما سجلوا كذلك اتباع الأفراد فى سلوكهم لنمط عقلانى فى التفكير، وهو ما تمس الحاجة اليه بالنسبة لموضوعات الإنجاب وتنظيم الأسرة . كما لوحظ كذلك زيادة قدرة الأفراد على

الاتصـــال، والحصـــول مـــن خلال وسائل الاتصال الجماهيرى المختلفة على معلومات ذات نفع لحـــياتهم . كمـــا انعكـــس التـــنور الـــذى حصلوا عليه فى المزيد من الانخراط فى المؤسسات الاجتماعية والمدنية والاقتصادية . كما زاد معدل انفتاحهم على الآخرين وطلب المشورة والعون مـــنهم ، مـــع قـــدرة أفضل على تحديد مشكلاتهم اليومية ، والبحث عن حلول لها فى مجتمعهم المحلى .

٢- **بالنسبة للسيطرة على البيئة المحيطة وقد أطلقوا عليه Mastery of the Milieu**

وشـــملت النـــتائج التى سجلها الخبراء ،الارتقاء الذى تحقق فى مجال المهارات الوظيفية للأفـــراد، وعـــادات العمل لديهم ومن، أبرز ما سجلوه فى هذا الصدد ، التحسن الذى تحقق فى ســـلوكيات وعـــادات العمـــل ، وانخفـــاض معـــدلات التغيب عن العمل فضلا عن حسن تقبل الممارسات التقنية الإنتاجية الجديدة، وتبنى معايير أكثر عقلانية فى هذا الصدد .

٣- **بالنسبة لتطوير البيئة المحيطة والذى أطلقوا عليه Transformation of the Milieu**

وقد سجل الخبراء أربعة مجالات من التحسن والتى يمكن أن تكون لها دلالتها فى كفاءة مواجهة المشكلة السكانية :

- الوعـــى بالاحتـــياجات العقلانية المطلوبة لتطوير البيئة ، ودور الفرد إزاء تلك الاحتياجات.
- الانفتاح على المداخل العلمية للمشكلات .
- الاهتمام بنوعية العمل الذى يمارسه الفرد ، والأساليب الممكنة للارتقاء به .
- الاتجاه للتغيير، والحافزية، الأقوى للابتكار، والوصول به الى ممارسات أفضل.[٨٢]

أفكار مطروحة لمعالجة تفعيل الدور المؤسسى

إذا ما تركنا جانبا التأثيرات العامة التى يمكن تحققها المؤسسات المختلفة التى تتعامل مع النشئ والشباب والكبار بما يمكن أن يصب فى النهاية الأمر فى انحسار المشكلة السكانية ، يبرز تســـاؤل له دلالـــته لمســـار الدراســـة ، وهـــو المتعلق بمعالجة النقاط المتصلة بكيفية استنهاض مؤسســـات المجـــتمع المرتـــبطة بالجماهير لكى تؤدى دورها على نحو أكثر فعالية فى مواجهة المشكلة السكانية .

ويمكـــن أن نشير فى هذا الصدد الى مدخلين للمعالجة ، يتركز أولهما حول " الأهداف " التى تسعى هذه المؤسسة أو تلك لتحقيقها فى إطار الاستراتيجية الموضوعة للمواجهة.وينصرف التـــناول فى هذه الحالة نحو سبل إصلاح ما قد يعترى الأهداف من عيوب ، والانطلاق منها الى

الواقـــع لتقييم ما تم تحقيقه من هذه الأهداف ، واستكشاف مدى وأسباب الفجوة بين ما تخطط له المؤسسة ، وبين ما يتحقق على أرض الواقع .

أمـــا الـــثانى ، فيـــنظر ، فى المقام الأول ، إلى الجوانب الفنية ، أو إلى محتوى ما يتم تقديمـــه من خلال المؤسسة للجمهور المتعامل معها ، والمستفيد بخدماتها ، فى إطار استراتيجية المواجهـــة، ويكـــون التفعـــيل فى هذه الحالة منصرفا الى تحسين الجوانب الكيفية المختلفة ذات الصلة بالرسالة التى تضطلع المؤسسة بنقلها، والارتقاء بكفائتها .

ويمكـــن أن تكون المعالجة مزيجا بين الاثنين . ونلقى فيما يلى لمحة مختصرة عن كلا المدخلين .

فبالنســـبة للأهداف ، يمكن النظر إليها كعنصر حاكم للدور الذى تضطلع به المؤسسة مع أخذ نقطتين فى الاعتبار :

الأولـــى : أن مواجهـــة المشـــكلة الســـكانية قـــد لا تكون الهدف الأوحد الذى تسعى إلى تحقيقه المؤسســـة، ويقتضـــى هذا الأمر محاولة استخلاص ما يتعلق بمواجهة المشكلة السكانية من بين حزمه الأهداف المتنوعة التى تسعى كل مؤسسة الى تحقيقها .

الـــثانى : أن مواجهة المشكلة السكانية ، سواء كانت هدفا أساسيا، أو فرعيا ، تتوجه نحوه جهود المؤسســـة، لا يـــبدأ وينـــتهى عـــند حدود عمل المؤسسة ذاتها وسلطتها ، نظرا لارتباطه بعمل وقـــرارات مؤسســـات أخـــرى . ففـــى ظل القرار الجمهورى الصادر فى التسعينيات ،أصبحت مواجهة المشكلة السكانية مسئولية العديد من الأجهزة والوزارات بالدولة .

ومن ثم ، فإن أهداف كل مؤسسة وخططها ينبغى أن تأتى فى اتساق مع السياسة القومية فى هذا الصدد، والتى يفترض أن تستهدى بها كافة الأجهزة والوزارات جميعا فى خططها . كما وأن طبـــيعة المواجهـــة ، والـــتى تتم من خلال الأفراد الذين تتعامل معهم ، يجعل من الصعب الوصول إلى تقييم دقيق لما تقوم به كل مؤسسة على حدة ، نظرا لتشابك التأثيرات الحادثة ، كما وأن إسناد المواجهة إلى العديد من الأجهزة والوزارات يجعل النتاج المتحقق مشاعا إلى حد كبير بيـــنها جمـــيعا إلـــى حد يصعب معه تمييز ما يخص كل جهة منه نظرا لأن حصيلة جهود كل مؤسسة لا تصب فى وعاء خاص بها .

وعـــند تفعـــيل المواجهـــة انطلاقا من الأهداف ، هناك ثلاثة منظورات يمكن النظر الى الأهداف من خلالها : الأهداف المتوقعة ، والأهداف المرسومة ، والأهداف المتحققة .

فمن جهة ، نجد أن الاطلاع على الأدبيات المختلفة فى مجالات التربية والإعلام والعلوم السياســـية ، يمكن أن يسلط أضواء على الأسس التى تحكم عمل كل مؤسسة من المؤسسات التى تم اختيارها فى هذا البحث ، فبالنسبة لمؤسسات التعليم مثلا، تجتهد أدبيات علم التربية فى تحليل

طبـيعة الــدور الــذى تضــطلع بـــه المؤسسات العاملة فى المجال، والأهداف التى تسعى تلك المؤسســـات، على اختلاف أنواعها ومستوياتها، الى تحقيقه تجاه القضايا والمشكلات المجتمعية ، وبينها بالطبع ، المشكلة السكانية .

ومن جهة أخرى تحفل أدبيات الإعلام ، والاقتصاد والعلوم السياسية بالمعالجات بالنسبة لـــدور أجهزة الإعلام ، وأجهزة المجتمع المدنى المختلفة . لكن ثمة خط يربط تلك الأدبيات على وجـــه الإجمـــال ، وهـــو تركــيزها على الجانب التنظيرى لأدوار المؤسسات ، وابراز الظهير الفلســفى والاجتماعى الذى يؤيد رؤية الخبراء فى كل مجال من المجالات التى تعمل فى إطارها كــل مؤسســـة . وتتشـــكل مـــن خلال المعالجات التى يقدمونها أطرا عامة يمكن أن يستنير بها المعنـــيون والمســـئولون فى جهودهم لبلورة رؤاهم فى مجال عمل كل مؤسسة ، ويستهدون من خـــلال تلـــك الأطـــر بعدد من النقاط التى قد تكون خافية عليهم عند صياغة الأهداف لمؤسسة بعينها.

وبـــرغم أهمـــية تســـليط الضوء على الأهداف كما يطرحه المنظرون فى كل مجال من المجـــالات، فإنهـــا تظل غير مكتملة، وتفتقد أهم ركن من أركانها ، وهو المستند الى سياق بعينه يحـــيط بالمؤسســـة ، ويتعيـــن علـــيها أن تـــتحرك فى إطاره . ومن هنا تبرز قيمة الأهداف " المرسومة" للمؤسسة ، وهى الأهداف التى يرسمها المجتمع لكل مؤسسة من مؤسساته بالنظرإلى الإمكانـــات المتاحة ، وفى ظل السياق الاقتصادى / الاجتماعى السائد . ويتم رسم تلك الأهداف من خلال ما يصدر للمؤسسة من تشريعات ولوائح ووثائق ترسم إطار عملها ، وأساليب تحركها لتحقيق أهدافها .

وتتســـم الأهـــداف المرســـومة لكل مؤسسة ، برغم انبثاقها عن سياق بعينه ، بالصبغة المعـــيارية Normative حيـــث يتجسد فيها ، الوضـــع المثالـــى ، أو مـــا يجـــب أن يكـــون What ought to be ، والـــذى كثـــيرا مـــالا يتحقق على النحو المنشود بسبب ما قد يطرأ عند التنفـــيذ مـــن صعوبات لا يتم تذليلها فى الوقت المناسب ، أو بالقدر المرجو من الكفاءة. ويتسبب هـــذا الأمر فى فجوة قد تتسع أو تضيق، بين ما تطمح إليه المؤسسة أو نخطط لتنفيذه ، وبين ما يتحقق بالفعل على أرض الواقع .

وهـــناك مؤشـــرات يمكن أخذها فى الاعتبار عند تقييم الأهداف المرسومة لمؤسسة ما ، يمكن بالتالى أن توجه الانتباه الى المجالات الممكنة لتحسين الدور أو تفعيله :

- مدى ما تتمتع به صياغة الأهداف المرسومة من تحديد ووضوح .

- مـــدى ما تفصح عنه من إجرائية تسهل من قياس نجاحها أو فشلها عند التطبيق ، والذى يتمـــثل فـــيما تضـــمنته من أهداف أدائية أو إجرائية فى إطار السياسة القومية لمواجهة المشكلة السكانية .
- مـــدى ما يسبق إقرار الأهداف المرسومة من دقة فى التشخيص ، وعمق فى تقدير نقاط الضعف .
- مدى شمول الأهداف لكافة الجوانب التى يتعين عليها أن تشملها .
- مـــدى مـــا أتيح لهذه الأهداف ، عند إعدادها ، من مشاركة للمعنيين فى داخل المؤسسة ذاتهـــا فى بلورة تلك الأهداف بما يسمح لها أن تأتى معبرة عن فكر الجميع، وليس لفكر مجموعة بذاتها .
- مـــدى واقعيـــتها مـــن خلال أخذها فى الاعتبار كافة الظروف والإمكانات المتاحة سواء داخل المؤسسة ذاتها ، أو المحيطة بها ، والتى من شأنها أن تدفع التطبيق إلى الأمام، أو تعوق تقدمه .

أما المنظور الثالث، فيعنى بالمسار التنفيذى، أى بما يتحقق من الأهداف، وهو المنظور الذى يمكـــن مـــن خلالـــه تقيـــيم كفاءة المؤسسة ، وقدرتها على تحقيق الدور المرسوم لها فى مجال الممارســـة الفعلـــية . وتـــتوقف قـــدرة المؤسســـة على التحقيق الكفء للدور المرسوم لها فى التشريعات واللوائح على عوامل عديدة يمكن أن يكون من بينها :

- مـــدى توافر الأعداد المطلوبة من الكفاءات التى تفى بالمتطلبات المختلفة لأداء المؤسسة لدورهـــا على نحو جيد . ويمكن أن يكون هذا العنصر أكثر وضوحا عند التصدى لعمل المؤسســـة التعليمـــية التى يعتمد نجاحها على توفير الأعداد الكافية من المعلمين لتغطية حاجـــة المـــدارس علـــى اخـــتلاف نوعياتها ، وبما يضمن تحقيق معدل ملائم للمعلم / الطالب.
- مـــدى كفـــاءة العنصر البشرى الذى يتم الاستعانة به فى أداء المؤسسة لدورها وذلك من خلال مؤشرات مثل درجة التخصص ، ومستوى الإعداد ، ودورات التدريب .. الخ .
- مدى توافر الإمكانات المادية المتاحة للمؤسسة من مبان وأجهزة ومعدات .. الخ ومدى ملائمة المتوافر منها وحداثته .
- مدى توافر الإدارة الكفئة بالمؤسسة لتوجيه وقيادة العمل ، ومتابعته على نحو جيد .
- مـــدى كفاءة التنسيق بين المؤسسة ، وبين الأجهزة الأخرى العاملة فى نفس المجال بما يمنع التضارب والازدواجية بينها ، ويتيح الاستثمار الأمثل للإمكانات المتاحة .

وهكــذا ، يمكن تناول كفاءة " التنفيذ " ، والذى يعتبر مؤشرا على قدرة المؤسسة على تحقيق الــدور المرسوم لها باستكشاف ما استطاعت المؤسسات أن تحققه فى عالم الواقع ، ومظاهر هذه الاســتطاعة . ومــن الــنقاط الهامة فى هذا الصدد أن يتم استكشاف الصعوبات التى تقف أمام المؤسســة فى تحقيقها للدور المرسوم، والتعرف على طبيعة هذه الصعوبات باعتبار أن انتقاءها هــو الطــريق للتفعيل المرتقب ، وهل هى صعوبات بشرية (توفر الكوادر – نوعية مستوياتها ودرجة حافزيتها .. الخ) أم هى صعوبات مادية (كفاية الموازنات – توفر الأجهزة والمعدات ، ومــدى حداثــتها .. الــخ) أم هــى صعوبات تنظيمية (اللوائح – أساليب الإدارة – التنسيق – المتابعة .. الخ) أم هى صعوبات معيارية (توجهات الأفراد – سلوكياتهم .. الخ) .

وإذا كــان الأســاس فى تناول واقع دور كل مؤسسة يستند إلى ما تفصح عنه المصادر المختلفة من وثائق وتقارير وإحصاءات ، إلا أن الجهد الميدانى يمكن أن تكون له قيمة كبيرة فى اســتجلاء الجوانــب الخافية التى قد لا تتطرق إليها المصادر المشار إليها . من خلال الزيارات الميدانــية إلى المؤسسات موضوع الدراسة ، واستطلاع آراء فئات مختلفة من المعنيين والخبراء وأجزاء مقابلات معهم .

وكمــا ســبقت الإشــارة ، فقــد عقد فريق البحث جلسة عصف ذهنى لعدد من الخبراء ورجــال الفكر من المهتمين بالقضايا السكانية (٢٠٠٢/١٢/٢٨) وأمكن خلالها لفريق الدراسة الــتعرف على التوجهات المختلفة ، وأبرز ما يستند إليه كل توجه بالنسبة للموضوعات التى تهتم بها الدراسة .[٨٣]

أمــا بالنسبة للمدخل الثانى الذى يمكن أن يكون ماثلا عند معالجة تفعيل دور المؤسسات المخــتلفة فى مواجهة المشكلة السكانية ، فيتجه إلى الأبعاد " الفنية " لدور كل مؤسسة ، حيث أن لكــل مؤسســة مــنها جمهورها الذى تتوجه اليه برسالتها لخفض المشكلة السكانية ، والذى قد يختلف عن الجمهور الذى تسعى إليه مؤسسات أخرى ، فجمهور التعليم النظامى (قبل الجامعى) هــم الأطفــال والناشــئون فى مقتبل حياتهم التعليمية ، بينما جمهور التعليم غير النظامى – فى أغلب الأحوال ، من الكبار البالغين ممن لهم ظروفهم وخبراتهم الحياتية . أما جمهور المؤسسات الإعلامــية ، فمــتعدد الــثقافة والمشارب والأعمار ، وبالمثل يكون جمهور مؤسسات المجتمع المدنى فى الجمعيات الأهلية والأحزاب والنقابات .. الخ .

ولكــل مؤسسة من المؤسسات المشار إليها " رسالة " تتجه إلى نقلها لجمهورها . وهناك ثلاثــة أطــراف ضالعة فى هذا الأمر ، أولهما من يتلقون الرسالة مما يوجه الأنظار إلى أهمية الــتعرف عليهم ، نوعيتهم – عددهم – أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية – احتياجاتهم وطبيعة

نموهـم .. الـخ . أمـا الثانى ، فيتعلق بمن يقومون بتصميم الرسالة ونقلها ، من حيث أعدادهم وكفائـتهم .. الـخ . ويتعلق الثالث بمحتوى الرسالة وأسلوب تقديمها والمعينات المستخدمة فى الوصـول إلـى الجمهور ، ومدى التأثيرات التى تحققها ، وفى كل هذه يمكن تقييم القائم بالنظر إلى ما ينبغى أن يكون .

منهج الدراسة :

تسـير الدراسة وفق المنهج الوصفى التحليلى مستندة ، كما سبقت الإشارة ،إلى المتوافر مـن مـراجع وتقارير ، ووثائق وتشريعات حول دور المؤسسات المختارة فى مواجهة المشكلة السـكانية . كمـا تسـتند الدراسة كذلك إلى جانب ميدانى مما يمكن أن يشتمل عليه من زيارات ميدانية إلى المواقع المختلفة ، واستبانات استطلاع رأى للخبراء والعاملين فى المجالات المختلفة ذات الصـلة بالقضـية السـكانية ، إلـى جانب ما أسفرت عنه جلسة " العصف الذهنى " حول موضوع الدراسة ، والتى سبقت الإشارة إليها . وقد ترك لكل من الباحثين الفرصة لاختيار نوع العمـل المـيدانى الذى يراه محققا لأهداف الفصل الذى يتولى كتابته . وقد أتيحت الفرصة لكل زمـيل أن يعـرض خطـته فى هذا الأمر ، وتمت مدارسة خطط كل فصول الدراسة من خلال الاجـتماعات الـتى تـم عقدها لفريق البحث على مدى الفترة من سبتمبر ٢٠٠٢ وحتى ابريل ٢٠٠٣ .

خطة الدراسة :

تشتمل الدراسة على ستة فصول كالآتى :

الفصل الأول : المشكلة السكانية فى مصر والحاجة إلى تفعيل دور المؤسسات فى مواجهتها .
الفصل الثانى : دور التعليم النظامى (قبل الجامعى) فى مواجهة المشكلة السكانية .
الفصل الثالث: دور التعليم غير النظامى (محو الأمية) فى مواجهة المشكلة السكانية .
الفصل الرابع : دور مؤسسات الإعلام فى مواجهة المشكلة السكانية .
الفصل الخامس : توجهات مؤسسات المجتمع المدنى فى مواجهة المشكلة السكانية .
الفصل السادس : خلاصة الدراسة وأبرز ما توصلت إليه من مقترحات .

هوامش الفصل الأول

١- عـــبد الهـــادى محمد والى ، مقدمة الترجمة العربية فى : مدخل الى علم اجتماع التنمية تألـــيف اندوروبستر ترجمة عبد الهادى محمد والى والسيد عبد الحليم الزيات ، الطبعة الأولى الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٧٩ ، ص ٢٦-٣٢ .

أيضا – محمد نبيل جامع وآخرون ، التقرير الرئيسى لدراسة : التحليل الشامـــــل لأســـباب نخلف القرية المصرية ، القاهـــــرة : أكاديمية البحـــــث العلمـــــى والتكنولوجيا ، ١٩٨٧ص ٨ -٩

٢- حسين كامل بهاء الدين ، الوطنية فى عالم بلا هوية : تحديات العولمة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٠ ص ٦١ .

٣- ســـعيد جميل سليمان ، " تطوير مجتمع محلى بالتكافل : دراسة استكشافية لجهود تطوير قـــرية تفهنا الإشراف " ، فى : مداخل مستحدثة فى التنمية الريفية ، تحرير سعيد جميل وآخريـــن ، القاهرة : المركز القومى للبحوث التربوية والتنميـــــــة ، ٢٠٠٠ ص ٦٤ - ٦٥ .

٤- حســـين كامل بهاء الدين ، التعليم والمستقبل ، القاهرة : دار المعـــــارف ، ١٩٩٧ص ٢٧-٣٠ .

٥- يتضـــح هـــذا الأمـــر فى خطبة السيد الرئيس حسنى مبارك بمناسبة عيد العمال (مايو ٢٠٠٣) .

أيضا : - مناقشات مجلس الشورى حول قضية الأمية فى مصر – مـــارس ٢٠٠٣

أيضا :-نادية جمال الدين ، " الظروف الاقتصادية والاجتماعية وانعكاساتها على مشكلة الأمـــية بين النساء فى الريف المصرى " ، دراسة قدمت للندوة القومية حول محو أمية المـــرآة الريفية فى مصر من ٣-٧ يوليو ١٩٨٨ سرس الليان : المركز الإقليمى لتعليم الكبار (اسفك) .

٦- انظـــر : اســـتراتيجية تعليم الكبار فى الوطن العربى ، تونس : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٩-٣٠

٧- انظـــر تقريـــر : تعلم لتكون : عالم التربية اليوم وغداً ، (تقرير ادجار فور وزملائه) باريس : اليونسكو ، ١٩٧٢ .

٨- جـــاك ديلـــور وآخرون ، التعلم : ذلك الكنز المكنون ، تقرير قدمته الى اليونسكو اللجنة الدواية المعنية بالتربية للقرن الحادى والعشرين . القاهرة : مركز مطبوعات اليونسكو، ١٩٩٩ .

٩- محمـــود الكـــردى ، الـــتخلف ومشكلات المجتمع المصرى ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٩ ص ٣٦١ - ٣٦٤ .

انظر أيضا :

عبد الباسط محمد حسن ، التنمية الاجتماعية ، الطبعة الخامسة ، القاهرة : مكتبة وهبه ، ١٩٨٨ ص ٢٧ - ١٢٥ .

أيضـــا : إبراهـــيم ســـعد الدين ، " السكان والتنمية فى مصر " فى : المرجع فى التربية الســـكانية تحريـــر يونس عبد الجواد يونس وآخرين ، القاهرة : وزارة التربية والتعليم والمجلس القومى للسكان والأمم المتحدة د.ت ، ص ٩٠ - ٩٧ .

١٠- مدخل إلى علم اجتماع التنمية ، ترجمه عبد الهادى محمد والى وآخر ، مرجع سابق ، ص ١٦٦ .

١١- هذا رأى العالم بوسروب Boserup - انظر المرجع السابق نفس الصفحة .

١٢-نـــادر فـــرجانى ، التنمية البشرية فى مصر : رؤية بديلة ، القاهرة : المشكاه ، ديسمبر ١٩٩٤ . ص ١٧ .

١٣-احمـــد اللقـــانى وفارعه حسن ، التربية البيئية بين الماضى والمستقبل ، القاهرة : عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٩ ص ١٥٦ .

أيضـــا يونـــس عـــبد الجواد وآخرون ، تدريس التربية السكانية ، الطبعة الثانيـــــــة ، القاهـــرة : وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو ، نوفمبـــــر ١٩٨٨ ، ص ٣-٤ .

١٤-نجيـــب حســـن غيـــتة ، " الوضع السكانى فى مصر " فى المرجع فى التربية السكانية تحرير يونس عبد الجواد يونس وآخرين ، مرجع سابق ص ٧ .

١٥-ناديـــة حلـــيم وآخـــرون ، تقويم السياسة السكانية فى مصر - المجلد الأول المضامين السكانية فى الخطاب السياسى ، القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٦ ص ١٩ .

أيضا : خطاب الرئيس محمد حسنى مبارك فى ٢٠٠٣/٤/٣٠ بمناسبة عيد العمال .

١٦-نادر فرجانى ، التنمية البشرية فى مصر ... مرجع سابق ، ص ١٧ .

١٧-محمود الكردى ، مرجع سابق ، ص ٣٧١ .

١٨-المرجع السابق نفس الصفحة .

19-B . Holmes, Problems in Education , A Comparative Approach . London : Routledge & Kegan Paul , 1965 . PP . 32 – 39 .

٢٠-الجهـاز المركـزى للتعبـئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى ١٩٩٣ – ١٩٩٩ ، القاهرة : يونيو ٢٠٠٠ جدول (١ – ٤) ص ١٠ .

٢١-المـرجع السـابق جدول (١ – ١٣) ص ٢٤ . علما بأن بيانات ١٩٩٩ بيانات أولية مصدرها اخطارات المواليد والوفيات .

٢٢-المرجع السابق ، جدول (١ – ١) ص ٥ .

٢٣-المركـز الديمرجـرافى بالقاهرة ، اسقاطات السكان المستقبلية لجمهورية مصر العربية لأغـراض التخطيط والتنمية " ، في دراسات سكانية المجلد (١٧) العدد (٨٥) أبريل – يونية ٢٠٠١ . ص ٣٩ – ٤٦ .

٢٤-نجيب حسن غيته ، مرجع سابق ، ص١٨ .

٢٥-تقويم السياسة السكانية فى مصر ، المجلد الأول ، مرجع سابق ص ١٠٥ .

٢٦-الجهـاز المركـزى للتعبئة العامة والإحصاء ١٩٧٣ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ .أما بالنسـبة لأرقام ١٩٩٨ تقرير التنمية البشرية / مصر ١٩٩٨ / ١٩٩٩ . القاهرة : معهد التخطيط القومى ، ٢٠٠٠ جدول م / ١٨ ص ١٦٢ .

٢٧-جـرجس اسـعد وآخـرون ، المشكلة والسياسة السكانية فى مصر ، القاهرة : وزارة الزراعة ومنظمة الأغذية والزراعة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة السكان ، ١٩٩٦ ص ٣٣ .

٢٨-المرجع السابق ، نفس الصفحة .

٢٩-تقرير التنمية البشرية ، مصر ١٩٩٨ / ١٩٩٩ ، مرجع سابق ، جـدول ق / ٢٣ ، ص ١٤٤ .

٣٠-نـادر فـرجانى ، " عـن التعليم والاقتصاد – البلاد العربية فى سياق العالم " دراسة منشورة فى مجلة المستقبل العربى ، عدد (١٩٦) ، بيـروت ١٩٩٥ ، ص ٦٩ .

٣١-تقريـر التنمـية البشرية ، مصر ١٩٩٨ / ١٩٩٩ ، مرجع سابق ، جدول م / ١٦ ص ١٦٠ .

٣٢-نادر فرجانى ، التنمية البشرية فى مصر : رؤية بديلة ، مرجع سابـق ، ص ٦٣

٣٣-انظـــر نادية حليم وآخرون ، تقويم السياسة السكانية .... المجلد الأول ، مرجع سابق ، ص ١٠٧ .

انظـــر أيضا : جرجس اسعد وآخرون ، المشكلة والسياسة السكانية .. ، مرجع سابـــق ، ص٤٠ .

٣٤-تقرير التنمية البشرية ، مصر ، ١٩٩٨ / ١٩٩٩ ، مرجع سابق ، جـــدول م / ١٥ ص ١٥٩.

٣٥-محمد السيد جميل ، بناء برنامج فى التربية السكانية غير المدرسية للدارسين فى مرحلة محو الأمية وتعليم الكبار فى بيئة ريفية ، وقياس أثره على الجانب المعرفى والوجدانى، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٦ ص ٥٣ .

٣٦-تقريـــر التنمية البشرية – مصر ١٩٩٨/١٩٩٩ ، مرجع سابق ، جـــــدول ق/١ ص ١٣٦ .

٣٧-المرجع السابق ، جدول م/١٩ ، ص ١٦٣ .

٣٨-انظـــر : محمـــد الجوهرى ، علم السكان : قضايا ومشكلات القاهرة ، د.ن ، ١٩٩٦ . ص ٨٣ – ٩٢ .

انظـــرا أيضا : جرجس اسعد وآخرون ، المشكلة والسياسة السكانية ... ، مرجع سابق ، ص ٢٢– ٢٣ .

أيضا : محمد السيد جميل ، بناء برنامج فى التربية ..... ، مرجع سابق ، ص ٥٠.

٣٩-محمد الجوهرى ، المرجع السابق ، ص ١٣٧ – ١٤٩ .

٤٠-تقريـــر التنمية البشرية ، مصر ١٩٩٨ / ١٩٩٩ ، مرجع سابق جـــــدول م / ١ ص ١٤٥ .

٤١-محمود الكردى ، مرجع سابق ، ص ٣٨١ – ٣٨٣ .

٤٢-تقرير التنمية البشرية ، مصر ١٩٩٨/ ١٩٩٩ ، مرجع سابق ، جـــــــدول م/٨ ص ١٥٢ .

٤٣-المرجع السابق نفس الصفحة .

٤٤-المرجع نفسه .

٤٥-نجيب حسن غيته ، مرجع سابق ، ص ١٩ – ٢٠ .

أيضا : تقرير التنمية البشرية – مصر ١٩٩٨/١٩٩٩ ، جدول م/١٩ ، ص ١٦٣ .

٤٦-لمزيد من التفصيلات انظر :

هناء الجوهرى ، " متغيرات البيئة الفيزيقية والاجتماعية لنوعية الحياة " فى : علم

السكان : قضايا ومشكلات تحرير محمد الجوهرى ، مرجع سابق ، ص ٢٤١ – ٢٨٩ .

٤٧-جرجس اسعد وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .

٤٨-تقرير التنمية البشرية ، مصر ، ١٩٩٨ / ١٩٩٩ – جدول م/٨ ص ١٥٢ .

٤٩-انظر : محمد نبيل جامع وآخرون ، التحليل الشامل أسباب تخلف القرية المصرية ، التقرير الأول لدراسة مقدمة إلى أكاديمية البحث العلمى ، التكنولوجيا ، ١٩٨٧، مرجع سابق .

٥٠- للتحليل التفصيلى لهذه النقطة يرجى الرجوع إلى :

سعيد جميل سليمان ، " تنشيط جهود محو الأمية كاساس لتنمية الريف المصرى " فى: بعض المداخل لتنشيط جهود محو الأمية فى الريف المصرى – دراسة ميدانية تحرير عبد الله بيومى وعبد العزيز الطويل ، القاهرة : المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، ١٩٩٩ ص ٣٠ – ٣٨ .

51-E . M. Rogers , Modernization among peasants : the Impact of Communication . New york : Holt , Rinehart & Winston , Inc .p . 55 .

٥٢- سعد المغربى ، " التنمية والقيم : مسلمات ومبادئ " دراسة قدمت أمام ندوة " القيم والاتجاهات وتأثيرها على خطط التنمية وقوة العمل " ، وزارة القوى العاملة والتدريب بالتعاون مع مؤسسة فريد ريش ايبرت ٣١ اكتوبر – ٣ نوفمبر ١٩٨٨ – ص ١٦ – ٢٢

– ايهاب نديم ، " الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية فى تنمية الثروة البشرية والقوى العاملة فى مصر " دراسة قدمت إلى نفس الندوة السابقة ، ص٧-٨ .

–حسين بشير وسعيد جميل ، " بعض الاتجاهات المعوقة للتنمية الريفية فى مصر ، والدور المرتقب للتربية فى تعديلها " دراسة قدمت إلى نفس الندوة السابقة ، ص ١٢ – ١٥ .

– سيد عويس ، حديث عن الثقافة وبعض الحقائق عن الثقافة المصرية المعاصرة. القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٠ ص ١٣٨ – ١٣٩ .

– نجيب اسكندر ورشدى فام ، التفكير الخرافى : بحث تجريبى ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٢ ص ١٣٢ .

٥٣- مجلـــس الشورى ، تقرير لجنة الخدمات عن تنمية الإنسان المصرى، والذى وافق عليه المجلس بجلسته المنعقدة فى ١٩٨٢/١٠/١٦ ، القاهرة : ١٩٨٢ ، ص ٢٥-٢٦ .

٥٤- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشـــآت لعام ١٩٩٦ . جدول توزيع السكان حسب مجموعات الأعمـــار ص ١/٨ إلى ١/١٣ .

أيضا : عبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق ، ص ٣٨٨ .

٥٥- عبد الباسط محمد حسن ، المرجع السابق ، ملحق رقم (٤) ص ٣٨٨ .

٥٦- فايـــز مراد مينا ، التعليم فى مصر الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠ ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، يونيو ٢٠٠١ ص ٣٢٠ .

٥٧- مـــاجد عثمان وآخرون ، السكان وقوة العمل فى مصر – الاتجاهات والتشابكات والآفاق المستقبلية حتى عام ٢٠٢٠ . القاهرة : دار ميريت ، ٢٠٠١ ص ٢٥-٢٦ .

٥٨-المصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائى بدلالة فايز مراد مينا ، مرجع سابق ص٣١٩ .

٥٩-تقرير التنمية البشرية ، مصر ١٩٩٩/١٩٩٨ ، مرجع سابق . جدول م/٤ ص ١٤٨ .

٦٠-فايز مراد مينا ، مرجع سابق ، ص ٣١٤ .

٦١-المرجع السابق ، ص ٧٤ .

٦٢-تقرير التنمية البشرية ، مصر ١٩٩٩/١٩٩٨ ، مرجع سابق – جدول م/٣ ص ١٤٧ .

٦٣-المرجع السابق ، جدول م/٩ ، ص ١٥٣ .

٦٤ -تقرير التنمية البشرية ، مصر (١٩٩٤) جدول م/١٠ ص ١٢٨ بالنسبة لأرقام ١٩٩٢ .

٦٥-**انظر** تقارير التنمية البشرية ، المرجع السابق .

أيضا : محمد السيد جميل ، بناء برنامج فى التربية السكانية ... ، مرجع سابق ، ص ٥.

٦٦-انظر على سبيل المثال :

-ناديـــة حليم وآخرون ، تقويم السياسة السكانية فى مصر – **المجلد الأول** ، المضامين السكانية فى الخطاب السياسى . مرجع سابق .

-ناديـــة حلـــيم وآخـــرون ، تقويم السياسة السكانية فى مصر – **المجلد الثانى**، تطوير الـــبرامج والمشـــروعات السكانية ، دراسة تحليلية تاريخية ، القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ،١٩٩٤ .

– ناديـــة حلـــيم وآخـــرون ، تقويم السياسة السكانية فى مصر – **المجلد الثالث** ، إدارة الـــبرنامج القومـــى للســـكان ، القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٩ .

–نجيب حسن غيته ، مرجع سابق ، ص ٢٩ – ٣٨ .

–محمود الكردى ، مرجع سابق ،الفصلين الرابع والخامس ، ص ٣٤٩ – ٤٩٤ .

–عبد الناصر محمد رشاد ، " تنظيم الأسرة بين الإسلام والمسيحية : دراسة فى المشكلة الســكانية " دراســة فــى مجلة **دراسات سكانية** ، المجلد (١٤) ، العدد (٧٦) اكتوبر – ديسمبر ١٩٩٢ ، ص ١٩ – ٨٢ .

٦٧–لمزيد من التفصيلات ، انظر :

ناديـــة حليم وآخرون ، تقويم السياسة السكانية فى مصر المجلدات ١ ، ٢ ، ٣ المرجع السابق .

٦٨–انظر محمود الكردى ، مرجع سابق ، ص ٣٨٧ – ٣٩١

أيضا : نادية حليم وآخرون ، المجلد الثانى ، مرجع سابق ، ص ٢٦٠ .

٦٩–نادية حليم وآخرون ، المرجع السابق ، ص ٢٦٩ .

٧٠–نجيب حسن غيته ، مرجع سابق ، ص ٣٣ – ٣٦ .

أيضا : المرجع السابق ، ص ٢٧١ – ٢٧٢ .

٧١–لمـــزيد مـــن التفاصـــيل يرجى الرجوع الى نادية حليم وآخرون المجلد الثانى ، المرجع السابق ، ص ٢٧٣ – ٢٧٥ .

٧٢–محمد السيد جميل ، مرجع سابق ، ص ٥٩

أيضا : نجيب حسن غيته ، مرجع سابق ، ص٣٤–٣٨ .

٧٣–نادية حليم وآخرون ، المجلد الثانى ، مرجع سابق ، ص ٢٧٦ .

٧٤–نادية حليم وآخرون ، المجلد الثالث ، مرجع سابق ، ص ١١٩ – ١٢٠ .

٧٥–انظر محمد السيد جميل ، مرجع سابق ، ص٦٠ .

٧٦–المرجع السابق ، نفس الصفحة .

٧٧–تقاريـــر التنمـــية البشـــرية ، مصـــر ١٩٩٤ ، ١٩٩٦ ، ١٩٩٨ ، ١٩٩٩/١٩٩٨ مراجع سابقة – الصفحات أرقام ١٢١ ، ١٤٠ ، ١٤٧ على التوالى .

٧٨–نادر فرجانى ، مرجع سابق ، ص ١٧ .

٧٩- حظيــت هــذه الرؤية بقبول غالبية المشاركين فى ندوة العصف الذهنى التى عقدها فريق البحــث بالمركــز القومى للبحوث التربوية والتنمية لمجموعة ضمت عددا من المفكرين وأساتذة الجامعــات، والمتخصصين فى المجال السكانى حول " القضيــة السكانيــة ودور المؤسســـات " (السبت ٢٠٠٢/١٢/٢٨) .

أنظر :

- حسين كامل بهاء الدين ، التعليم والمستقبل ، مرجع سابق ، ص ص ٥٨-٦٠
- يونس عبد الجواد يونس وآخرون ، تدريس التربية السكانية، مرجع سابق ، ص ٣-١٣ .
- الســيد أحمــد الشيخ ومحمد السيد جميل ، تجربة مصر فى التربية السكانية – دراسة حالة وزارة التربــية والتعليم بالتعاون مع الهيئة الأمريكية للتنمية الدولية وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، ١٩٨٠ ، ص ٣-٩ .
- أحمد اللقانى وفارعة حسن محمد ، مرجع سابق ، ص ١٥٦-١٥٩
- جــرجس رزق أســعد وآخرون، المشكلة السكانية وأبعادها فى مصر ، مرجــع سابــق ، ص ٣-٤٣ .

٨٠- يــرجى تتبع الخطاب السياسى حول المشكلة السكانية على مدى العقدين الماضيين والذى يظهر هذا الأمر بكل الوضوح والصراحة .

انظــر ناديــة حليم وآخرون ، المضامين السكانية فى الخطاب السياسى ، المجلد الأول ، مرجع سابق .

٨١- أمــيل فهمــى ، " العلاقــة المتبادلة بين المشكلة السكانية والتعليم " دراسة فى : مجلة دراسات سكانية ،المجلد (١٥) العدد (٧٥) ديسمبر ١٩٨٩ ، ص ٤٧-٦٦ .

٨٢- تقويــم الــبرنامج التجريــبى العــالمى لمحو الأمية – تقرير أعد بالمشاركة بين اليونسكو وبــرنامج الأمم المتحدة للتنمية . سرس الليان ، المركز الدولى للتعليم الوظيفى للكبار فى العالم العربى (أسفك) . ص ١٨٩ – ١٩٢ .

٨٣- عقــدت الندوة المذكورة بالمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية السبت ٢٠٠٢/١٢/٢٨ وضمت كلا من :

- ا.د. نادية جمال الدين – مدير المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية .
- الأستاذ محمود أمين العالم – المفكر المعروف .
- ا.د هشام مخلوف – مدير المركز الديموجرافى بالقاهرة .
- ا.د فايز مراد مينا – أستاذ المناهج بجامعة عين شمس .

- ا. جرجس رزق أسعد – مستشار الأمم المتحدة للسكان .
- ا.د. ماجد عثمان – أستاذ بجامعة القاهرة .
- ا.د. يونس عبد الجواد – مدير عام التربية السكانية سابقا .
- ا.د. رسمى عبد الملك – أستاذ بالمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية .

الفصل الثانى *

دور التعليم النظامى (قبل الجامعى) فى مواجهة المشكلة السكانية

---

* اعداد أ.م.د. نادية محمد عبد المنعم أستاذ باحث مساعد – شعبة بحوث التخطيط التربوى

الفصل الثانـــى*

دور التعليم النظامى (قبل الجامعى) فى مواجهة المشكلة السكانية

—

مقدمـــة :

لــم تعــد المشــكلة السكانية تخص وزارة بمفردها أو مؤسسة بعينها ولكنها مشكلة أمه وقضـــية ومســـتقبل مجـــتمع . وهذا المستقبل لا يتحقق بمحض المصادفة وإنما تصنعه الشعوب بفكرها وجهدها وتحديث عقول أبناءها .

ويـــبرز دور المؤسسة التعليمية كأحد أهم الشركاء الأساسيين فى تحمل المسئولية وإعادة البـــناء الـــثقافى للمجـــتمع فـــى إطار الدور الحاسم الذى تقوم به فى مجال تربية أجيال ناضجة وتنشئتهم اجتماعيا على أيدى أفراد متخصصين وما يعنيه من مسئولية عن صياغة عقل ووجدان الأمـــة وفى تسييد أنماط التفكير والقيم والسلوكيات الدافعة للنهضة للتنمية وفى كسر حاجز الدين ضـــد تخطـــيط وتنظيم الأسرة وإزالة ما ينبغى إزالته من موروثات لضمان مستقبل أفضل ويهتم هـــذا الفصل باستكشاف واقع مواجهة المشكلة السكانية بمتغيراتها ومستجداتها من قبل المؤسسة التعليمـــية كمدرســـة عـــبر مراحل التعليم قبل الجامعى بمصر من خلال التشخيص المبنى على المصارحة لكيفية تنمية مدارك الطلاب وإثارة وعيهم بالمشكلة وبناء شخصياتهم المتكاملة وكيفية توظيف الدور الاجتماعى للمدرسة لتنمية بيئتها المحلية للتصدى للمشكلة السكانية لمعرفة أسباب الخلـــل ومعالجـــته ومعـــرفة الفجـــوة فيما تحققه المؤسسة التعليمية وما تطمح فى تحقيقه لتحديد أولويـــات التحســـين بمـــا يســـاعد على تقدير الاحتياجات المستقبلية للتطوير ومن ثم يكون من المنطقى تقسيم الفصل إلى أربعة محاور :

المحـــور الأول : ويـــتم فيه استكشاف واقع دور المؤسسة التعليمية فى التعليم قبل الجامعى فى مصر لمواجهة المشكلة السكانية (دراسة نظرية) على النحو التالى :

أولا : (أ) طبيعة المؤسسة التعليمية ومحددات دورها .

(ب) العناصر الأساسية لمكونات المؤسسة التعليمية.

(ج) التربية السكانية بين النشأة والتطور .

---

* اعداد ا.م.د. نادية محمد عبد المنعم أستاذ باحث مساعد – شعبة بحوث التخطيط التربوى

ثانيا : الواقع الحالى لدور المؤسسة التعليمية فى مواجهة المشكلة السكانية دراسة نظرية

المحور الثاني : بعض المداخل الإدارية والتدريسية المعاصرة لتفعيل دور المؤسسة التعليمية .

المحور الثالث: دور المؤسسة التعليمية فى مواجهة المشكلة السكانية – دراسة ميدانية

المحور الرابع : النتائج والتوصيات .

المحور الأول :

أولا : (١) طبيعة المؤسسة التعليمية ومحددات دورها :

تعــد المؤسسة التعليمية واحدة من المؤسسات الاجتماعية ذات الأهمية فى حياة المجتمع وتطــوره واستمرار بقائه . ونظرا لهذه الأهمية حرصت المجتمعات أن تستثمر فيها قسطا كبيرا مـــن طاقاتها وإمكاناتها وأولتها عنايتها وجعلتها وظيفة من وظائفها الرسمية والتى كانت الأسرة تقوم بها كاملة فى إطار المتطلبات البسيطة للجماعات والمجتمعات البدائية .(١)

ومـــع إزديـــاد رصـــيد الإنســـان من المعرفة والخبرات زادت الحياة الاجتماعية تعقيدا وظهــرت أنـــواع من الأنشطة وأنماط الحياة الجديدة مما جعل من العسير على الأسرة الإنسانية الاستمرار فى أداء دورها التربوى بكفاءة وبرزت الحاجة إلى وجود منظمات إنسانية متخصصة تكـــون وظيفـــتها الرئيســـية تقديـــم خدمـــة التعليم والتنشئة الاجتماعية على أيدى أفراد مهنيين متخصصـــين يقومـــون بتلك الوظيفة التى بدأت الأسرة تشعر بالعجز عن أدائها فإنشاء المجتمع المؤسســـة التعليمـــية لتحقيق رغبة الشعوب فى إعداد أبنائها تربويا وفكريا وأخذت تنمو وتنتشر وتتنوع وتضمن دورها كوظيفة تربوية اجتماعية مجموعة من الأنشطة والجهود والعلاقات تدور حول محاور ثلاثة :

- الفرد .
- المجتمع .
- ثقافة المجتمع وخصائصه .

فمـــن زاويـــة الفرد نجد جهود المؤسسة التعليمية تتجه إلى تنمية الإنسان الفرد من النواحى الجســـمية والعقلية والوجدانية لبناء شخصيته بناءا متكاملا وتحقيق النمو المتكامل لجوانب حياته النفسية والاجتماعية والعقلية والبدنية مع إكسابه المثل العليا السائدة فى المجتمع ليتكيف مع البيئة المحيطة يتأثر بها ويؤثر فيها .(٢)

ومـــن زاويـــة المجتمع والتوظيف الاجتماعى للمدرسة فرضت المتغيرات الاجتماعية دورا أكـــبر للمدرســـة ، فلـــم تعد المدرسة مكانا لتلقى المعلومات والدروس فقط ولكنها أداة فاعلة فى المجـــتمع على كل المستويات ونقطة انطلاق إيجابى نحو الإنسان والبيئة التى تقع فيها المدرسة

وذلــك من خلال دراسة مشكلاتها والمساهمة فى حلها وتخريج أفراد يمكنهم التفاعل مع الوسائل الحضارية المستقبلية ومواجهة التحديات المتوقعة والمحتملة .(٣)

أمــا مــن زاوية ثقافة المجتمع وحضارته ، فالمؤسسة التعليمية والقائمين بها ينقلون التراث الثقافى الاجتماعى والقيم وعناصر الثقافة فى المجتمع من جيل إلى جيل يليه بالإضافة إلى إثراء الخــبرة كأساس لنمو نظم اجتماعية جديدة تتلاءم مع تغير النظم الثقافية . وعليه ، فالعلاقة وثيقة بين المؤسسة التعليمية والمجتمع بكل ما يمثله من حركة وأنساق ونظم دينية وظواهر ومشكلات ومــا إلــى ذلــك مــن مكونات . وبحكم هذا الطابع الاجتماعى بين المؤسسة والمجتمع ،اتجهت المؤسســة التعليمية إلى المجتمع تستمد منه مقوماتها وأهدافها ، وتستخرج منه فلسفتها ومناهجها كمــا أنها تتوجه إليه بفعلها وإجراءاتها مستهدفة لتثقيفه وبناؤه وتوجيهه ووضع الحلول لمشكلاته الاجتماعــية موضـــع التنفــيذ . وتؤثر المؤسسة التعليمية فى البيئة المحيطة بها من خلال ثلاث زوايا:

أولهــا : الــزاوية البنائية للمؤسسة التعليمية والتى تتمثل فى المقومات البشرية والمادية والمالية، والمقومات المعنوية بما تشمله من قيم وعقائد واتجاهات ،والمقومات النظامية المتمثلة فى اللوائح والقوانين والسياسات.

ثانيها : الزاوية الوظيفية ويقصد بها طبيعة الوظائف الموجودة بالمؤسسة التعليمية ومدى تعقدها.

ثالــثها : الــزاوية العلائقــية والمتمثلة فى العلاقات بين القيادات التربوية العليا من جهة ،وبين الأفــراد الآخريــن العامليــن بالمؤسسة التعليمية من جهة ثانية ، وهو ما يمكن تسميته بالتوازن الحركى للمؤسسة التعليمية .(٤)

وفــى ضــوء مــا ســبق ، يمكن القول أن دور المؤسسة التعليمية فى مواجهة المشكلة الســكانية له محــددات تدور فى جانبها الأول : حول المساهمة فى تعديل نظام القيم والاتجاهات بمــا يتناســب مع طموحات المجتمع فى السيطرة على النمو السكانى . وتدور فى جانبها الثانى حــول إعــداد وتأهــيل القوى البشرية وتنميتها لإيجاد قاعدة اجتماعية عريضة متعلمة تستطيع التكــيف مــع متطلبات التغير المنشود فى حجم الأسرة لتحقيق الحياة المستقرة ، بينما تدور فى جانــبها الثالث حول الإسهام فى بناء المجتمع فى فترة التغير الاجتماعى حيث يقع عليها مسئولية اكتســاب الأفراد فهما جديدا وإدراكا جديدا يتناسبان مع ما يناسب العصر من تغيرات قد تشمــل المجتمــع بأسره.(٥) .

ومــن هنا ، فإن المدرسة نظام اجتماعى لها أهدافها التى تسعى إلى تحقيقها عن طريق الأدوار الاجتماعــية لأفــراده والــتعامل المتبادل . ولما كان دور المؤسسة التعليمية المتوقع فى مواجهة المشكلة السكانية يناط به أداء مجموعة من المهام والأنشطة المتنوعة والتى اصطلح فى

أدبـيات الإدارة على تسميته بسلوك الدور الرسمى وهو يمثل الالتزامات والمسئوليات المتعارف علـيها In-Role-Behavior مسـتخدمة موارد بشرية ومادية مختلفة وصولا إلى أهداف تمثل حاجـات اجتماعـية ذات قـيمة ، كما يمارس هذا الدور فى إطار بيئة خاصة تتشكل من النظم المـزاملة للمؤسسة التعليمية وبالتالى ترتبط مع النظم فى علاقات تبادلية وتخضع للمؤثرات التى تتعرض لها تلك النظم .(٦)

توقعات الدور :

بمـا أن المؤسسة التعليمية تتضمن مجموعة من العناصر أو الممارسات المتداخلة يمكن تفهـم توقعـات الـدور من خلال فكرة الإدارة المتكاملة من حيث تداخل واعتمادية الممارسات المخـتلفة كـل مـنها على الآخر ، فما أن ينتهى دور معين حتى يليه دور آخر قد يعتمد عليه اعـتمادا كليا أو جزئيا . فمثلا ، لا يستطيع المشرف الفنى القيام بدوره فى تقديم تحصيل الطالب إلا بعـد أن ينتهى المعلم من إنجاز دوره فى العملية التعليمية . ومن ثم ، نجد أن جماعات العمل المخـتلفة بالمؤسسة التعليمية تعتمد فى أداء أعمالها على الأدوار المتوقعة بالنسبة لجميع الأفراد ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بالدور محل الممارسة .(٧)

وتحـدد الـتوقعات الملازمـة للـدور السلوكيات المعنية الهامة للاعب الدور وللمراكز الأخرى ، فسلوكيات المعلم تعتبر هامة بالنسبة للمدرس الأول – وهلم جرا – من حيث العلاقات الاعتمادية حيث لا يوجد دور أو يؤخذ دور دون مركز مقابل فمثلا ، لا يوجد معلم بدون تلاميذ وهذا ما نسميه بالعلاقات الاعتمادية . (٨) ولذلك فإن أى تغير فى عنصر أو ممارسة من شأنه أن يؤثـر علـى الممارسات الأخرى حيث يؤدى كل عنصر مهاما معينة تسهم فى الوصول إلى الـدور الكلى للمؤسسة التعليمية . ومن هنا ، فإن رصد وتحليل دور المؤسسة التعليمية سيعتمد علـى هذه الرؤية من حيث العناصر أو الممارسات التى يتكون منها دور المؤسسة التعليمية ومن ثـم نستطيع من خلال الدراسة للدور بين عناصره أن نحسنه ونفعله انطلاقا من جعل هذا الواقع إلى ما ينبغى أن يكون عليه من حيث مواجهة المشكلة السكانية .

(ب) مكونات المؤسسة التعليمية

اسـتطردا لما سبق ، يمكن أن نؤكد أن المدرسة نظام اجتماعى يعمل فى بيئة اجتماعية يسـتورد منها عناصر متعددة ليستخدمها فى تفاعل محتوياته بهدف إنتاج مخرجات تعليمية تلبى احتياجات البيئة . وتتمثل مدخلات المؤسسة التعليمية فى أربعة أنواع من المدخلات :

١- **مدخـلات إنسـانية** : تشـكل العمود الفقرى للمؤسسة وتتميز بمواصفات تعليمية ومعرفية وتدريبـية ملائمـة وكافية لتحقيق أهداف العملية التعليمية فى المدرسة وتضم هذه المكونات

كـــل مـــن مدير المدرسة والمعلمين وجميع العاملين والإداريين وأولياء الأمور وغيرهم من أفـــراد المجـــتمع المحلى الذين لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالعمل التربوى والإدارى للمدرسة وأيضا التلاميذ .(٩)

٢- **مدخـــلات فكـــرية** : تضـــم الفلســـفة الاجتماعية للبيئة وعاداتها وتقاليدها وقيمها والأهداف التعليمية ومشكلات البيئة .

٣- **مدخـــلات ماديـــة** : تضم الأجهزة والمبانى المدرسية والمكتبة والوسائل السمعية والبصرية والموازنة الخاصة ، والملاعب .

٤- **مدخـــلات تكنولوجـــية** : تتمثل فى الأساليب الفنية المتاحة للعملية التعليمية ومختلف نواحى المعرفة الأخرى .

٢- **العمليات وتنطوى على** :

أ - الطرق التدريسية الجيدة والوسائل التعليمية .

ب- عملية نقل المعرفة والمعلومات .

حـــ- عملية الاتصال واتخاذ القرار .

د- عملية توزيع الموارد المالية والأدوات على الأنشطة المختلفة بالمدرسة .

٣- **المخـــرجات** : وهى تلك المتغيرات التى تتأثر بالمنظومة وعملياتها المختلفة وتعد المخرجات الهـــدف العـــام من المؤسسة التعليمية والذى يتمثل فى تزويد جميع العناصر البشرية بالمعلومات والمهـــارات والاتجاهـــات الـــتى تســـاعدهم على تنفيذ عمليات المؤسسة التعليمية بكفاءة وفعالية وتـــزويد التلامـــيذ ومساعدتهم على تنمية عمليات التفكير والقدرة على الإنتاج المعرفى للتوافق والحياة وفق متطلبات المجتمع . (١٠)

وتطرح مكونات المؤسسة التعليمية عددا من الحقائق هى :(١١)

١- أن الظاهـــرة الـــتى تتخذ شكل النظام ترتبط ارتباطا وثيقا بالبيئة التى توجد فيها ومثل هذا الارتباط يفسر لنا كثيرا من دور المؤسسة حيث أنها نظام .

٢- أن المخـــرجات مـــاهى إلا نتـــيجة حتمـــية لنوعية وكفاءة المدخلات والأنشطة التعليمية .

٣- أن كفـــاءة الأنشطة ومستوى العمليات التى تمارسها المؤسسة تتأثر إلى حد كبير بجودة المدخلات ووفرتها .

٤- أن المدخـــلات يمكن أن ينتج عنها مخرجات متباينة فى المستوى والجودة وذلك تبعا لتباين كفاءة وفاعلية الأنشطة .

إن مـــا يـــتحقق عـــن المؤسسة التعليمية من مخرجات يعود ليؤثر فى قدرتها على استقطاب مدخلات جديدة كما يؤثر فى أنواع الأنشطة التى تقوم بها ومستواها .

نخلـــص مـــن ذلـــك إلى أن فاعلية أى منظمة ترتبط ارتباطا وثيقا بتحديد مسئولية أفراد ووحـــدات تنظيمـــية محـــددة عن تحقيق أهداف بذاتها تكون واضحة ومفهومة لهم وتكون لديهم المـــوارد والقـــدرات اللازمـــة لتحقـــيقها فى غياب هذا يغيب أحد المقومات الأساسية لنجاح أى مؤسسة أو حتى لقدراتها على قياس مدى نجاحها .(١٢)

وإذا كانت هذه هى مكونات المؤسسة التعليمية فإن هناك سؤالا يطرح نفسه.وهو متى نشأت التربية السكانية بالمؤسسة التعليمية ؟

وهو السؤال الذى سنحاول الإجابة عليه فيما يأتى .

(حـــ) <u>التربية السكانية بين النشأة والتطور فى المؤسسة التعليمية بمصر</u> :

وفقـــا لمـــا أبرزته أدبيات الفكر التربوى ، يمكن القول أن مصطلح التربية السكانية يعبر عـــن دراســـة البشـــر وكـــيف يؤثـــرون ويتأثرون بمختلف عناصر الحياة الطبيعية والبيولوجية والاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية والبيئية ومدى تفاعلهم مع بيئتهم ، ومدى نجاح هذا التفاعل ، ونوع المشكلات الناجمة عن عدم التوازن بين الجانبين .

والتربـــية السكانية ميدان متداخل التخصصات له علاقة وثيقة بالتربية وعلم النفس وعلم الاجتماع والتربية البيئية والأسرية وعلم الاقتصاد .(١٣)

وهـــى تـــنطوى علـــى جهد تعليمى موجه ومخطط له لإحداث مجموعة من المتغيرات الجذريـــة فـــى الناشئة والشباب بهدف تكوين مواطن واع وأيضا تنمية سبل الاستجابة لمتطلبات التغـــير فى حجم الأسرة واتخاذ القرار بما يضمن الارتقاء والرفاهية للمجتمع وعلى صعيد آخر، فإن التربية السكانية عملية حضارية ذات أبعاد إنسانية واجتماعية واقتصادية وثقافية ،وهى تمثل نقلـــه نوعـــية للمجـــتمع من أجل إحداث التقدم . وعلى صعيد ثالث ، فإن التربية السكانية تعنى تفعيل مجموعة من المعارف العلمية المختلفة بهدف تكوين مواطن واع ومفكر مبدع ، بمعنى أن الإنســـان هـــو وســـيلة التربية السكانية وغايتها فى آن واحد ، فهى تعظم فرص الارتقاء بالحياة الإنسانية ، ومعالجة الخلل الكبير بين معدلات النمو السكانى ومعدلات التنمية .

ونتـــناول فـــيما يلـــى: <u>مراحل نشأة وتطور البرنامج</u> القومى للتربية السكانية بالمؤسسة التعليمية:-

يقصـــد بالـــبرنامج القومى للتربية السكانية ذلك المشروع المتكامل الذى يقوم على اختيار القدر المناســـب مـــن المفاهـــيم والمعلومـــات المتصلة بالسكان لكل مرحلة تعليمية . وهو يركز على

المشكلات الناجمة عن النمو السريع للسكان ، ويهدف لتحسين الخصائص الاجتماعية والإنسانية، وخفض نسب التسرب من التعليم بين الإناث ورفع الوعى لدى الشباب بالمشكلة السكانية .

أولا : مرحلة السبعينات وبداية الاهتمام بالتربية السكانية :

أعلنــت الدولة السياسية القومية للسكان وتنظيم الأسرة سنة ١٩٧٣م ،والتى أحتل التعليم فيها موقعا بارزا لأهمية دوره فى مختلف المراحل والأعمار حيث يتحمل مسئولية تربية وتنشئة مــا يشــكل ٢٥% من مجموع السكان من الجنسين إضافة إلى ماله من دور مقصود عن إشعار التلامــيذ بمشــكلة التزايد السكانى وعلاقته بالموارد المتاحة والآثار المحتملة للانفجار السكانى ومــزايا الأســرة الصــغيرة وتوجيه الوعى عبر مراحل التعليم المختلفة لتكوين عقلية تؤثر فى سلوك الأفراد ، وتشكل تصرفاتهم على المدى القريب والبعيد بما يسهم فى رفع مستوى معيشتهم إضــافة إلى دوره فى إشاعة وتكوين اتجاهات عقلية ثقافية للمجتمع المحلى نحو الأمور السكانية داخل البيئة المحلية والمجتمع المصرى .(١٤)

وبحكــم مســئولية وزارة التربية والتعليم عن تنمية السلوك الإنسانى وتطويره وإمتلاكها القــدرة علــى بلورة تطلعات المجتمع ، وصياغتها فى برامج يتم من خلالها السيطرة على النمو السـكانى ،اعتـبرت الوزارة من الوزارات المشاركة فى البرنامج القومى لتنظيم الأسرة وأوكل للوزارة المهام التالية بجانب مهامها التربوية والتعليمية :

- أن تقــوم الوزارة بعمل المعارض الإقليمية فى عواصم المحافظات على أن تشارك فيها المــدارس لإبــراز ضــرر الانفجار السكانى فى مصر بصفة عامة ، وفى كل محافظة خاصــة هــذا إلى جانب قيام الوزارة بالأبحاث ، وعقد المؤتمرات للمعلمين والموجهين والأخصائيين الاجتماعيين حول قضية السكان وتنظيم الأسرة .
- هــذا مــع ضــرورة الإفادة من التشكيلات المدرسية وأنشطتها كآليات عمل تعمل على تحقــيق الــتلاحم والاتصــال بين المدرسة ومجتمعها المحلى والمتمثلة فى مجلس إدارة المدرســة ومجلــس الآبــاء والمعلمين حيث أن تربية النشئ عملية مشتركة بين كل من البيت والمدرسة والمجتمع . ولهذا كانت هناك حاجة دائما إلى وجود مدخلات وعلاقات وتعــاون بيــن المدرســة والبيــئة المحيطة بها وبالأخص الأسرة والتى تمثل الركيزة الأساسية للمجتمع المحلى . ولقد حاولت وزارة التربية والتعليم ترجمة هذا الإحساس إلى واقــع فعلى ونشاط ظاهر ولذا ،صدر خلال هذه المرحلة القرار رقم (٣٤) عام ١٩٧١ ويعتــبر مــن القرارات الهامة فى تاريخ تنظيم مجالس الآباء حيث أضاف أهدافا جديدة تتفق مع إهتمامات هذه المرحلة وذلك على النحو التالى :-

١- توثيق الصلة بين الآباء والمعلمين بما يحقق تعاونهم على تنشئة الطلاب ليشبوا مواطنين صالحين .

٢- معاونـــة المدرسة فى القيام بدورها كمركز إشعاع فى البيئة وفى استفادتها من إمكانات البيئة .(١٥)

ولقـد شـغلت عملـيات التطوير لإدخال التربية السكانية بالمناهج المختلفة فكر وعمـل الـوزارة وحـتى بداية التنفيذ سنة ١٩٧٦ لنقلها من مستوى الفكر إلى مستوى الممارسة والانطلاق نحو نوعية تعليمية جديدة قد يكون من المهم فى هذا السياق الإشارة إلـى أن الوزارة فى انطلاقاتها نحو هذه الغاية ، أدركت أنها بصدد غرس ثقافة سكانية جديدة الأمر الذى استوجب مزيدا من الجهود لتهيئة الميدان لتفهم أهداف التربية السكانية ومقاصدها لذا أنصبت الجهود فى هذه المرحلة على الآتى :

١- إنشـاء هيكل إدارى لإدارة التربية السكانية ضمن خريطة الوزارة يتولى التخطيط والتوجـيه والمـتابعة ،ويقوم برعاية الميدان الجديد على مستوى الجمهورية .وتم تدعـيمه بالوظـائف الفنية وأصبح مسئولا عن تدريب جميع الموجهين والمعلمين علـى اختلاف تخصصاتهم لتحميل جميع مواد الخطة الدراسية عبر مراحل التعليم بمفاهيم التربية السكانية .

٢- محاولـة تحديد مفاهيم التربية السكانية حتى تستطيع اللجان التى تخطط للمقررات إدخالها ضمن المقررات حيث لم تنفرد بها مادة دراسية دون المواد الأخرى .

٣- تأهـيل بعـض كوادر الأداء من المعلمين والموجهين من خلال الورش والحلقات التدريبية وإقامة ندوات ، كما تم إصدار العديد من النشرات والمطبوعات .

٤- تنظيم برامج تأهيل بالمراسلة للاستفادة من الدول التى لها خبرة فى هذا الميدان .

٥- دعوة بعض الخبراء المتخصصين فى هذا الميدان من الجامعة الأمريكية .(١٦)

ولقد تم ذلك فى ضوء الموارد المتاحة ، وكنتيجة حتمية لضعف الموازنة التعليمية نتيجة لحـرب أكتوبر ١٩٧٣ وما دفعته مصر فى حروب أربع خسرت فيها ما يزيد على مائتى مليار دولار خسـائر مباشـرة وألف مليار خسائر غير مباشرة مما أدى إلى تدنى الخدمات وأثرا سلبيا على اكتمال دور المؤسسة التعليمية فى خفض معدل الزيادة السكانية .

بالإضافة إلى ذلك وجدت معوقات تخطيطية تمثلت فى :

١- المـبالغة إلى حد كبير فى الأهداف الموضوعة بصرف النظر عن المقومات الاقتصادية المتاحة .

٢- افتقار أجهزة التعليم إلى القوى البشرية المؤهلة للقيام بالدور التربوى.

٣- بالنسبة لمجالس الآباء والمعلمين ، ظلت فى الواقع العملى شعارات يصعب تنفيذها حيث لم يوفر المسئولون عن النظام التعليمى المناخ الملائم لترجمة أهداف مجالس الآباء إلى واقــع عملى معنى بتوفير الإمكانات اللازمة لتلك المجالس سواء أكانت بشرية أم مادية تتــيح لــتلك المجالس حرية الحركة والانطلاق لمساعدة المدرسة كمركز إشعاع داخل البيئة .(١٧)

ثانيا : مرحلة الثمانينات :

نظرا لعدم تحقيق الغالبية العظمى من الأهداف المرجوة ، وفى إطار المحاولات المبذوله لاكــتمال جوهــر العملــية التعليمــية للتربية السكانية لتنمية الاتجاهات والمهارات عند الصغار والكبار والتى تساعدهم على تحسين نوعية الحياة وتقبل فكرة تخطيط وتنظيم الأسرة حيث أصبح الــنمو الســكانى يفــوق النمو الاقتصادى والاجتماعى اهتمت الوزارة بنشر الوعى التعليمى من خــلال تحقيق الاستيعاب الكامل لجميع الأفراد فى سن التعليم حيث يعد العامل الأكثر تأثيرا فى ضــبط الانفجار السكانى من خلال تطبيق صيغة التعليم الأساسى بالقانون رقم ٣٩ سنة ١٩٨١، ومــد فــترة الإلــزام إلى تسع سنوات لتشمل المرحلتين الابتدائية والإعدادية واعتبارهما مرحلة واحــدة فى ظل فلسفة جديدة تربط بين التعليم والعمل والنشاط البيئى الذى يرتبط بحياة الناشئين وواقــع بيئاتهم ، وتلتزم الدولة بتوفيره ويلتزم الآباء وأولياء الأمور بتنفيذه ويعاقب بغرامه قدرها عشــرة جنــيهات والــد الطفل إذا تخلف أو انقطع دون عذر مقبول . ولقد اتجهت الوزارة إلى تحسين الاستيعاب الكامل من خلال :

- توفير فرص تعليمية متكافئة للجميع .
- رفع معدلات الاستيعاب بالمرحلة الابتدائية .
- مواجهة ظاهرة التسرب .

ويمــثل ذلك رؤية علمية اعتمدت عليها الوزارة لمواجهة العديد من المشكلات التى ساهمت فى رفع معدلات الزيادة السكانية والتى من أبرزها :-

- تسرب الفتيات من التعليم ، والزواج فى سن مبكرة بما يساعد على الانفجار السكانى .
- التخلص من التقاليد الجامدة فيما يتصل بتعلم البنت .
- الــتخلص مــن مشــكلات الأمية بسد منابعها من خلال استيعاب جميع الأطفال فى سن التعليم الابتدائى .

إلا أن التهاون فى تطبيق قوانين الإلزام كان عاملا من العوامل المسئولة عن حدوث ظاهرة التسرب وتدعيما لمشكلة الأمية وخطورتها .(١٨)

كمـــا أدى مـــد الإلـــزام إلـــى تســـع سنوات دون استعداد كاف . إلى ظهور العديد من المشـــكلات . ونتـــيجة لذلـــك تم تخفيض مدة الإلزام من تسع سنوات إلى ثمان سنوات بموجب القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ .

ويضـــاف إلـــى ذلك نقص الوعى التعليمى لدى كثير من أهل الريف لأن التعليم ليس له غـــرض واضـــح فى أذهان كثير من أهل الريف ، ونظرا لانتشار الأمية بينهم لم تتضح الرؤية لدى الآباء فيما يتصل بأهمية تنظيم الأسرة .(١٩)

ومـــن جهـــة أخـــرى ، واصلت الوزارة جهودها الرامية لتدعيم برنامج التربية السكانية بالمؤسسة التعليمية ، فاشتركت مع صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية فى تنفيذ مشروع فى مجـــال التربـــية الســـكانية يهدف إلى إعداد الكوادر المطلوبة ، وتوفير الوسائل المعينة والمواد التعليمية . وقد استغرق ذلك عامى ١٩٨٥/٨٤ .

وعلـــى مستوى الدولة ، تم عقد المؤتمر القومى للسكان فى مارس ١٩٨٤ برئاسة رئيس الجمهوريـــة ونخـــبة من الخبراء فى التخصصات المختلفة فى جميع المجالات لإعادة النظر فى مواجهة المشكلة السكانية ، ووضع إطار جديد أطلق عليه الاستراتيجية القومية للسكان والموارد البشرية . وترجمة لتوصياته التى أصدرها تم إنشاء المجلس القومى للسكان سنة ١٩٨٥ كخطوة أولى لدفع العمل فى التصدى للمشكلة السكانية وتضمنت الاستراتيجية أهدافا ثلاثة :

١- خفض معدل النمو السكانى والوصول إلى معدل أفضل .

٢- تحقـــيق توزيع جغرافى أفضل من خلال إبطاء اتجاهات الهجرة من الريف إلى الحضر، وتعبيد الصحارى وإنشاء المجتمعات الجديدة .

٣- الارتقـــاء بالخصائص السكانية من حيث الصحة والتعليم ، ورفع مكانة المرأة ، وتشجيع مشاركتها فى الحياة العامة .

وتضمنت الوثيقة أساليب تحقيق الأهداف السابقة من خلال عشرة محاور منها :-

* العـــناية بالـــبرنامج القومـــى للتربـــية السكانية بالمؤسسة التعليمية فى جميع مراحل التعليم ، واعتـــبار المدرســـة القـــاعدة الأساســـية لتنفيذها كأحد أساليب تحقيق هذه السياسة . كذلك تنمية الإنسان تربويا وثقافيا لتحويله إلى طاقة إنتاجية فعالة .

إضـــافة إلـــى ذلـــك تشـــجيع دور الجهود التطوعية ومشاركة المجتمع للحد من الزيادة الســـكانية . ولقد ساعد ذلك على التركيز على برامج تنموية خاصة للتربية السكانية على نحو لم يحـــدث مـــن قـــبل بفضـــل ما أتيح من مدخلات وموارد أتت فى إطار الاتفاقية التى وقعت بين حكومـــة مصـــر وصـــندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية . وفى هذا الصدد تم فى نهاية عام ١٩٨٥م وضع مشروع متكامل للنهوض بالتربية السكانية لمدة خمس سنوات ٨٦ إلى ١٩٩٠ من

قــبل وزارة التربــية والتعلــيم وبالتعاون مع المجلس القومى للسكان وبتمويل من صندوق الأمم المتحدة (Unfpa) قدره ٣٢٦٧٧٠ دولار وكذلك بمساعدة اليونسكو . واستهدف المشروع خدمة مجاليــن هما التربية السكانية المدرسية والتربية السكانية غير المدرسية لإعداد كوادر قادرة على إثراء المفاهيم السكانية من خلال مواقف تعليمية .

أهداف المشروع :

(١) أهداف بعيدة المدى تتمثل فى :-

أ – تحويل اتجاه التلاميذ للتطلع لنوعية حياة أفضل .

ب– التخطــيط لتواجد التربية السكانية من خلال المواد الدراسية المقررة بالتعليم الاعدادى وكذا تواجدها فى قطاع تعليم الكبار بالتعليم غير الرسمى وكذلك بكليات التربية .

(٢) الاهتمام بتنمية المرأة وتحسين دورها [٢٠] .

استراتيجية المشروع :

شــملت برامج التدريب ٩٨ حلقة نقاشية وورشة عمل فى قطاع التعليم الاعدادى وتعليم الكبار.

٢– عمل ١٨ حلقة نقاشية لكليات التربية .

٣– عمل مؤتمرات لقيادات التعليم .

إنجازات المشروع :

- تــم تدريــب ٢٥٠٠ معلــم بالمــرحلة الإعدادية فى تخصصات الجغرافيا ، الأحياء ، الاقتصاد المنزلى ، وتدريب ١٤٥٠ فى مجال تعليم الكبار .
- تــم تدريــب ٩٠٠ من أعضاء هيئات التدريس بكليات التربية لينقلوا خبراتهم إلى طلبة وطالبات كلياتهم قبل تخرجهم .
- كمــا تــم تعريف ٦٠ من قيادات التوجيه بوزارة التربية والتعليم بمفهوم التربية السكانية وأهدافهــا . كما تم إصدار عدد من المطبوعات كمراجع للمناهج وطرق التدريس شملت ٥ أدلــة للمــنهج وطرق التدريس . إضافة إلى كتاب مرجعى قومى شامل بالإضافة إلى ٢٤ لوحــة فنــية مــن المصورات والملصقات تحتوى على مفاهيم سكانيــة كوسائــل تعليمية .

كذلك تم تنظيم عديد من المسابقات بين الطلاب فى مجال التربية السكانية .[٢١]

ثانــيا : جهــود اليونسكو فى عمل دورات تدريبية مكثفة والربط بين الرؤية المصرية والعربية فى مجال التربية السكانية :-

اهــتم مكتــب اليونسكو بعمل دورة تدريبية إقليمية مكثفة خلال شهرى سبتمبر واكتوبر ١٩٨٨ للعامليــن فــى مجال التربية السكانية على مستوى الدول العربية تم فيها مناقشة المفاهيم الســكانية فــى ثلاث عشرة دولة عربية . وقد حظى فيها المفهوم المصرى بالشمولية مع إدخال بعــض التعديلات الطفيفة عليه ليصبح مفهوما على المستوى الاقليمى العربى ، وروعى فيه أن يتمشــى مــع المعــتقدات الدينية والعادات والتقاليد الحسنة . وبذلك تم تحقيق الإدراك – الفهم / لمفهوم التربية السكانية على النحو التالى :

مفهــوم التربــية السكانية : هى الجهد التربوى الموجه عن قصد لتنمية وعى الدارسين وفهمهم للظاهــرات الســكانية مــن حيث : أسبابها والعوامل التى تتحكم فيها والمشكلات المترتبة عليها والعلاقــات الــتى تــربطها مع توجيه هذا الوعى لتكوين اتجاهات عقلية تؤثر فى سلوك الأفراد وتصــرفاتهم فى مستقبل حياتهم بما يدفع من مستوى معيشتهم ويوفر لهم نوعية أفضل من الحياة عــن طــريق اتخــاذ القــرار الخاص باختيارهم لحجم الأسرة المناسبــة لدخولهــم وظــروف مجتمعهم .(٢٢)

* **ظهور ميادين تربوية مستحدثة بجانب التربية السكانية لها دور وظيفى يتكامل معها ويؤكد المسئولية المشتركة :**

دعــا تطور المجتمع ، وتعقد أساليب الحياة فيه ، وانشغال الأسرة بالعمل طوال ساعات الــنهار ، إلــى تحمــل المؤسسة التعليمية مسئوليات تربوية متعددة لم تكن مسئولة عنها من قبل حيــث كانــت ضــمن مســئوليات الأسرة أو المسجد أو الكنيسة ، ومن هذه الميادين ، التربية الأسرية، التربية الجنسية ، التربية البيئية ، التربية السلوكية .

وتعقيــبا علــى مــا سبق ، نجد أن بعض الجهود التنموية فى مجال التربية السكانية قد انعكست على :

١- تحقــيق الإدراك والفهــم للمفاهيم السكانية بالتربية السكانية مما ساعد على تنفيذ المنهج الاندمــاجى للتربية السكانية ضمن محتوى المقررات وذلك فى شكل أنشطة وممارسات عملــية حيــث توقــع أن تخصيص مادة قائمة بذاتها للتربية السكانية سيؤدى إلى غلبة الطابع المعرفى بها.

٢- التنمــية المهنــية لجزء من المعلمين وكذا مجموعة من هيئات التدريس بكليات التربية تمهيدا لتدريسها للمعلمين الجدد .

٣- كذلــك أكــد قانون التعليم الصادر رقم ٣٩ لسنة ١٩٨١م على ضرورة تشكيل مجالس للأبــاء والمعلميــن فى كل مدرسة بمختلف المراحل لربط المدرسة بالبيئة للنهوض بها وإشاعة تكوين اتجاهات عقلية للمجتمع نحو الأمور السكانية .

إلا أن هــذه الجهود قد طغت عليها الزيادة السكانية والتى أدت إلى تحمل المؤسسة التعليمية أعــباء جديــدة مــن أهمهــا محاولة استيعاب جميع التلاميذ حيث أكدت التقارير الصادرة على انفصــال التعلــيم عن حياة السكان والبيئة وأهمية التخلص من المشكلات التى تعرقل تقدم البيئة سواء أكان الريف أو الحضر أو الحقل أو المصنع. (٢٣)

هــذا إلــى جانــب أن الجهد المخطط من جانب المدرسة والمرتكز على المقررات والكتب وطــرائق التدريس وأساليب المعالجة من جانب المعلمين ، وما يرتبط بذلك من أنشطة ودراسات بيئــية وســكانية لــم توجه التوجيه الكافى لعقول الطلاب لاستبصار العلل والنتائج السريعة لنمو الســكان حيــث أن العملية التعليمية عملية مخططة ومقصوده تقوم بها الدولة ممثلة فى المدرسة بصــفة أساســية لتحقــيق أهداف محددة تتمثل فى الانضباط السكانى لما له من آثار سلبية على عملية التنمية ورصيد الأجيال المقبلة من الثروة القومية .

مرحلة التسعينيات :

مــع انعكاســات الموقف السكانى ، وتداعيات أزمة الانفجار السكانى على التزايد الهائل فــى أعداد التلاميذ فى سن التعليم ، وقصور المبانى التعليمية ، والكثافة العالية للفصول،وصلت فــى بعض الأحيان إلى حوالى مائة تلميذ وتعدد الفترات الدراسية والتى وصلت إلى ثلاث فترات فــى الــيوم الواحد تدهورت العملية التعليمية للتربية السكانية مثل سائر المواد الدراسية وتفاقمت كــل مكونات التعليم وعناصره الأخرى من معلم، ومناهج دراسية وغيرهما كما أحدثت انفصاما بيــن نظــم التعليم بمراحله المختلفة واحتياجات المجتمع والواقع الاقتصادى والاجتماعى الجديد إضافة إلى غياب البعد المستقبلى حيث ظلت المؤسسة التعليمية معنية بالماضى (٢٤) ولم تستطع أن تأخذ البعد السكانى فى الاعتبار بالقدر الكافى .

ولقــد شــكلت عوامــل الزيادة السكانية المطردة خلال التسعينات ، والتى صاحبها نمو متزايد بجميع مراحل التعليم ، ضغوطا كبيرة على المؤسسة التعليمية حيث ظل الاهتمام بالتوسع الكمى على حساب التحسين الكيفى والتجديد النوعى .

أدى ذلــك إلى ظهور أنواع مختلفة من المشكلات تناولها الخطاب الرسمى للدولة ولذلك عمــدت القــيادة التربوية على إحداث تطورات جذرية فى التعليم بمراحله المختلفة وتميزت هذه

المحاولـــة بأنهـــا حـــركة شاملة تتعامل مع جوانب العملية التعليمية المختلفة باعتبارها منظومة متكاملة ويمكن عرضها على النحو التالى : (٢٥)

١- إنشاء هيئة للأبنية التعليمية .
٢- الاهتمام بإعداد المعلم وتحسين أوضاعه .
٣- إدخال الإرشاد النفسى والتوجيه للطلاب .
٤- تحسين الكتاب المدرسى .
٥- توسيع الاختبار أمام الطلاب ومراعاة الفروق لاختلاف الميول والاستعدادات .
٦- رعاية الطلاب المتفوقين .
٧- الرعاية الاجتماعية والصحية للطلاب .
٨- تنفيذ اليوم الدراسى الكامل .
٩- العناية بالأنشطة التربوية .
١٠-الاهتمام بالتربية البيئية والسكانية .
١١-تطبيق نظام الفصلين الدراسيين .
١٢-تشجيع التعليم الخاص وتطوير نظمه .
١٣-إنشاء المدارس الرسمية التجريبية للغات .
١٤-الاهتمام بالإرشاد التعليمى بالمدارس الثانوية .
١٥-تدريب الأخصائيين النفسيين بكليات التربية .
١٦-إيفاد المدرسين فى بعثات للخارج لتنميتهم مهنيا .

كمـــا عمدت السياسة التعليمية على مساعدة المدرسة من خلال مجالس الآباء إلى تحقيق الأغـــراض الـــتى تحد من الزيادة السكانية والنهوض بالمجتمع من خلال القـــرار الوزارى رقـــم (٥) لسنة ١٩٩٣ ، ومن ضمن أهدافه :

- توجـــيه جهـــود الآبـــاء والمعلمين لرفع المستوى العام للمجتمع المحلى وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والاندماج فى حياة الأمة والإسهام فى تقدمها مما يوضح حرص السياســـة التعليمية على الانتقال بالتعليم من كونه قضية تنفيذية تخص وزارة التربية إلى اعتـــباره مســـئولية قومـــية مجتمعـــيه تستهدف زيادة فاعلية المجتمع المدنى بمؤسساته المختلفة والتى تشمل الأسر والأفراد لتطوير المجتمع كما وكيفا . (٢٦)

ثانيا : استكشاف الواقع الحالى لدور المؤسسة التعليمية فى مواجهة المشكلة السكانية :

علـــى الـــرغم مـــن مواصلة وزارة التربية والتعليم جهودها للارتفاع بمعدل الاستيعاب الكـــامل لجمـــيع الأفراد فى سن التعليم بالمرحلة الابتدائية والذى بلغ خلال عام ٢٠٠٢ معـــدل ٩١,٩% وبمـــا يساعد الوزارة على مواجهة المشكلات الأخرى والتى من أبرزها مشكلة الأمية بســـد منابعها من خلال الاستيعاب ومشكلات التسرب والعمالة للأطفال للقضاء عليها ،ومن جهة أخـــرى اتجهـــت الوزارة إلى توفير فرص تعليمية متكافئة لجميع مراحل التعليم ، وذلك لتشكيل سلوك التلاميذ بما يحقق القيم الوجدانية المرتبطة بمعدل النمو السكانى وعلاقته بالموارد المتاحة والآثار المحتملة وانعكاساتها على البيئة المحلية .

ورغمـــا عـــن ذلك تشير الدلائل بوجود فجوة بين الدور المتوقع والدور الفعلى للمؤسسة التعليمية مما كان له آثار سلبية على عملية التنمية الشاملة والبنية الأساسية والدخل القومى .[٢]

وإذا كانـــت المؤسسة التعليمية تطمح فى أداء دور فعال لها إزاء المشكلة السكانية ،فإن هـــناك متطلبات لهذا الدور سواء ما تعلق منها بإدارة برنامج التربية السكانية أو بالطالب ومدى انـــتظامه أو بعملـــية الـــتعلم أو بـــالمعلم مما يدفعنا للتساؤل ما هو الواقع الحالى لدور المؤسسة التعليمـــية فـــى التصدى للمشكلة السكانية كما هو كائن بالفعل ؟ وماهى المعوقات التى تعترض مساره وما السبب فى عدم فعاليته تجاه المشكلة السكانية ؟

ومـــن ثـــم يمكـــن بلورة المعوقات التى عاقت المؤسسة التعليمية عن تحقيق دورها فى السيطرة على النمو السكانى على النحو التالى :

أولا : المعلم : اختياره وإعداده وتنميته

يعـــد المعلم من أهم عناصر العملية التعليمية إن لم يكن أهمها جميعا وأكثرها حسما فى تدعـــيم أهـــداف التربـــية السكانية بكل مكوناتها وبدون كفايته وفاعليته وإخلاصه لمهنته وإيمانه برسالة التربية السكانية تبقى فاعلية التربية السكانية محدودة ،فالمعلم هو الذى يبث روحه وجهده ونفســـه لـــيحولها إلـــى برامج عمل وسلوكيات فهو أداة التربية لنقل التربية السكانية من مستوى الفكـــر إلى مستوى الممارسة . وقد قيل قبل أن تفتش عن أمه فتش عن معلميها وصانعى نشأتها وشـــبابها [٢٨] ويمثل أداء المعلم لب العمل التعليمى وتختلف مستويات الأداء ارتفاعا أو انخفاضا بيـــن المعلميـــن طبقا لمدى المهارة والقدرة على الأداء من ناحية ، وتوفر الدافع للعمل والإنجاز مـــن ناحـــية أخرى ، فالمعلم سواء فى اختياره واعداده وتدريبه وحفزه وتنظيمه لمواقف التربية السكانية يعتبر من أهم جوانب نجاح دور المؤسسة التعليمية .

أ – **اختيار المعلم :**

وباستعراض الوضع الحالى لسياسات اختيار المعلم لاعداده لمهنة التعليم نجد أنها تتم بصورة شكلية حتى أنها فقدت قيمتها ولا تؤدى الدور المستهدف منها . ويقترح لتطويرها أن يجرى الاختيار قبل ترشيح الطالب من قبل مكتب التنسيق على أن يتم الاختيار على أسس علمية تعتمد على تحليل مهنة التدريس والاستعدادات اللازمة لها والاتجاهات والقيم المرتبطة بها وما يتصل بها على نحو مباشر أو غير مباشر بمعايير سلوكية (٢٩) ويتم الترشيح بعد ذلك من قبل مكتب التنسيق من بين الذين تم اختيارهم وتتوافر فيهم الاستعداد لمهنة التدريس وبذلك يتم اختيار الطالب المعلم بناء على المهارات العلمية والسمات الشخصية المناسبة المتصلة بالاستعداد والمهنة التى تختار عن رضا وحماس من جانبه ويرغب فى الانتماء إليها والإخلاص والعطاء لها والاعتزاز بأهمية دوره لتحقيق الغايات المستهدفة حيث وضح أن البعض من المعلمين يلتحق بمهنة التدريس من أجل الحصول على وظيفة وإعطاء الدروس الخصوصية مما كان له آثاره السلبية على العملية التعليمية ومردوده السلبى على التربية السكانية وإذا كان هذا هو المتبع فى اختيار المعلم لمهنة التدريس فما هو واقع إعداده ؟

ب– **إعداد المعلم :**

لوحظ خلال الخمس عشر سنة الماضية أن ٦٠% من المعلمين بالرغم من حصولهم على درجات جامعية سواء من كليات التربية أو من كليات أخرى محدودى الكفاءة التدريسية لضعف مستواهم العلمى .(٣٠)

والملاحظ أن أعداد المعلمين فى مصر يعانى سلبيات وصعوبات متعددة أهمها :–

١– عدم توافق نظام إعداد المعلم مع السلم التعليمى بحيث تختلف البرامج التى تعد لمعلم رياض الأطفال عن التعليم الأساسى عن مرحلة التعليم الثانوى .

٢– قصور التكامل بين التكوين التخصصى والتربوى والثقافى والإنسانى .

٣– عدم توفر تخصصات بكليات إعداد المعلم تتوافق مع التخصصات الحديثة مثل علوم البيئة والتربية السكانية الأسرية والتربية السلوكية .

كما أن الإعداد الحالى لا يوفر برنامج للتدريب الكافى (سنة على الأقل قبل التعيين) ليتمكن المعلم من تحقيق النمو المتكامل لتلاميذه حيث أن امتلاك المعلم لقدر مناسب من المعارف فى تخصصات مختلفة لا يعنى قدرته على ممارسة المهنة بنجاح وتحقيق أهداف المادة الدراسية ولكن يعنى امتلاك جوانب نظرية تعوزها الخبرة والتجربة والممارسات الميدانية كما أنها تفتقد الجوانب المهارية الأساسية لمتطلبات التربية بعامة والتربية السكانية

بخاصـــة حيـــث لا يستطيع المعلم بدونها ربط التربية السكانية وتطويعها بواقع حياة التلاميذ وما يجرى داخل بيئتهم .(٣١)

وفـــى ســـياق إعـــداد المعلم، يلاحظ قصور واضح فى طرق التدريس فى كليات التربية نظرا لعدم التنوع فى أساليب التدريس حيث يغلب أسلوب الإلقاء على بقية الأساليب الأخرى بمـــا لا يسمح بتطوير فكر المعلم وهو نقطة البداية لإطلاق طاقات الابتكار والإبداع الفكرى الفـــنى والعلمى ، (٣٢) لذلك فمن الأهمية بناء المناهج على أساس ثقافة الحوار ، والبعد عن التلقيـــن ،علـــى أن تكـــون وحـــدة بناء المناهج الإنسانية والثقافية بأبعادها المستقبلية مماثلة لوحدات بنائها التخصصى.

وقد ترتب على ذلك ظهور بعض المشكلات المرتبطة بالواقع التعليمى والتربوى ،والتى يتمثل بعضها فيما يلى :

أ – تراجع عدد من القيم التربوية وخاصة قيم العمل والوقت والمشاركة .

ب– ضعف العلاقة بين جيل المعلمين والآباء وجيل الطلاب .

ح–خلل بعض جوانب الدور التربوى للمعلم خاصة دوره كمرشد ومخطط للمواقف التعليمية ومقوم ميسر للعملية التعليمية .

د– إهمـــال اســـتثمار الأنشطة التربوية فى دعم العملية التعليمية بما يؤدى إلى نمو خبرات الطالب وتنمية هواياته .

هـــ– ضعف النظم الراهنة لاعداد المعلم .(٣٣)

إن الوصـــول لتحقـــيق دور المؤسسة التعليمية فى خفض معدل الزيادة السكانية رهن بتوفير نوعـــية تربوية جديدة من المعلمين يستوجبها مجتمع المعرفة وتمليها ضرورات تخطى عمليات التعلـــيم والـــتعلم أســـوار المدرسة بدلا من أن تظل قاصرة على ما يدور داخلها فقط ،فالمدرسة الفعالـــة هـــى الـــتى ستكون أشد ارتباطا وتفاعلا بل واندماجا من خلال تفاعلها الواعـــى مـــع البشـــــر (٣٤) الأمـــر الـــذى يتطلب إعادة تشكيل المعلم فى إطار عصرى إذ أن التطوير عملية شـــاملة متكاملة حتى نشكل معلما جديدا لتعليم عصرى يتخلى عن أساليب الأداء التى ألفناها فى مدارســـنا والـــتى تقوم على الإلقاء والسرد من جانب المعلم والحفظ والترديد من جانب التلاميذ دون اكتساب القدرة على توظيف المعرفة والإفادة منها فى الحياة الخاصة والعامة .(٣٥)

ويؤكـــد ما سبق ضرورة تحديث كليات التربية من حيث البرامج الأكاديمية والمهنية والثقافية لبـــناء معلـــم قادر على التطور والتكيف المستمرين مع العالم المتغير ليعلم أبناؤنا كيف يتعاملون مـــع المســـتقبل وكـــيف يـــتخذون ويصنعون القرار ،فالحياة قرارات والإنسان قرارات والدولة قـــرارات لهـــم أو عليهم .. والتطوير والتغير قرارات متتابعة ، فهناك معياران يقاس بهما تقدم

الدولـــة أولهمـــا : عدد العقول الذكية بها وثانيهما : أعداد القادرين بها على اتخاذ قرارات ترى المســـتقبل وتخضعه لإرادتها (٣٦) وهذا ما تنشده التربية السكانية لتحقيق حياة أفضل ، ويتطلب الـــنجاح فـــى أداء المعلمين لأدوارهم ومهامهم تأهيلهم وإعدادهم جيدا سواء قبل الخدمة أو أثناء الخدمة حيث أنهما عمليتان متكاملتان .

حـــ- تنمية المعلم :

يشـــير الواقـــع الحـــالى لمعلم التربية السكانية إلى ضآلة نموه المهنى ،حيث أن التنمية المـــتاحة للمعلم محدودة سيما أنه لا يوجد مقرر قائم بذاته أو كتاب مقرر واحد أو معلم تم تأهيله لهـــذا المـــيدان . وعلـــى الـــرغم من الاهتمام الواضح بتدريب المعلم أثناء الخدمة لتنمية وعيه بالمشكلة السكانية،إلا أن برامج التنمية الحالية تعانى من بعض أوجه القصور والتى من أهمها:-

- القصـــور فـــى تأهيل المعلم لتدريب تلاميذه على التعلم الذاتى وعمليات التفكير ،واتخاذ القرار ،وإكسابه المهارات التى تمكنه من جعل التلاميذ يقومون بتعليم أنفسهم ذاتيا .
- القصـــور فـــى تبصـــير المعلم بالرؤية المستقبلية للتعليم فى مصر ،والدور المتوقع من التربية السكانية فى الحد من الزيادة السكانية .
- القصـــور فى تدريب المعلم على تدريب التلاميذ على تصميم مواقف حياتية أكثر ارتباطا بالبيئة وبعيدة عن إشراف المعلم للوصول للنوعية التربوية الجديدة .
- افتقار البرامج لكيفية التعامل مع الأعداد الكبيرة من الطلاب نظرا لكثافة الفصل.
- افـــتقار الـــبرامج إلى المهارات التى تربط التربية السكانية وتطويعها بواقع حياة التلاميذ وما يجرى داخل بيئتهم وبحياتهم المستقبلية .
- عـــدم تـــنوع أساليب وأنشطة التدريب من ناحية ،وتنوع البرامج لتتلاءم مع تنوع الفئات المستهدفة .
- انخفاض المستوى الثقافى والفنى لكثير من الموجهين القائمين بالإشراف .
- القصور فى التدريب على إجراء البحوث بجانبهما الكمى والكيفى .
- اعـــتماد الـــبرامج على الجانب النظرى دون إشراك المعلمين فى اختيار نوعية لبرامج التدريبية التى يحتاجون إليها .
- عـــدم مـــتابعة أداء المتدربين لضمان ضم التغذية الراجعة والتطوير المستمر فى ضوء نتائج متابعة الأداء الفعلى مما يتطلب الاهتمام بالتنمية المستمرة للمعلم ليكون قادرا على توجـــيه أهداف التربية السكانية وممارساتها فى اتجاه تكوين العقلية المستقبلية فى مجال الأمـــور الســـكانية حالـــيا ومســـتقبلا وبما يتمشى مع الظروف الراهنة وما تتطلبه هذه

الظــروف مــن تكيف لتحقيق التوازن المطلوب وبحيث يصبح الطالب مسلحا بالخبرات والقدرات اللازمة للعصر الجديد .

• وللتغلــب علــى هذه المشاكل ولخلق التدريب المتمركز داخل المدرسة والمتصل بواقع الحياة اليومــية ،ولتفعــيل عملــيات التنمية المهنية المستديمة كأحد مرتكزات تحقيق النقلة النوعية فى العملية التعليمية صدر القرار الوزارى رقم ٢٥٤ بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/١٩ بأن تنشأ بكل مدرسة (ابــتدائى – اعــدادى – ثانوى عام وفنى) وحدة للتدريب يصدر بتشكيلها قرار من مجلس إدارة المدرسة من :

- أحد نظار أو وكلاء المدرسة ويكون متفرغا للعمل بها مشرف على الوحدة .
- العائديــن مــن البعــثات الخارجــية للاستفادة من الخبرات التى حصلوا عليها لتطوير الأداء المدرسى .
- عدد من الخبرات الفنية والإدارية المشهود لهم بالكفاءة بالمدرسة .

وتخــتص الوحــدة بتصــميم وعقد البرامج التدريبية للعاملين على مستوى المدرسة وتقديم المشــورة الفنية لهم وتعمل وزارة التربية والتعليم على تفعيل وحدات التدريب والتقويم المدرسية بهدف الوصول إلى المدرسة القائمة على التنمية المهنية ذاتيا Professional Development based School .

ثانيا : طرق المعلم وأساليبه فى تدريس التربية السكانية وتقويمها

إذا كان تشكيل التلميذ وتنمية اتجاهاته إزاء حجم الأسرة الصغيرة على اعتبار أنه السبيل لــتطوير الفــرد والمجــتمع فإن ذلك يعتبر استراتيجية ينبغى أن توضع فى الاعتبار حينما يحدد التعلــيم تكتيكاته بمعنى أن الأهداف التربوية على كافة المستويات التعليمية للتربية السكانية يجب أن يكون محورها تخطيط الأسرة وتنظيمها ، وأن يترجم المعلم هذه الأهداف إلى خبرات تعليمية تكســب الفرد الاتجاهات نحو الأسرة الصغيرة [٣٨] وتعد طريقه التدريس هى الترجمة الفعلية للأهــداف المرجوة من خلال محتوى المقررات التى أدمجت بها التربية السكانية لإحداث التغير المطلــوب فى سلوك المتعلم . والطريقة هى نشاط تفاعلى بين عدة أطراف تشمل المعلم والمتعلم والمحــتوى والوسيلة ولاتوجد طريقة مثلى للتدريب عليها وإنما الطريقة المثلى هى التى تتمشى مع الموقف التعليمى وطبيعة التربية السكانية ومستوى المعلم والإمكانيات التى لدى المتعلم ومن هذا المنطلق فالطريقة من المنظور السكانى هى أساليب المعلم التى يتبعها وأدواره التى يقوم بها فــى توظيف المحتوى لبناء شخصية المتعلم فى جوانبها الإنسانية والعقلية ، والخلقية والوجدانية

والاجتماعـــية ومـــن هذه الأساليب والطرق ما يتم داخل الفصل وأخرى تعتمد على نشاط التلميذ خارج الفصل ومن أهمها :-

(١) طرق داخل الفصل :

أ – الإلقاء　　　　ب – حل المشكلات

حـــ– دراسة حالة بالذات　　　　د – طريقة آثاره انتباه التلاميذ وتفكيرهم

هـــ– طريقة الفريق　　　　و– الوسائط المتعددة .　ى– العصف الذهنى.

(٢) <u>طرق تعبر عن نشاط التلاميذ</u> منها :

أ – الملاحظة الموجهة　　　　ب– المقابلة داخل البيئة المحلية .

حـــ– الدراسة الحقلية لسكان البيئة المحلية

د– الاستبيان .

ويتـــبع المعلمون فى الغالب الأعم طريقة الإلقاء – وهى طريقة تقليدية دأب على اتباعها داخـــل المدرســـة المصرية المعلم حيث أنه تم إعداده وتأهيله من خلال هذه الطريقة وهى تحرم التلمـــيذ مـــن حقـــه فى الاشتراك والتفكير فى ربط عناصر التربية السكانية ببعضها ،واستنتاج الحقائق ،واقتراح الحلول للمشكلات من خلال التلميذ وتفاعله مع زملائه تفاعلا اجتماعيا إيجابيا. وهذه الطريقة لاتجدى نفعا فيما نصبوا إليه بما يتناسب مع ظروفنا المستقبلية كما لاتكسب التلميذ العقلـــية المزنة التى تساعده على التكيف بالأوضاع الجديدة دون التمسك بتقاليد الماضى . ولذلك أشـــارت الـــتقارير إلـــى أهمية إثراء المواقف والأنشطة المصاحبة ، وعرض المفاهيم السكانية بطـــريقة شائعه وجذابة ، وأن تتيح للتلاميذ المناقشات الصريحة التى يسودها الانفتاح على الواقع القـــائم والفكـــر المبـــنى على النقد للاهتمام بالجوانب الإنسانية والتنمية الذاتية (٣٩) ولذلك فمن الأهمية أن يفسح المعلم المجال للتلاميذ لعرض وجهات نظرهم المختلفة لينشطوا ويفكروا،ويكون لهـــم دور إيجابى فى بحث المشكلات لتعميقهم فكريا والاهتمام بإنسانية الإنسان فترتفع معنويات التلامـــيذ ويـــتجدد لديهم الأمل فى رؤيتهم على حل مشكلاتهم بالتعاون والاعتماد على النفس ، وتغير دورهم من المستقبل السلبى إلى المتفاعل مع الآخرين من جانب والبيئة من جانب آخر .

إضـــافة إلـــى ذلـــك فالمشكلة السكانية تتطلب العمل لجماعى من جانب المعلم والطلاب لتدريـــبهم على كيفية اكتساب اتخاذ وصنع القرار من خلال واقع حياتهم وما يجرى داخل بيئتهم وتدريـــبهم علـــى البحـــث والتقصـــى عن المعلومات فى إطارها الشامل ليتفاعلوا مع البيئة التى يعيشـــون فيها فى مجال الأمور السكانية حاليا ومستقبليا وليتحول دور الطالب من المتلقى السلبى إلى الباحث المنتج .(٤٠)

وتشـــير الـــتقارير الرســـمية وغير الرسمية التى أبرزتها بعض الدراسات إلى أن كثافة الفصـــول المدرســـية وتعـــدد فترات الدراسة قد ترتب عليها ضعف التفاعل المثمر بين التلاميذ والمعلـــم . كمـــا شـــكلت الدروس الخصوصية عامل هدم لجهود التربية السكانية حيث صاحب انتشارها تهاون من جانب كثير من المعلمين فى أداء واجبهم داخل المدرسة ، كما أدى ذلك إلى قـــدر مـــن التسيب وعدم الانضباط والانتظام بالمدرسة على مدار السنة والاهتمام بما ينبغى أن يـــتعلمه التلميذ اعتمادا على الدروس الخصوصية ، والتركيز على نتائج التحصيل لحصول على الدرجـــات دون الاهتمام بتنمية السلوكيات والتجريب الميدانى والتعامل مع البيئة والبشر، والتى تعـــد من أفضل الوسائل لاكتساب استخدام الأسلوب العلمى فى التفكير وتحمل المسئولية واتخاذ القرار.(٤١)

وعلـــى الـــرغم من اهتمام الوزارة منذ منتصف التسعينات بانتظام الطلاب ، والحرص على اليوم الدراسى الكامل ، ودعم الأنشطة المدرسية ومحاولة استثمارها ، إلا أن ذلك لم يؤدى إلـــى أى تغـــير فى رفع مستوى التربية السكانية . ولكى تكون الأنشطة المصاحبة للمادة عملية ذات فـــائدة كان لابد أن تخضع للتقويم الفعلى والجاد لأن إهمالها يؤدى إلى الاستخفاف بها حيث أن للامتحانات أثرها الحاكم فى العملية التعليمية ، فهى تحدد مسار عملية التعلم ووجهتها ،فمهما وضـــعنا مـــن أهـــداف للتربية السكانية ، وحسنا من طرق التدريس ، فإن الامتحانات تحدد فى الـــنهاية ما يتم تعلمه بالفصل ، فقد يتم إعداد المعلمين وتدريبهم وتطوير أساليب التدريس ثم تأتى الامـــتحانات لتقـــيس الحفظ والاستظهار وحدهما ، وفى هذه الحالة نجد أن التلميذ سوف يحفظ والمعلم سوف يشجع تلاميذه لأن الامتحانات تقيس الحفظ وحده .(٤٢)

لـــذا يجب تنويع أساليب التقويم والامتحانات فى ضوء طبيعة المادة الدراسية وخصائص الأهـــداف الـــتربوية ولذلك ، فالاعتماد على الاختبارات التحريرية وحدها ليس هـــو الأسلـــوب الأمـــثل ، فحينما لا تهتم الامتحانات بتقويم الجوانب القيمية والوجدانية والاجتماعية أو الجوانب الميدانـــية فإن هذا كله يتضاءل أهميته – بل تتلاشى أثناء التدريس ويتم التركيز على ما تهتم به الامـــتحانات وهى تقيس فى معظمها الجوانب المعرفية اللفظية مع التركيز على المستويات الدنيا لها فى صورة الحفظ والاستظهار .

كذلك يجب أن يكون التقويم فى كل ما يقوم به الطالب من أنشطة وبحوث ومشروعات، ومـــا يؤديه من مهارات عملية ، وأن تتنوع أدواته مثل الامتحانات الشفوية والاختبارات السريعة وبطاقـــات الملاحظة وملف الطالب Portfolio واختبارات الأداء . كما يجب أن تتنوع الأنشطة المنهجية للتربية السكانية بالمواد المدمجة فيها بتنوع البيئات،ومراعاة الظروف الجغرافية والبيئة لكـــل محافظـــة مـــن المحافظات فى الجمهورية ليحس الطالب فيها بجهد العقل والفكر الإنسانى والأخذ بمفاهيم جديدة تتعامل مع سيناريوهات المستقبل .(٤٣)

ثالثا : الإشراف التربوى

من الملاحظ إن الإشراف التربوى عبر مراحل التعليم المختلفة بمصر يعانى من سلبيات متعددة كما تشير التقارير والدراسات ، لعل من أهمها نقص الإمكانات المادية والبشرية، وانخفاض المستوى الثقافى والفنى لكثير من الموجهين ، كما تتعدد مستويات الكفاية العلمية والمهنية بشأن الأمور السكانية فضلا عن ضعف الجدية والحماس فى حمل رسالة الإشراف والافتقار إلى المهارات والخبرات اللازمة لتدريس التربية السكانية من حيث تطويعها بواقع حياة التلاميذ ، وما يجرى داخل بيئتهم ، حيث أن التوجيه يؤدى دوره بالطريقة التقليدية متخذا شكل عملية تمارس رأسيا من أعلى إلى أسفل على شكل أوامر تلقى من جانب الموجه، أو توجيهات تقحم دون تفهم سلوكيات العمل الجماعى مما جعله يقف عند مستوى تصيد الأخطاء ، وبما لا يسمح بالابتكار والتجديد وفق ظروف البيئات المحلية ، وجعل المعلم مجرد آلة منفذة . فمن الضرورى أن يتوافر للمعلم قدر من الحرية فى تنفيذ المنهج بحيث يستطيع التجريب والابتكار فى ضوء ما يدركه من خصائص البيئة المدرسية ودرجة، الحضارى وحاجات واهتمامات التلاميذ (٤٤) كذلك يتعين توجيه اهتمام المعلم ، وتدريبه على جعل الطالب المحور الأساسى للعملية التعليمية فى الأمور السكانية ، وبناء نشاطاته التعليمية على هذا الأساس وبمشاركة فاعلة من التلاميذ أنفسهم ، والأخذ بنظام الحوافز الإيجابية لما لها من آثار فى تحقيق التزام التلاميذ . ويكون الموجه قدوة للمعلم فى اهتمامه بالتلميذ ، وفى ممارساته لأدواره ، فإن توقعات الدور الذى يقوم به الموجه الفنى تفرض أن يبتكر مواقف تعليمية وأساليب مستحدثة ليخلق تفاعلا إيجابيا بينه وبين التلاميذ لتنمية اتجاهاتهم نحو المشاركة فى ممارسات التربية السكانية والأنشطة والمواقف المتعلقة بها فى إطارها الكلى ، وفى ضوء الأهداف التربوية الكبرى التى تنحو نحو تحقيقها (٤٥) . ومسايرة لمفهوم التربية السكانية وفلسفتها ينبغى تطوير الاختبار والترقية لوظائف الإشراف الفنى بما يضمن وصول العناصر القادرة الواعية لدورها فى خفض معدل الزيادة السكانية بالإضافة لتطوير أساليب التوجيه بما يسمح بالابتكار والتجديد من قبل المعلم والتلاميذ ، ويتفق مع أهداف التربية السكانية وظروفنا المجتمعية .(٤٦)

رابعا : عجز المبانى والتجهيزات المدرسية

يعد المبنى المدرسى أحد التحديات التى واجهت المؤسسة التعليمية فى مصر لتحقيق دورها إزاء المشكلة السكانية ، حيث تعانى عملية المبانى ، خاصة بمرحلة التعليم الأساسى، عجزا الأمر الذى ساهم فى عدم تحقيق الاستيعاب الكامل للملزمين حتى الآن ، وأدى إلى

تعـــدد الفـــترات الدراسية والتى حققت وزارة التربية والتعليم نجاحا كبيرا فى مواجهتها على مدى الأعوام الماضية .(٤٧)

وتبذل هيئة الأبنية التعليمية التى أنشئت بقرار رئيس الجمهورية ١٩٨٨ جهود كبيرة فى مجـــال الأبنـــية التعليمية تتضمن إصلاح وبناء المدارس حيث نفذت الهيئة التعليمية خططها لبناء المدارس بمعدل ١٥٠٠ مدرسة سنويا ، وذلك لمواجهة وحل مشكلة الفترة الثانية وتقليل الكـــثافة فـــى الفصـــل إلى المعدل النمطى لتكون أكثر فاعلية فى تحقيق غايـــات العمليـــة التعليمية .(٤٨)

خامسا : الإدارة المدرسية والتنظيمات المدرسية على المستوى المدرسى

أ – الإدارة المدرسية

تشـــير الدراســـات إلـــى أن أى تطويـــر للتعلـــيم قوامـــه تطوير إدارته ومن ثم ، فإن الاســـتراتيجية الفاعلـــة لمواجهة المشكلة السكانية هى تلك التى تأخذ فى حسبانها تطوير قيادات المؤسسة التعليمية بمعنى أن قدرة المؤسسة التعليمية على تحسين الخصائص السكانية ، وتحقيق التغـــير فى سلوك الناشئة والشباب ، وتحقيق الحماس والاقتناع للوصول بحجم الأسرة المصرى إلـــى حجم مناسب بما يتناسب مع إمكاناتنا الاقتصادية والاجتماعية والتحولات المتوقع أن يحدثها عـــالم المســـتقبل ، رهن بقدرة القائمين على قيادة المؤسسة التعليمية (٤٩). ويعد مدير المدرسة المسئول الأول عن تنظيم العملية التعليمية ، وتخطيطها وتنفيذها ، وتوجيه العملية الإدارية ذاتها لتحقيق أهداف العملية التربوية . وهو حلقة الاتصال الثابتة فى العلاقات المدرسية بين المدرسين بعضـــهم وبعـــض ، وبيـــن التلاميذ والآباء والمدرسين ، وبين الموجهين والمعلمين والمجالس والتنظـــيمات المدرســـية ، وعلـــيه مسئولية المتابعة داخل الفصول ، وملاحظة سلوك المعلمين والمتعلمين ، كما أنه همزة الوصل بين الإدارة التعليمية العليا والمجتمـــع المحلى .(٥٠)

ولقـــد أصـــبح التغـــير الســـريع المتنامى أحد خصائص السكان بمصر مما وضع أعباء وصـــعوبات كثـــيرة أمام إدارة المدرسة ، وضاعفت هذه الصعوبات من أهمية دور المدير كقائد للمدرســـة ، والـــتحول مـــن التسيير التقليدى للعمل الإدارى ، إلى القيادة المدرسية ، وهى إدارة التعامل مع متغيرات المستقبل .(٥١)

كما تشير الدراسات والتقارير إلى انخفاض الكفاية الفنية والسلوكية والإدارية لدى غالبية مديـــرى المـــدارس عبر المراحل التعليمية لضبط العملية التعليمية على مستوى المدرسة ، مما يتطلـــب الاختـــيار الدقـــيق للمديريـــن المؤهلين علميا ، والمشهود لهم بالقدرات الإدارية والقيم الأخلاقـــية لضبط المدرسة وتحمل ما تقتضيه من مسئوليات ، أضف إلى ذلك أن هناك إحساس

عام بين مديرى المدارس بأن الوزارة ومديريات التعليم لا تترك لهم من السلطات إلا القليل وأن كـثرة اللوائح والتعليمات التى تصدر عن الوزارة أو عن مديريات التربية بالمحافظات قد سدت طريق التجديد والابتكار والتطوير أمام المدارس على اختلاف أنواعها ومستوياتها .(٥٢)

كمـا تشـير التقارير والدراسات كذلك إلى أن نظم العمل بالمؤسسة التعليمية يعانى من الروتين والإجراءات غير الملائمة لطبيعة العصر ترتب عليها مناخ معقد يؤدى إلى إعاقة تحقيق الأهـداف ، وأن هـناك قصورا يأتى فى مقدمته عدم مسايرة الإدارة للأساليب الإدارية الحديثة والتى تقوم على أسس أكثر تعاونية وأكثر مشاركة فى اتخاذ القرار وقدره على تحمل المسئولية، وتنمـية الرغـبة للعمـل كفريق، (٥٣) فالمسئولية الأساسية للإدارة المدرسية هى ترتيب وتوفير البيـئة التنظيمية وأساليب العمل والأنشطة المنهجية للمواد الدراسية بطريقة تساعد المعلمين على إنجـاز الأهـداف لتحقيق النمو المتكامل للتلاميذ من خلال إزالة الصعاب والمعوقات ، وإطلاق القوى الكامنة والتحفيز وهذا لم يتوافر بمؤسساتنا التعليمية . إن نجاح المؤسسة التعليمية مستقبليا يعتمد بشكل متزايد على القيادة كعملية تشاركية تعاونية تعتمد على المهارات والصفات المتضمنة فى الحياة المدرسية .(٥٤)

ب – **التنظيمات المدرسية**

تعمـل المـراحل التعليمية المختلفة فى مصر على تحقيق أهدافها عن طريق العديد من التنظـيمات التى يتم تشكيلها داخل سياقها ومنها مجلس إدارة المدرسة ومجلس الآباء والمعلمين ومجلـس الأمـناء . ولهـذه التنظـيمات وظائف ومهام محددة والتى من خلالها تتمكن الإدارة المدرسـية مـن القيام بعملها ، وأداء مهامها ويتم تشكيلها وفقا لما جاء بالقرارات الوزارية حيث تعـد هـذه المجـالس الآلـيات التى تعمل على تحقيق أهداف المؤسسة التعليمية وتنفيذ خططها وبـرامجها وتحقـيق الـتلاحم بين المدرسية والمجتمع المحلى المحيط بها وتنميته ومن ثم بلوغ الأهداف التربوية المناط بها .

ومـن بيـنها تحقـيق فعالية البرنامج القومى للتربية السكانية والمدمج بمناهج المؤسسة التعليمـية . ونظرا لأن المدرسة أداة أساسية لدفع عمليات التغير الاجتماعى والإنسانى ، ومركز إشعاع للبيئات المحيطة بها ، فلا يمكن تأدية دورها الاجتماعى والإنسانى على أحسن وجه دون أن يكـون هناك ارتباط قوى بينها وبين البيئة المحيطة بها على أن يكون هذا الارتباط مبنيا على أسس من التفاعل الاجتماعى ، وعلى أسس الأخذ والعطاء (٥٥) . ومن هذه التنظيمات :-

١ – **مجلس إدارة المدرسة**

باستقراء الوثائق الرسمية لمجلس إدارة المدرسة ، يتضح أنه منوط به الآتى :

١– القيام بالمهام الإشرافية والشئون الإدارية اليومية للمدرسة من تنظيم وتوجيه ومتابعة ورقابة واتخاذ القرار ، والإشراف على التنظيمات المدرسية الأخرى داخل المدرسة ، بالإضافة إلى الإشراف على الأنشطة المدرسية المختلفة ، وتوزيعها داخل المدرسة وخارجها لتوثيق صلة المدرسة بالبيئة المحلية .

ولربط المدرسة بالمجتمع ، حرصت الوثائق الرسمية على وجود ممثل للمجلس المحلى للمدينة أو الحى أو القرية التى تقع فيها المدرسة ضمن أعضائها المشكلين .(٥٦)

كما يأتى من بين مهام هذا المجلس توثيق العلاقة بين المؤسسة ومجتمعها المحلى وما يصاحب ذلك من أنشطة مختلفة يقوم بإقرار مشروعاتها وتخصيص الاعتمادات المالية اللازمة لها من ميزانية المدرسة (٥٧) إلا أن الدلائل تشير أن الممارسات الفعلية لهذا المجلس تتصف بالقصور والضعف ، وكثيرا ما تتسم بالناحية الشكلية ، خاصة أنه لم يعتن بتوجيه الأنشطة المصاحبة لبرامج التربية السكانية فى نطاق البيئة المحلية لتنمية وعى الناشئة وفهمهم للأمور السكانية والمشكلات الناتجة منها والمرتبطة بها ، الأمر الذى ساعد على ضعف تأثيرها فى غرس الاتجاهات السلوكية المرتبطة بخفض التكاثر البشرى لتحقيق نوعية مناسبة من الحياة فى البيئات المحلية (٥٨) .

٢ –**مجلس الآباء والمعلمين** :

يعد هذا المجلس بمثابة تنظيم تربوى ، وأحد قنوات الاتصال الرئيسية لتدعيم الصلة بين المدرسة ومجتمعها المحلى حيث يعد الآباء ممثلين عن المجتمع المحلى ، ومن خلالهم تتمكن المدرسة من تقديم خدماتها سواء للطلاب أو للمجتمع .

ونظرا لأهمية ذلك التنظيم المدرسى ، فقد توالى صدور القرارات الوزارية المنظمة له وكان آخرها القرار الوزارى رقم ٤٦٤ بتاريخ ١٩٨٩/٨/٩ لتحديد أهدافه وتشكيله وتنظيم دوره وسائر أنشطته . وقد تحددت الأهداف فى :-

١– توثيق الصلات بين الآباء والمعلمين فى جو يسوده التعاون .

٢– تنمية حب المدرسة وتعميق الانتماء للوطن .

٣– العمل على رفع كفاءة لعملية التربوية والتعليمية بالمشاركة الفعالة التى تحقق المتابعة المتكاملة .

٤- تشـــجيع الجهود الذاتية الاختبارية للمواطنين بهدف الإسهام فى دعم العملية التعليمية – ويتم ذلك وفق القواعد التى تضعها وزارة التربية والتعليم .

٥- توجـــيه جهـــود الآباء والمعلمين لرفع المستوى العام للمجتمع المحلى ، وتحقيق التنمية الاجتماعـــية والاقتصـــادية ، والاندمـــاج فى حياة الأمة والإسهام فى تقدمها . ويعد هذا الأخـــير هدفـــا صـــريحا لرفع المستوى العام للمجتمع المحلى ، والمساهمة فى تحقيق أهداف التربية السكانية .

وممـــا يـــدل علـــى أهمـــية هـــذا الهدف ، توجيه ٥٠% من ميزانية المجلس للصرف على مشـــروعات الخدمة العامة ، ومعسكرات خدمة البيئة ، وتنمية المجتمع الذى تقع فـــى دائرتـــه المدرسة. (٥٩)

وعند تحليل إنجاز مجالس الآباء والمعلمين ، لوحظ عدم قيامها بدور فعال فيما يرتبط بميدان التربـــية الســـكانية والأنشطة والمشروعات المرتبطة بها ، حيث يتمركز فى معظم أدواره حول العملـــية التعليمـــية ، ونـــادرا ما يهتم بأنشطة التربية السكانية لقصور نظرة الآباء حول دوره ، وتعدد أبعاده ، ولغموض مفهوم وأهداف التربية السكانية لدى غالبية أعضاء المجلس .(٦٠)

ولذلـــك توجـــد فجـــوة قائمة بين ما ورد فى الوثائق الرسمية من أدوار واختصاصات وبين الممارسات الفعلية ، وما يشوبها من خلل لمجالس الآباء والمعلمين فيما يتعلق بدورها تجاه تنمية الوعـــى للـــتخلص مـــن العـــادات والتقالـــيد التى تحبذ التكاثر السكانى والمشكلات الناتجة عنه والمرتـــبطة به ، مما جعل دورها مجرد حبر على ورق مما لا يشكل الوجدان الوطنى والقومى للبيـــئة المحلـــية تجاه المشكلة السكانية وذلك على الرغم من الدور المأمول من هذه المجالس فى مواجهـــة المشـــكلة السكانية فى التعليم المصرى ، مما أفقدها قيمتها فى بعض الأحيان ، وافتقار تنظيماتها للمصداقية . (٦١)

وتجـــدر الإشـــارة إلـــى أن هناك عزوف من الآباء وأولياء الأمور عن حضور اجتماعات مجـــالس الآبـــاء والمعلميـــن ، والمشاركة الفاعلة فى سير الحياة المدرسية وتفعيلها ، إما بسبب غـــياب وعيهم بأهمية وجدوى مشاركتهم ، أو بسبب تهميش السلطة المدرسية لاختصاصاتهم فى دعم مساندة العملية التعليمية (٦٢)

وباســـتقراء تجـــارب بعـــض الدول النامية ومنها إيران والتى كانت لها مثل ظروفنا فى المشـــكلة الســـكانية ، واستطاعت أن تحرز تقدما فى هذا المجال والنهوض بمجتمعها ، نجد أن مجـــالس الآباء والمعلمين كانت أحد أهم الآليات فى تفعيل دور المؤسسة التعليمية من خلال تبنى أدوار جديدة للتنظيمات المدرسية والتى تؤكد على التعليم فى السياق الاجتماعى واعتبار المدرسة تنظـــيما يتيح الفرصة لممثلى التنظيمات القيام بدور فاعل فى العملية التعليمية والتربوية والتنمية

المجتمعـــية حيـــث تم تخطيط برامج التربية الوالدية من خلال قيادات مجالس الآباء والمعلمين . وتـــم تنفـــيذ هـــذه البرامج بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ومجلس الآباء والمعلمين ومديرى المدارس فى إنحاء الدولة، وتمثلت أهداف التربية الوالدية فى :

١- تنمية الأسر وزيادة وعيهم بالمشكلة السكانية .
٢- إيجاد تكامل ثقافى فى المجتمع .
٣- تنسيق الأساليب التربوية بين المدرسة والمنزل .
٤- استخدام قدرات الأسرة والاستفادة منها .
٥- التعاون والشراكة فى برامج التربية الوالدية (٦٣)

سادسا : ضعف مساهمات المجتمع المحلى

إن الـــتزام الدولة بالتعليم والتنشئة الاجتماعية لا يعنى مسئولياتها الكاملة بشأنه ، فالدولة مـــع حرصها على توفير الإنفاق والقوى البشرية المؤهلة لتنشئة الأجيال تربويا وتعليميا فى إطار اجتماعى ، لا يمكنها دون تعاون بناء تنشئه مواطنيها تنشئة جيدة ، وإعداد قواها البشرية القادرة على الاعتماد على نفسها ، والتى تملك المهارات لحل مشاكلها واتخاذ القرار بشأنها ، والتصدى لهـــا بحلـــول مبـــتكرة دون تكثيف الجهود ليتحمل المجتمع المحلى والمبادرات الشعبية والجهود التطوعـــية والمـــنظمات غير الحكومية والاتحادات الشبابية والمجالس المحلية ورجال الأعمال، دورهم فى تنمية المجتمع لحل المشكلة السكانية بجانب المؤسسة التعليمية .(٦٤)

وبعـــد استعراض واقع دور المؤسسة التعليمية بمصر فى مواجهة المشكلة السكانية تبرز ضـــرورة تناول المداخل العالمية الإدارية والتدريسية لتفعيل دور المؤسسة التعليمية تجاه القضايا الإنســـانية والبيئـــية والمجتمعية التى تعد القضية السكانية من أبرزها وهذا هو موضوع المحور الثانى .

المحور الثانى :

بعـــض المداخـــل الإدارية والتدريسية المعاصرة لتفعيل دور المؤسسة التعليمية تجاه القضايا الإنسانية والبيئية والمجتمعية

أولا : المداخل الإدارية :

غـــدت الإدارة الحديـــثة الســـبيل الأمـــثل للمجتمع فى إحداث التغير ، وتوجيه حركات الـــتطوير وتحديـــد مســـارتها لتهيئ للمجتمع مستوى عاليا من الرفاهية وهذا يوضح تعاظم دور الإدارة المدرســـية ، فالتربـــية الســـكانية باعتبارها عملية مجتمعية موجهة من خلال المؤسسة،

التعليمية لن تتحقق بدون وجود إدارة تقوم عليها وتحركها لتحقيق أهدافها الإنمائية حيث تؤكد الأدبيات أن الكفاءة الإدارية ، وليست الموارد المالية ، هى التى تتحكم فى القدرة على تحقيق دور المؤسسة وأهدافها ، وأن مقدرة المؤسسة التعليمية على استثمار مواردها سواء البشرية أو المالية أفضل استثمار ممكن ، يعتمد على مقدرتها الإدارية (٦٥).

وتشير أدبيات إدارة المؤسسات التعليمية إلى وجود بعض المداخل التى أخذت بها إدارة هذه المؤسسات تحقيقا لتفعيل دورها داخل المدرسة وخارجها فى إحداث التغير الاجتماعى والثقافى بالمجتمع المحلى . ولعل أهم هذه المداخل ما ينادى به علماء الإدارة خلال التسعينات من القرن الأخير لإشاعة وترسيخ قيم التقدم والإنجاز .

١ – <u>مدخل العمل الجمعى التطوعى القائم على التعاون الإنسانى</u>

يمثل العمل التطوعى أهمية خاصة فى الحياة المعاصرة حيث يسمح بالتنمية من خلال مشاركة الأفراد عن اختيار وطواعيه فى كافة العمليات، سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية أو السياسية فى المجتمع . وتعد المشاركة كما يقول تقرير الأمم المتحدة للتنمية سنة ١٩٩٣ ، الأساس الذى تقوم عليه كافة التنظيمات الاجتماعية بشتى صورها (٦٦) . والعمل الجمعى التطوعى عمل غير رسمى ينشأ نتيجة للعلاقات التى توجد بين الأفراد فى مكان واحد، فهم فى تفاعلهم لا تحكمهم مقتضيات الدور الرسمى فحسب ، وإنما توجه سلوكهم مجموعة من الاحتياجات النفسية والاتجاهات والدوافع . ومن بين هذه الحاجة إلى الانتماء إلى جماعة، والاستمتاع بالعمل التطوعى لتحقيق طموحاتهم وآمالهم وتبنى مدخل العمل كفريق وليس للقوانين أو اللوائح دخل فى وجود العمل التطوعى حيث وفر التنظيم التطوعى المناخ الذى يسمح للأفراد إشباع حاجاتهم الاجتماعية والفكرية من خلال تفاعلهم وممارساتهم لأنماط سلوك متنوعة . ومن هذه الحاجات :

- الحاجة إلى التقدير وإثبات الذات .
- المشاركة الوجدانية وتفهم المشاعر .
- الدعم والتأكيد وحل المشكلات .
- إتاحة فرص الخلق والابتكار .(٦٧)

ولا ترضى التنظيمات التطوعية عن الوضع الراهن بل تسعى للبحث عن بدائل أفضل للارتفاع بالمؤسسة التعليمية حيث ظهرت بصورة واضحة فى البيئة المدرسية باعتبارها آليات عمل تحقق أهداف المدرسة كتنظيم اجتماعى ، وتشكيل أداء منسوبها من خلال العلاقات بين التنظيمين الرسمى والتطوعى ، لتنصهر جميعا فى تحالفات فعلية ذات إهتمام حقيقى بالواقع

المعاش . ويتمتع التنظيم التطوعى بالاستقلالية فى إتخاذ القرارات ، ومع ذلك فهو يرتبط بفلسفة المدرسة وخططها الإنمائية وتحقيق أهدافها .(٦٨)

وتعـد قـنوات الإتصـال المرآه الحقيقية للتنظيم التطوعى ، ومقياس مدى فاعليته حيث تحـتاج المؤسسة التعليمية إلى شبكة مفتوحة من العلاقات بين جميع الأعضاء وبعضهم بدءا من مديـر المدرسة والمعلمين والطلاب وأولياء الأمور والمجتمع المحلى ، لتوفير القدرة على إنجاز الأهـداف فى نسيج متكامل حيث أن كل عضو يكمل الآخر ويطوره كما يفترض أن قوة الرؤية كفريق وحصيلتها بالعمل الجماعى أعظم من العمل الفردى حيث أصبح ينظر إلى التعليم كوسيلة مجتمعية لتحقيق التنمية الشاملة والدائمة وليس كهدف فى حد ذاته .(٦٩)

مـن هنا أصبحت التنظيمات التطوعية ضرورة ملحة لتغير رؤية الأفراد والجماعات من اللامـبالاه نحـو القضايا السكانية والبيئية وآثارها المجتمعية ، إلى المبادأة والإيجابية فى التعبير عـن إهـتمامات الأفـراد والجماعـات بإصلاح البيئة المحلية وخصائصها السكانية ، ولترسيخ الشعور بالانتماء وتحقيق الأهداف التعليمية والمحلية فى المؤسسات التعليمية بصفة خاصة .

ويطـرح مشروع إصلاح التعليم فى أمريكا (٢٠٠٠) دور العمل الجمعى التطوعى فى الإصـلاح التربوى المقترح من خلال التأكيد على خدمات جمهور العامة باعتبارهم أولياء أمور وآبـاء طـلاب فـى المؤسسات التعليمية ،وإسهاماتهم التطوعية من أجل تحقيق أهداف إصلاح التعلـيم وكذلـك المشاركة فى تمويل الاهتمامات التربوية المحلية فى ضوء الاحتياجات التربوية والتعليمية للأطفال وأسرهم .(٧٠)

٢ – مدخـل التنمـية الاجتماعـية الشـاملة Acomprehen Sive Frame Work for Development

تعـد التنمية الاجتماعية أسلوب حياة للمجتمعات المتحضرة ، ودافعا لها لمزيد من التقدم حيـث أصـبحت قـيم الإنسـان والأمم تقاس بما يملكه مواطنوها من معارف علمية وأساليب ديمقراطـية ، وإتساع مفهوم التعليم بها من حيث المساحة الزمنية والمكانية وبما يسهم فى تكوين البشـر ومـدى قدرتهم على النظر إلى المستقبل ، وعلى التجديد والتطوير والابتكار حيث يعتبر تنمـية المجـتمع من أجل التغير جوهر عملية التنمية الاجتماعية ، وبدونه لا معنى للتنمية فهى مفادهـا الـتحرك فـى ضـوء أهداف جديدة وبطرق وأساليب جديدة وفى ظل نظام جديد للقيم والمفاهيم يختلف عما سبق .(٧١)

ويـنظر للتنمـية الاجتماعية على أنها عملية هامة وشاملة على كافة المستويات لمختلف المجـتمعات والأقطار تتطلب النهوض بها لزيادة قدرات البشر ، وتسليحهم بالخبرات والمهارات اسـتثمارا للطاقات الكامنة فيهم ، وتعبئة للموارد البشرية غير المستغله ، ووسيلة للفهم والتفاعل

المتبادل لجهود المجتمع والتنسيق بينها . وهى تركز بشكل أساسى على تنمية الأفراد والجماعات والبيئات والمجتمع ككل ، فهى لا تقتصر على الجوانب الاقتصادية والمادية التى تعنى بزيادة الإنتاجية بل تعنى قبل كل ذلك بالإنسان من حيث الرعاية الصحية والتعليمية والتثقيفية ، ونوعية ما يتمتع به من الحقوق الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية ، أو الحياة التى يحياها بصفة عامة مقارنة بنظرائه داخل مجتمعه ،أو داخل بيئات أخرى سواء إقليميا أو محليا أو عالميا .(٧٢)

وهكذا استطاعت المؤسسة التعليمية مد الجسور الثقافية والتعليمية إلى كل المواطنين ولمختلف الفئات وأصبحت أساس عمليات التنمية فى مختلف الاتجاهات والنشاطات فى مشروعات تكامل المدرسة مع الخدمات الصحية والإنسانية والاجتماعية مما أحال المدرسة إلى مؤسسة رئيسية للنمو المتكامل فى المجتمع . ولم يقتصر دورها على التعليم الأكاديمى فحسب بل امتد لتقديم خدمات متعددة بداية من التوعية إلى نشر الثقافة العلمية والصحية وتنمية الحس الجمالى والبيئى وتقديم برامج الإثراء التى تؤدى إلى تقدير الذات والتنمية البشرية من خلال الحوار الحر الخلاق ، إلى تنمية المهارات الإنتاجية لزيادة دخل الأسرة ، وبذلك أصبحت كيانا متمركزا حول التنمية الاجتماعية من خلال برامجها المساندة لتكوين الإنسان وحصوله على فرص متكافئة للتميز مثل :(٧٣)

١- الاهتمام بخدمات التوجيه والإرشاد المهنى والتربوى .
٢- نشر الوعى الصحى والبيئى والسكانى والاهتمام بالسلوكيات .
٣- رصد الظواهر السلبية فى المجتمع كانتشار المخدرات أو العنف بالمدرسة والمجتمع والخروج بنتائج إيجابية .
٤- تنمية العادات التى تتطلبها التنمية الاقتصادية والاجتماعية : السلوك التعاونى – العمل الجمعى الطوعى – الادخار – احترام العمل وإتقانه .
٥- الاهتمام بتربية المعاقين والموهوبين .
٦- بناء قدرات الإنسان على التفكير والتنظيم والتحليل والوعى بالالتزام .
٧- نشر الثقافة العلمية والأسلوب العلمى فى التفكير بين المواطنين ، والتعرف على مشاكلهم.

ولقد بات واضحا أن تقدم البشر ورفاهيتهم ترتكز على تطوير وتنمية إمكاناتهم إلى أقصى حد ممكن حتى يمكن أن يحققوا ما يسعون إليه من إنجازات والتغير الذاتى الكامل فى المستقبل.

٣- مدخل الشراكة المجتمعية Community Partnership

تمـــثل الـــرؤية الجديدة لنظام التعليم اتفاقا عالميا حول مستقبل التعليم فى القرن الحادى والعشـــرين حيـــث ينظر إليه كتنظيم مجتمعى يقدر أحداث التغير فى المجتمعات المعاصرة من خـــلال شـــراكة كافة الأطراف المعنية والمتأثرة بالتعليم ، وبما يسمح أو يتيح تبنى أدوار جديدة لإدارة المدرســـة مـــن خلال الانغماس الفعلى فى عمليات التنفيذ ، وأن يتعلم الناس كيف يعملون معا بأساليب مختلفة . وفى هذا الإطار، ظهر مفهوم الشراكة المجتمعية ، وتعنى أن إنجاز التعليم يتطلـــب شـــراكة وتعاون عدة أطراف تعتمد على جوانب القوة فيهم من خلال التنسيق والتفاعل الإيجابى الخلاق بينهم .(٧٤)

وتسعى الشراكة فى التعليم إلى تأسيس رابطة عمل قوية بين مؤسسات المجتمع الإنتاجية والخدمـــية والـــتجارية والأســـرية والمجتمع ورجال الأعمال ومؤسسات التعليم لإيجاد صيغ من الـــتعاون والتضافر بينهم بهدف تطوير التعليم وتجديده من خلال إعادة تنظيم واستخدام الموارد الماديـــة والبشـــرية المقدمـــة مـــن الشـــركاء بطريقة مبتكرة ومتميزة ، وصياغة أهداف جديدة ومـــتطورة، والحـــاق أنشـــطة جديدة وطرق أداء جديدة مبنية على التوقعات الواضحة للأدوار ومسئوليات كل شريك فى توفير المعلومات والخدمات والمصادر للشريك الآخر .(٧٩)

فهـــى تبـــنى إطـــارا للالتزام بين أطراف متعددة ، وتعزز العلاقات القوية بين المدرسة والمجتمع لاستشراف رؤية جديدة .

ولقـــد إزدادت أهمـــية الشراكة فى الحقبة الأخيرة فى إطار المفاهيم الحديثة عن التنمية البشرية الشاملة ، فالتعليم قضية مجتمعية لا يفيد إصلاحه وتطويره بحلول جزئية لمشاكل متفرقة هـــى فى حقيقة الأمر متشابكة ومتداخلة وتحتاج إلى نظرة متكاملة ، خاصة وأن النظم التعليمية الـــتى تديـــرها الدولـــة وتمولهـــا بالكامل غير قادرة على إفراز النوعية المطلوبة من الخريجين لمواجهة تحديات العصر بشكل إيجابى باعتبار التعليم نسقا اجتماعيا إنسانيا يستهدف بناء الإنسان وتنمـــية قدراتـــه وإمكاناتـــه تنمـــية متكاملة ، وإحداث التغير ، وتوجيهه نحو الربط بين التعليم والمتغـــيرات المجتمعـــية . ولقـــد أسفرت مجموعة المؤتمرات التى نظمتها الأمم المتحدة بعض القناعات المهمة بشأن الشراكة ، وهى: (٧٦)

١- الشراكة جزء لا يتجزأ من عملية اتخاذ القرارات بشأن السياسات المستقبلية فى الميادين المعقـــدة مـــثل القضايا الدولية والبيئية ، والتعليم والتنمية . ومن الصعب أن تتصدى لها الحكومـــة بمفـــردها دون شـــراكة المواطنين والاستعانة بقدراتهم الإبداعية وإمكاناتهم المادية.

٢- أهمية إزالة العقبات المؤسسية التى تعترض سبل المشاركة وإتاحة الاختيار بين البدائل.

٣- الـــنظر إلى الشراكة المجتمعية على أنها مسئولية اجتماعية لتعبئة الموارد البشرية غير المســـتغله ووسيلة للفهم والتفاعل المتبادل لجهود وموارد كل أطراف المجتمع ،والتنسيق بينها .

٤- الشراكة تبنى على أساس تبادل التفاهم والثقة والخبرة .

وبعـــد فهذه كانت بعض المداخل الإدارية المعاصرة التى أخذت بها المؤسسة التعليمية لتفعيل دورهـــا فـــى مواجهـــة المشكلات الإنسانية والسكانية والبيئية . ويبقى بعد ذلك ضرورة معرفة المداخل التدريسية .

ثانيا : المداخل التدريسية :

من المداخل التدريسية ذات الدلالة لتناول القضايا السكانية والبيئية ما يلى :

١- **التعلم التعاونى :**

هو أسلوب تدريس حديث له تأثيره الموجب على تدريس التربية البيئة السكانية وأشارت دراســـات مـــتعددة إلـــى أن له تأثير موجب فى تدريس التربية السكانية كما ينمى اتجاه التلاميذ نحوهـــا موازنة بأسلوب التدريس التقليدى المتبع الآن بمدارسنا . ويقصد بالتعليم التعاونى ،عمل التلاميذ مع بعضهم البعض فى مجموعات لتحقيق أهداف المجموعة ، وهى أهداف جماعية لكن بمســـئوليات فردية من خلال تكليف التلاميذ بمهام مختلفة مناسبة لقدراتهم . والفريق فى مرحلة عمـــرية واحدة ولكن قدراتهم غير متجانسة مما يكون لها تأثير قوى على التعلم . ويتطلب لنجاح فـــريق العمـــل أن يؤدى كل فرد الأعمال المكلف بهـــا ، ويتراوح الفريـــق ما بين ٣ إلـــى ١٣ فردا .[٧٧]

أهداف التعلم التعاونى :

- يـــتم مـــن خـــلال الـــتعلم التعاونى مشاركة التلاميذ بعضهم لبعض مما يزيد دافعيتهم ، ويحفـــزهم . ويتغـــير دور التلمـــيذ مـــن المســـتقبل السلبى إلى المتفاعل والمشارك مع الآخرين.
- ينمى الاتجاهات الإيجابية أثناء ممارسة العمل والتعاون بين المجموعة وبعضهم البعض وبمـــا يســـاعد على اتفاق وفهم الأسس والمفاهيم العامة ، والقدرة على استخدام التعبير اللفظـــى فى حل المشكلات ، وعلى تفعيل وجهات النظر المختلفة ، وربما يحقق ارتفاع مستوى اعتزاز الفرد بذاته وثقته بنفسه واكتساب المهـــارات لحياتـــه المستقبلية .[٧٨]

ويتمـــيز الـــتعلم الـــتعاونى بخصـــائص تنظيمية تميزه عن غيره من أساليب التعلم الأخرى وهى:-

• **الأهداف الجماعية :**

يشـــجع الأهـــداف الجماعية التلاميذ على تقديم يد العون والمساعدة لبعضهم البعض فى تحقيق الأهداف حيث أن نجاح المجموعة فى إنجاز المهام هو نجاح للمجموعة ككل وتدعيم لها.

هـذا إلـى جانـب ، ومـن جانب آخر ، يتم تقييم للتلميذ بمفرده كحافز له بخلاف تقدم المجموعة بما يحقق التنافس البناء بين المجموعات .(٧٩)

• **المحاسبة الفردية :**

عناصر مدخل التعلم التعاونى كمدخل تدريس :

أ- الاعتماد الإيجابى المتبادل	ب- المسئولية الفردية .
حـ-المجموعات غير المتجانسة	د - القائد المشارك
هـ- المسئولية عن الجماعة	و- المعلم كمرشد وموجه وملاحظ
ز- التفاعل المباشر للمهارات الاجتماعية	ح- العمل الجماعى (٨٠)

٢- **مدخل نظم الوسائط المتعددة :**

هو أحد المداخل الحديثة التى تعالج معوقات التدريس فى الفصول ذات الكثافة الطلابية، ويعـتمد علـى اسـتخدام أكـثر مـن وسيط تعليمى ، ويراعى الدقة عند اختيارها ليتوافق مع استراتيجية التدريس ، ويكون لكل وسيط هدف تعليمى كجزء من الهدف العام للموقف التعليمى. ويتمركز هذا المدخل حول الطالب ليكون محور العملية التعليمية بدلا من المعلم ، وبالتالى يتغير دور المعلم من الشرح والتلقين إلى التوجيه والإرشاد (٨١) .

والوسائط المستخدمة تربط الطالب بالبيئة وبالحياة وبالحركة كما فى الحيوانات والطيور والنباتات والأسماك ،مما يساعد على تنمية حب البحث ، ودقة الملاحظة خاصة عندما يجمعونها بأنفســهم ، كمـا تمكنهم من ملاحظة أطوارها مثل النمو والتكاثر ،وأنها وثيقة الصلة بالمشكلات الـتى تواجههـم (٨٢) . وتتعدد أنواع الوسائط التى يمكن للمعلم استخدامها ما بين وسائط أساسية ومنها التليفزيون والشرائط والتعليم البرنامجى ، والوسائط المكملة مثل المذكرات والكتب .

ويعـد هـذا المدخل من المداخل ذات الفعالية فى تدريس التربية السكانية لأنه يساعد الطلاب على التعلم الذاتى والاعتماد على النفس وتحمل المسئولية بدلا من الاعتماد على المعلم كمـا تساعد على تنمية مهارات الملاحظة وكتابة التقارير إلى جانب الفعالية والنشاط أثناء عمل الطلاب فى المجموعات الصغيرة إضافة إلى التفاعل بين الطلاب والمعلم. (٨٣)

ويقودنــا ما سبق إلى أن التنمية المستمرة لدور المؤسسة التعليمية تجاه القضايا الإنسانية والبيئــية والمجتمعــية يســاعد على تمكينها من القيام بالأدوار المنوطة بها ، والمبادأة والابتكار وإحداث التغير والتطور من خلال الشراكة المجتمعية ، وتوزيع وتنسيق الأدوار على المشاركين بدءا من الطلاب إلى المعلم إلى أولياء الأمور إلى المجتمع بمؤسساته المتعددة .

واســتكمالا لمعــرفة دور المؤسسة التعليمية فى مواجهة لمشكلة السكانية فى التعليم قبل الجــامعى بمصــر يعــرض الجزء التالى لواقع المشكلة السكانية وما يرتبط بها من معوقات فى دراسة ميدانية إستشرافية .

المحور الثالث:

الدراسة الميدانية حول دور المؤسسة التعليمية فى مواجهة المشكلة السكانية

تقديم :

تــناول الفصـــل بالدراســـة النظرية استكشاف واقع دور المؤسسة التعليمية فى مواجهة المشـــكلة الســـكانية ، وقد مهد بذلك الطريق للمحور الثالث الذى يشمل الدراسة الميدانية بغرض الوقــوف على واقع دور المؤسسة التعليمية بمصر فى مواجهة المشكلة السكانية لتفعيله ، ويضم هذا المحور :

١- عناصر الدراسة الميدانية وتتلخص فى :

أ - الهدف منها ب- أدواتها والخطوات التى اتبعت فى إعدادها .

حـــ-عينة الدراسة د- تطبيق الاستبانة

هــ-المعالجة الإحصائية للبيانات .

و- نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها .

وفيما يلى نتناول هذه العناصر بشئ من التفصيل :

(أ) **الهدف من الدراسة الميدانية :**

لهذه الدراسة هدفان رئيسيان :

* التعرف على واقع دور المؤسسة التعليمية من حيث التصدى للمشكلة السكانية .
* الــتعرف علــى آراء ومقــترحات الخبراء والعاملين بإدارة التربية السكانية وكذا آراء معلمى التربية السكانية ومديرى المدارس والوكلاء والموجهين بمحافظات القاهرة ، الشرقية ، الدقهلية ، أسيوط بالتعليم الأساسى والثانوى .

- لتفعيل دور المؤسسة التعليمية فى السيطرة على الزيادة السكانية وخفض معدلات نمو السكان.
- للاستفادة من مؤشرات الواقع وآراء العينة فى وضع تصور مقترح يمكن الأخذ به .

(ب) أدوات الدراسة الميدانية :

مـــن المـــتفق عليه أن اختيار أداة أو أكثر من أدوات البحث العلمى تتوقف على طبيعة الدراســـة ومشـــكلة البحـــث ومنهجها وعينة البحث المنتقاة من حيث حجمها ومن حيث تمثيلها للمجتمع الأصلى وغير ذلك من العوامل ، لذا اختارت الباحثة الاستبانه لهذه الدراسة .

الاستبانة :

اختارت الباحثة الاستبانة كأداة للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لهذه الدراسة للمبررات الآتية :

١- أنها تعتبر وسيلة من وسائل جمع المعلومات التى تستخدم فى البحوث الاجتماعية .
٢- أن نتائج الاستبانة يسهل تحليلها وفيما يلى نتناول خطواتها بشىء من التفصيل:

الخطوة الأولى

قامت الباحثة بصياغة الاستبانة فى ضوء النقاط الآتية :

١- الدراسة النظرية لدور المؤسسة التعليمية فى التصدى للمشكلة السكانية .
٢- المداخـــل التدريسية والإدارية المستخدمة فى بعض الدول المتقدمة وبعض الدول النامية التى استطاعت التصدى للمشكلة .
٣- الاستعانة بكتب التربية السكانية فى مجال تدريسها وأساليب المعلم فى معالجتها .
٤- دراسة استبانات متعددة فى مجال البحوث التربوية .

وقـــد روعـــى عند بناء الاستبانة أن تشمل المعلم لما له من دور فعال فى تدعيم التربية الســـكانية والمـــناهج وطـــرق التدريس وإدارة المدرسة ، وما تشمل عليه من تنظيمات مدرسية وعلاقة المدرسة بالمجتمع المحلى .

٢- صـــياغة أســـئلة الاستبانة بحيث تكون الإجابة بنعم أو لا مع المطالبة بتقديم أسباب أخرى قد يراها المجيب .

٣- تـــرك نهاية كل سؤال مفتوحا لوضع مقترحات أو أسباب لتفعيل دور المؤسسة التعليمية فى التصدى للمشكلة السكانية .

الخطوة الثانية :

أعدت الاستبانة فى صورتها النهائية بحيث انتهت إلى الصورة الآتية :

١- تتكون الاستبانة من أربع أسئلة وزعت على أربع محاور تتلخص التعليمات بالإجابة عن أسئلة الاستبانة فى وضع علامة (   ) فى المكان المخصص لها بين القوسين مع - إضافة ما هو ضرورى من آراء أو مقترحات فى المكان المخصص لذلك .

الخطوة الثالثة :

ثبات الاستبانة :

يتعلق ثبات الاستبانة بعدم تغير نتائجها ما دامت العينة ثابتة أى أن الاختبار الثابت هو الذى يعطى نفس النتائج تقريبا إذا طبق على نفس الأشخاص فى فرصتين مختلفتين . ويعرف معامل الثبات بأنه : معامل الارتباط بين الاختبار ونفسه . ويعتمد ثبات الاستبانة اعتمادا مباشرا على ثبات مفرداتها .

لذا وجدت الباحثة أن أفضل طريقة لحساب ثبات الاستبانة هى طريقة الاحتمال المنوالى حيث أن هذه الطريقة تصلح لهذا النوع من الاستبانات لأنها تعتمد على اختيار إجابة واحدة من إجابتين أو من عدة إجابات كما يتضح أيضا لحساب ثبات أسئلة الاستبانة التى تقوم فكرتها على الاحتمال الاختبارى أو معادلة الثبات وهى :

$$\text{معامل الثبات} = \frac{\text{ن}}{\text{ن} - ١}\left(\text{ل} - \frac{١}{\text{ن}}\right)$$

حيث يدل الرمز " ن " على عدد الاحتمالات الاختيارية للسؤال ، ويدل الرمز " ل " على الاحتمال المنوالى أى على أكبر تكرار نسبى لأى احتمال اختيارى من الاحتمالات التى يحتوى عليها السؤال .

الخطوة الرابعة :

يعنى الصدق أن أسئلة الاستبانة تقيس ما وضعت لقياسه فعلا . ويتأثر صدق الاستبانة بثباتها . وقد اعتمدت الباحثة لمعرفة صدق استمارة البحث على الطرق الآتية :

١- العرض على السادة المحكمين لمعرفة صدق الاستبانة (   )

٢- الصدق السطحى ويتمثل فى وضوح تعليمات الاستبانة والخطوات الأساسية التى ساعدت المستفتين على فى فهم الأسئلة ، والإجابة عليها ، كذلك طبيعة الأسئلة ودرجة استثارة المستفتين .

٣- الصـــدق المـــنطقى (صدق المحتوى) ويتضح هذا الجانب من تحليل مجالات البحث التى يتضـــمنها ، والـــتى تـــم عرضها على المحكمين من الأساتذة بنية التعرف على رأيهم فى الاستبانة للتأكد من شموليتها ، وللتأكد من وضوحها ، وصياغة العبارات بأسلوب لا يحتمل أكثر من معنى . وعندما وضعت الاستبانة فى صورتها النهائية ، تبين أنها صالحة للتطبيق وصـــادقة فـــى مضمونها وقد تأكد للباحثة بعد تطبيق معادلة الثبات المشار إليها سابقا ثبات الاستبانة .

(حـــ) عينة البحث :

شـــملت عينة البحث فى هذه الدراسة ٢٤ موجها من التعليم الأساسى والثانوى العام على مســـتوى المدرســـة والمديريات التعليمية ، ٢٤ مديرا بالمدارس الثانوية والتعليم الأساسى ، ٢٠ وكيل مدرسة على مستوى المدارس الثانوية والتعليم الأساسى وكذا المعلمين المدمج بالمواد التى يقومـــون بتدريســـها التربـــية الســـكانية منهم ٢٧ مدرسا للدراسات الإجتماعية بالتعليم الثانوى والأساســـى ، ٢٧ مدرسا للعلوم بالثانوى والأساسى و ٢١ معلما لغة عربية بالثانوى والأساسى وكـــذا ٦ مـــن الإدارة العامة للتربية السكانية ، و١٥ من أساتذة الجامعة ومركز التقويم التربوى والامتحانات وتم ذلك بمحافظات القاهرة ، والشرقية ، والدقهلية ، وأسيوط .

- بلغت جملة العينة ١٦٠ فردا .
- بلغت نسبة الفاقد والاستبانات غير الصالحة ٢٠ أى ١٢,٥% من جملة العينة .
- بلغت نسبة الاستبانات الصالحة ١٤٠ استبانة أى ٨٧,٥% من جملة العينة .

(د) تطبيق الاستبانة :

تـــم استصدار خطابات موجهة لعينة البحث ليتسنى تطبيق الاستبانة بالمحافظات السابق ذكرها ثم مراجعة الاستبانات للتأكد من استيفاء البيانات المطلوبة ، والتأكد من الإجابة على كافة الأسئلة ثم تم تفريغ الاستبانة ومراجعتها إحصائيا .

(هـــ) المعالجة الإحصائية للبيانات :

سارت المعالجة الإحصائية وفقا للآتى :

- حساب النسبة المئوية لعدد الموافقين والمعارضين
- حساب النسبة المئوية لأسباب المشكلات

فيما يلى نتائج الأسئلة وتفسيراتها :

السؤال الأول :

تفعيل دور المؤسسة التعليمية فى التصدى للمشكلة السكانية مرهون بتطوير المعلم

جدول رقم (١)

متطلبات تطوير معلم التربية السكانية	نعم		لا	
	ع	%	ع	%
١- أهمية تنمية اتجاهات المعلم الإيجابية تجاه القضية السكانية .	١٣٥	٩٦,٤	٥	٣,٦
٢- ضرورة وجود برامج فكرية وثقافية فى إطار التربية السكانية والبيئية .	١٣٥	٩٦,٤	٥	٣,٦
٣-أهمية إحداث تغيرات جذرية فى مفاهيم اختيار المعلم.	١٣٣	٩٥	٧	٥
٤- أهمية تدريب المعلم على كيفية تدريس المفاهيم المعاصرة وإكسابه مهارات التفكير العلمى والتفكير الناقد الإبداعى .	١٣٢	٩٤,٣	٨	٥,٧
٥- تضمين خطة إعداد المعلم مقررات فى التربية السكانية.	١٢٥	٨٩,٣	١٥	١٠,٧
٦- تحويل التربية والتعليم من وظيفة يمارسها المعلم إلى مهنة تختار وينتمى إليها المعلم .	١١٥	٨٢,١	٢٥	١٧,٩

يتضح من الجدول السابق أن المتطلب الأول ٩٦,٤% لتطوير المعلم تجاه التصدى للمشكلة السكانية هو تنمية اتجاهاته الإيجابية وقناعاته نحو المشكلة السكانية لتوليد الدافعية والحماس لأهدافها حيث أنه المدخل الحقيقى لبناء شخصية التلميذ الإنسانية خاصة إذا كان الأمر يتعلق ببناء النواحى الانفعالية والوجدانية ، وتكوين العقلية المستقبلية القادرة على اتخاذ القرار. ولذلك يعد تطوير فكر المعلم ذاته هو نقطة البداية والعامل الأول لضمان فاعلية دور المؤسسة التعليمية، ويأتى فى المرتبة الأولى مكرر ٩٦,٤% ضرورة وجود برامج فكرية وثقافية مستمرة فى إطار التربية السكانية عبر اللقاءات والندوات والنشرات لتزويد المعلم بكل جديد فى ميدان تخصصه ، والميادين الأخرى المتصلة به للإثراء المعرفى ، وإطلاق طاقات الابتكار لديه .

ويأتى فى المرتبة الثالثة ٩٥% إحداث تغيرات جذرية فى اختيار المعلم وإعداده حيث يتطلب الأمر إعادة تشكيل المعلم فى إطار عصرى ، فالمعلم العصرى يعلم الطالب كيف يتعلم

ذاتيا ويحفزه على القراءة الناقدة والبحث وأعمال العقل ، ويقوم بانتقاء الخبرات المربية لتلاميذه وامتلاك مهارات الحوار ، وطرح الأفكار ، ويعلم التلميذ كيف يتعلم مدى الحياة مما يؤكد أهمية تحديث اختيار المعلم وإعداده بكليات التربية ليستطيع هذا المعلم أن يشكل الإنسان المصرى الجديد ، إنسان الألفية الثالثة ، وإعطاء المعلم قدرا كبيرا من الاستقلالية والحرية التى تحفزه على التجديد والابتكار فى مادته ، والبعد عن الالتزام الصارم ، والتقيد بتقديم المعلومات الواردة فى الكتاب المدرسى ليستطيع ترك بصمة على تلاميذه .

يـأتى فى المرتبة الرابعة ٩٤,٣% أهمية تدريب المعلم على تدريس المفاهيم المعاصرة والتى دعى تطور المجتمع إلى تحميل قطاع التعليم مسئوليات جديدة مما يتطلب تدريب المعلم لاستحداث أساليب مبتكرة تتعامل مع مختلف المفاهيم المعاصرة ليتمكن من مخاطبة كل حواس المتعلم وعواطفه بالصورة أو بالرمز أو بالحماس ، بالتشجيع والرعاية سواء بالمسرح أو بالأنشطة ، بالحقل أو بالحديقة أو بالمكتبة أو بقاعة البحث ، ليستطيع الطالب إمتلاك مفاتيح المعرفة ، ومهارات الدراسة السكانية حيث أن أهم معطيات التربية فى مجال طرق تدريس المواد المعاصرة ومنها التربية السكانية تتطلب إستخدام طريقة أو أكثر بما يناسب الموقف التعليمى بجميع جوانبة مثل أسلوب مواجهة التلميذ بالمشكلات ، ومثل طريقة الفريق وطريقة التعلم التعاونى كذلك تدريب المعلم على الأنشطة الميدانية فى فريق داخل البيئة المحلية ،حيث تساعد الدراسات الميدانية على التشبع بالجانب العملى الايجابى .

علـى حين جاء فى المرتبة الخامسة ٨٩,٣% تضمين خطة إعداد المعلم مقررات فى التربية السكانية حيث لم يتضمن إعداد المعلم وتأهيله بكليات التربية لهذا الميدان مما يجعل المعلم كثيرا ما يتبع مع المفاهيم السكانية الملحقة نفس الأسلوب الذى يتبعه فى مادة تخصصه الأصلية ولا جدال أن طرق التدريس التى تعلمها لا تجدى نفعا فى تحقيق أهداف التربية السكانية، حيث تحتاج لطرائق أخرى تقوم على إفساح المجال للتلاميذ لينشطوا ويفكروا ويقدموا حلولا للمشكلات ولعل ربط الموضوعات بالمجتمع المحلى وممارسات الدراسات الحقلية داخل البيئة التى تحيط بالمدرسة يعد من الأمور الضرورية الواجب تضمينها فى الخطة الدراسية للمعلم .

ويـأتى فى المرتبة السادسة بنسبة ٨٢,١% تحويل التربية والتعليم من وظيفة إلى مهنة تختار وينتمى إليها المعلم ، فالنظر إلى التعليم كمهنة لا يمكن أن يقوم بها أى فرد دون إعداد مسبق ، أمور لها آثار فى الرقى بمهنة التعليم حيث أن المهنة تؤسس على مجموعة متكاملة من المعارف والأفكار التى تتطلب تدريبا عقليا ، وتقتصر على فئة معينة ، وليست عملا يقوم به كل

مـــن لا يجد عملا، فمهنة التدريس تحتاج إلى التدريب المتخصص لمدة طويلة ،وبالتالى يجب أن تكـــون قاصرة على الأفراد المعدين والمؤهلين بكليات إعداد المعلم ليكون لمهنة التدريس مستوى مـــن الجودة وضوابط ومزايا مع النظر إلى برامج المهنة باعتبارها الضمان الحقيقى للحفاظ على كرامة المهنة وجودتها .

ومن الأمور الأخرى التى رأت العينة إضافتها لتطوير معلم التربية السكانية ليتمكن من مواجهة المشكلة السكانية ما يلى :

١- توعية المعلمين بخطورة المشكلة السكانية من خلال برامج معدة لذلك .

٢- أن يشـــتمل إعـــداد المعلم على الأصول الدينية والعقائدية والفلسفية فى المجتمع تجاه القضية السكانية ورأى الدين والعلم فيها .

٣- الارتقـــاء بمكانة المعلم فى المجتمع ، وإبراز دوره المؤثر فى التصدى للمشكلات المجتمعية من خلال وسائل الإعلام وغيرها حتى يقتنع هو نفسه بهذا الدور ويمارسه .

٤- ربط محتوى مقررات التربية السكانية بالواقع الميدانى .

٥- أن تكـــون هـــناك مفاهيم عن المشكلة السكانية فى المقررات والمناهج الدراسية شعبة التعليم الأساسى بكليات التربية لتغير المفاهيم الخاطئة .

٦- أن يكـــون القائميـــن بالتطوير على وعى بالمشكلة ، وكيفية التغلب عليها ، وتوظيف القوى البشـــرية الموجـــودة بالفعل بدلا من الحديث عن أشياء بعيدة عن الواقع وغير مقنعة للتلميذ ولأسرته أيضا .

٧- أن تتضـــمن المـــناهج التعليمـــية مـــن التعليم الأساسى حتى المرحلة الجامعية مفاهيم حول المشـــكلة الســـكانية وآثارهـــا ، مع عمل دراسات مقارنة بين دول ذات كثافة عالية السكان ودول أخـــرى ذات كـــثافة منخفضـــة ، وأثـــر ذلـــك علـــى المستوى العلمى والاقتصادى والاجتماعى وغيره .

٨- الاهتمام برعاية كليات التربية لتخريج معلمين قادرين على مواجهة متطلبات العصر .

٩- الاهتمام بإحداث التغير فى الأجيال الصاعدة لكى يكون اكتساب التغير سهلا بعد ذلك.

١٠-لابـــد مـــن توافر الأماكن المناسبة التى تتم فيها العملية التعليمية المناسبة (الفصول وكثافة الطلاب بها) .

١١-استخدام بعض التقنيات الحديثة كوسائل تعليمية مناسبة .

١٢-لابـد من تغير مفاهيم المجتمع تجاه مهنة التدريس من خلال الاهتمام بهذه المهنة ، وترسيخ أهميـتها فـى وجدان أبناء المجتمع ، والاهتمام بالمعلم ماديا وأدبيا حتى تكون لديه الدوافع لإنجاز ذلك .

١٣-لابـد أن تتوافر الحرية الكاملة للمعلم ، والبعد عن تصيد الأخطاء له حتى يصبح مفكرا ولا عمل له فى ظل التجمد والالتزام بالمناهج والمتابعات .

السؤال الثانى :

مناهج التربية السكانية

(٢) هـناك وسائل تحقق النهوض بمناهج التربية السكانية بالمؤسسة التعليمية . ما الوسائل التى تراها مناسبة ؟

جدول رقم (٢)

يبين وسائل النهوض بمناهج التربية السكانية

وسائل النهوض بمناهج التربية السكانية	ع	%
١- أن تـنمى قدرة الطالب على الاعتماد على النفس واكتساب مهارة اتخاذ القرار وكتابة تقارير عن الأنشطة الحقلية.	١٢٩	٩٢,١
٢- أن تتغير أساليب التدريس فى ضوء كثافة الفصل .	١٢٦	٩٠
٣-أن يسـبق التطوير أبحاث علمية ودراسات ميدانية وورش عمـل على مستوى المديريات التعليمية بالمحافظات فى إطار عمل محدد .	١٢٥	٨٩,٣
٤- أن تقـوم على منهج علمي يواءم بين ما يحققه التلميذ من إثارة شغفه للمعرفة وإضافة خبرات جديدة إلى شخصيته .	١٢٣	٨٧,٨
٥- أن تولـى اهـتماما بالتربـية الأسرية وبالصحة الإنجابية والتربية الجنسية الواعية المستندة إلى القيم الدينية .	١٢١	٨٦,٤
٦- أن تتضـمن أنشطة مجتمعية تسهل ربط المشكلات بمعدل الزيادة السكانية .	١١٧	٨٣,٧
٧- أن يهـتم بقـياس أداء القـياس التلامـيذ وأداء المعلم فى الأنشطة المصاحبة للمنهج لإغفالها وإهمالها كلية .	١٠٦	٧٥,٧

وسائل أخرى إضافتها العينة :

١- تخصيص مقرر مستقل للتربية السكانية فى المراحل التعليمية المختلفة .

٢- التنويع والابتكار فى أساليب التدريس من خلال المسرح المدرسى .

٣- أن تساير مناهج التربية السكانية الاتجاهات الحديثة والمعاصرة .

٤- أن تتسم مناهج التربية السكانية بالمرونة والقابلية للتطبيق والممارسة .

٥- أن يكـــون هناك برنامج يبنى على أسس فلسفية اجتماعية يتناول جميع جوانب الحياة والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وتأثيرها على القضية السكانية فى إطار منظومة مـــتكاملة تعـــرض علــى الطـــلاب والمجتمع سواء أكان ذلك من خلال الإعلام أو الصحافة أو التدريس على كافة المستويات .

٦- أن تتضــــمن المقـــررات الدراســـية صورا كاريكاتيرية مثيرة تبين خطورة المشكلة السكانية .

٧- أخذ آراء المعلمين والموجهين والمديرين فى أفضل الطرق والأساليب التى تحد من الزيادة السكانية .

٨- عمـــل خطة لكل مشرف تعليمى من خلال الأنشطة التعليمية فى محاولة للتعبير عن هذه المشكلة فنيا ورياضيات وثقافيا .

٩- تخصيص حصة كل أسبوعين للتربية السكانية ، والتوعية بمخاطرها يقوم بتدريسها متخصص فى التربية السكانية أو الأخصائى الاجتماعى .

١٠-ضـــرورة أن يكون للإعلام المدرسى دور هام فى هذه المشكلة (أخصائى الإعلام والصحافة المدرسية) فى تنظيم لقاءات وندوات وعمل المجلات والأخبار الإذاعية وعمل دورات توعية لأولياء الأمور .

السؤال الثالث :

الإدارة المدرسية

هل تعتقد أن للإدارة المدرسية دور فاعل فى التصدى للمشكلة السكانية ؟

جدول رقم (٣)

يوضح مدى تصدى الإدارة المدرسية للمشكلة السكانية

نعم		لا	
ع	%	ع	%
٣٩	٢٧,٩	١٠١	٧٢,١

إذا كانت الإجابة بلا فهل يرجع ذلك إلى :

جدول رقم (٤)

يوضح أسباب عدم وجود دور للإدارة المدرسية

الأسبـــــــــاب	ع	%
١- عــدم وجود آلية تخطيطية ترتبط بجوهر التربية السكانية داخــل المدرســة وتملــك القــدرة على متابعة التنفيذ والبحث والتقويم .	٩٩	٩٨
٢- ضــعف التنظــيمات المدرسية وروتينية نشاطها كمجلس إدارة المدرسة ومجالس الآباء والمعلمين .	٩٧	٩٦
٣- عــدم الاعــتداد الكــافى بالأنشــطة الــريادية العلمــية والاجتماعية.	٩٧	٩٦
٤- تفويــض "صلاحيات الإدارة المدرسة محدودة ومشاركتها فى الإجراءات التطويرية تحتاج إلى تعزيز .	٩٦	٩٥
٥- هبوط دافعية الإدارة المدرسية .	٩٦	٩٥
٦- قلة الاهتمام بعمل معسكرات للتلاميذ خلال العطلة الصيفية لنشر الوعى السكانى والتربوى وافتقاد العمل بروح الفريق.	٩٤	٩٣,١
٧- الإدارة المدرســية ما هى إلا منظومة فرعية من منظومة المؤسســة التعليمــية ومــن ثــم فإن دورها يؤثر ويتأثر ببقية المنظومات الفرعية الأخرى .	٩٠	٨٩,١
٨- عدم وضوح رؤية الإدارة المدرسية للتربية السكانية لتهيئة الأنشطة المصاحبة لها وربطها بالبيئة وحاجاتها .	٨١	٨٠,٢
٩- عــدم وجــود دور لمدير المدرسة فى الرقابة على العمل الفــنى للمعلــم واعتباره توجيها وتقويما من مسئوليات التوجيه التربوى .	٦٠	٥٩,٤

يتضــح مــن الجــدول السابق أن أهم أسباب قصور الإدارة المدرسية للتصدى للمشكلة السـكانية فـى نظـر أفراد العينة يرجع فى المرتبة الأولى ٩٨% إلى عدم وجود آلية تخطيطية تنظيمـية ترتبط بجوهر التربية السكانية داخل المدرسة وتملك القدرة على متابعة التنفيذ والبحث والـتقويم حيـث تمـثل هذه الآلية عملية ضبط لعمل الميدان الجديد وتفاعله وتكيفه مع متغيرات البيـئة المحـيطة . كمـا تقوم بعملية التغذية الراجعة من خلال جانبين أولهما جمع المعلومات المـتعلقة بالظاهرة السكانية من حيث أسبابها والعوامل التى تتحكم فيها ومخرجاتها الفعلية ومدى مناسبتها للأهداف المنشودة ومدى قدرة المدرسة على التفاعل مع مكونات البيئة القريبة والبعيدة، وأيضـا قـدرة الآلية التخطيطية للتربية السكانية على مواجهة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسـكانية والـتى يتم فى ضوئها صياغة وتشكيل الأطر المستقبلية للعملية التربوية والسكانية، وثانـيهما تحويل هذه المعلومات إلى مدخلات جديدة ، الأمر الذى يفيد فى المحافظة على دينامية التربـية السـكانية داخليا وبيئيا وكذلك تصحيح مسار التغذية وتحقيق الأهداف ، كما يمكن لهذه الآلية أن تعد نماذج من برامج تدريبية للمعلمين خاصة أنه توجد وحدة تدريبية داخل كل مدرسة.

و جـاء فى المرتبة الثانية ٩٦% ضعف التنظيمات المدرسية ،وروتينية نشاطها كمجلس إدارة المدرسـة ومجـالس الآباء والمعلمين ، فمجلس إدارة المدرسة هو القلب النابض للمدرسة وعقلهـا المفكـر الذى يضع للمدرسة الأسس الرئيسية التى ترتكز عليها السياسة العامة للمدرسة واتجاهاتهـا الرئيسـية ، كما أن مجالس الآباء والمعلمين يعد جوهر اهتماماته مشكلات التلاميذ والاهـتمام بخدمـة البيئة حيث لم يعد ينظر إلى التعليم كهدف فى حد ذاته بل كوسيلة مجتمعية لتحقـيق التنمـية الشاملة والدائمة . ولذلك يعتبر مجلس الآباء والمعلمين مسئولا بجانب الإدارة المدرسـية عن التنشئة الاجتماعية للتلاميذ من خلال توفير خبرات متنوعة ومتكاملة بحيث تنمو قدراتهـم ، ويـتعرفون على الحياة من حولهم وما تعيشه بيئاتهم ومجتمعاتهم حيث أصبح التعليم يقوم الآن بتأهيل الأفراد اجتماعيا للمستقبل . لذلك ، يمثل قيام تعاون بين الإدارة المدرسية وتلك المجـالس ضـرورة ملحة لتغير رؤية الأفراد والجماعات من اللامبالاه بعدم تنظيم الأسرة إلى المـبادأة والإيجابـية لتنظيمها لصالح المستقبل للجميع والعمل على قيام المدرسة بدورها كمركز إشـعاع فـى البيـئة حيث أن لهذه المجالس فى الدول المتقدمة دور فعال فى التصدى لمشكلات البيـئة مـن خـلال الإشراف على تنظيم المحاضرات والندوات الثقافية والسكانية والبيئية لأهل البيـئة، وتكويـن مركز خدمة المجتمع داخل المدرسة (عمل مشروعات لخدمة البيئة) . ويأتى فـى المرتبة الثانية مكرر ٩٦% عدم الاهتمام الكافى بالأنشطة الريادة العلمية والاجتماعية حيث وجهـت التربـية إلى عهد قريب كل اهتمامها لحشو أذهان التلاميذ بالمعلومات ، وأهملت تنمية

الجوانـــب الأخـــرى ، أما فى الوقت الحاضر ، فقد أثبتت البحوث أهمية دور التلميذ كمحور فى عملـــية التعلم ومن هنا ،فإن على المدرسة أن توجه النشاط توجيها تربويا تعليميا سليما حيث أن الحصـــة المخصصـــة للمادة لا تفى بغرض بناء شخصية المتعلم لضيق الوقت من جانب،وعدم وجـــود المجال لممارسة بعض الأنشطة المتعلقة بالمادة من جانب آخر. وتسهم الأنشطة الريادية والعلمـــية والاجتماعـــية فـــى تعزيز كثير من السلوكيات الإيجابية والتنفير من السلوكيات غير الإيجابـــية الـــتى تربى عليها الطالب داخل حجرة الدراسة حيث أن لكل تخصص ما يناسبه من المناشـــط الـــتى تقوم بدورها فى تحقيق الأهداف التربوية التى تشكل فى نهاية المطاف برنامجا يبـــنى شخصـــية المتعلم بناء سويا ليستطيع اتخاذ القرار المناسب فى مراحل حياته المختلفة مما يتطلـــب العناية والاهتمام بالمناشط الريادية والاجتماعية والعلمية ، وأن تكون منطلقة من التربية الســـكانية والبيئـــية والأســـرية والفهـــم الشامل للحد من الزيادة السكانية وهذه مسئولية الإدارة المدرسية .

يـــأتى فى المرتبة الرابعة ٩٥% لعدم قيام الإدارة بدورها فى التصدى للمشكلة السكانية تفويـــض الصـــلاحيات لإدارة المدرسة محدودة ومشاركتها فى الإجراءات التطويرية تحتاج إلى . تعزيـــز برغم صدور قانون الحكم المحلى وتعديلاته . ويؤكد ذلك تمسك الأجهزة الإدارية العليا والإدارات المركـــزية بـــالوزارة بالسلطة الحقيقية فهى تضع بمفردها القرارات واللوائح والنظم وقواعد العمل أما المستويات الإجرائية فى المدارس فلا تلك إلا التنفيذ لأن حريتها فى التصرف والحركة والمبادرة محدودة .

يـــأتى فـــى المرتـــبة الرابعة مكرر ٩٥% هبوط دافعية الإدارة المدرسية ، حيث تتوقف زيـــادة إنتاجـــية المدرســـة علـــى وجود بيئة مناسبة للعمل لتحفيز الأفراد لرفع روحهم المعنوية والماديـــة ممـــا يـــنمى الشعور بالانتماء للمدرسة ، والالتزام بتحقيق أهدافها بالإضافة إلى إتاحة فرصـــة الحـــوار وتـــبادل الآراء بين جميع العاملين بالمدرسة والاهتمام بما يطرحونه من آراء ومقـــترحات لـــتطوير العمـــل بالمدرسة ، بل وتنفيذ هذه المقترحات بما يتولد عنه شعور الأفراد بالإدارة بمدى أهميتهم وأهمية إسهاماتهم وبحيث يتضمن حوافز إيجابية وسلبية .

يـــأتى فـــى المرتبة السادسة بنسبة ٩٣,١% قلة الاهتمام بعمل معسكرات للتلاميذ خلال العطلـــة الصـــيفية لنشر الوعى السكانى والتربوى ،وافتقاد العمل بروح الفريق حيث أن للتلاميذ دورا هامـــا فـــى إثـــارة الوعى نحو مشكلات البيئة المحلية وذلك من خلال الاتصال الشخصى بالمواطنيـــن فـــيمزجون دراستهم النظرية بالنواحى التطبيقية حيث تعطى المشروعات التى يقوم الطلاب بتنفيذها داخل المجتمع المحلى فرص تمثل القيم الاجتماعية السليمة .

وتســـتطيع الإدارة المدرسية أن تنظم الخطط والمناهج الدراسية حول العمليات الأساسية للحـــياة الواقعية وتدريب الطلاب مع أقرانهم للعمل كفريق مما يولد عنصر المبادأة لدى التلاميذ واقـــتراح الوســـائل التى تمكنهم من حل مشكلات البيئة ورفع الوعى السكانى أى أن الفرد يبادئ بالاقـــتراح والـــتجديد والابـــتكار ، وهذا منبعه تماسك العمل كفريق بما يشجع التعاون والتفاعل والسلوك المنسق للتلاميذ .

يأتى فى المرتبة السابعة بنسبة ٨٩,١% لعدم وجود دور فاعل للإدارة المدرسية فما هى إلا مـــنظومة مـــن المؤسسة التعليمية ، ومن ثم فإن دورها يؤثر ويتأثر ببقية المنظومات الفرعية الأخـــرى حيـــث ينظر منهج النظم للمؤسسة على أنها نظام متكامل ويتناول الأجزاء التى تشتمل علـــيها باعتـــبارها أنظمـــة فرعية تتفاعل مع النظام الأكبر حيث تعتبر المؤسسة التعليمية نظاما مفـــتوحا لأنهـــا تأخذ من البيئة وتعطيها . وتتمثل هذه العلاقة فى عناصر النظام وهى المدخلات والعملـــيات والمخـــرجات ، ولذلـــك يلزم عند تحليل المؤسسة التعليمية النظر إليها بصورة كلية وشـــمولية حـــتى يفهم العلاقات المتبادلة والتفاعلات والتأثيرات المختلفة بين أجزائها حيث تعتمد على بعضها البعض فى تحقيق هدف المرحلة التعليمية ككل .

يـــأتى فى المرتبة الثامنة لعدم وجود فاعل للإدارة المدرسية بنسبة ٨٠,٢% عدم وضوح رؤيـــة الإدارة المدرسية للتربية السكانية لتهيئة الأنشطة المصاحبة لها ، وربطها بالبيئة وحاجاتها حيـــث أن مـــن بين مسئوليات الإدارة المدرسية الناجحة يأتى توفير الأنشطة التى تساعد التلميذ على نمو شخصيته نموا اجتماعيا وتربويا وثقافيا داخل المدرسة وخارجها .

علـــى حيـــن أتى فى الترتيب التاسع بنسبة ٥٩,٤% عدم وجود دور لمدير المدرسة فى الـــرقابة علـــى الأنشطة التدريسية واعتبارها توجيها وتقويما من مسئولية التوجيه التربوى ،ففى المدرســـة يخضع المعلم لسلطتين توجيهيتين فى آن واحد . سلطة الموجه وسلطة مدير المدرسة إلا أن سلطة الموجه هى سلطة فنية وأن سلطة مدير المدرسة سلطة أمر وتوجيه إدارية .

ومـــن الأســـباب الأخرى التى ذكرتها العينة لعدم وجود دور فاعل للإدارة المدرسية ما يلى:

١- عدم تخصيص ميزانية لهذا البند .

٢- كثرة الأعباء الملقاه على عاتق الإدارة المدرسية .

٣- ضعف دور المدرسة فى التفاعل مع البيئة والقيام بالأنشطة اللازمة .

٤- عــدم وجــود تحفــيز مادى من جانب المسئولين يساعد على إقبال الإدارة للقيام بالأنشطة اللازمة للتوعية بالمشكلة السكانية .

٥- غياب الوعى بالقضية السكانية أو فاعلية اتخاذ القرار من جانب كل شخص فى مجاله .

٦- عــدم عقــد دورات تدريبية لمديرى المدارس والأخصائيين الاجتماعيين والإعلام المدرسى للتوعية بأهمية تفعيل دور المدرسة فى مواجهة هذه المشكلة .

٧- إنشــغال الإدارة المدرســية بدراســة وفحص النشرات والقرارات الوزارية الواردة من قبل المديرية والإدارة التعليمية والوزارة .

٨- معظــم القائمين على الإدارة المدرسية غير مؤهلين بالقدر الكافى للتصدى للمشكلة السكانية والتفكير بطريقة علمية سليمة .

٩- مركزية القوانين التعليمية التى لاتتلاءم مع ظروف البيئات الريفية .

السؤال الرابع :

علاقة المدر سة بالمجتمع المحلى

للعلاقــة بيــن المدرسة والمجتمع المحلى أثر بالغ فى مؤازرة القضية السكانية . ويمثل الاتصال بالبيــئة أحــد المحددات الحاكمة لنقل الوعى السكانى . والأسباب الآتية تقف خلف انحسار دور المؤسسة التعليمية فى خفض معدل الزيادة السكانية .

جدول رقم (٥)

يوضح الأسباب التى تقف خلف انحسار دور المؤسسة التعليمية فى التصدى للمشكلة السكانية

أسباب إنحسار دور المؤسسة التعليمية فى خفض معدل الزيادة السكانية	ع	%
١- ضعف ما تقدمه البيئة العامة والخاصة من موارد مادية ومالية للمدرسة.	١٢٢	٨٧,١
٢- ضعف قدرة المدرسة على إشراك المجتمع المحلى وعدم إدراك المجتمع المحلى لأهمية المشاركة .	١١٥	٨٢,١
٣-القصور فى تقديم برامج خدمة عامة لمعاونة الأسرة على مواجهة مسئولياتها المتعلقة بالتنشئة والتعامل الواعى مع مشاكل الحياة العائلية وتنظيم وإدارة الأسرة .	١١٠	٧٨,٦
٤- ضعف موازرة المؤسسات المجتمعية المعنية بالثقافة والإعلام ورعاية الشباب للمدرسة بما يؤدى للتكامل .	١٠٨	٧٧,١
٥-تضارب الجهود وعدم التنسيق والتكامل بين المدرسة والمجالس الشعبية والمحلية .	١٠٨	٧٧,١
٦- قصور المدرسة فى بناء خطة إعلامية تسعى لتوضيح أهداف التربية السكانية لأولياء الأمور والجمهور وانفصام العلاقة بين المدرسة والأسرة.	١٠٥	٧٥
٧- الكفاية الخارجية للمدرسة وتأثيرها فى المجتمع المحلى ومؤسساته الفاعلة روتينية بحتة ولا منهجية لها .	١٠٢	٧٢,٩
٨- ضعف الدور الثقافى للمدرسة كمركز إشعاع داخل البيئة .	٩٣	٦٦,٤

يتضح من الجدول السابق أن السبب الأول ٨٧,١% فى انحسار دور المدرسة فى خفض الزيادة السكانية يرجع إلى ضعف ما تقدمه البيئة العامة أى المجتمع ككل ، وما تقدمه البيئة الخاصة فى المجتمع المحلى للمؤسسة التعليمية من موارد مادية ومالية حيث تعد الموارد إحدى المحددات الحاكمة لفعالية العملية التعليمية لشمولها على الخدمات اللازمة لتنفيذ العملية التعليمية لما تحتاجه هذه العملية من تيسيرات تتمثل فى الوسائل التعليمية والمكتبات المدرسية وأدوات الأنشطة المدرسية حتى تحقق أهداف التربية السكانية ، ومن جهة أخرى ، فالمؤسسة التعليمية بوجه عام ، لايمكن أن تبقى قائمة بدون مساندة وتعضيد وتأييد المجتمع الذى تنشأ لخدمته وتتمثل تلك المساندة فى الموارد المادية والمالية والبشرية التى يوفرها ويتيحها المجتمع لكى تستخدمها المدرسة للقيام برسالتها بحيث إذا انخفضت تلك الموارد انخفضت كفاءة المدرسة تماما. وتعتبر عملية تمويل التعليم المرتكز الأساسى لإحداث التطوير المطلوب ، كما أنها

المقياس الحقيقى لمدى الاهتمام به من قبل المجتمع وأفراده مما يتطلب زيادة معدلات الاعتمادات المالية المخصصة للتعليم بشكل مستمر مع تشجيع الشراكة المجتمعية للمجتمع المحلى فى مجال التمويل.

وقـــد جاء فى المرتبة الثانية ٨٢,٢% ضعف قدرة المدرسة على إشراك المجتمع المحلى وعـــدم إدراك المجتمع المحلى ، لأهمية المشاركة ، مما يوضح أهمية العلاقات العامة التى تزيد الـــروابط بين أسرة المؤسسة التعليمية وأعضاء المجتمع الذى تخدمه وجماعاته ، وإتاحة الفرصة أمام ممثلى هذا المجتمع للمشاركة فى صنع القرارات التعليمية عن طريق المشاركة الرسمية فى عضـــوية اللجـــان والمجالس التعليمية على المستويين المحلى والقومى وذلك عن طريق إنضاج الوعـــى القومى بين سائر الطبقات . وحيث أن وزارة التربية والتعليم كانت أولى الوزارات التى اهتمت بإنشاء إدارة العلاقات العامة سنة ١٩٥٧ لإيجاد تفاهم وتعاون بين الشعب والوزارة،ولكى تؤتـــى العلاقـــات العامـــة ثمارهـــا المرجوة ، ينبغى أن تقوم على الدراسة والفهم وإثارة الوعى بمشـــكلات المجـــتمع وبالطرق المستحدثة لحلها ، وينبغى أن تتوزع الأدوار فيها حيث أن مدير المدرســـة لا يستطيع بمفرده القيام بكل أعبائها لاحتياجها إلى التخطيط الجيد والمعاونة المخلصة من جانب المعلمين وأعضاء الجهاز الإدارى والطلاب أنفسهم . وينبغى وجود أفراد متخصصين فى فن العلاقات العامة تكون مهمتهم معاونة مدير المدرسة فى رسم برامج العلاقات العامة .

وجـــاء فـــى المرتبة الثالثة بنسبة ٧٨,٦% القصور فى تقديم برامج خدمة عامة لمعاونة الأســـرة علـــى مواجهـــة مسئولياتها المتعلقة بالتنشئة والتعامل مع مشاكل الحياة ،وتنظيم وإدارة لأســـرة ويتطلـــب ذلك فتح أبواب المؤسسة التعليمية للجماهير وانفتاحها عليهم ،والإشراف على العلاقـــات بين الآباء والمعلمين وتوجيهها الوجهة المواتية لخدمة المشكلة السكانية ،وهو ما يطلق عليه التربية للوالدية ويتضمن جوانب ثلاثة :-

الأول : تعـــريف الوالدين بالطرق الحديثة لتربية أطفالهم قبل التحاقهم بالمدرسة خاصة أن فرص إلحاق جميع الأطفال بدور الحضانة ليست مكفولة للجميع .

الـــثانى : حـــث الوالدين على المشاركة والتعاون مع المدرسة تعاونا فعالا عندما يلتحق أبناؤهم بالمدرســـة ،وتعـــريفهم بالمدرسة ووظائفها وما فيها من ممارسات ومواد علمية وأنشطة ولوائح وقوانين لحل ما يطرأ من مشاكل أثناء ذلك .

الثالـــث : التربـــية الأســـرية ،والتى تستهدف تنظيم العلاقة بين أفراد الأسرة وذلك عن طريق تـــزويدهم بالاتجاهات العقلية والقيم الدينية والخلقية التى تجعل أفرادها صالحين لأسرهم قادرين على تخطيط أسرتهم وتنظيمها .

يـــأتى فى المرتبة الرابعة ٧٧,١% ضعف مؤازرة المؤسسات المجتمعية المعنية بالثقافة والإعـــلام ورعايـــة الشباب للمدرسة بما يؤدى للتكامل ، فلا ريب أن المشاركة بينهم لها أهمية كـــبرى فـــالإعلام ومـــا له مـــن إمكانات هائلة للاتصال بكل أفراد المجتمع وبالمعلمين والإدارة المدرســـية يستطيعون من خلاله التعرف على المشكلة السكانية وفلسفة الدولة تجاه التصدى لها، والســـلوك الـــتربوى الصـــحيح ، والعادات والتقاليد الموروثة التى لم تعدلها مكان فى الحاضر والمســـتقبل والمشكلات المترتبة عليها وتعرض هذه الأشياء على المجتمع بوسائل مختلفة كما أن الـــتعاون بيـــن المؤسســـة التعليمـــية وزارة الشباب يتم من خلاله تنشيط دور مجالس الاتحادات الطلابـــية فـــى خدمـــة المشكلة السكانية من خلال تحقيق مشاركة فعالة لهذه المجالس فى العمل المجـــتمعى والمدرســـى على كافة أصعدته بما يؤدى إلى تحسين الأنشطة الاجتماعية والتعاونية حيث أن اهتمامات هذه المؤسسات متشابكة مما يقتضى التنسيق والتعاون بينها لزيادة وفاعليتها .

وقد أتى فى المرتبة الرابعة مكرر ٧٧,١% تضارب الجهود وعدم التنسيق والتكامل بين المدرسة والمجالس الشعبية والمحلية حيث أن للمجالس الشعبية والمحلية إسهامات واضحة سواء علـــى المســـتوى القومى أو الاقليمى أو المحلى بشأن التصدى للمشكلة السكانية والمشاركة من جانـــب الجمـــيع ، وبصـــفة خاصـــة على المستوى المحلى ممثلة فى مجالس الآباء والمعلمين والمـــنظمات غير الحكومية المعنية ، بالتعليم وروابط واتحادات رجال الأعمال والنقابات المهنية [illegible] الســـكانية بمـــا يعـــبر عنه بالشراكة المجتمعية فى التعليم والتى تشجع الحوار الحر الواعى نحو قضـــايا المجتمع ،والتفاعل والتكامل مع الآخرين باعتبارهم أعضاء فى هذه التنظيمات وأصحاب المصلحة الأولى فى السيطرة على النمو السكانى .

علـــى حين أتى فى المرتبة السادسة بنسبة ٧٥% قصور المدرسة فى بناء خطة إعلامية تســـعى لتوضـــيح أهداف التربية السكانية لأولياء الأمور، والانفصام القائم بين المدرسة والأسرة حيـــث أن المدرســـة علـــيها تهيـــئة وســـائل نشر المعلومات على الناس ونشر الواعى السكانى والـــتربوى بيـــن لأهـــالى ، كمـــا أن عليها دراسة وتقدير احتياجات المنطقة التعليمية والتوعية بالمشكلات التى تعترض مسارها .

وجـــاء فى المرتبة السابعة أن الكفاية الخارجية للمدرسة ، وتأثيرها فى المجتمع المحلى محـــدودة وروتينـــية بحـــتة ولا منهجية لها ٧٢,٩% ، ويرجع ذلك لضعف الصلة والرباط بين المدرســـة والمجتمع المحلى ، فالمجتمع ما هو إلا معمل للنشاط التربوى والسكانى بالإضافة إلى ذلك يجب أن تكون مشكلات المجتمع محور البرنامج الدراسى للتربية السكانية .

ويـــأتى فـــى المرتبة الثامنة بنسبة ٦٦,٤% ضعف الدور الثقافى للمدرسة كمركز إشعاع لأهـــل البيئة حيث تعد المدرسة مقرا لتنظيم الندوات الثقافية والسياسية والتربوية لأهل البيئة ،كما أن عليها معاونة مجالس الآباء والمعلمين فى الإشراف على تنظيم المحاضرات والندوات،وعمل مشروعات لخدمة البيئة .

ومن بين الأسباب **الأخرى التى ذكرتها العينة** لانحسار دور المؤسسة التعليمية ما يلى :

١- المشـــكلة ليست المشكلة السكانية أى التزايد السكانى بل كيفية الاستفادة من رأس المال البشـــرى ، والنهوض بالمجتمع وتنميته ، وتوظيف رأس المال البشرى فى تقدم المجتمع المصرى .

٢- أن ضـــعف دور المدرســـة فـــى مواجهة المشكلة السكانية والقصور فى دورها كمركز إشعاع يرجع لاستخدام بعض المدارس فترتين .

٣- لابـــد مـــن عـــودة خروج التلاميذ إلى البيئة، وخاصة فى الريف ، وتبصيرهم بالمشكلة السكانية وآثارها فى الاعتداء على الأراضى الزراعية ، وخطورة ذلك .

٤- ضرورة توافر حوافز دافعه لمواجهة المشكلة سواء مادية أو معنوية للمعلمين للقيام بهذه المهمة .

٥- كثرة القرارات الضاغطة على المدرسين ، وعلى إدارة المدرسة مما قد يجعلها عائقا .

٦- مـــوازرة المؤسســـات الإعلامـــية روتينـــية وقليلة جدا كما يدخل فيها عنصر الأهواء الشخصية على حساب التلاميذ الموهوبين .

٧- قلة القيادات التربوية الواعية والتى تجيد التفكير بطريقة علمية سليمة .

٨- عـــدم الـــتوزيع الجـــيد للســـكان ممـــا يفرض الاهتمام بالأراضى الصحراوية الشاسعة والاهتمام ببناء مدن جديدة فى الصحراء .

٩- عدم دراسة المعوقات والسلبيات التى تواجه المدرسة .

١٠-ضـــعف ثقـــة المجـــتمع المحلى بالمعلم بسبب الانتقادات التى توجه له فى كافة وسائل الإعـــلام كمـــا أدى ذلك إلى ضعف العلاقة بين المعلم والتلميذ مما انعكس سلبيا على تأثير المعلم فى تلاميذه .

١١-ضـــيق وقت العاملين بالمدرسة وانشغالهم بالتدريس والدروس الخصوصية مما لا يتيح الفرصة للاتصال بالمجتمع المحلى .

السؤال الخامس :

تفعيل دور المدرسة في مواجهة المشكلة السكانية

(٥) ما مقترحاتكم لتفعيل دور المدرسة فى مواجهة المشكلة السكانية ؟

شملت مقترحات العينة لتفعيل دور المدرسة فى مواجهة المشكلة السكانية ما يلى :

١- من الأهمية تفعيل دور كل مؤسسات المجتمع وإيجاد اهتمام مشترك بين هذه المؤسسات بما يؤدى إلى تحديد أدوار محددة لكل منها . ويأتى دور وزارة الصحة والسكان لتقويم أداء هـذه المؤسسـات ، وإمدادهـا بالوسائل الفعالة المستحدثة للدعاية والإعلام وتكون المدرسة والمسجد والكنيسة فى مقدمة هذه المؤسسات .

٢- توعية الطلاب من خلال الأنشطة المختلفة والموضوعات الدراسية فى المناهج بخطورة المشـكلة السكانية ، وحثهم على إبداء آرائهم ومقترحاتهم لوضع حلول مناسبة للمشكلة والاهتمام بالمنظمات المدرسية ، وتفعيل دورها فى الاهتمام بشئون السكان والبيئة .

٣- تدعـيم الأنشـطة من خلال عقد الندوات واللقاءات . ومن خلال هذه الأنشطة يتم تفعيل الاتصال بين المدرسة والمجتمع المحلى بمشاركة وزارة الإعلام .

٤- نشـر الوعـى بأن القضية السكانية تتفق مع عادات وتقاليد المجتمع وخاصة من الناحية الدينية .

٥- إزالـة الأمـية للآباء والأمهات ليس من حيث القدرة على القراءة والكتابة فحسب ولكن توعيتهم وتغير سلوكهم كذلك .

٦- أن يفعل دور المدرسة ويخرج من حيز المبانى المدرسية إلى البيئة المحلية .

٧- تعـاون المنظمات غير الحكومية مع المدرسة فى تنظيم الندوات وحلقات المناقشة تضم المهتمين بالمشكلة السكانية .

٨- تدريـب المعلميـن على كيفية عرض المشكلة السكانية وتحدياتها وكيفية مواجهاتها عند دراسـتها فى المقررات المختلفة ، واستحداث أساليب تدريس مبتكرة تتعامل مع مختلف القدرات الفعلية .

٩- أن تكلـف الإدارة المدرسية من قبل الإدارة التعليمية أو المديرية التعليمية بوضع خطة محلـية علـى مستوى المدرسة لمواجهة المشكلة السكانية . وتناقش الخطط المقدمة من المـدارس المختلفة ثم توضع خطة للمدارس التابعة لكل إدارة لتنفذ بكل مدرسة ، ويحدد للتنفـيذ مدى زمنى للانتهاء منها ثم تناقش النتائج وترصد مكافأة للمدرسة التى ساهمت بالفعل فى مواجهة المشكلة السكانية أو الحد منها .

١٠-أن يخطـط للمدرسـة بـرنامج أكاديمى فى الثقافة السكانية والوعى بالمشكلة السكانية وأيضـا بـرنامج نشاط داخلى وخارجى لممارسة أنشطة تدعم أثر البرنامج الأكاديمى وتتـيح الفرصة أن يعايش التلاميذ هذه المشكلة واقعيا فى مختلف صورها وآثارها وما يترتب عليها.

١١-أهمـية شـعور العاملين بالمدرسة بالاستقرار الاقتصادى بمعنى تحسين دخولهم بالقدر الـذى يجعـل جميع العاملين بالمدرسة يتفاعلون مع قضايا البيئة أسوة بغيرهم العاملين بالمؤسسـات الأخـرى حـتى يـتحقق نوع أفضل من التوازن الاجتماعى بين أفراد المجتمع.

١٢-ضرورة الاهتمام بالأبحاث العلمية التى تهتم بمعالجة المشكلة السكانية .

١٣-إمداد المدرسة بالأموال اللازمة للتصدى للمشكلة السكانية .

١٤-تزويد المدرسة بخبراء فى مجال التربية السكانية والبيئية .

١٥- تعديل وتغيير أساليب ووسائل تقويم التلاميذ .

١٦-الاسـتجابة لحاجـة المجـتمع المصرى إلى تغير النظرة للمدرسة من مجرد مؤسسة تـربوية إلـى تنظـيم مجتمعى لتصبح شراكة الآباء وأولياء الأمور فى جوانب الحياة المدرسـية حاجة ملحة وضرورية مما يتطلب تعديل وتطوير اللوائح المنظمة لمجالس الآباء تحقيقا للتأثير الفاعل لها .

١٧-الاستعانة بممثلى التنظيمات الشعبية المحلية فى التخطيط مع المدرسة لبرامج وخدمات مساندة للربط بين المدرسة والأسرة والمجتمع المحلى .

١٨-تنمـية الوعـى لدى الآباء وأولياء الأمور بأهمية وجدوى مشاركتهم الفعلية فى الحياة المدرسية والمجتمعية .

١٩-مـنح المدرسـة الصـلاحيات للتصدى للمشكلة السكانية ، وتوفير ما يتطلبه ذلك من إمكانات .

٢٠-ضرورة وجود رقابة لمعرفة مدى تنفيذ برامج محددة للمشكلة السكانية .

٢١- تكويـن لجان تعمل فى تناسق لزيارات ميدانية لمقر الأسر وتوضيح أضرار المشكلة السكانية . ويمكن أن يتم من خلال جماعة البيئة السكانية بالمدارس .

٢٢-ضـرورة وجـود مـنهج دراسى خاص بالسكان والمشكلة السكانية وكيفية العمل على علاجها .

النتائـــــج والتوصيـــــات

مقدمة :

توصل الفصل فى تفعيل دور المؤسسة التعليمية فى مواجهة المشكلة السكانية إلى وجود مجموعـــة متشـــابكة مـــن المعوقات داخل المؤسسة التعليمية وخارجها وهذه المعوقات تحد من جـــدوى فاعلـــية دور المؤسســـة التعليمية فى رفع الوعى السكانى وربط مفاهيم التربية السكانية بحـــياة التلامـــيذ وظـــروف مجتمعهم ومشكلات أسرهم من أجل تحقيق نوعية أفضل من الحياة لبيئاتهم ومجتمعهم .

ولمـــا كان التعليم عملية مجتمعية متكاملة ، ونظاما ضخما معقدا الأمر الذى تمخض عن تحمل المؤسسة التعليمية أعباء جديدة لم يتم تهيئة وإعداد المعلمين لها تعليما وتدريبا لنشر الوعى الســـكانى ، لذا كان من الضرورى مع اتساع المسئوليات والتزايد السكانى الرهيب ، رفع الوعى لـــدى قـــادة المؤسسة التعليمية لدعم برنامج التربية السكانية ، ورفع قدرات المعلمين على تقديم المـــناهج عـــن القضـــية السكانية ليكونوا أداة رئيسية لمسيرة التنمية الشاملة من خلال الخطوات المقترحة التالية :

أولا : عرض نتائج البحث حول تفعيل دور المؤسسة التعليمية فى مواجهة المشكلة السكانية .
ثانـــيا : وضـــع توصيات لتفعيل دور المؤسسة التعليمية بما يتفق مع معطيات الواقع ، والإطار النظرى والميدانى ، والمداخل الإدارية والتدريسية المعاصرة .

أولا : أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة :

أســـفرت الدراســـة النظرية والميدانية لتفعيل دور المؤسسة التعليمية عن وجود جوانب قصور متعددة وهى :

١- عجـــز المؤسسة التعليمية عن تشكيل وتكوين العقلية الناقدة والتى تبتدع المعرفة الخاصة بحلول المشكلات الآنية والمستقبلية .
٢- القصـــور فـــى رفـــع الوعـــى السكانى وتنميته لدى المعلم والقيادات التربوية بالمؤسسة التعليمية ، وتبصيرهم بالرؤية المستقبلية والدور المتوقع من التربية السكانية .
٣- القصـــور فـــى تنمية أنماط تفكير جديدة تشكل المواطن الواعى المدرك لطبيعة المشكلة واستبعاد الثقافة المكبلة بتقاليد الماضى .

٤- انخفاض كفاءة المعلم من حيث الاعداء والتدريب وتدنى مستواه وتفكيره العلمى .

٥- عجـز البرامج التعليمية الموجود، حاليا عن إعداد المعلم العصرى وتأهيله بكليات إعداد المعلم .

٦- استشـراء الـدروس الخصوصـية مما كان له آثاره السلبية على تنمية قدرات الطلاب واتجاهاتهم المؤهلة للاعتماد على النفس والتغلب على التحديات التى تعرقل سبل التقدم.

٧- القصـور فـى إثـارة اهـتمامات التلاميذ بمشكلات البيئة الناجمة عن التزايد السكانى وإكسابهم مهارات عمل دراسات ميدانية ليعيشوا الواقع .

٨- ضـعف طـرائق وأساليب التدريس المستخدمة ، وافتقارها إلى الابتكار فى إطار البيئة المحلية .

٩- سلبية دور التوجيه التربوى فى تحقيق جودة التربية السكانية .

١٠-تدنـى نظـام الامـتحانات لاهـتمامه بالجانب المعرفى فقط وإهماله للمهارات العلمية والأنشـطة المصـاحبة للمـادة وتركيزه على قياس القدرة على التذكر ، وتجاهل باقى القدرات مما أتاح الفرصة للمدرس الخصوصى .

١١-عـدم إعطـا. خدمـة المجـتمع القدر الكافى من العناية باعتبارها وظيفة من وظائف المدرسة.

١٢-ضعف وشكلية دور التنظيمات والمجالس المدرسية .

١٣-غياب الشراكة المجتمعية فى إدارة المؤسسات التعليمية .

١٤-غياب دور الأسرة وانفصامه عن المدرسة .

١٥-القصـور فى تدعيم العمل الجمعى التطوعى للمنظمات غير الحكومية بالمجتمع المحلى والمعنية بأمور التعليم.

١٦-ضـعف مـا تقدمـه البيئة العامة والخاصة من جهود وموارد مادية وغيرها للمؤسسة التعليمية.

١٧-عـدم وجـود شراكة حقيقية مكتملة بين الوزارات ذات الاهتمامات المتشابكة (التربية والتعلـيم العـالى والاتصـالات والشـباب والثقافة والصحة العامة والإعلام) لمواجهة المشكلة السكانية .

ثانيا : <u>توصيات الدراسة</u>

تمخضـــت معالجة تفعيل دور المؤسسة التعليمية لمواجهة المشكلة السكانية عن عدد من التوصيات هى :

١- تطويـــر اختيار وإعداد المعلم وتكوينه بكليات التربية جذريا فى ضوء المعايير العالمية مـــن خلال شراكة فاعلة بين كليات التربية بالجامعات المصرية ووزارة التربية والتعليم ليـــتم امتزاج المعرفة والعلم بالخبرة والممارسة ولأهمية تطوير خصائص القائمين على تدريب المعلم عمليا لتطلب التدريب مقومات لا تتوافر فى الأغلب الأعم فى عضو هيئة الـــتدريس فضلا عما تمثله الشراكة بينها من صيغة متميزة ونقله نوعية فى إعداد المعلم وتدريـــبه تدريـــبا عمليا ومهنيا قبل العمل ، وبما يتوافق مع متطلبات الرؤية المستقبلية للتعليم .

٢- أن يخطـــط للمدرســـة بـــرنامج أكاديمى فى الثقافة السكانية والوعى بالمشكلة السكانية وأيضـــا بـــرنامج نشـــاط داخلى وخارجى لممارسة أنشطة تدعم أثر البرنامج الأكاديمى وتتـــيح الفرصة أن يعايش التلاميذ هذه المشكلة واقعيا فى مختلف صورها وآثارها وما يترتب عليها .

٣- الاهـــتمام بتحصـــيل مكون المستقبل داخل برامج التربية السكانية بما يفضى الى تدريب الطـــلاب على التفكير المستقبلى ، وإكسابهم مهارات التخطيط للمستقبل وتنمية قدراتهم على الاستبصار المستقبلى .

٤- تحديث طرق التدريس والتحول من الطرق التقليدية الى طرق تقوم على التفاعل وعمل الـــتجربة ، وهذا يساعد على التفكير النقدى وحل المشكلات ، والقيادة والعمل الجماعى وتنمـــية علاقات ، وتوفير التعليم التجريبى والتعاونى خارج الفصل من خلال دراسات الحالة والدراسات الحقلية الميدانية لتكوين نظرة شاملة للحياة والطبيعة ومشكلاتها حيث أن نجـــاح دمـــج مفاهيم التربية السكانية فى التعليم يتوقف على مدى القدرة على إحداث ابتكار فى طرائق وأساليب التعليم .

٥- إنشـــاء آلـــية تخطيطية وتنظيمية ترتبط بجوهر التربية السكانية داخل الهيكل التنظيمى للمدرســـة لتملك القدرة على متابعة التنفيذ والبحث والتقويم . وفى نفس الوقت تمثل هذه الآلية عملية ضبط لبرامج التربية السكانية وتفاعلها وتكيفها مع متغيرات البيئة المحيطة بالمؤسســـة والـــتى يـــتم فى ضوئها تشكيل الأطر المستقبلية للعملية التربوية والسكانية، وتصـــحيح مسار التنفيذ من خلال بناء قاعدة معلومات متكاملة عن الوضع السكانى فى

البيئة المحيطة لترشيد عمليات اتخاذ وصنع القرار كما يمكن لهذه الآلية إعداد نماذج من برامج تدريبية خاصة أنه توجد وحدة تدريبية داخل كل مدرسة لتنمية المعلمين والاهتمام بالتطبيق فى البيئة .

٦- إعداد كادر متميز للعاملين فى التوجيه التربوى تسانده علاوات تشجيعية ونظام للترقية فى ضوء معايير متطورة ، واعتبار الكفاءة المهنية والسمات الشخصية والإعداد السابق أساسا للتعيين .

٧- إستحداث وظيفة وكيل مدرسة لشئون خدمة التربية البيئية والسكانية لتنشيط دور المدرسة فى مواجهة المشكلة السكانية ولخدمة المجتمع المحلى والبيئة المحيطة .

٨- رفع الوعى السكانى لدى قادة المؤسسات التعليمية لدعم البرنامج السكانى .

٩- خلق نسق جديد لإدارة المؤسسة التعليمية قائم على الشراكة المجتمعية من خلال تجميع قوى للمجتمع لتقوم إدارة المدرسة على تنظيم أكثر تعاونا ومشاركة حيث أن التعليم نسق اجتماعى إنسانى يستهدف بناء الإنسان وتنمية قدراته وإمكاناته مما يتطلب إعادة صياغة أنماط العلاقات بين المؤسسة التعليمية والتنظيمات المدرسية بما يتيح لهذه التنظيمات أدوارا جديدة ، والقيام بدور فاعل فى مواجهة المشكلة السكانية .

وفى ضوء ماسبق يمكن عرض أهم أبعاد تفعيل الشراكة على النحو التالى :

١- تعديل اللوائح المنظمة لمجالس الآباء والمعلمين فى مصر تحقيقا للتأثير الفاعل للآباء وأولياء الأمور فى اتخاذ وصنع القرار التربوى داخل المدرسة .

٢- الاستعانة بقيادات مجالس الآباء والمعلمين فى تخطيط برامج التربية الوالدية وتنفيذها بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ومجالس الآباء والمعلمين ومديرى المدارس فى أنحاء الدولة على غرار ما حدث فى دولة إيران والتى أحرزت تقدما فى هذا الميدان.

وتتمثل أهداف التربية الوالدية فى :

أ – تنمية الأسرة وزيادة وعيها بالمشكلة السكانية .

ب- إيجاد تكامل ثقافى فى المجتمع .

حـ-تنسيق الأساليب التربوية بين المدرسة والمنزل .

د- استخدام قدرات الأسرة والاستفادة منها .

هـ-التعاون والشراكة فى برامج التربية الوالدية .

١٠-تنميــة الوعـــى لـــدى الآباء وأولياء الأمور بأهمية وجدوى مشاركتهم الفعلية فى الحياة المدرسية ويمكن تحقيق ذلك من خلال محاضرات حول مفهوم العمل التطوعى وعن موقف الأديـــان مـــن تنظـــيم الأسرة لتأصيل الفهم الحقيقى للمشكلة وعقد ندوات تنمى النظرة الى المؤسســـة التعليمـــية علـــى أنهـــا تنظـــيم مجتمعى يقوم بتشكيل الحياة الاجتماعية لأفراده والأعضاء المنتمين إليه.

١١- الاســـتعانة بممـــثلى التنظـــيمات المحلية فى التخطيط لبرامج توعية بيئية وخدمات مساندة للربط بين المدرسة والمجتمع المحلى .

١٢- رفـــع نســـبة الاستيعاب بمدارس التعليم الأساسى إلى ١٠٠% والقضاء على التسرب من التعلـــيم بين الإناث فى جميع مراحل التعليم ، ورفع الوعى لدى الشباب للقضاء على أرث التخلف .

١٣- تشـــجيع وتكوين فرق عمل تطوعية على مستوى المدرسة والمجتمع المحلى لتنمية الوعى السكانى والبيئى .

١٤- وضـــع خطة قومية متكاملة للتصدى للمشكلة السكانية بطريقة جديدة غير تقليدية ،والنظر إلى المشكلة السكانية كقضية محورية من خلال توزيع وتنسيق الأدوار بين الوزارات ذات الاهـــتمامات المتشـــابكة بالمشـــكلة ومشـــاركة المنظمات غير الحكومية والقطاع الشعبى للسيطرة على النمو السكانى .

١٥- الاهـــتمام بزيادة حجم الإنفاق على التعليم من الناتج القومى الإجمالى من خلال وضع نظام ضـــريبى مـــتطور على مختلف الشرائح الاجتماعية وبخاصة أصحاب الدخول والثروات العالـــية لتحسين أحوال المؤسسة التعليمية ، وتمكينها من أداء دورها الفاعل بإزاء القضايا السكانية والمجتمعية المتعددة .

هوامش الفصل الثانى

١- سميرة أحمد السيد : علم اجتماع التربية (القاهرة ، دار الفكر العربى، ١٩٩٣) ص ١٩ .

٢-جون ديوى : الديمقراطية والتربية (مترجم) (القاهرة ، الانجلو المصرية، ١٩٨٧) ص ٢٣.

٣-منير المرسى سرحان ، في اجتماعيات التربية (القاهرة ، الانجلو المصرية ، ١٩٩٧) ص ١١ .

٤-شاكر محمد فتحى أحمد : إدارة المنظمات التعليمية ، رؤية معاصرة للأصول العامة (القاهرة ، دار المعارف، ١٩٩٦) ص

5- Musaazi, J.G.S., The Theory and Practice of Educational Administration, (London : The Macmillan Press Ltd., 1992) p. 240 .

6- French, Wendell L. and Others, Understanding Human Behavior in Organizational, (New York, Horver & Row Publishers, 1985) p. 19.

٧-سعيد يس عامر وعلى محمد عبد الوهاب ، الفكر المعاصر في التنظيم والإدارة ، (القاهرة ، مركز وايدسرفيس ، ١٩٩٨)، ص ٧٠٤ .

٨- المرجع السابق ، ص ٧٠٠ .

٩- على السلمى : تحليل النظم السلوكية ،(القاهرة ، مكتبة غريب بدون تاريخ)، ص ص ٤٠- ٤١ .

10- Hoyle, Eric (Ed), World Year Book of Education 1986 : The Management of School, (London, Kogan Page Ltd., 1986) p. 166.

١١- على السلمى مرجع سابق ، ص ٤٢ .

١٢- نادية حليم، وأحمد شلبى، ووفاء مرقص ، تقديم السياسة السكانية في مصر - إدارة البرنامج القومي للسكان، المجلد ٣ (القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية - قسم بحوث السكان والفئات الاجتماعية) ، ١٩٩٩ ، ص ٣٣ .

١٣- صلاح الدين ابراهيم معوض ، التربية وقضايا المجتمع ، (القاهرة ، دار الفكر العربى ، ٢٠٠١)، ص ١٨٧ .

١٤- وزارة التربية والتعليم ، دليل التربية السكانية لتدريس المعلمين ، (القاهرة ، قطاع الكتب، ٢٠٠٢) ، ص ٩ .

١٥- نادية حليم ، وأحمد شلبى ، وفاء مرقص ، مرجع سابق ، ص ٧٤ .

١٦- وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع المجلس القومى للسكان واليونسكو وصندوق الأمم المتحدة ، المرجع في التربية السكانية ، ص ٣٤ .

١٧- إيمـــان زغلـــول راغـــب : دور التنظيمات المدرسية بالمرحلة الثانوية فى تنمية المجتمع المحلى فى مصر ، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة لقسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية ، كلية التربية جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ١١٢ .

١٨- إميل فهمى " العلاقة المتبادلة بين المشكلة السكانية والتعليم " مجلة دراسات سكانية ، العدد ٧٥(القاهرة ، المجلس القومى للسكان ، ١٩٨٩) ، ص ٥٢ .

١٩- عبد الناصر محمد رشاد : " تنظيم الأسرة بين المسيحية والاسلام "، مجلة دراسات سكانية المجلد ١٤، العدد ٧٦ (القاهرة ، المجلس القومى للسكان ، ١٩٩٢) ، ص ٤٣ .

٢٠- حلـــيم جـــرجس وعدلى كامل ، إطار عام للتربية السكانية ، جهاز تنظيم الأسرة والسكان بالاشـــتراك مع وزارة التربية والتعليم والهيئة الأمريكية للتنمية الدولية، مطبعة دار النشر والثقافة، القاهرة ، ١٩٨٧) ، ص

٢١- نادية حليم ، أحمد شلبى ، ووفاء مرقص ، مرجع سابق ، ص ١٠١ .

٢٢- المرجع فى التربية السكانية ، مرجع سابق ، ص ٥٣ .

٢٣- ورقـــة أكـــتوبر فـــى القـــرارات الكـــبرى لثورة ٢٣ يوليو ، الجزء الأول ، الهيئة العامة للاستعلامات وزارة الإعلام ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٢٢٤ .

٢٤- عمـــاد الديـــن حسن " دور التعليم فى مواجهة المشكلة السكانية " : مجلة دراسات سكانية المجلد ١٣، العدد ٧٥ ، القاهرة ، المجلس القومى للسكان ، ١٩٨٩،

٢٥- وزارة التربية والتعليم ، مبارك والتعليم – نظرة إلى المستقبل ، (القاهرة ، قطاع الكتب ، ١٩٩٢) ، ص ٢٣ .

٢٧- ناديـــة محمـــد عبد المنعم وخالد قدرى : معوقات أداء الإدارة المدرسية عن تحقيق أهدافها بالمـــرحلة الـــثانوية ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، ٢٠٠١)، ص ١٤٢ .

٢٨- نادية محمد عبد المنعم : تطوير إعداد المعلم فى ضوء مدخل المواطنة العالمية ، القاهرة ، مجلة التربية والتعليم ، ١٩٩٧ ، ص ٤٠ .

٢٩- تقريـــر مجلس الوزراء ، تغير جذرى فى نظام التعليم ، القاهرة ، الأهـــرام الاقتصـــادي ١٩٩٧/١١/١٧ ، ص ٣٠ .

٣٠- عـــبد الفتاح جلال ، " سياسات تنمية المرأة تعليما ، القاهرة ، مجلة العلوم التربوية ، معهد الدراسات التربوية ، ١٩٩٦ ، ص ١٨ .

٣١- فارعـــة حسن محمد ، المعلم وإدارة الفصل ،(القاهرة ، مركز الكتاب للنشر ، ١٩٩٩) ، ص ٧ .

٣٢- عـــبد الفتاح جلال وفتحية البيجاوى ، إعداد وتدريب المعلمين في ضوء السياسة التعليمية واحتياجات وزارة التربية والتعليم ، (القاهرة : المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، ١٩٩٤) ، ص ٥٤ .

٣٣- الـــتقرير النهائى برئاسة سوزان مبارك ، تقرير مجموعة العمل الثالثة " إعداد معلم التعليم الثانوى العام " من بحوث المؤتمر القومي لتطوير إعداد المعلم وتدريبه ورعايته ، المنعقد فى الفترة من ٩/١٠/١٩٩٦ ، (القاهرة : الجمعية المصرية للتنمية والطفولة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ، ١٩٩٦) ، ص ٧١ .

٣٤- حســـن ســـيد شحاتـــه : تحديث التعليم رؤية قومية ، القاهرة ، الأهرام ، ٢٠٠٢/٨/١١ ، ص ١٢ .

٣٥- المرجع فى التربية السكانية ، مرجع سابق ، ص ٥٦ .

٣٦- محمـــد حسن رسمى ، صناعة القرار .. الملك المتوج لعصر العولمة ، القاهرة ، الأهرام ١٤/ يونيو ٢٠٠٠ ، ص ١٢ .

٣٧- صلاح الدين ابراهيم معوض ، مرجع سابق ، ص ١٨١ .

٣٨- أحمـــد ابراهـــيم أحمد السيد ، " دور المؤسسات التربوية المقصودة ، وغير المقصودة فى التصـــدى للمشـــكلة السكانية "، مجلة كلية التربية بالمنصورة ، العدد الرابع عشر ، الجزء الثالث ،١٩٩٠ ، ص ٢٦ .

٣٩- أحمـــد ابراهيم أحمد ، الإدارة المدرسية في الألفية الثالثة ،(الإسكندرية ، مكتبة المعارف الحديثة ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٢٦ .

٤٠- وزارة التربية والتعليم ، دليل التربية السكانية لتدريب المعلمين ،(القاهرة ، قطاع الكتب ، ٢٠٠٢) ، ص ٣٢٦ .

٤١- المرجع السابق ، ٨٩ .

٤٢- تقرير مجلس الوزراء ، مرجع سابق ، ص ٧٢ .

٤٣- حسن سيد شحاته ، مرجع سابق ، ص ١٢ .

٤٤- محمـــد منـــير مرســـى : الإصلاح والتجديد التربوى فى العصر الحديث (القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٩٢)، ص ٢٨ .

٤٥- نادية محمد عبد المنعم : تطوير أساليب مراقبة الجودة في العملية التعليمية بالتعليم الثانوى فـي ضوء الاتجاهات المعاصرة ، (القاهرة ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، ١٩٩٨) ، ص ١٣٨ .
٤٦- المرجع السابق ، ص ١٨٧ .
٤٧- مشـروع مـبارك القومى ، إنجازات التعليم في خمسة أعوام ٩١-٩٦ ،(القاهرة ، وزارة التربية والتعليم ، ١٩٩٦) ، ص ٥٨ .
٤٨- تطـور التعلـيم في جمهورية مصر العربية ١٩٩٤-١٩٩٦ ، (القاهرة ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، ١٩٩٦) ص ١٢٣ .
٤٩-ناديـة محمـد عبد المنعم ، المتطلبات الفنية لمدير المدرسة العصرى في ضوء المتغيرات العالمية ، (القاهرة ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، ٢٠٠٠)، ص ٢ .
٥٠- نـوال نصـر ، " الدور القيادى لناظر مدرسة التعليم الأساسى " ، مجلة دراسات تربوية ، الجزء ٥٥، المجلد الثامن ، عالم الكتب، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ٢٥٤ .
٥١- وزارة التربـية والتعلـيم ، مـبارك والتعلـيم النقلة النوعية في المشروع القومي للتعليم ، (القاهرة ، قطاع الكتب ، ٢٠٠٢) ، ص ١٤٥ .
٥٢- نادية محمد عبد المنعم ومحمد فتحى قاسم : الخصائص التنظيمية لبيئة المدرسة الابتكارية وعلاقاتهـا بدعـم المدرسـة كوحدة منتجة ، (القاهرة ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، ٢٠٠٢) ص ٤ .
٥٣- نادية محمد عبد المنعم وخالد قدرى ، مرجع سابق ، ص ١١٧ .
٥٤- نادية محمد عبد المنعم ، المتطلبات الفنية لمدير المدرسة ، مرجع سابق ، ص ٩٣ .
55- John Goodlad, Aplace Called School : Prospects for the Future . (New York, MC Graw Hill Boock Company 1994) p. 351.
٥٦- ايمان زغلول راغب ، مرجع سابق ، ص ٨٦ .
٥٧- المرجع السابق ، ص ٨٤ .
٥٨- عـادل عـبد الفـتاح سلامة ، فصل فى كتاب شاكر محمد فتحى وآخرون ، إدارة التعليم الأساسى فى جمهورية مصر العربية ، (القاهرة ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠١) ، ص ٣١٥ .
٥٩- ايمان زغلول راغب ، مرجع سابق ، ص ١١٢ .
٦٠- محمد منير مرسى ، الإدارة المدرسية الحديثة (القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٩٥)، ص ٦.

٦١- سـعيد جميل سليمان ورسمي عبد الملك ، مجالس الأمناء كصيغة لربط المدرسة بالمجتمع المحلـي في ضوء بعض الخبرات العالمية ، (القاهرة ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، ١٩٩٤) ص ٣ .

٦٢- نهلـة عـبد القادر هاشم : تطوير الإدارة المدرسية بمرحلة التعليم الأساسي في ج.م.ع في ضـوء مفهـوم إدارة الوقـت ، رسالة دكتوراه (غير منشورة)) مقدمة إلى قسم التربية المقارنـة والإدارة التعليميـة (القاهرة ، كلية التربية / جامعة عين شمس ، ١٩٩٦) ، ص ١٦.

63- http : // www s. unesco-org /countryteports / iran / report – A.A.html.

٦٤- ناديـة محمـد عـبد المنعم : تفعيل الشراكة المجتمعية في إدارة النظم التعليمية – دراسة مسـتقبلية علـى التعلـيم الثانوي المصري ، (القاهرة ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، ١٩٩٩) ص ٧٠ .

٦٥- شاكر محمد فتحى أحمد : مرجع سابق ، ص ٢٥٩ .

٦٦- تقرير الأمم المتحدة للتنمية ١٩٩٣ .

67- George Strous and Leonard R.Sayles Personal : The Human Problem of Management, 4 th Edition, (New Delhi : Prentice Hall of India Private Limited, 1985) p .p 13-14.

٦٨- علـى السلمي ، " الإدارة المصرية في مواجهة الواقع الجديد" ، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ٥٤، مؤسسة الأهرام، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٣٨ .

٦٩- سـوزان محمـد المهـدى ورمضـان أحمد عيد ، " التنظيمات الشعبية وتحقيق الشراكة المجتمعـية فـي التعليم ، دراسة مقارنة في الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا وبلجيكا وإمكانية الإفادة منها في مصر "، القاهرة ، التربية والتنمية ، ٢٠٠٢ ، ص ٨٠ .

70- Renchler, Ron, " New Patterns of School Governonce ", ERIC Clearinghouse on Education Management , U.S.A 200.

٧١- رئاسـة الجمهوريـة ، المجـالس القومـية المتخصصة ، تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية ، دور المشاركة الشعبية في التنمية ، الدورة العشرين ، ٢٠٠٠ ، ص ٥١ .

٧٢- المرجع السابق ، ص ٥٦ .

٧٣- واين هولتزمان ، مدرسة المستقبل (مترجم) ، القاهرة ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، ٢٠٠٠ ، ص ٣٩ .

٧٤- نادية محمد عبد المنعم ، تفعيل الشراكة المجتمعية ، مرجع سابق ، ص ٣٥ .

75- http // www Edgov / Eric Digest / Ed 287650 – htm.

٧٦- نادية محمد عبد المنعم ، تفعيل الشراكة المجتمعية ، مرجع سابق ، ص ٣٩ .

77- D.J Hannula : Cooperative Learning in The teacher Preparation Course Ortand, El : association of teachers education, 1992.

78- Phoenil K., : Cooperative Learning : How dose it affect discipline ? Master Field Project report, University of Virginia Apr, 1992.

79- Roy, Patrica A, : Cooperative Learing groups : Students Learning together, Apek, MC, U.S.A, 1990.

80- Staher- Hunnt P.m " An Analysis of Frequency of Hands on Experience and Science Achievement, Journal of Reseach in Science Teaching . vol. 33, No 1., 1996, p. 101.

٨٢- خليل الخليلى وآخرون ، تدريس العلوم في مرحلة التعليم العام ، (دبى ، دار العلم للنشر والتوزيع ، دبى) ، ١٩٩٦ ، ص ٣٧ .

83- Martin, M & Justin D., Learning to Peach Science Activities For Student Teachers and Mentors, London, The Flamer Press, 1995.

الفصل الثالث

دور مؤسسات التعليم غير النظامى وبالأخص محو الأمية في مواجهة المشكلة السكانية *

---

* اعداد د. آمال سيد مسعود باحث بشعبة بحوث السياسات التربوية

الفصل الثالث

دور مؤسسات التعليم غير النظامى وبالأخص محو الأمية فى مواجهة المشكلة السكانية*

مقدمة

باعتبـاره جـزءا مـن دراسـة تدور حول تفعيل دور المؤسسات المختلفة فى المجتمع المصـرى فـى مواجهة المشكلة السكانية ، ينطلق الفصل الحالى (الفصل الثالث)، من نقطتين رئيسـيتين : تسـلم أولاهما بأن هناك بالفعل مشكلة سكانية يعانى منها المجتمع المصرى تتضح معالمهـا من الأبعاد الثلاثة للمشكلة ،والتى يتم تناولها تفصيلا فى الإطار العام للدراسة (الفصل الأول) والـتى تتمـثل فى النمو السكانى بمعدلات تفوق معدلات النمو فى الموارد المتاحة، كما تتمـثل فـى سـوء التوزيع السكانى على الرقعة الجغرافية ، وتتمثل أيضا فى تدنى الخصائص السـكانية علـى نحو لا يدفع برامج التنمية ومشروعاتها إلى الأمام . أما النقطة الثانية ، فتتعلق بتواضـع حصيلة الجهود التى تحققت فى تحجيم المشكلة السكانية من خلال المؤسسات المختلفة بالمجـتمع بالنظر إلى المؤشرات المستقاة من التقارير والوثائق والدراسات، والتى تشير إلى أن تلـك الجهـود لـم تفلح فى الحد من تفاقم المشكلة إلى درجة دعت السيد رئيس الجمهورية إلى تكـرار تحذيراته ، وبقدر كبير من المرارة، من مغبة الاستمرار فى العجز عن تحقيق المواجهة الكفـئة للمشكلة ، مؤكدا فى خطبته الأخيرة بمناسبة عيد العمال (مايو ٢٠٠٣) حتمية الإسراع بتفعـيل الجهـود لمواجهة هذه المشكلة " المستعصية " قبل أن تقضى على أى أمل فى الارتقاء بمسـتوى معيشة المواطنين ، أو توفير احتياجاتهم الأساسية فى مجالات التعليم والصحة والعمل أخذا فى الاعتبار تضاعف التحديات المرتقبة أمام المجتمع المصرى محليا وإقليميا وعالميا .

ويتمثل الهدف الرئيسى للفصل الحالى فى محاولة تقديم إجابة عن التساؤل الآتى :

كـيف يمكـن تفعـيل دور التعلـيم غير النظامى فى مصر ، وبخاصة محو الأمية فى مواجهة المشكلة السكانية ؟

وقـد تـم بناء خطة المعالجة للفصل وفق خطوات لكل منها وظيفتها ، وتؤدى كل منها إلـى التى تليها فى تسلسل يسمح ، فى النهاية ، بتحقيق الهدف الموضوع للفصل ، والمتمثل فى التوصـل مـن خلال الجانبين : النظرى والميدانى ، إلى عدد من المقترحات التى يمكن أن تفيد

* اعداد الدكتورة آمال سيد مسعود – باحث بشعبة بحوث السياسات التربوية

المســئولين وواضعى السياسة لإجراء تعديلات تكفل تحقيق مواجهة أكثر فعالية للمشكلة السكانية من جهة ، وتتيح أكبر قدر من المصداقية العلمية لمسيرة الدراسة ، ولما تتوصل إليه من نتائج .

وفـــى هـــذا الإطار، هناك أربعة أقسام يشتمل عليها الفصل لكل منها وظيفته ومبررات إدراجه بخطة الفصل كما يتضح فيما يلى :

١- لمـــا كـــان " التعلـــيم غـــير النظامى " يشكل جوهر الفصل الحالى ، فإن الأمر يقتضى الـــتعرف، ولو بصورة مختصرة، على طبيعة هذا النوع من التعليم ، وأبرز المؤسسات الـــتى تنضـــوى تحـــته، والـــرؤى الـــتى توردها الأدبيات التربوية حول ما يمكن لتلك المؤسســـات أن تلعـــبه مـــن أدوار تجـــاه القضايا المجتمعية الهامة ، وأبرزها القضية الســـكانية. وهكذا ، يقدم القسم الأول من الفصل عرضا لوضعية التعليم غير النظامى ، والدور المتوقع منه كما ترتأيه الأدبيات المتواترة فى المجال .

٢- إن مقـــترحات التفعـــيل التى تمثل المنتج النهائى للفصل، لابد لها أن تنطلق من " الواقع التنظـــيمى " لمؤسســـات هـــذا التعليم فى السياق المصرى . وإذا كان من الصعب على الفصـــل الحـــالى أن يتـــناول بالتحليل كافة المؤسسات التى تدخل فى إطار التعليم غير الـــنظامى فى مصر، فإنه يركز على أبرز تلك المؤسسات ، وأكثرها دلالة سواء بالنسبة لمـــرحلة الـــنطور الحالـــية الـــتى يجـــتازها المجتمع المصرى فى مطلع القرن الحادى والعشـــرين، أو بالنســـبة للمواجهـــة المنشـــودة للمشكلة السكانية ، وهى مؤسسات محو الأمـــية، فهـــذه المؤسسات ، خلافا للكثير من أنماط التعليم غير النظامى تنظمها أعدادا كبيرة من البالغين غالبيتهم فى سن العمل والإنجاب، فضلا عما توليه القيادة السياسة من اهـــتمام بـــالغ بالأمـــية كما يتضح من الخطة التى أعلنها الأستاذ الدكتور وزير التربية والتعلـــيم وفقـــا لتوجيهات القيادة السياسية للقضاء نهائيا على الأمية فى مصـــر فى مدة أقصاها أربع سنوات .[1]

وهكذا ، تبرز القيمة الكبرى لاستكشاف الواقع التنظيمى لمحو الأمية فى مصر شاملة ما تســـعى إليه من أهداف ، وما تسير عليه من مناهج ومقررات ، وما ينتهجه معلمو محو الأمية من طرق للتدريس .. الخ .

٣- إن التوصـــل إلى مقترحات لتفعيل جهود محو الأمية فى مواجهة المشكلة السكانية لابد أن يـــتم من خـــلال تقييم الواقع، والتعرف على ما يكتنفه من معوقات وصعوبات يراها الفصل مسئولة عن إضعاف كفاءة المواجهة القائمة.

ويمـــثل الجانـــب النظرى فى التناول أساسا لا يمكن التغافل عنه باستقراء ما أفرزته التقارير والدراســـات الـــتى أجريت على مدى السنوات الماضية . لكن هذا التناول النظرى للصعوبات ، لـــيس بمقـــدوره وحده أن يرسم الصورة المتكاملة التى تقتضيها المعالجة . ومن هنا، كان على الفصـــل الـــتعرف علـــى الصـــعوبات والمعوقات المشار إليها من خلال جهد ميدانى يقوم على استكشـــاف رؤى المعايشين للعملية التعليمية فى مؤسسات محو الأمية ، والذين يضطلعون بتنفيذ الخطـــط والـــبرامج الموضوعة وهم المعلمين . كما يقتضى الأمر كذلك استكشاف رؤية الخبراء مـــن أســـاتذة الجامعات والخبراء والمتخصصين فى مجال محو الأمية نظرا لما يمكن أن يقدموه مـــن رؤى متعمقة للصعوبات من زواياها المختلفة ، وأساليب التفعيل التى يطرحونها (وفى هذا الصـــدد فقـــد صممت استمارتى استطلاع رأى إحداهما موجهه للمعلمين بمراكز محو الأمية .. والأخرى(*) للخبراء فى مجال تعليم الكبار وأساليب التفعيل التى يطرحونها . وفضلا عما سبق، فقـــد قامـــت الباحثة بعدد من الزيارات لمراكز وفصول محو لأمية فى خمس محافظات شملت : القاهـــرة، الشـــرقية، الدقهلية ، الفيوم، أسيوط للتعرف عن قرب على ما يتم من ممارسات فى هذا القطاع ،وبوجه أخص ما يتعلق بالأنشطة وطرق التدريس المتبعة، وأساليب تناول المشكلات المجتمعية وبخاصة المشكلة السكانية .

وقـــد أفاد الفصل كثيرا من ندوة " العصف الذهنى " التى عقدها فريق البحث بالمركز القومى للـــبحوث الـــتربوية والتنمـــية (السبت ٢٠٠٢/١٢/٢٨) وحضرتها نخبة من المفكرين وأساتذة الجامعات وكبار المتخصصين فى مجال القضية السكانية .**

وقد تطرقت المناقشات التى استمرت على مدى ساعتين إلى العديد من التحليلات المتعمقة ، والرؤى المبتكرة حول مواجهة المشكلة السكانية وكيفية تفعيلها .

٤- تم تفريغ وتحليل ما كشفت عنه الدراسة الميدانية وبخاصة استمارتى استطلاع الرأى المشار إلـــيهما اللذيـــن تم تطبيقهما على عينتين إحداهما من معلمى محو الأمية والأخرى الخبراء وأساتذة الجامعات .

ونتناول فيما يلى الأقسام الأربعة المشار إليها بشئ من التفصيل :

---

* انظر الملحق رقم ٢،١

** شارك فى الندوة كل من :

- المفكر الكبير محمود أمين العالم - ا.د نادية جمال الدين - ا.د هشام مخلوف - ا.د فايز مراد مينا - ا.د ماجد عثمان - الأستاذ جرجس رزق اسعد - ا.د يونس عبد الجواد - ا.د رسمى عبد الملك رستم الى جانب أعضاء فريق البحث .

أولا : طبيعة التعليم غير النظامى وأبعاده

يـــتكون الـــنظام التعليمى فى عديد من المجتمعات من عدة مؤسسات تقوم بدور تعليمى مدرســـى مـــنها مؤسســـات نظامية وأخرى غير نظامية لها طبيعتها الخاصة . وعلى مدى فترة طويلة من الزمن استقر فى أذهان الكثيرين أن التعليم النظامى المدرسى هو النوع الوحيد للتعليم، واســـتقرت مفاهـــيم هـــذا النوع من التعليم على أنه المؤسسة الوحيدة للتعليم . وقد صاحب ذلك اعـــتقاد بأن مرحلة الطفولة هى المرحلة الصالحة للتعليم والتى امتدت شيئا فشيئا لتضم مرحلتى المـــراهقة والشباب ، وأن الأطفال ينبغى تعليمهم بعض الأشياء التى ينبغى عليهم أن يمارسوها عـــندما ينضـــجون . وقد شاعت فكرة أن التعليم لا يمكن أن يتم إلا فى إطار القوالب المدرسية النظامـــية ، فقـــد ســـيطر علـــى البعض أن التعليم يرتبط بقيود الوقت والسن والمرحلة والمكان والشـــكل. ولكـــن مـــع قصـــور القـــدرة فى الدول النامية عن إتاحة تعليم نظامى مدرسى يلبى الاحتـــياجات والطموحات المتزايدة والمتشعبة للصغار والكبار ، ومع بروز الثورة المعرفية فى منتصـــف القـــرن ٢٠ أخـــذت مبادئ التعليم المستمر مدى الحياة فى الشيوع خاصة بعد صدور تقريـــر ادجار فـــور (١٩٧٢) وما تلاه من تقاريـــر اللجـــان الدولية ، وآخرهـــا تقريـــر ديلور (١٩٩٦) . وأيقـــن كثـــيرون ضـــرورة تبنى نظام تربوى متكامل يحقق الوفاء بحاجات الأفراد وأيضـــا حاجـــات التنمية المجتمعية ، يعمل على إشباع حاجات الأفراد للتعليم على مدى حياتهم وصـــولا إلى المجتمع المعلم المتعلم الذى يعطى لجماهيره حقوقها الأساسية ، وفى مقدمتها حقها فـــى التعلـــيم . مـــثل هـــذا النظام التربوى المتكامل، يتضمن بالضرورة مناشط للتعليم النظامى المدرسى والتعليـــم غيـــــر النظامـــى .

وتوجـــد بيـــن التعليم النظامى والتعليم غير النظامى فروقا تنظيمية ومنهجية وإجرائية، فالتعلـــيم الـــنظامى يعتبر نظاما موحدا له بداية وتتابع ونهاية ، بينما على النقيض من ذلك يعتبر التعلـــيم غير النظامى مجموعة نظم متعددة يربط بينها التحامها المباشر بحاجات العمل والحياة ، وقدرتهـــا على أن تكيف نفسها مع ظروف العمل ، ووظائف الفرد المتغيرة خلال مجرى حياته ، ومرونـــتها فـــى مواجهة وإشباع هذه الحاجات ، كما تتميز هذه النظم المتعددة بتعاونها فيما بينها لكـــى تقـــابل الحاجات المتعددة لمجموعات الأفراد الذين تتعامل معهم ،[٢] ومن ثم ، فإنها تختلف وتتعدد أيضا من حيث المستوى والهدف والشكل والمحتوى وطرق التعليم ونمط الإدارة وأساليب الأداء .

وفـــى التعلـــيم غـــير النظامى يطلب المتعلم التعليم بناء على دوافعه الخاصة المرتبطة برغبـــته فـــى الارتقاء بمستوى حياته مهنيا أو اقتصاديا أو ثقافيا ، وهو هنا ينظم مصادر تعلمه

بطريقة رشيدة منظمة يلجأ فيها إلى ذلك النوع من التعليم الذى يتفق مع حاجاته أكثر من غيرها، وبغض النظر عن عمره ، متحررا من قيود النظام التقليدى للتعليم ، كما يرتبط التعليم غير النظامى بحاجات العمل ارتباطا وثيقا على نحو أكثر من التعليم النظامى إذ يخدم أغراضا مباشرة للعمل ، كما يرتبط محتوى هذا النوع من التعليم – سواء أكان محتوى تعليميا أو تدريبيا – بالحياة العملية ارتباطا مباشرا لذا يرتبط بالحاجات المباشرة للفرد وللمؤسسة التى تنظمه. وبينما تتعدد مصادر تمويل وتنظيم التعليم غير النظامى ، نجد أن الدولة أو المحليات هى التى تشرف إشرافا أساسيا ومباشرا على التعليم النظامى وتموله وتوجه مساره . [٣]

وتصطدم محاولات استكشاف أبعاد التعليم غير النظامى بما يمكن أن نطلق عليه "المعضلة المفاهيمية " فلا يوجد حتى اليوم مفهوم واضح للتعليم غير النظامى يشمل جميع المؤسسات العاملة فى الميدان ، ويحدد لكل منها الدور الذى يمكن أن تقوم به ، ففى بعض الأحيان يقصد بالتعليم غير النظامى تعليم الكبار بما يتضمنه من أنشطة وبرامج متعددة ، أبرزها محو الأمية دون تحديد إن كان المقصود الصغار أم الكبار . وعلى أية حال ، يكتنف تعبير التعليم غير النظامى بعض الغموض الناجم عن طبيعة الواقع الذى يدل عليه من ناحية، وقلة الأبحاث والدراسات التى جرت حوله من ناحية أخرى . ويرجع ذلك بدرجة ما إلى حداثة الموضوع وتداخل مفاهيمه مع مفاهيم أخرى مثل تعليم الكبار ، والتعليم المستمر والتعليم الموازى والتعليم الإضافى . والتعليم المتناوب والتعليم اللامدرسى .. الخ .

ويرى البعض أن التعليم غير النظامى يضم كل نشاط تعليمى هادف يجرى فى موقف من مواقف الحياة خارج إطار التعليم النظامى المدرسى لذلك يقدم هؤلاء تعريفا أكثر تحديدا للتعليم غير النظامى فيعرفونه بأنه يشمل أى نشاط منظم يقع خارج النظام التعليمى المدرسى ويقتصر على خدمة عدد من الأفراد الراغبين فى التعليم وتحقيق أهداف تعليمية معينة .

وعلى هذا يعتبر أى نشاط تربوى تعليما غير نظامى إذا ما توافرت فيه الشروط التالية :

١- التنظيم الواعى الغرض .

٢- التحاق الأفراد به بناء على رغبة واعيه منهم .

٣- يتم التعليم فيه بناء على تنظيم مسبق .

٤- تقديم أنواع معينة ومختلفة من التعليم لأعداد معينة مختلفة من الأفراد .

٥- أنـه لا يمثل جزءا من التعليم النظامى أى لا يدخل ضمن التعليم النظامى وإن كان مكملا له فى بعض الأحيان . [٤]

ويعتــبر بعــض رجال التربية أن التعليم غير النظامى قرين تعليم الكبار ، كما يرى آخرون أن تعليم الكبار هو الآخر قرين محو الأمية . (٥)

ويعــرف المؤتمــر العام لليونسكو فى دورته التاسعة عشر (١٩٧٦) تعليم الكبار بأنه : "تعلــيم من ليسوا فى سن التعليم النظامى العادى ، ومن ثم فهو يتم خارج المدارس ويراعى فيه ظــروفهم وعقلــياتهم وقدراتهــم الخاصــة " ويتم بصورة منظمة ومقصودة ، وفى فترة زمنية مرســومة ، وتــتولاه هيــئة أو جماعة تشرف عليه وتعهد به لرائد أو مدرس أو موظف يتولى عملية الاتصال بين المدارس والهيئة المشرفة على التعليم "(٦)

وبتحلــيل تعريف اليونسكو المشار إليه ، نجد أنه تتطبق عليه شروط ومواصفات التعليم غــير الــنظامى الســابقة الذكر ، أى أن تعليم الكبار يعتبر نوعا من أنواع التعليم غير النظامى، وحيــن نتحدث عن التعليم غير النظامى فنحن نتحدث عن تعليم الكبار الذى يتميز بتعدد وإتساع مفاهــيمه الــتى يــتفق الكثــير منها مع ما ذكرناه من مواصفات سابقة مثل كونه تعليما يصف مجموعــة مــن النشاطات المنظمة بواسطة العديد من المؤسسات لتحقيــق أهــداف تربويـــــة معينة ".(٧)

كما يعرف بأنه " مجموع الجهود التربوية التى تقدم للكبار ، خارج حدود التعليم النظامى بهــدف معالجــة القصــور فى حصيلتهم من التعليم النظامى ، وزيادة كفاءتهم وقدراتهم المهنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية ومن ثم تقدم المجتمع ورفاهيته".(٨)

وثمــة نقطــة لهــا دلالتها البالغة بالنسبة لوضع الفصل الحالى، وتتعلق بالمتطلبات التى تجعل من توفير التعليم غير النظامى بمؤسساته المتعددة أمرا ملحا بالنظر إلى الأدوار التى يمكن أن يقــوم بهــا تجــاه القضايا المختلفة التى تهم المجتمع ،وتؤثر فى مسيرته نحو التقدم أخذا فى الاعتــبار مــا يمثله هذا التعليم من أهمية للمجتمعات النامية والمتخلفة بنوع خاص ، ففى الدول النامية نجد أن هناك حرمانا من الفرص التعليمية بالنسبة للأطفال والشباب، وخاصة فى المناطق الريفــية وغير المحظوظة اجتماعيا . وبالطبع يقع على التعليم غير النظامى مسئوليات تعويض واســتكمال ما لم يقدمه التعليم النظامى لعدد كبير من الأفراد . وفى مثل هذه الحالات ، نجد أن على التعليم غير النظامى أن يقوم بالأدوار التالية :

- إتاحــة الفــرص التعليمــية لأولئك الأفراد الذين لم يسبق لهم الحصول على التعليم فى مستواه الأول، وكذا استكمال تعليم أولئك الأفراد الذين انقطعوا عن التعليم فى مرحلة ما مــن مراحل المستوى الأول منه ، وذلك للوصول بهم إلى مستوى التعليم الوظيفى الذى

يمكنهم من المشاركة الرشيدة فى مجتمعهم . ومن أمثلة ذلك برامج محو الأمية ، ومحو الأمية الوظيفى، والمدارس ذات الفصل الواحد .

- إتاحـــة الفـــرص لاستكمال التعليم ، وذلك بالنسبة لأولئك الذين استكملوا المستوى الأول منه ويرغبون فى مواصلة التعليم فى المستوى الثانى خلال مشاركتهم فى الحياة المنتجة فى المجتمع ، ومن أمثلة ذلك : فصول الخدمات ، الفصول المسائية، والتعليم الموازى .
- إتاحـــة الخـــبرات التعليمـــية خارج المنهج التعليمى الذى يقدمه التعليم النظامى للطلاب الملتحقيـــن بـــه ، وذلـــك من خلال الأنشطة العلمية والعملية ومراكز الثقافة ، وقصور الثقافة، ومراكز وأندية رعاية الشباب ، والدروس المنظمة التى تقدمها دور العبادة .
- تقديم عدد متنوع من فرص التعليم المستمر للذين توقفوا عن التعليم النظامى فى مستوى مـــن مستوياته من خلال : برامج المراسلة ، وبرامج تعليم اللغات، برامج الخدمة العامة التى تقدمها الجامعات بالانتساب .
- برامج الارتقاء المهنى فى أى مستوى من مستوياته قبل وأثناء العمل ، مثل : الدراسات التكميلـــية للمنتهيـــن من المرحلة الابتدائية ومراكز التدريب المهنى ، ومراكز التدريب الإدارى بمستوياته ومواقعه .[٩]

أما من الناحية المؤسسية فى التعليم غير النظامى ، فهناك مجموعة متنوعة من الأشكال والمؤسســـات التنظيمـــية المضطلعة به ، وتتدرج تلك التنظيمات بدءا من الدولية إلى المحلية ، ومـــن الخاضـــعة للســـيطرة الحكومية إلى التطوعية ، ومن القائمة على الدور الوقائى إلى تلك العلاجية . ويمكن التدليل على ذلك التعدد والتنوع من خلال ما توصل إليه الجهاز العربى لمحو الأمـــية وتعليم الكبار من إجراء دراسات مسحية وميدانية للمؤسسات والمنظمات غير الحكومية النشـــطة فى ثمان عشرة مؤسسة تعمل على المستوى المحلى ، وهناك إحدى عشر مؤسسة تعمل علـــى المستوى القومى . ونستطيع هنا أن نذكر بعض الجهات المسئولة والتى تساهم فى التعليم غير النظامى للدارسين الكبار ومنها :-

١- المنظمات الجماهيرية (الاتحادات والجمعيات النسائية والطلابية والشبابية) .
٢- الجمعيات الأهلية لمحو الأمية وتعليم الكبار وتنمية المجتمع .
٣- مؤسسات الثقافة العمالية ومراكز التثقيف الشبابى والنسائى .
٤- الجمعيات المتخصصة المختلفة (التاريخية ،الجغرافية، الاجتماعية، العلمية) .

٥- الحـــركات الكشـــفية وحـــركات المرشدات والمعسكرات التطوعية ومعسكرات عمل.
٦- الجمعيات والنقابات المهنية (الهندسية والطبية والزراعية .. الخ) .
٧- الجمعيات الثقافية والأدبية والدينية .
٨- جمعيات واتحادات ونقابات المعلمين .
٩- مراكز التدريب المهنى .
١٠-الاتحادات العمالية .
١١-المنظمات الحزبية ومراكز إعداد القيادات الحزبية والاجتماعية التابعة لها .
١٢-الجامعات الأهلية والمؤسسات الخاصة للتعليم بالمراسلة .
١٣-دور العبادة والمراكز الدينية ذات النشاط التعليمى والاجتماعى .
١٤-الأندية الاجتماعية ومراكز التبادل الثقافى .
١٥-نوادى السينما والمسرح وفرق هواة التمثيل .
١٦-المكتبات العامة والمراكز الثقافية .
١٧-الجمعيات الخيرية .
١٨-الاتحادات وجمعيات الزراعيين والفلاحين .(١٠)

برامج التعليم غير النظامى وموقع " محو الأمية فى إطارها

تشـــير الأبعـــاد السابقة للتعليم غير النظامى إلى أنه مجال متسع يضم مؤسسات تنظيمية متعددة مما دعى كثير من التربويين إلى محاولة حصر برامجه وإيجاد تصنيف مقبول لها .

وهـــناك تعـــدد وتـــنوع فى برامج التعليم غير النظامى التى تقدمها المؤسسات التنظيمية الســـابق الإشـــارة إلـــيها ، فقد أمكن تصنيف أنواع وبرامج التعليم غير النظامى فى مجموعتين رئيسيتين هما:-

- البرامج التى تقدم لصغار السن .
- البرامج التى تقدم لكبار السن .

ففـــى الـــدول النامـــية تقدم معظم برامج التعليم غير النظامى للكبار الذين لم يسبق لهم الحصـــول علـــى فرصـــة تعليمية ، أو أولئك الذين نالوا قسطا محدودا من التعليم ويرغبون فى الاســـتزادة مـــنه بعـــد دخولهم ميدان العمل ،أو أولئك الذين يجدون أنه من الضرورى استكمال تعلـــيمهم بهـــدف مواكبة التغيرات الجارية فى بنية المهن ، فالتعليم غير النظامى يشمل الجهود المـــبذولة فـــى ميدان تنمية المجتمعات والمحليات والتدريب المهنى والإرشاد الزراعى والثقافة

العمالـية والتثقـيف العـام وتربـية الشباب [11] ، فضلا عن تعليم المرأة . الذى من الممكن أن يتضـمن بـرامج مـثل : تنظيم الأسرة ، ورعاية الطفولة والأمومة، والتثقيف الصحى ، والتغذية وغـير ذلك ، كما يشتمل التعليم غير النظامى على برامج موجهة لتحقيق استثمار الفرد لإمكاناته وإمكانات البيئة التى يعيش فيها على نحو أنفع وأجدى . وقد كان اهتمام الدول النامية بهذا النوع من التعليم كوسيلة لإتاحة الفرص التعليمية لهؤلاء الكبار الذين يعانون من الأمية .

وتعتبر مشكلة الأمية مشكلة ضخمة على الصعيد العالمى والقومى على السواء . فنصف سـكان العالم أميون ، والعالم العربى يمثل فى هذه الصورة الكلية منطقة من أعلى مناطق العالم تركزا بالأمية ، ومعاناة من مشاكلها . وتشير البيانات الإحصائية إلى أن مشكلة الأمية ذات حجم كبير وأبعاد متعددة ، فهى تشمل الغالبية العظمى من السكان الكبار والصغار على السواء . ومع أن نسبة الأمية الأبجدية تتفاوت من بلد إلى آخر، إلا أنها تمثل درجة عالية من الخطورة وتحديا عنـيدا للعـالم بأسـره . وتنتشـر الأمية بنسب أعلى بين النساء أكثر منها بين الرجال لأسباب تاريخـية واجتماعـية أدت إلى تأخر تعليم المرأة وعدم الاهتمام به . كما أنها تنتشر بين سكان الـريف أكـثر من انتشارها بين سكان الحضر ، ويرجع ذلك لقلة حظ أهل الريف من الخدمات الثقافـية والتعليمـية فضـلا عـن طبيعة مجتمعهم البسيط الذى لا يعول أهمية كبرى على تعلم مهارات الاتصال الأساسى وهى القراءة والكتابة والحساب والثقافة العامة .[12]

وتمـثل بـرامج محو الأمية على تنوع المؤسسات التى تقدمها ، أكثر برامج التعليم غير الـنظامى شيوعا فى البلاد النامية بوجه خاص بسبب معدلات الأمية المرتفعة بها، وبالنظر الى تأثـيراتها السـالبة على مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تضطلع بها، وإحساس بالرغبة فى القضاء على كافة مظاهر التخلف الحضارى .

ثانيا : موقع محو الأمية من المشكلة السكانية والمشكلات المجتمعية الأخرى

بسـبب مـا تمـثله الأمية من أهمية خاصة بالنسبة لمسار الفصل الحالى ، كان لابد من الـتعرف علـى ارتـباطها بالمشـكلات المجتمعـية ، وأبرزها بالطبع المشكلة السكانية ، ويتم استكشاف الارتباط المشار إليه من خلال منظورين :

الأول : المـنظور العام كما تبرزه الأدبيات التى تشيع فى هذا الميدان ، ويقصد بلفظة "عام "فى هـذا المقـام، أن المعالجـة تـتم فـى إطار نظرى دون ارتباطها بسياق اجتماعى / اقتصادى بعينه .

الثانى : المنظور الذى يتصدى لتلك العلاقة فى سياق المجتمع المصرى بمتطلباته المختلفة .

ونتناول فيما يلى باختصار هذه العلاقة من خلال المنظورين المشار إليهما .

(أ) العلاقة فى المنظور العام

تعـاظم اهـتمام العالم فى النصف الثانى من القرن العشرين بمشكلة الأمية ، وضاعفت نـتائج البحوث والدراسات من إدراك خطورتها وآثارها السلبية على معدلات التنمية الاجتماعية والاقتصـادية والثقافـية، وعلى استفحال الكثير من المشكلات المجتمعية وشهد مطلع القرن الـ ٢٠ جهـودا فـردية كثـيرة لمكافحة الأمية ، إلا أن العالم أخذ يتحرك فى العقود الأخيرة بشكل جمـاعى نحو القضاء على هذا المرض الاجتماعى الخطير حيث شاعت فكرة أن التعليم لم يعد تـرفا اجتماعـيا يحظى به أصحاب الجاه والنفوذ من الطبقات العليا فى المجتمع، بل أصبح حقا للجمـيع وجـزءا أساسـيا من حقوق الإنسان التى حددتها الشرائع السماوية والدساتير الوطنية والمواثـيق الدولـية ، وأكدتها تقارير الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة فأعلنت عام ١٩٩٠ عاما دولـيا لمحـو الأمية، ونادت بأن يكون عقد التسعينات عقدا لمحو الأمية يتم فيه تعميم " التربية للجميع وتأمين الحاجات الأساسية للتعليم " .

وقـد شهدت مدينة جومتين " Jomiten " فى تايلاند حدثا دوليا فريدا حيث عقد فى شهر مـارس سنة ١٩٩٠ المؤتمر الدولى حول " التربية للجميع " وصدر عنها ميثاق عالمى يدعو إلى تأكيد حق الإنسان فى التعليم، وتأمين حاجات التعليم الأساسية له .(١٣) وبحسب إعلان جومتين، يتعين على كافة البلاد القضاء على الأمية قبل عام ٢٠٠٠ .

وفضـلا عما سبق، فقد برز سبب آخر لاهتمام المجتمع الدولى عامة ، والتربوى خاصة بقضية الأمـية فـى إطـار التعلـيم غير النظامى المقدم للجماهير، فبالإضافة إلى كون التعليم مطلبا اجتماعيا وأداة للتحرر والتنمية ، فهو أيضا وسيلة لتتسرب الثقافة ونشرها، واستمرار المجتمعات حضـاريا، فالمجتمع يستمر بيولوجيا عن طريق التناسل والتكاثر ، ويستمر حضاريا عن طريق تعلـم أنماط الثقافة . والاستمرار البيولوجى ظاهرة موروثة ، أما الاستمرار الثقافى والحضارى فهـو ظاهـرة مكتسبة تلعب التربية فيها الدور الكبير ، ونقصد هنا "التربية" بمعناها الواسع التى تشـمل التعليم النظامى والتعليم غير النظامى . ومن هذا المنطلق تصبح الأمية عائقا للاستمرار الثقافى والتطور الحضارى .

ولمـا كـان عالم اليوم عالما سريع التغير ، ويتسم بالانفجار المعرفى والتزايد السكانى والحـراك الاجتماعى والانفتاح العالمى ، فإن الأمية تصبح عائقا للاتصال والتفاهم بين الشعوب، وتكـون سببا فى زيادة الهوة والفجوة بين عالم التقدم وعالم التخلف فيزداد الفقير فقرا ، والثرى

ثـراء . ولقد أصبح السباق الدولى اليوم سباقا تعليميا بالدرجة الأولى فلا تنمية بلا بشر ولا بشر قـادرون على إحداث التنمية بلا تربية تقدمية تجديدية . والأمة التى تضعف فيها معدلات كفاءة النظام التعليمى تكون " أمة معرضة للخطر ".(١٤)

ومـن المتفق عليه أن السلوك الديموغرافى للإنسان لا يمكن التحكم فيه من خلال وسائل جـبرية أو قهـرية خارجـية . وقد أكدت ذلك خبرات عدة دول ، كذلك أكدت تلك الخبرات أنه يصعب ترجمة الأولويات القومية للسياسة السكانية إلى سلوك فردى إلا من خلال وسائل التربية، فالتعلـيم يؤثر على الخصائص السكانية فيغير منها ويجعلها أكثر قدرة على تحقيق معدلات أعلى مـن التنمـية ، كمـا يؤثـر على مستوى وعى هؤلاء السكان فيجعلهم أكثر قدرة وحرصا على المحافظـة على نوعية حياة أرقى . كما بينت هذه الخبرات أن النمو السكانى غير المخطط يؤثر تأثيرا سلبيا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وأنه من الآثار السلبية لهذا النمو السكانى غير المخطـط، انتشـار الفقـر وانخفـاض مستوى المعيشة . ونوعية الحياة وسوء التغذية وتردى الأوضاع الإنسانية للسكان .

ومـن هـذا المدخـل ، بـدأت عدة دول فى تبنى مجموعات من برامج التربية والثقافة السـكانية تسـتهدف من خلالها التدخل لتحسين الظروف المعيشية للناس ، والحد من التأثيرات السـلبية للـنمو السـكانى المنفلت على الأسرة والمجتمعات المحلية ، والمجتمع الأكبر والبشرية بأسرها .

وتشـتق مـثل هذه البرامج أهميتها من منظور أنها تتيح أساليب بعيدة المدى ، تستهدف تطويـر الاتجاهات والسلوك الرشيد بين الناس بغرض تكوين أسرة من حجم معين يتفق مع دخل الأسـرة من ناحية ، ومع حجم السكان فى المجتمع وموارد التنمية المتاحة له من ناحية أخرى ، ويـتحقق مـثل ذلك من خلال مساعدة الشباب والكبار على اتخاذ قرارات رشيدة ومسئولة بشأن سـلوكهم المسـتقبلى نحـو تكوين الأسرة فى ضوء فهم العلاقات المتبادلة بين العوامل السكانية والجوانـب المختلفة لنوعية الحياة الإنسانية ومن ثم ، القيام بسلسلة من الاختيارات التى تتفق مع أغـراض التنمـية ،(١٥) ويـتحقق ذلـك بالتعليم النظامى وغير النظامى. وتشتق برامج الثقافة السـكانية، كمـا سنشـير تفصيلا فى موضع لاحق، من سياسات المجتمع السكانية ، التى تعتبر جزءا متكاملا مع خطة التنمية الشاملة . كما أن برامج الثقافة السكانية فى هذه المجتمعات تتسق عادة مع أغراض التعليم القومى.

(ب) العلاقة فى السياق المصرى

شـــهد المجـــتمع المصـــرى علـــى مدى الفترة الماضية العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعـــية والبيئية تطلبت أن يسرع الخطى فى الارتقاء بالخصائص السكانية للجماهير . لكن تدنـــى المســـتويات الثقافـــية وبخاصة فى الريف نظرا لتفشى الأمية ، قد وقف على الدوام دون تحقيق المواجهة الفاعلة لتلك التحديات .

وبالمقـــابل، فقد استمرت المعدلات المرتفعة للزيادة السكانية منذ منتصف القرن العشرين (فـــيما عـــدا فـــترة ضئيلة هبطت فيها المعدلات على نحو غير ملموس كالفترة من ١٩٦٦ إلى ١٩٦٧). وشـــكلت الـــزيادات الســـكانية عبئا على الاقتصاد ، وعلى قدرة الدولة على الارتقاء بمســـتوى معيشـــة الجماهير نظرا لأن الزيادات السكانية كانت ، ولاتزال، تلتهم عائد مشروعات التنمية أولا بأول . كما كانت لها نتائجها السالبة على الأصعدة الاجتماعية والبيئية وغيرها .

ومـــن الجديـــر بالإشارة أن التزايد السكانى فى مصر قد تواكب مع التباطؤ فى القضاء علـــى مشكلة الأمية برغم التحسن الذى تحقق فى معدلات من محيت أميتهم على مدى السنوات الأخـــيرة كمـــا يتضـــح من الجدول التالى والذى يستند إلى أرقام التعدادات السكانية المتتالية منذ ١٩٣٧ حتى ١٩٩٦ .(١٦)

سنة التعداد	عدد السكان	عدد الأميين ١٠ سنوات فأكثر	النسبة المئوية
١٩٣٧	١٥,٩٢١	٩,٨٨٥,٢٦٩	%٨٥,٢
١٩٤٧	١٨,٩٦١	١٠,٤٠٧,٩٧٢	%٧٤,٥
١٩٦٠	٢٥,٩٨٤	١٢,٥٨٧,٦٨٦	%٦٩,٧
١٩٦٦	٣٠,٠٧٧	١٣,٣٧٣,٠٠٠	%٦٣
١٩٧٦	٣٦,٦٢٧	١٥,٠٩٤,٠١٥	%٥٦
١٩٩٦	٥٩,٢٨٢,٣٨٢	١٧,٣٤٧,٧٤٥	%٣٨,٦

وبتحليل الأرقام الواردة بالجدول نجد أن متوسط معدل الزيادة السكانية يصل إلى ٢,١% سنويا أى أن معـــدل الـــزيادة لا يـــزال كبيراً بالرغم من توصية السيد رئيس الجمهورية فى أكثر من خطـــاب له علـــى " ضرورة مضاعفة الجهد بكل جدية وصرامة لضبط الزيادة السكانية وصولا

بـــالمعدلات إلى حد الأمان وهو ١,٨%، [١٧] وقد يرجع ذلك إلى أن معدل انخفاض نسبة الأمية أيضـــا ما زال بطيئا، فقد وصلت نسبة الأمية فى عام ١٩٩٦ إلى ٣٨,٦%. وبالرغم من إعلان رئيس الجمهورية فى سبتمبر عام ١٩٨٩ اعتبار العشــر سنــوات ١٩٩٠-١٩٩٩ عقــدا لمحو الأمـــية ، إلا أن البـــيانات الإحصائية تشير إلى أن نسبة الأمية للأفراد أكثر من عشر سنوات لم تنخفض إلا بمعدلات قليلة، ففى عام ١٩٩٦ كانت نسبتها ٣٨,٦% هبطت لتصل عام ١٩٩٩ إلى ٣٤,٢% بمعــدل انخفاض مقدار ٤,٤% خلال ثلاث سنوات . وتشير بعض الإحصاءات إلى أن نسب الأمية قد وصلت إلى حوالى ٢٩% عام ٢٠٠٢ .

ومن الضرورى النظر إلى مشكلة الأمية فى إطارها التاريخى والاجتماعى مع الأخذ فى الاعتـــبار خصوصية المجتمع المصرى وتطوره التاريخى وواقعه الاجتماعى والاقتصادى فضلا عـــن المستوى التعليمى والثقافى للمرأة المصرية ، حيث أثبتت الدراسات والأبحاث العلمية دور التعلـــيم ، بما يؤدى إليه من إحداث تعديل فى اتجاهات وسلوك الأفراد ، ومساعدتهم على اتخاذ القـــرار المسئول الذى يتعلق بتنظيم الأسرة ، أو اتخاذ قرارات تتعلق بمكان الإقامة ، أو تحسين خصائصـــهم الســكانية ، أو إتساع مداركهم للمحافظة على الموارد الطبيعية للبيئة التى يعيشون فيها ، أو تحسين نوعية حياتهم بصفة عامة .[١٨]

وقــد أدى التواكب الذى تم رصده بين الأمية واستفحال المشكلة السكانية إلى بذل العديد من الجهود فى سبيل القضاء على الأمية كأحد المداخل لتفعيل مواجهة المشكلة السكانية .

ومـــنذ عقــد التســعينيات ، توالت الاستراتيجيات القومية للقضاء على الأمية من جانب أجهزة عديدة كما سبقت الإشارة ، لكن نجاحها كان متواضعا . وبسبب بروز الحاجة إلى تشريع حاسم يحكم عملية المواجهة ، فقد صدور القانون ٦٧ لسنة ١٩٧٣ ، وأعقبه مؤخرا القانون رقم ٨ لســنة ١٩٩١ [١٩] بشــأن محـــو الأمية وتعلم الكبار . وأكد القانونان على أن فعالية مواجهة الأمـــية تقتضـــى المشاركة الفاعلة من كافة الوزارات والهيئات والأجهزة باعتبارها قضية قومية ممـــا يقتضـــى تحديد دور كل منها . وقد كان هذا التوجه ايذانا ببدء جهود من جانب مؤسسات المجـــتمع المدنـــى وأبـــرزها الجمعـــيات غـــير الحكومية فى مواجهة مشكلة الأمية حيث يمكن للمـــنظمات غـــير الحكومية القيام بأدوار متعددة فى الحملة الشاملة لمحو الأمية بدءا من التوعية بخطـــورة الأمـــية وآثارهـــا السلبية على خطط التنمية الشاملة ، مما يشكل محكا رئيسيا لانجاح الحملـــة خاصـــة وإن تلك المنظمات من الكفاءة العديدية بمكان يؤهلها لذلك الدور مرورا بأدوار عـــدة كالتخطـــيط للحملـــة مـــن خلال القيام ببعض الإجراءات الهامة من خلال حصر الأميين والأميات المستهدفين وأعداد المحاضرين والمشرفين وغيرها ، وكذا التنسيق بين جهود الجهات

المخـــتلفة والمنظمات المتعددة. كما يمكنها أن تدخل ضمن الهياكل التنظيمية والإدارية والتنسيقية إذ قد يسهم ذلك فى الارتقاء بأداء تلك الهياكل لما لهذه الجهات من مرونة وقدرة فى الأداء .

ويمكـــن أن تؤدى المنظمات غير الحكومية دورا هاما فى مجال التمويل خاصة فى تلك البلدان التى تتسم بضعف الموارد المالية والانخفاض النسبى للدخل القومى ،ومنها مصر .[٢٠]

وإيمانـــا بأهمية التنسيق بين مؤسسات محو الأمية فى الارتقاء بمستوى العمل فى مجال محـــو الأمـــية فقـــد تم إنشاء هيئة تتولى مسئوليات التخطيط والتنسيق بين الجهات المختلفة التى تـــتولى مســـئولية العمـــل ،وتنفيذ الخطط الموضوعة هذا بجانب التنسيق والمتابعة ، وهى الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار باعتبارها هيئة تتبع وزير التعليم ، وللهيئة مجلس إدارة برئاسة رئيس مجلس الوزراء أو من ينوب عنه .[٢١] .

وتعتـــبر الهيـــئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار هى الجهة المسئولة عن أدوار الجهات الأخـــرى والتنســـيق بيـــن تلـــك الجهـــات ، وتعتبر أيضا المرجع والإطار فى جوانب التخطيط والـــتمويل والتنفـــيذ والتنسيق مما جعل تلك الجوانب ومنها التنسيق بطبيعة الحال تتمركز حول مؤسســـة واحـــدة هـــى تلك الهيئة العامة حيث يمكن لباقى المؤسسات تبادل المعلومات وتحديد المســـئوليات معهـــا ولكن لا يكون ثمة تفاعل مباشر مع سائر الهيئات الأخرى . وهذا النموذج تتســـم بـــه الـــنظم المركزية وهى صفة مميزة لبرامج محو الأمية بالمجتمع المصرى ، هذا فى الوقـــت الـــذى توجـــد نماذج أخرى أكثر مرونة وفاعلية . وفى مناقشتنا لعلاقة الأمية بالمشكلة السكانية فى السياق المصرى هناك عدد من النقاط التى يتعين الإشارة إليها :

الـــنقطة الأولـــى : تواصل جهود المكافحة المنظمة للأمية فى مصر منذ ما قبل منتصف القرن العشـــرين ، بصدور القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٩ والذى صدر بعنوان " مكافحة الأمية ونشر الثقافة الشعبية ".

وتوالـــت التعديلات التشريعية على هذا القانون بصدور القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٠ ثم القـــانون رقـــم ٨ لســـنة ١٩٩١ .[٢٢] كما حفلت الفترة باستراتيجيات متعددة للقضاء على الأمية وبخاصـــة مـــنذ ١٩٧٠ اضطلعت ببعضها الإدارة العامة لمحو الأمية بوزارة التربية والتعليم ، واضـــطلع ببعضها الآخر المجلس الأعلى لتعليم الكبار ، وأسهم قطاع تعليم الكبار ومحو الأمية بالمجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا بنصيب كذلك . وبصدور القانون الأخيـــر (رقـــم ٨ لسنة ١٩٩١) ، تضطلع الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار فى قيادة الجهود فى هـــذا القطاع من خلال ما تضعه من استراتيجيات فى مجال التخطيط كما سبقت الإشارة، فضلا عن قيادة جهود التنفيذ بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والأجهزة والوزارات المختلفة .

الـنقطة الثانـية : التواكب الذى لوحظ على مدى الفترة من منتصف القرن العشرين بين العجز عن القضاء على الأمية فى مصر ، برغم الاضطلاع بالاستراتيجيات المتعددة التى أشرنا إليها ، وبيـن العجـز فى مواجهة المشكلة السكانية بأبعادها المختلفة . وإذا كان الفصل الحالى يستخدم عمـدا لفظـة " التواكب " بين الاثنين ، فإنه يتجنب استخدام لفظة " التلازم " ويرفض مقولة أن الأمـية هى وحدها السبب فى استفحال المشكلة السكانية ، أو أن الخصائص السكانية المتدنية هى وحدهـا السـبب فـى العجـز القائم فى مواجهة التدنى الثقافى الذى تمثل الأمية المنتشرة أبرز مظاهـره . فليسـت العلاقة بين الاثنين بالبساطة التى قد تبدو عليها ،نظرا لوجود عدد كبير من العوامـل المتشابكة والمتداخلة من بينها مثلا ، ما يتحقق فى المجال الصحى من جهود للارتقاء بخدمات الوقاية والعلاج المقدمة للمواطنين ، والتى تؤدى إلى هبوط معدل الوفيات وبخاصة من الأطفـال. كمـا وأن توسـيع فرص التعليم المقدمة للجماهير ، وتحسين جودته يكون له مردوده المباشر وغير المباشر بالنسبة لمواجهة المشكلة السكانية . ومن الأمثلة على ذلك الجهود المكثفة والمتواصلة التى تبذلها وزارة التربية والتعليم فى تحقيق الاستيعاب الكامل للأطفال فى الشريحة العمـرية للتعلـيم الأساسـى من خلال آلاف المدارس التى يتم بنائها ، والذى يؤدى تلقائيا إلى انحسـار الأمـية و د منابعها ، فضلا عما يتركه ارتفاع المستوى التعليمى والثقافى للأفراد من تأثـير فى زيادة معارفهم بأبعاد القضايا المجتمعية المختلفة ، وترشيد سلوكياتهم ومايعتنقونه من أفكـار. ولا يدخـل فـى نطاق الفصل الحالى تحليل العوامل العديدة المشار إليها إلا من زاوية واحـدة يـراها الأجـدر بالتأكيد وهى أن برامج محو الأمية بإمكانها أن تسهم بنصيب وافر فى انحسار المشكلة السكانية فى المستقبل المرتقب .

الـنقطة الثالثة : إن " التربية السكانية " للجماهير الغفيرة التى تلتحق بمراكز محو الأمية فى كل ربـوع مصـر ذات دلالـة خاصة . وسنشير إلى التربية السكانية بشئ من التفصيل فى موضع لاحـق مـن الفصـل . وقد بدأ إدخال التربية السكانية فى مقررات محو الأمية منذ الثمانينات، واستمرت حتى اليوم أسلوبا يمكن الركون إليه فى ترشيد سلوكيات الدارسين ببرامج محو الأمية ، وزيـادة وعيهم بالمشكلة السكانية وأبعادها . ولكن مدى ما حققته التربية السكانية من نجاح أو فشـل فى تحقيق ما وضعت لأجله، يمثل قضية أخرى نراها جديرة بالدراسة فى سبيل الوصول إلـى مقـترحات لتفعـيل جهود محو الأمية فى مواجهة المشكلة السكانية . ويتطلب الأمر تلمس جوانب الضعف التى تعوق تقديم هذه التربية السكانية بفصول محو الأمية والذى رؤى أن يتم من خلال إجراء دراسة ميدانية ، وتحليل نتائجها نتناولها فى قسم تال من هذا الفصل .

ثالثا : الواقع الفعلى لمؤسسات التعليم غير النظامى وأهم المشكلات التى تكتنفه

إذا مـا تتبعـنا مخـتلف أنواع برامج التعليم غير النظامى التى تقدم لجمهور الكبار فى مصر نجد أنها تعانى من عديد من المشكلات التى تعوق تحقيق أهدافه وأدواره الموضوعة له ، فمـن أكـبر المشكلات التى تقابله هو غياب سياسة قومية واضحة ، وتخطيط علمى سليم يشمل مختلف أنواع المؤسسات المنوطة بهذا النوع من التعليم، كما أنه يعانى من عدم التنسيق بين هذه المؤسسات المختلفة بما يعمل على رفع كفاءتها .

أيضـا نجـد أن أكـثر المعلميـن بهـذه المؤسسات دون المستوى العلمى أو الأكاديمى المطلـوب حيـث لا يـتم إعدادهـم أو تدريـبهم تدريـبا متخصصا قبل قيامهم بالعمل فى هذه المؤسسـات، وعلـى هـذا فهـم يستخدمون طرقا وأساليب تدريس تقليدية تعتمد على الاستماع والتلقيـن ونادرا ما يشركوا الدارسين الكبار فى الحوار والمناقشة . وبالنسبة للوسائل التعليمية ، نجد أن استخدامها قليل وإن استخدمت، فهى تقليدية بسيطة ليس لها أى تأثير على المتلقى ، وقد يكـون السـبب فى ذلك هو ضآلة حجم الإنفاق المالى على هذه المؤسسات التعليمية وتجهيزاتها لقلة الاعتمادات المخصصة لهذه المؤسسات.

أمـا فـيما يخص مضمون البرامج التى تقدم ،نجد أنها تقليدية ، ضعيفة الصلة بحاجات واحتياجات الدارسين ، قد لا تمس المشاكل الحقيقية سواء على المستوى المحلى أو القومى . أى أنهـا ضـعيفة الصـلة بمطالب التنمية الشاملة مثل مشكلة الزيادة السكانية ، ولذلك نجد أن هذه الـبرامج لاتسـهم بقـدر كبـير فى تغيير الاتجاهات السلبية لدى الدارسين تجاه مشكلة الزيادة السكانية.

وفـى سـبيل الـتعرف علـى الواقـع الفعلى لمؤسسات التعليم غير النظامى كان من الضرورى أن يستند الفصل إلى ما تورده التقارير والوثائق والدراسات المختلفة حول هذا الأمر، ومـا تدرجه اللوائح حول ما يفترض الأخذ به من ممارسات مختلفة . لكن الدراسة الحالية تلفت الانتباه إلى وجود فجوة تتسع أو تضيق بين ما يفترض تحقيقه ، وبين ما يتحقق بالفعل . وبسبب هذه الفجوة ، تطلب الأمر من الباحثة أن تجرى دراسة ميدانية للتعرف على هذا الواقع سيتناولها الفصل بالتفصيل فى قسم لاحق .

(أ) **التنظيم الإدارى لبرامج التعليم غير النظامى** :

لـلإدارة دور هام وحيوى فى نجاح أى مشروع . لدفع أى مؤسسة أو هيئة نحو تحقيق أهدافهـا . حيث تعمل الإدارة على توجيه الجهود الوجهة السليمة بما يعمل على تحقيق الأهداف مـن خـلال تنفـيذ البرامج المختلفة بأفضل الطرق . ويعتبر التخطيط وتحديد الأهداف، ورسم

السياســات ، ووضـــع الـــبرامج والتنظيم ، وتحديد السلطات والمسئوليات الفردية والجماعية ، وتجهــيز الوسائل والأدوات ، والتوجيه والضبط والرقابة المستمرة على تنفيذ الأعمال والبرامج والمشــروعات ،كلهــا عملــيات ووظائف من وظائف الإدارة . والغرض الأساسى من كل هذه العملــيات أو الوظــائف هو تحقيق الأهداف الخاصة بكل مؤسسة أو مشروع معين ، ليقوم على توجيه الجهود فيه جهاز إدارى محدد.(٢٣)

إن وجــود الجهــاز الإدارى لمؤسسات تعليم الكبار، لايمكن أن يكون مجديا إذا لم تتوفر فــيه الكفــاءة الــتى تساعده على تحقيق الدور الذى قام من أجله ،ومدى ماهو عليه من تقدم أو تخلــف ، فبقدر ما تكون عليه الإدارة من مستوى متقدم فى أسلوبها وطرقها وبرامجها ، بقدر ما يسهم ذلك فى تحقيق أهداف هذه المؤسسات .(٢٤)

أن توافــر التنظيم والإدارة المناسبين من الشروط الأساسية لنجاح مؤسسات تعليم الكبار وقــيامها بــتأدية وظائفهــا على خير وجه ، بما يتيح الاستخدام الأمثل للوقت والجهد والمال فى ســبيل تحقــيق الأهــداف المــرجوة من برامج تعليم الكبار . وإذا كان للإدارة والتنظيم أهميتها الخاصــة بالنســبة للمشروعات والهيئات والمؤسسات المختلفة ، فإن هذا أولى بمؤسسات التعليم غــير الــنظامى لتعليم الكبار ، وضرورة من الضرورات التى تفرضها ظروف العصر ، حيث يتمــيز هــذا الــنوع من التعليم بتعدد وتنوع وإتساع مؤسساته ومنظماته الأمر الذى حتم وجود تنســيق وتعــاون بين تلك المؤسسات والمنظمات . وقد يرجع غياب هذا التنسيق والتعاون فيما بيــنها إلى عدم وجود اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٨) لسنة ١٩٩١ وعدم صدورها حتى الآن ، إذ أن مــرور أكثر من ثلثى المدة المحددة للحملة القومية للقضاء على الأمية دون صدور لائحة تنفــيذية أدى إلـــى عدم وضوح تطبيقات القانون وتعطل بعضها ، ووجود تفسيرات متباينة لمواد القانون فى ظل غيبة اللائحة التنفيذية وتعثر الجهود وبطئها وشيوع عدم الجدية بين العاملين فى هــذا المجــال . كمــا كــان مــن سلبيات عدم التنسيق حرمان بعض المناطق من خدمات تلك المؤسســات والمنظمات المعنية بمحو أمية الكبار فى حين كانت هناك مناطق أخرى محط تركيز واهــتمام تلك المؤسسات ، كما أدى قصور التنسيق أو ضعف فعاليته على أحسن تقدير إلى عدم الــتزام كثــير من الجهات المعنية بالتزاماتها نحو العمل على محو أمية الكبار ، ومن أمثلة ذلك عدم جدية التزام تلك الجهات بمحو أمية عامليها أو تعليمهم بمراكز محــو الأمية.(٢٥)

وقــد توصــلت الدراسة التى قام بها عبد الله بيومى (٢٠٠٠) بعنوان : "تقويم الوضع الحــالى لمحو الأمية" ، إن ضعف التنسيق من أهم الصعوبات التى تقلل من فعالية الإدارة التى تقوم بها المؤسسات والمنظمات المعنية بمحو أمية الكبار والتى تتمثل فيما يلى :-

- ضـــعف التنســـيق بيـــن جهـــود الهيئة لمحو الأمية ووزارة التربية والتعليم فى السيطرة على منابع الأمية .
- تعـــدد الجهات دون وجود تنسيق كاف بين جهودها مما يؤدى إلى تكرار الجهد وحدوث خلل فى التنفيذ .
- ضعف التنسيق بين العمل الرسمى والعمل الشعبى فى مجال محو الأمية .
- ضعف وعى الجهات المشاركة فى الحملة بأهمية التنسيق فيما بينها .
- اخـــتلاف المعـــاملات المالـــية بين بعض مدرسى الفصول وذلك بالجهات غير الحكومية.
- عدم وجود نشرات دورية توزع على الجهات المشاركة فى الحملة .
- شكلية وصورية العمل من قبل بعض المسئولين والمشرفين .[٢٦]

ولكـــى نتصدى لهذه الصعوبات يجب أن يتوافر لدينا الإطار التنظيمى الذى يخدم مجال تعليم الكـــبار المبـــنى على أسس علمية سليمة يعمل على التنسيق بين العمليات المختلفة التى تقوم بها المؤسســـات والمـــنظمات المعنـــية بتعلـــيم الكبار فى التعليم غير النظامى . وفى هذا الشأن أكد الـــتقرير الـــنهائى للـــندوة التى عقدت بسرس الليان عن " تعليم الكبار والتنمية " على أن هناك شـــروطا أساسية لنجاح مؤسسات تعليم الكبار وقيامها بتأدية وظائفها على خير وجه يتوقف على توفير التنظيم والإدارة المناسبين لها ، والأسس التالية يجب أن تتوافر فى الإطار التنظيمى الذى يخدم مجال تعليم الكبار :-

١- وضوح الهدف عند جميع العاملين بمستوياتهم الوظيفية المختلفة .

٢- تحديد العمليات المختلفة اللازمة لتحقيق هذه الأهداف .

٣- توزيـــع هذه العمليات على وحدات عمل ، مع إصدار اللوائح التى تصدق عليها جميع الهيئات المعنية . ومن الأفضل فى هذه الحالة ، توافر هيئة مركزية تمثل فيها الإدارات والوحدات ذات الصلة .

٤- تكـــون التبعـــية الإداريـــة والتنظيمية للعاملين فى مؤسسات تعليم الكبار للهيئة المركـــزية المختصـــة والتى لها سلطة إصدار القرارات وتوزيع الاختصاصات والمتابعة والتوجيه والإشراف والمساءلة .

٥- جعـــل أجهـــزة تعليم الكبار وثيقة الصلة بالهيئة المركزية بشرط توفر الاستقلال الإدارى لهـــا بمـــا يمكنها فى نفس الوقت من تأدية عملها فى التخطيط والتنفيذ

على المستوى المحلى ويجعلها قادرة على حشد الجهود وتشجيع كل المؤسسات الشعبية والرسمية التى يمكن أن تسهم فى تعليم الكبار.

٦- رفع مستوى كفاءة تعليم الكبار بتدعيمها بنظم حديثة للمعلومات وإجراء البحوث والتجريب فى الميدان .

٧- اتباع الأساليب الحديثة فى مجال تنظيم وإدارة مؤسسات تعليم الكبار .

٨- وجـــوب اللجـــوء إلـــى مركـــزية التخطيط والتنظيم والعمل لتعليم الكبار تلافيا لأضرار قيام هيئات متعددة تؤدى إلى بعثرة الجهود دون الحصول على النتائج المطلوبة .

٩- أهمية وجود هيكل تنظيمى وإدارى شامل لوضع الخطط والإشراف على التنفيذ وتقييم النتائج .

١٠-أهمية وجود مؤسسات إدارية محلية منفذة .(٢٧)

(ب) إعداد وتدريب معلم التعليم غير النظامى :-

يعتبر معلمو التعليم الأساسى المصدر الأول ، إن لم يكن الوحيد ، فى بعض الحالات فى اختـــيار المعلمين لبرامج محو الأمية وتعليم الكبار، وهذا بالطبع يبرز الصلة بين برامج إعداد أو تدريـــب معلمـــى التعلـــيم الأساسى وبين أداء معلم تعليم الكبار بوجه عام ، فإذا كان إعداد معلم التعليم الأساسى جيدا كان أداء معلم تعليم الكبار أيضا جيدا .

وتجـــدر الإشـــارة إلى أن العقد الماضى شهد تطورا هاما باضطلاع بعض كليات إعداد المعلـــم فـــى مصر فى تقديم برامج لإعداد المعلم لمحو الأمية وتعليم الكبار ، لكن الأعداد التى تتخرج من تلك البرامج لاتزال قليلة بالنسبة للأعداد المطلوبة لتنفيذ الخطط الجارية للقضاء على الأمية قبل عام ٢٠٠٧ ، ومن هنا فقد استمر التركيز على جذب المعلمين لفصول محو الأمية من بين معلمى التعليم الأساسى .

لكـــن إعـــداد معلم التعليم الأساسى فى مصر ، برغم مانالـه من تحسن بعد إنشاء أقسام للتعليم الأساسى بكليات التربية بالجامعات ، إلا أن أعداد كبيرة من معلمى هذا التعليم قد تخرجوا وفـــق أنظمـــة إعداد سابقة . ويشهـــد تاريخ التعليم المصرى الحديث أنه قد تعاقبت على إعداد معلـــم التعليم الأساسى وتعليم الكبار نظم كثيرة منذ أنشئت فى مصر مدارس المعلمين والمعلمات عـــام ١٩٠٣ / ١٩٠٤ . ولقـــد بلغ عدد الفئات المختلفة ما بين تربوية وغير تربوية من هيئات الـــتدريس فـــى وقت من الأوقات ٢٨ فئة ، وقد يكون هذا التعدد هو أحد أسباب المشكلات التى

يواجههـــا معلم تعليم الكبار . فضلا عن أنه مظهر وانعكاس لعدم الاستقرار لسياسة إعداد المعلم لفترة طويلة من الزمن .

وقــد انعكس هذا أيضا على أسلوب اختيار معلمى محو الأمية ، إذ شهدت ساحتها تجنيد أعداد كبيرة من المعلمين دون التقيد أحيانا بمؤهل حتى أسفر الوضع عن خليط غير متجانس من فئات معلمى محو الأمية فى مصر .

وكمحاولــة لتنظيم الأمر ، ووضع خطة له ، وسدا لأبواب التسلل لهذا المجال ، صدرت تعلــيمات وزارة التربية والتعليم للعام الدراسى ١٩٨٥/٨٤ ، وكذلك الإدارة العامة لتعليم الكبار ، بأن يراعى عند ندب مشرفى ومدرسى تعليم الكبار أن تفضل الفئات التالي:-

١- المدرسون التربويون .

٢- من سبق لهم العمل بمراكز وفصول تعليم الكبار .

٣- المدربون على العمل فى مجال تعليم الكبار .

٤- من كانت إقامتهم قريبة من مراكز الدراسة .

٥- كبار السن من المدرسين أو المثقفين على ألا يقل مستواهم التعليمى عن الثانوية العامة أو ما يعادلها .

ومــن الضــــرورى أن تشير هنا إلى الإعداد المهنى الذى يؤهل الطالب لأن يكون معلما فى بــرامج محــو الأمية وتعليم الكبار ، حيث يشمل برنامج الإعداد مادة دراسات أسرية وبيئية فى الفــرقة الأولى والثانية ومادة تعليم الكبار وخدمة البيئة (فى الفرقة الثالثة) ويشترك الطالب فى معسكر لخدمة البيئة فى مجال محو الأمية وتعليم الكبار لمدة ثلاثة أسابيع خلال الإجازة الصيفية (بين الفرقتين الثالثة والرابعة) .[٢٨]

ومــن الملاحــظ أنـــه لم يكن هناك مادة خاصة بالتربية السكانية تدرس للطالب أثناء إعداده المهــنى بكلــيات التربــية لــيكون مؤهلا ومدربا على الأداء السليم لهذه المادة ، مؤمنا بأهدافها ومقدرا للآثارها السلبية التى قد تنجم عنها.

ولهذا ، فالعبء الأكبر يقع على عائق المعلم وأسلوب أدائه ، فليست المقررات مهما بلغت مــن كمــال وغــنى وتنظــيم وتنسيق ، وكذلك الحال بالنسبة للكتب المقررة بقادرة على تحقيق الغايــات المستهدفة بدون معلم يملك ثقافة سكانية بالقدر المناسب ، ومؤمن بأهداف المادة ومقتنع تمــام الاقتــناع بخطــورة المشــكلة الســكانية ، وقادر على تطويع المفاهيم السكانية وتوجيهها وعرضــها بالأســلوب الــذى يناســب الدارسين وظروف بيئتهم المحلية والقومية ، والمشكلات

المـــتعددة التى تواجه حياتهم داخل أسرهم ، وتؤثر على مستوى معيشتهم ، وتقلق راحتهم وتهدد مستقبلهم

والتربـــية الســـكانية بوضعها الراهن تعتمد فى نجاحها على جهود المعلم ومقدرته على اتـــباع الأسلوب السليم وذلك نظرا لعدم وجود مقرر قائم بذاته ، او كتاب مقرر واحد ، او معلم تم أعداده وتأهليه لهذا الميدان .

أن الأداء الســـليم للمعلـــم القادر على تحقيق الأهداف المرجوة فى مجال التربية السكانية محكوم بعدد من العوامل تتكاتف جميعها لتحقيق أهدافه ومن أهم هذه العوامل :

- مدى وضوح الهدف من الدرس فى ذهن المعلم .
- قدرة المعلم على استخلاص المفاهيم السكانية الواردة بالمقرر الدراسى .
- توجيه أسلوب المعالجة وطرائق عرض المفاهيم السكانية .
- التخطيط لأنشطة مختلفة داخل الفصل وخارجه .
- استخدام بعض الرسوم والأشكال والصور وغير ذلك كوسائل إيضاح .
- تطبيق وسائل متطورة للتقويم قادرة على قياس مقدار ما تم إحرازه .(٢٩)

وبالرغم أن هذه الكفايات السابقة الذكر – مطلوب توافرها فى المعلم ، فإن الواقع الحالى فى مؤسسات تعليم غير النظامى لتعليم الكبار يكشف غير ذلك ، فقد تعددت مظاهر القصور عند معلـــم محو الأمية وتعليم الكبار ، ومن أشكال هذا القصور أسلوب اختيار وتجنيد المعلم حيث يتم ذلـــك من مستويات علمية مختلفة ، وتخصصات متباينة ، دون تدريبهم على محو الأمية وتعليم الكـــبار وقـــبول خـــريجى الـــثانوية العامة ذوى المستوى المتدنى،والذين لم تستوعبهم الكليات والمعاهد العليا فى المرحلتين الأول والثانية .

ويتمثل التصور فى نظم أعداد معلم الكبار فى :-

- افتقار نظم أعداد المعلم فى مصر بشكل عام إلى فلسفة واضحة ومحددة المعالم.
- عـــدم بـــناء بـــرامج أعداد معلم محو الأمية وتعليم الكبار على تصور واضح للكفايات الأكاديمية والتربوية اللازمة له .
- افتقار كثير من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات للخبرة المباشرة بنظم تعليم الكبار .
- قلـــة المتخصصـــين فـــى محـــو الأمية وتعليم الكبار بالجامعات ، مما أدى الى ضعف المســـتوى ، وفـــتح الباب للاجتهادات فى إلقاء المحاضرات دون الاستناد الى دراسات علمية متخصصة .
- قلة المقررات المرتبطة بتعليم الكبار أو خدمه البيئة التى تدرس للطلاب .

- عــدم إتاحـــة الفرصة أمام الطلاب لأداء التربية العملية فى فصول محو الأمية وتعليم الكبار .

أما من حيث القصور فى برامج تدريب معلم الكبار فمنها :-

- عدم كفاءة بعض المتدربين .
- عقد برامج التدريب فى فترات متباعدة تقلل الفائدة منها .
- عجــز بعــض برامج التدريب عن ان تشمل جميع المعلمين الذين هم فى حاجة إليها.
- الــدورات قصـــيرة لا تكفـــى لأحـــداث تغيـــير فى مفاهيم واتجاهات وقدرات وممارسات العاملين فى تعليم الكبار .
- يغلب على الدورات الطابع النظرى المجرد .
- تعتمد بدرجة أساسية على المحاضرات .
- تتفاوت من حيث فاعليتها وفقا لتباين مستويات القائمين بالأشراف .
- تفتقر إلى الشمول والتكامل فى معالجتها للعناصر المختلفة .(٣٠)

هــذا كله وقد أبرز الحاجة إلى توسيع النظرة إلى معلم الكبار. وهذه المطالب الجديدة فى بــرامج محــو الأمية تستلزم نوعا غير تقليدى من المعلمين ، نوعا غير الذى ألفناه فى الــبرامج التقلــيدية لمحو الأمية عندما كان الأمر مقتصرا على تعليم القراءة والكتابة ، فنحـــن فى حاجة إلى معلم يتصف بصفات معينة تساعده على أداء ما يتوقع له من مهام ومـــا يعـــرض علية من أدوار، (٣١) وقد حدد مؤتمر طوكيو ١٩٧٢ فى تقريره النهائى مواصـــفات ومهـــارات معلم الكبار التى ينبغى أن تتوافر والتى نراها فى الفصل الحالى ضرورية لنجاح المعلم فى تناول القضايا المجتمعية والسكانية مع الدارسين وهى : -

١-خـــبرة اجتماعـــية وخلقـــية ثقافـــية عريضة ، ومهارات اجتماعية ، ومعرفة عمل الجماعـــة، وديناميكية تفاعل الجماعة ، وتفهم العمليات السياسية والاجتماعية فضلا عن القدرة على الشعور بالتعاطف مع الناس . إذ أن ذلك أهم من مجرد القدرة على تخطيط المناهج واستعمال الوسائل والمعدات الحديثة .

٢-الحماس المعزز بإحساس قوى بالالتزام الاجتماعى .

٣-القدرة على تحليل الظروف الاجتماعية التى يعمل فيها ، وذلك لخلق البيئة الصحيحة لتعلـــيم الدراســـين . وبالـــنظر الى أن الكبار ليسوا دائما على وعى بحاجاتهم الى التعلـــيم، فإنه يجب على معلمى الكبار أولا وقبل كل شىء آن يكونوا متحمسين الى

تنبـــيه الناس إلى قدرتهم على التنمية والإيحاء إليهم بالثقة فى القيام بنوع من الدرس أو الاشـــتراك الهـــادف فـــى أنشطة الجماعة (٣٢). ألا أن واقع أعداد هذا المعلم فى مصر لا يعمل على تحقيق هذه المواصفات .

الاتجاهات السلبية لدى الدارسين بمحو الأمية :

يعمل التقدم فى العمر على بلورة وتثبيت الميول والاتجاهات والمفاهيم التى أخذت تتكون لدى الفرد فى المراحل السابقة من حياته . ووجود مثل هذه الميول والاتجاهات الثابتة والراسخة لدى الكبير يؤدى بدوره إلى عدم استعداده فى كثير من الأحيان لتقبل التغيرات الحادثة من حوله والى شعوره بعدم التكيف مع بيئته ومجتمعه .(٣٣)

وهـــناك عقبة أخرى تقف إمام التحاق الكبار بفصول محو الأمية هو اعتقادهم أن التعليم بالنسبة لهم يعتبر ترفا أو شيئا كماليا لا يملكون الوقت له وان البحث على لقمة العيش هو شغلهم الشاغل . والواقع أن هذه الدوافع الأولية تظل مسيطرة على حياة الفرد وسلوكه حتى يتم إشباعها فهـــى ادنـــى الدوافع مرتبة ، ولكنها أقواها واشدها سطوة وسيطرة ، ويقتضى ذلك من واضعى بـــرامج محـــو الأمية , من المعلمين أن يربطوا بين إشباع هذه الدوافع وبين محو الأمية ، وذلك بتقديم المعاونات والمسعدات المادية للتخفيف عن كاهله .(٣٤) كما يتطلب الأمر من معلمى محو الأمـــية أن يبرزو الآثار السالبة للانفلات السكانى على الحياة الاقتصادية للدارسين، وعلى فرص العمل المتاحة أمامهم .

وهـــناك اتجـــاه خاطئ آخر يعانى منه اكثر المجتمعات النامية وهو عدم الاعتراف بحق الفتيات فى التعليم ويرجع ذلك لعدم توافر الوعى الكافى بين فئات السكان وخاصة غير المتعلمين مـــن الآبـــاء بأهمـــية تعليم الإناث ويلاحظ أن ثلاث أرباع الريفيات أميات .(٣٥) ومن الممكن أن ينعكس هذا الأمر سلبا على الانفلات السكانى بسبب تهميش دور المرأة .

فبعض الدول النامية لا تزال تسيطر عليها باليه وتقاليد عتيقة لا تشجع على تعلم الإناث، وتـــرى الإنـــاث مـــا هن ألا حافظات وحارسات للأسرة وليس من حقهن الالتحاق بالمؤسسات التعليمـــية حيـــث يكون هناك إعراض من الأبوين عن السماح لبناتهم بالتعليم على نفس مستوى الأبـــناء ، بل وغالبا ما يكون هناك إعراض وسوء ظن من جانب البنات أنفسهن (٣٦) ، ولا تزال الأفكـــار والتقالـــيد المشـــار إليها موجودة بدرجة ما وبين بعض الفئات فى مصر برغم الجهود المكثفة للدولة للقضاء على تلك الأفكار . وقد يكون هو السبب فى آن نسبة الأمية بين النساء فى جمـــيع التعدادات اعلى منها لدى الذكور حيث بلغت هذه النسبة (٦١,٨%) وفى الذكور (٣٧,٨)

وذلــك حســب تعداد ١٩٨٦ ، كما أثبتت الإحصاءات أن نسبة الأمية تزداد ارتفاعا فى الأعمار المتقدمة وخاصة بين النساء . وعلى هذا فهناك بعض العوامل الاجتماعية التى ساعدت على ذلك والتى يجب تغييرها حتى تحصل المرأة على حقها الطبيعى فى جميع مجالات الحياة.[٣٧]

ومــن الاتجاهات السلبية الأخرى شعور الدارسين الكبار بالنقص من توجههم الى فصول محــو الأمــية فبيــنما هم قانعون بحياتهم وراضون بما حققوا فيها من نجاح يجدون أنفسهم وقد جلســوا فى مقاعد الصغار مما يشعرهم بجهلهم ، كما أن سماعهم لموضوعات ومعارف وحقائق جديــدة قــد يزيد من حدة هذا الشعور لديهم ، وقد يقع الكبير الأمى فى صراع نفسى ، ويتوقف نجاحه فى التغلب على هذا الصراع على الطريقة والأساليب التى يستخدمها المعلم مع الدارسين، وعقبة أخرى هى ميل الكبار للسلبية وعدم المشاركة مع المعلم مما يثير لديه الملل .[٣٨]

ويوجــد اتجــاه آخر مازال يسيطر على كثير من الأميين وهو أن كثرة الإنجاب يعطى شىء من القوة أو السيطرة ، فهم يعتبرون الأولاد بمثابة السند حيث انهم قد يساعدونهم مثلا فى أعمــالهم الزراعية كانت أو الصناعية أو قد يعتبر ونهم مصدر دخل للأسرة حيث يلجأ كثير من الأميــن إلى عماله الأطفال فى سن مبكر وتشجيعهم على التسرب من المدرسة أو عدم الالتحاق بها من البداية ، وهذا بالطبع يزيد من نسب الأمية بجانب ارتفاع معدلات النمو السكانى.

تمــثل الاتجاهــات الســلوكية للأفراد عاملا له أهميته فى مجالات التقدم على الأصعدة المخــتلفة ، فقد أكدت العديد من البحوث أن الجهود المبذولة لنقل المجتمعات النامية الى مصاف المجــتمعات المــتقدم تصطدم – بالدرجة الأولى – بالإنسان فى تلك المجتمعات والذى لا يتحقق لديــة فــى كثير من الأحيان الاتجاهات الدافعة لمسيرة التقدم ، كما تشيع فى سلوكياته اتجاهات معوقة لتلك المسيرة .[٣٩]

ولهــذا فقد بدا المجتمع المصرى فى الأخذ بتغيير بعض هذه الاتجاهات السلبية والأفكار الخاطــئة مــن أذهــان الكبار الأميين ، وقد يكون اقصر الطرق لذلك هو طريق التوعية الدينية واســتخدام الآيــات القرآنية والأحاديث النبوية والنصوص الدينية والتى من خلالها نستطيع تغير هــذه الاتجاهــات السلبية ، فالمجتمع يولى اهتماما واضحا بتعميق المفاهيم الدينية الصحيحة لدى نفــوس أفــراده بما يدفعهم الى السلوك الصحيح ، ويجعلهم مواطنين صالحين لأنفسهم ولأسرهم ولمجــتمعهم، وتبذل الدولة جهدها فى هذا المضمار من خلال رعايتها للمؤسسات الدينية المتمثلة فــى المســاجد والكنائس والجمعيات الدينية ، وهذا يكشف عن مدى اهتمام الدولة بهذه الخدمات الروحــية ذات الأثر البالغ فى توجيه السلوك الإنسانى الوجه الصحيح والتى تتمشى مع متطلبات واحتياجات المجتمع .[٤٠]

برامج ومقررات محو الأمية :

مـــن المســـائل المتفق عليها ، أن السلوك الديموغرافى للإنسان لا يمكن التحكم فيه من خـــلال وسائل جبرية او قهرية خارجية كما سبقت الإشارة . وقد أكدت تلك الخبرات انه يصعب تـــرجمة الأولويـــات القومـــية للسياسة السكانية الى سلوك فردى إلا من خلال وسائل التربية ، ويجعلها اكثر قدرة على تحقيق معدلات اعلى من التنمية .

وقد أوضحت دراسات متعددة الدور الذى يسهم فيه التعليم بشقيه النظامى وغير النظامى أو تعلـــيم الكـــبار فـــى السياسة السكانية ، و اتفقت نتائج هذه الدراسات على أن التعليم يستطيع التأثير فى الديناميات السكانية .

ومن هذا المدخل بدأت عدة دول فى تبنى مجموعات من برامج التربية والثقافة السكانية تســـتهدف من خلال التدخل تحسين الظروف المعيشية للناس ، والحد من التأثيرات السلبية للنمو السكانى على الأسرة والمجتمعات المحلية .[٤١]

ولقـــد وجهت المؤسسات المختلفة عدة جهود فى السنوات القليلة السابقة الى نشر الثقافة الســـكانية ، كما شرعت وزارة التربية والتعليم فى إدخال بعض موضوعات للتربية السكانية من خـــلال تطعـــيم مناهج مختلف مراحل التعليم سواء التعليم العام أو تعليم الكبار – ببعض مفاهيم سكانية .

مقررات التربية السكانية كأساس لمواجهة المشكلة السكانية :

وضعت لجنة من خبراء التربية السكانية وخبراء الإدارة العامة لتعليم الكبار بالتعاون مع المركـــز القومى للبحوث التربوية وبعض أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية بجامعة عين شمس فـــى شهر مايو ١٩٨٤ منهج للتربية السكانية غير المدرسية فى مجال محو الأمية وتعليم الكبار، وخلصت أعمال اللجنة الى :

أدراج التربـــية السكانية ضمن المفاهيم المقررة لتعليم الكبار ومحو الأمية (الثقافة العامة – اللغة العربية – الحساب) بما يمكن أن يساعد الدارس على أن يكتسب الآتى :-

أولا : المعارف :-

أ-المفاهيم السكانية الأساسية والعوامل التى تؤثر فى النمو السكانى :

الـــنمو الســـكانى ومحدداتـــه (المواليـــد – الوفيات – الهجرة – زمن تضاعف السكان – نسبة الإعالة) والتراث الشعبى الذى يؤثر فى عوامل النمو السكانى وتعريف الأسرة وحجمها .

ب- فســيولوجية الإنجــاب والتكاثر البشرى : مثل دراسة الجهاز التناسلى عند الرجل والمرأة ، وصحة الحامل ورعاية الجنيين ، واثر تكرار الحمل على صحة آلام والطفل .

جـــ-تنظيم الأسرة المصرية : مزاياه – الوسائل التى نادى بها المشروع القومى لتنظيم الأسرة.

د-العلاقة بين السكان والموارد وأثرها على نوعية الحياة بالنسبة للأسرة والغذاء والتعليم وفرص العمل والبيئة وسكن الريف .

هـــ-السياسة السكانية فى مصر .

ثانيا : تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو تفضيل حجم الأسرة الصغيرة وعدم الهجرة من الريف الى المدن .

ثالــثا : تنمــية مهــارة اتخاذ القرار نحو تنظيم حجم الأسرة ، ومهارة اتحاد القــرار لحديثــى الزواج[٤٢] .

أن المأمول أن تصبح المفاهيم السابق ذكرها جزء لا يتجزأ من ثقافة الجمهور المستهدف من الأميين بحيث تؤثر فى سلوك واتجاهاته وميوله وطريقة معايشته مع الآخرين .

ولكى يتحقق ذلك وجب على المربى متابعة الدارس ليقف على مقدار التطور الذى حدث لــه ومــا طــرأ علــية من تبنى سلوك مرغوب فيه ترشيد لميوله واتجاهاته ، فقد تنمو معارف الدراســين دون توظيف لهذه المعلومات ومن ثم تفقد أهميتها لان هذه المعارف ليس لها قيمة فى ذاتها ولكن تكمن القيمة فيما تعدله من سلوك وفيما تسهم به من تكوين ميول واتجاهات مناسبة.

ولعــل أدراك الموقــف الســكانى وآثارة دون التكيف سلوكيا له ، واتخاذ القرارات التى تــؤدى الــى تحسينه لا يحقق الأهداف المستهدفة فى قليل او كثير ، لذا ينبغى على الدارس إلا يركز كل اهتمامه على الحفظ والاستظهار ولكن يجب أن يهتم بالجوانب الأخرى ويوليها عنايته، ويســتطيع المعلم أن يهتم فى عمله بناحتين هما : سلوك الدارس وما يصدر عنه من أفعال تدل علــى مقــدار تعلمــه ، وأيضــا المعايــير القياسية للوقوف على مدى استجابة الدارس للعملية التعليمية.[٤٣]

وهكــذا نخلص الى أن المفاهيم السكانية لا جدوى منها ألا إذا تحولت الى تنمية اتجاهات وســاعدت علــى تكويــن مهارات ميكانيكية أو عقلية ،وهو ما يضع مؤسسات محو الأمية أمام مسئولياتها .

وتختلف المداخل المستخدمة فى أدراج مفاهيم التربية السكانية داخل محتوى مناهج تعليم الكبار ، وبرامج محو الأمية ، ويمكن جمع هذه الأساليب فى ثلاثة مداخل رئيسية هى :

المدخــل المســتقل ، ومدخــل الوحدات الدراسية ، والمدخل الاندماجى . ولقد اختارت الإدارة العــادة للتربية البيئية والسكانية المنهج المدمج والذى يقوم على تضمين موضوعات بيئية سكانية معينة فى بعض المناهج الدراسية تحدد عن طريق المسئولين وذلك للأسباب الآتية :-

- قلــة التمويل لبرامج التربية السكانية غير النظامية ، ومن ثم فان عملية دمج المفهوم فى التعليم غير الرسمى يقلل من الأنفاق المالى إذا ما قورن بتكاليف أعداد المناهج المستقلة، إذ أن الأمر فى الحالة الأولى لن يستلزم طبع ملايين الكتب ، وتدريب آلاف المعلمين أو الأخصائيين فى برامج تعليم الكبار ومحو الأمية والتعليم غير النظامى .
- اســتخدام دمــج المفاهيم السكانية داخل البرامج القائمة ، فيقتصر الاهتمام على تدريب القائمين على أمر هذه البرامج فقط .
- دمــج المفهــوم السكانى من خلال المواد التعليمية المختلفة لمناهج تعليم الكبار فى كتاب الثقافة العامة واللغة العربية والرياضيات مع استخدام طرق وأساليب تدريس غير تقليدية يؤدى الى تجديد تربوى للقائمين على هذه البرامج المتعلقة مثل الموجهين ورؤساء أقسام تعليم الكبار ومعلمى المرحلة الأولى .(٤٤)

ولكــن من الملاحظ أنه ليس لبرنامج التربية السكانية غير النظامية مقرر منفصل وإنما منهج يحتوى على عدة مجالات ديموغرافية وبيئية وفسيولوجية من خلالها يتم التعرض للمفاهيم الســكانية المباشرة أو غير المباشرة التى لا ترد بشكل مباشر فى الكتاب المدرسى ، والتى يمكن إدمــاج المفهــوم السكانى فيها .(٤٥) ويتم تدريب الكوادر على كيفية عملية الدمج داخل محتوى مقــررات المنهج الدارسى المقرر لتعليم الكبار ومحو الأمية بطرق وأساليب تدريس غير تقليدية بهــدف تزويد الدارسين بمعارف توظف لتكوين اتجاهات مرغوب فيها نحو القضايا السكانية فى مصــر ، ومهارات اتخاذ القرار للمواءمة بين دخولهم وحجم أسرهم خاصة ، وان هذه الفئة من الدراســين مــتزوجون أصــلا والــبعض فى سن الزواج .(٤٦) وهذا الوضع قد لا يحقق الهدف الأساسى من برامج التربية السكانية وتكوين الوعى المطلوب لدى الأفراد عن العلاقات المتبادلة بيــن التغير السكانى والتنمية ، حيث أن التثقيف السكانى بهذا الشكل قد يكون غير مؤثر كما أن قــدرة المعلم على إدماج مفاهيم التربية السكانية فى المقررات الدراسية قد تكون ضعيفة ، ولهذا يمكن تقديم برامج التربية السكانية فى تعليم الكبار من خلال إدخال وحدة تعليمية مستقلة فى هذا المجال .

وقــد كشــفت إحدى الدراسات عن أن بناء مراجع وحدات فى التربية السكانية غير النظامية وتجريــبها يســاعد علــى اكتســاب الكبار للكثير من المعلومات والمفاهيم السكانية والإحساس

بخطورتهـــا وآثارهـــا حاليا ومستقبلا على مجريات حياتهم ، كما كشفت نتائج الدراسة على أن ارتـــباط المـــادة التعليمـــية المقدمة للكبار بمشكلاتهم ومن واقع بيئتهم المحلية يؤدى الى ارتفاع مستوى تحصيلهم .(٤٧)

- **أساليب وطرق التدريس فى محو الأمية :**

بالـــنظر إلى أن حياة الدارسين الكبار مليئة بالخبرات – سواء أكان متعلما ام أميا – من مـــنطلق تعامله اليومى مع مشكلات ومواقف حياته مختلفة ، ولهذا فالراشد الكبير يدرك ويفهم ، ولـــــه أســـاليبه فى التفكير . وفى معالجة الأمور حتى ولو كان لا يعرف القراءة والكتابة ، او أجراء العمليات الحسابية بالطرق المدرسية المعتادة .

ومـــن ثـــم ، كـــان من الأهمية استخدام طرق مناسبة تتفق مع تفكير الدراسين الكبار ، وأيضـــا أمـــثلة تتناسب وخبراتهم ، ولا تستخدم الطرق المستخدمة مع تلاميذ المرحلة الابتدائية حـــتى ولـــو كـــان ما نريد أن نقدمه للراشد الأمى مثلا مهارات أساسية بسيطة – والأمر يصبح ضروريا إذا ما كنا نهدف توعيتهم بالمشكلة السكانية ، فهى بطبيعتها تحتاج الى نوع من النضج الفكـــرى لاستيعابها ، كما أنها تحتاج الى قدرة على الحوار والإقناع . وتقتضى عملية التدريس هـــنا تخطـــيطا واعيا لرد ادعاءات خاطئة واستبعاد اتجاهات سالبة ، وتكوين اتجاهات موجبة ، ومـــن ناحـــية أخرى فإن مفهوم المعلم عن عملية التعليم وفلسفته العامة واهتماماته بالتفاعل مع الآخرين تؤثر فى اتجاهاته التدريسية .(٤٨)

وهـــناك مجموعـــة مـــن الأساليب التى توردها الأدبيات القائمة فيما يتعلق بتناول برامج التربـــية الســـكانية غير المدرسية والتى تتمشى مع طبيعة محتوى هذه المادة وتعمل على تحقيق أهدافها ، أبرزها ما يلى :

١–طريقة الإلقاء :

يقصـــد بهـــذه الطريقة أن يقوم المدرس بدور المحصل للمعلومات وليست هذه الطريقة عيـــبا فى حد ذاتها ، ولكن العيب يكمن فى طريقة استخدامها ، فمن المعروف لدى علماء التربية أن هـــناك مواطن تتطلب استخدام هذه الطريقة فى بعض المواقف التعليمية . فعندما يريد المعلم أن يخـــبر تلامـــيذه عـــن شيء ما لم يسمعوا عنه من قبل ، أو يحدثهم عن شخصية معينة فإنما يتطلـــب الموقـــف أن يقوم المدرس بترديد المعلومات والحقائق المختلفة عن هذا الموضوع .وقد يـــرجع تفضـــيل هذه الطريقة فى مجال التربية السكانية غير المدرسية أحيانا لعوامل كثيرة نذكر منها :

- نظام الامتحانات الذى يسود فى مدارسنا والذى يتكون من أسئلة مقاليه .

- إجهاد المدرس حيث يقوم بالحديث لفترات طويلة .
- شعور الدارسين بالملل لعدم تنوع الطريقة .
- قلة العائد التربوى خلال الدرس .

ويمكننا أن نقرر هنا انه ربما قد تظهر هذه المساوىء من خلال طريقة أخرى من طرق التدريس إذا أسيئ استخدامها ، لذا فالعيب لا يكمن فى الطريقة بقدر ما يكمن فى الاستخدام .

٢-**طريقة حل المشكلات** :-

وتهدف هذه الطريقة الى تدريب الدارس على مواجهة المشكلات ، والتفكير فى حلها بطريقة علمية منظمة ودقيقة . وقد تكون هذه المشكلات شخصية أو قومية مثل المشكلة السكانية. وتتكون هذه الطريقة من عدة نقاط رئيسية تشمل تحديد المشكلة ، جمع المعلومات عن المشكلة ، جدولة المعلومات ، ووضعها فى قوائم ، عرض وتقديم المعلومات ، الوصول الى نتائج ، تحليل النتائج التى تترتب على النتائج ، طريقة الحلول الممكنة .(٤٩)

٣- **طريقة التعبير عن الرأى** :

وفيها يشجع المدرس الدارسين على التعبير عن آرائهم فى المشكلة السكانية التى تواجه مجتمعهم لعلهم يصلون إلى أفكار جديدة قد تساعد فى حل المشكلة وهناك طريقتان للمناقشة :

- المناقشة التى تتسم بروح الصداقة وعدم التعصب والبعد عن التحيز فى تفسير الأمور حيث يقوم المعلم باستخلاص المعلومات والمفاهيم من الدراسين الخاصة بالمشكلة السكانية.
- المناقشة التى تتسم بالخلاف ويميل فيها الدارسون عادة الى تأكيد مواقفهم تجاه المشكلة ويتمسكون دون أن ينصتوا الى الحقيقة وغالبا ما تسيطر على هذه الطريقة روح التهكم، وتسودها المحاولات العقيمة . وعلى المدرس أن يوجه المناقشة فى موضوعات التربية السكانية حيث يسيطر عليها روح الود والصداقة الموضوعية .

٤- **طريقة الاستكشاف** :

يقوم المدرس والدارسين بدراسة القضايا والمشكلات داخل إطارها كلوحة توضيحية ، ويسود فى الفصول الدراسية المناخ السيكولوجى المفتوح . وتهدف هذه الطريقة إلى تصنيف - القضية السكانية - وتقديم عدة فروض تجاهها ، وبعد ذلك يقوم الدارسون بتحليل القيم

المتصارعة التى تنشأ من خلال استعراض وجهات النظر المبنية على فروض مختلفة ثم يقرروا أى الحلـــول أو وجهـــات الـــنظر التى يمكن الدفاع عنها حيث تقدم كعروض أو اقتراحات .وفى بعض الأحيان يقوم الدارسين بتنفيذها .

٥-**تمثيل الأدوار** :-

ويعتمد هذا الأسلوب على مبدأ تمثيل الأدوار بطريقة تلقائية عفوية حيث يمثل الدارسين أفـــرادا مـــن أعمار ووظائف مختلفة ، وفى أدوار عديدة ، ويأتى تمثيل الدور من ابتكار الدارس وشـــعوره وتخـــيله الموقـــف الذى يمثله. وعن طريقه تمثيل الدور يبدى الدارسون آرائهم نحو القضـــايا السكانية والمشكلات التى تنجم عنها فى الحاضر والمستقبل ، وبذلك يتفاعل الدارس مع المشكلات كأنها مشكلة خاصة به .

٦-**عصف الذهن** : Brain Storming

تســـتخدم هـــذه الطريقة فى كثير من المشاكل ، ويمكن الاستفادة منها فى دراسة وإيجاد حلـــول للمشكلة السكانية ، وذلك بسرد كل الأفكار المرتبطة بالمشكلة بدون إصدار حكم عليها ، ولذلك يجب أن نأخذ فى اعتبارنا كل الأفكار المطروحة.

٧-**المواجهة** : Confrontation

يواجـــه الـــدارس العديد من الأراء المختلفة والتناقضات بين ما يدرسه وبين ما يعتنقه ، ومـــن واجـــب المـــدرس أن يـــناقش هذه القضايا المتعارضة أو الاختلافات فى الرأى كأن يقدم مقـــتطفات من آراء خبراء ، أو بعض التقارير فى مجال السكان ، ويطلب من الدارسين رأى كل منهم فى هذه الآراء ، وبذلك يتعرف المدرس على الآراء السالبة والموجبة تجاه القضية .(٥٠)

٨- **طريقة فليب** : Philip 6-6

وفـــيه يتم تقسيم مجموعة الدارسين إلى سته مجموعات صغيرة كل مجموعة تتكون من ســـتة أفـــراد لمـــدة محددة ، ويمكن تقسيم الدارسين فى فصول محو الأمية ، وتعليم الكبار الى مجموعـــات لمناقشـــة المشكلة السكانية تحت قيادة واحد منهم بالاتفاق مع المدرس لمشاركة كل منهم فى إيجاد الحلول التى تتناسب من خلال معطياتهم الثقافية والمثيرات البيئية من حولهم .

٩-**جلسات العمل لفترات قصيرة** :

يعتـــبر هذا الأسلوب من الطرق التى تثرى المناقشة الفردية حيث يقوم المدرس بتقسيم الدارســـين إلـــى مجموعات صغيرة عادة ما تتكون من ٤-٦أفراد ، ويخصص وقت محدد لكل

مجموعـــة من المجموعات من ١٠-١٥دقيقة حيث تقوم كل مجموعة بمناقشة الموضوع المحدد لهـــم ، وفى نهاية الوقت المحدد تقدم كل مجموعة أفكار ومقترحات وتعرضها على بقية أعضاء الفصل .

١٠- **أسلوب المجموعة تراقب المجموعة : Fish Bowl method**

يســتخدم هــذا الأســلوب لقياس مدى استيعاب الطلاب للجوانب التى قدمت لهم خلال الـــدرس ، وفيه ينقسم الطلاب الى مجموعتين : مجموعة صغيرة مكونه من خمسه أو سته أفراد وتـــتكون المجموعة الأخرى من بقية المتدربين . ويطلب المعلم من المجموعة الصغيرة مناقشة موضـــوع معين ، وتقوم المجموعة الأخرى بمراقبة المجموعة الصغيرة ، ثم يقوم المعلم بتبادل أدوار ومواقع المجموعتين .

١١- **أسلوب المحاكاة : Simulation Method**

يقـــوم المعلـــم بإعداد مشكلة مكتوبة تتميز بالواقعية تشترك فيها مجموعة من الأجهزة والهيئات وهذا يجعلها أكثر تعقيدا من كل من الحالات المكتوبة وأسلوب تمثيل الأدوار .

١٢- **أسلوب النقد : Criticism Method**

عـــند استخدام هذا النوع من الأسلوب يحسن استخدام عصف الذهن بان يوجه المعلم سؤالا للطلاب عن تعريف أسلوب النقد ومجالاته .[٥١]

وبالـــرغم تعـــدد طـــرق وأساليب تدريس الكبار فى مجال التربية السكانية إلا أن بعض الدراسات الميدانية ، ومنها الدراسة التى قام بها سعيد جميل ، وفايز مراد مينا (١٩٨١) والتى تناولـــت " تقويم برنامج الثقافة العامة لمحو الأمية فى مصر قد توصلت الى أن طرق وأساليب التدريس المتبعة فى برنامج الثقافة العامة لمحو الأمية يعتمد وبصورة أساسية على طريقة واحدة هـــى الإلقـــاء والتلقين مع إمكان وجود بعض المناقشات المحدودة أثناء الدرس .[٥٢] ومن أسباب ذلـــك أن قـــدرا كبيرا من تعليم الكبار يقوم به مدرسو المدارس الذين لا يريدون تغيير أسلوبهم التقليدى ، أو لا يعرفون كيفية هذا التغيير ، أو ليست لديهم الطاقة اللازمة لأحداثه . وسبب أخر هو أن معظم الدارسين الكبار لا يريدون اكثر من اجتياز الامتحان .[٥٣] كما أن اعتماد المعلمين فـــى تدريـــس الأميين الكبار على أسلوب التلقين والحفظ يرجع أيضا الى عدم تخصص المعلمين فى هذا المجال ، الأمر الذى جعل الدارسين إما أن يتسربوا من مراكز وفصول محو الأمية ، او انهم قد يضطرون للاستمرار فى الدراسة دون رغبة حتى يحصلوا على الشهادة .[٥٤]

وعلـــى الـــرغم مـــن الانتقادات التى توجه الى طريقة الإلقاء والتلقين والتى تشيع على نطـــاق واسع فى برامج محو الأمية ،ألا انه فى إمكان المعلم أن يجعلها صالحة وذلك بأن يفسح

مجـال المناقشـة وإبداء الرأى للتلاميذ فى إثناء الشرح ، مع إثارة بعض المشكلات والأسئلة ، ومطالبـتهم بالتعبـير عن آرائهم ، والاشتراك فى إعطاء ملخص للدرس ، ثم تزويدهم بعدد من الأسئلة للإجابة عنها ، مثل مشكلة الزيادة السكانية الأمر الذى يجعلهم يشعرون بفداحة المشكلة .

ومن الأفضل أن ينوع المعلم من طرائقة ، فيجمع بين طريقة الإلقاء والطرق الأخرى ، وبذلك تصبح الطريقة مقبولة وخاصة أن استخدامها تحتمه بعض المواقف التعليمية .(٥٥)

ويمكنـنا هـنا أن نميز بين مجموعة من الاتجاهات التدريسية التى يتبناها المعلمون فى ممارسـاتهم التدريسية داخل الفصل ، فهناك الاتجاه الذى يؤمن بوجود مصدر للمعرفة يأخذ عنه المتعلم ، فكثير من المعلمين يعتقدون أن الفرد لا يمكن أن يتعلم بنفسه بل أن للمعرفة مصدر هو الـذى يعطيها ودور المتعلم أن يتلقى هذه المعرفة عن هذا المصدر ، وهذا المصدر قد يكون هو المعلـم أو الكتاب ، وفى اغلب الأحيان يكون ذلك من المعلم الذى يسيطر على الفصل ، يلقى ما يـريد ، وعلـى المـتعلم أن يستمع . والمعلم هو الذى يرسم للطالب طريقة ، فيحدد له الكتاب والصـفحات والتدريبات . والحقيقة أن هذا الاتجاه لم يعد مستحبا لا من الناحية الإنسانية ولا من الناحية التربوية .

وهـناك أيضـا الاتجـاه الذى يؤمن بضرورة أن يبذل الدارس الجهد الأكبر لاكتساب المعرفة حيث يؤمن أصحاب هذا الاتجاه بان التعلم هو الأساس ، وعلى ذلك فإن دور المعلم هو خلـق البيئة والفرص التى يتعلم فيها الطالب بنفسه ، فإذا ما واجه معلومة فإنه يحللها ويستثمرها ويسـتخدمها ، ويربطها بما سبق له من معلومات أخرى . ويرى بعض أصحاب هذا الاتجاه ما هـو ابعـد مـن ذلـك ، حيث يرون ألا تقدم للطالب معلومات ولا علاقات جاهزة بل توفر له الظروف التعليمية التى تساعده على اكتشاف هذه المعلومة أو العلاقة .(٥٦)

وإذا كانـت هـذه هـى الأساليب المطروحة أمام معلمى التعليم غير النظامى سواء فى مؤسسـات محو الأمية أو غيرها ، فان الفصل الحالى ينبه مرة أخرى الى أن التوصية باستخدام طـرق التدريس على نحو معين لا يعنى تلقائيا انه يتم استخدامها فى فصول محو الأمية ، أو أن الاسـتخدام يتم على النحو المنشود نظرا لتداخل عوامل عديدة اجتهدت الباحثة فى استكشافها فى سـياق تعرضها للمعوقات ، وتوليها اهتماما فى القسم التالى والذى يتناول الدراسة الميدانية التى قامت بإجرائها .

الدراسة الميدانية حول دور مؤسسات محو الأمية فى مواجهة المشكلة السكانية :

فـــى إطـــار الأهــداف العامة التى يسعى الفصل إلى تحقيقها ، والتى تشمل تفعيل دور مؤسســـات التعليم غير النظامى فى مواجهة المشكلة السكانية ، تم تخصيص هذا الجزء لمناقشة إجراءات الجزء الميدانى والأداة المستخدمة فيه .

الأداة الرئيســـية المســـتخدمة لجمع البيانات فى هذا البحث هى استبيان يغلب عليه طابع الأسئلة المقيدة ، مع وجود بعض الأسئلة المفتوحة .

ونتـــناول فـــيما يلـــى إجراءات البحث متضمنا الخطوات التى اتبعت فى بناء الاستبيانان المستخدمان فى البحث حتى وصلا إلى الصورة النهائية ، وتصميم أجراء البحث من حيث عينته وخطـــه تحلـــيل النتائج واهم مجالات التوصيات والمقترحات المستهدفة ، ثم العينات الفعلية التى اجرى عليها ، وبعض الملاحظات المتعلقة بها وبتطبيق الاستبيانات .

أولا : بناء الاستبيان :-

بالـــرغم مـــن أن لدى الباحثة بعض التصورات التى تتعلق بتفعيل دور مؤسسات التعليم غـــير الـــنظامى فـــى مواجهة المشكلة السكانية ، ألا أن كان من الضرورى تحديد هذه الأدوار بصورة اكثر دقة من خلال الاحتكاك بالميدان واستشارة بعض أساتذة الجامعات وبعض الخبراء فى مجال محو الأمية .

وفى ضوء ذلك فقد سارت خطوات بناء الاستبيان على النحو التالى :-

١- أجـــراء دراسة استطلاعية للتعرف على دور مؤسسات التعليم غير النظامى فى مواجهة المشكلة السكانية .

٢- صياغة الصورة المبدئية للاستبيان .

٣- عرض الصورة المبدئية للاستبيان على عدد من الخبراء .

٤- إعداد الاستبيان فى صورته النهائية .

وفيما يلى عرض موجز لأهم ما تم فى هذه الخطوات :-

١-الدراسة الاستطلاعية :-

قامـــت الباحـــثة بـــزيارة مركزيـــن من مراكز محو الأمية ، حيث التقت بمجموعة من المعلميـــن والخـــبراء فى مجال محو الأمية حيث قامت بشرح الهدف من هذا البحث ، تم طلبت منهم الإجابة على تساؤلات البحث .

وينـــبغى الإشـــارة إلـــى أن هذه الدراسة الاستطلاعية قد أضافت الكثير الى تصورات الباحثة عن تفعيل دور مؤسسات التعليم غير النظامى فى مواجهة المشكلة السكانية بفصول محو الأمية .

٢-صياغة الصورة المبدئية للاستبيانين :-

قامت الباحثة بصياغة الصورة المبدئية للاستبيانات فى ضوء نتائج الدراسة الاستطلاعية وبعـــض الكـــتابات والبحوث السابقة وتصوراتها الشخصية عن تفعيل دور مؤسسات التعليم غير النظامى فى مواجهة المشكلة السكانية .

وقد روعى فى تصميم الاستبيانان مايلى :-

أ-صياغة جميع الأسئلة بأسلوب واضح .

ب-وجود ثلاث اختيارات أمام كل عبارة (نعم - إلى حد ما - لا) .

جـــــ-وجـــود ســـؤالين من الأسئلة المفتوحة الغرض منها استيضاح بعض التفصيلات الخاصة بـــبعض المشكلات التى يمكن أن تعوق تحقيق مؤسسات محو الأمية لدورها فى مواجهة المشكلة السكانية وبعض المقترحات لتطويرها .

وقد بلغ عدد الأسئلة فى استبيان المعلمين (٣٣) سؤالا ، كما بلغ عدد الأسئلة فى استبيان الخبراء (١٠) أسئلة ، وقد انتهى كل استبيان بسؤالين مفتوحين .

٣-عرض الصورة المبدئية للاستبيان على عدد من الخبراء :

قامت الباحثة بعرض الصورة المبدئية للاستبيانين على عدد من الخبراء كمحكمين ، وقد روعـــى فـــى اختيار هؤلاء الخبراء تعدد زوايا الرؤية فى مجال تعليم الكبار ، سواء من جوانب نظـــرية أو تطبيقـــية ، فـــيما يتعلق بفلسفته ومناهجه ، أو من حيث الخبرة المتخصصة فى بناء الاستبيانات . *

وقد أبدى المحكمين مجموعة من الملاحظات أخذت بها الباحثة .

---

* تفضل كل من الأساتذة الآتية أسمائهم بابداء الرأى فى الاستبيانان (الأسماء مرتبة أبجديا) :-

ا.د. سعيد جميل : أستاذ بشعبة بحوث السياسات التربوية بالمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية .

ا.د. صلاح الدين جوهر : أستاذ بقسم التخطيط بجامعة الأزهر .

ا.د. عبد الله بيومى : رئيس شعبة التعليم الفنى بالمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية .

ا.د. فيليب اسكاروس : أستاذ بشعبة بحوث السياسات التربوية بالمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية .

٤-أعداد الاستبيانان فى صورتهما النهائية :-

تــم إعدادهــا فــى صورتهما النهائية فى ضوء ملاحظات الأساتذة المحكمين بما يسمح بتحقــيق أهداف البحث ، كما تم استطلاع رأى أعضاء فريق البحث فيما يتعلق بالصياغة النهائية له ، وتم اخذ الملاحظات فى الاعتبار .

وفيما يلى أهم ملامح الصورة النهائية لهما :-

أ- <u>بالنسبة للاستبيان الموجه للمعلمين</u> :-

يتكون الاستبيان من ٣٣ سؤالا * يتضمن مايلى :-

- ســؤال تمهيدى يتناول البيانات الشخصية مثل الاسم (اختيارى) والمؤهل حيث قسم إلى مســتويات : مؤهــل متوســط / مؤهل فوق المتوسط /مؤهل عال تربوى / مؤهل فوق المتوسط /مؤهل عال / غير ذلك ، والخبرة فى مجال تعليم الكبار حيث قسمت أيضا إلى مستويات : اقل من خمس سنوات ، من ٥ إلى ١٠ سنوات اكثر من ١٠ سنوات ، وعدد أفــراد الأســرة ، عدد البرامج أو الدورات التدريبية التى حصل عليها فى مجال التربية السكانية .
- الأسئلة من ١ – ١٥ فى البند ثانيا تتعلق برؤية المعلم حول وعى الدارسين بمحو الأمية.
- الأســئلة من ١ – ٨ تتعلق بطرق وأساليب المعلم بمراكز محو الأمية فى معالجة قضايا المشكلة السكانية .
- الأســئلة مــن ١ – ٥ فــى البند رابعا تتعلق برؤية المعلم لكيفية تفعيل مواجهة المشكلة السكانية .

ب- بالنسبة للاستبيان الموجه للخبراء :-

يــتكون الاســتبيان مــن عشــرة ** أسئلة تتعلق بالوضع الراهن لفصول محو الأمية بالمراكــز المخــتلفة . حيث بدأ الاستبيان بسؤال تمهيدى يتناول البيانات الشخصية مثل الاسم ، والوظــيفة والخــبرة فــى مجــال تعلــيم الكبار حيث قسمت إلى ثلاث مستويات اقل من خمس سنـــوات ، من٥ – ١٠ سنوات ، اكثر من ١٠ سنوات .

---

* أنظر الملحق رقم (١)

** انظر الملحق رقم (٢)

ثانيا : اختيار ووصف العينة :

تم اختيار أفراد كل فئة من الفئات الثلاث بطريقة عشوائية :

أ – فئة معلمى فصول محو الأمية وتعليم الكبار : وقد تم اختيارهم من المراكز المنتشرة ببعض محافظــات مصر مثل محافظة :القاهرة والفيوم والشرقية والدقهلية ،وتم التطبيق على فئة حجمها (٢-٣) معلما (انظر ملحق (٣) .

ب– فئة أساتذة كليات التربية : وقد تم اختيارهم من أعضاء هيئة التدريس من أقسام محو الأمية وتعلــيم الكــبار أو ممن لهم باع كبير فى هذا المجال، وذلك أيضا فى بعض المحافظات مثل : القاهــرة والفيوم والشرقية والمنصورة وأسيوط ، كما تم اختيار عينة من الهيئة البحثية بالمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، وقد وصل عدد ممن تم التطبيق عليهم إلى (١٧) أستاذا .

حـــ– فــئة خــبراء محــو الأمية وتعليم الكبار : وقد تم اختيارهم أيضا من المراكز المنتشرة بالمحافظــات الخمس سابقة الذكر ، وهم يشغلون وظائف قيادية وإدارية وفنية ولهم خبرة طويلة فــى بــرامج محــو الأمية وتعليم الكبار، ، وقد وصل حجم هذه الفئة إلى (٦٧) خبيرا ، (انظر الجدول رقم (٢) الذى يوضح عدد أفراد كل فئة وسنوات خبراتهم.

ثالثا : النتائـج وتفسيرها :

بعــد التطبيق ، تم تفريغ فقرات استمارات البحث واستخراج النسب المئوية لكل عبارة ، كمــا تم جدولتها ، وحساب عدد التكرارات لكل عبارة من الأسئلة المفتوحة، ولقد تم التوصل إلى عدة نتائج من هذا الجزء الميدانى ، حيث تم تصنيفها طبقا لتساؤلات الجزء الميدانى كما يلى :

• **السؤال الأول :**

ما مدى وعى المعلم بمشكلة الزيادة السكانية ؟

بالرجوع إلى النتائج المدونة فى الجدول رقم (٣) يتضح ما يلى :

- يرى (١٣,٦%) فقط من المعلمين أن تنظيم الأسرة ضرورى فى المجتمع المصرى وأن حوالى (٨٤,٤%) يرون أنه غير ضرورى ، (٢%) يرى أنه إلى حد ما .
- يرى (٧٢,٥%) من فئة المعلمين أن تنظيم الأسرة يخالف تعاليم الدين ، بينمــا يــرى (١٥%) فقــط أنها لا تخالف ، أيضا كان هناك (١٢,٥%) يروا أن التنظيم فى الأسرة يخالف تعليم الدين إلى حد ما .

- كما يعتقد (٧٦,١%) منهم أن المجتمع يزداد تقدما بالزيادة فى عـدد السكان وحوالـى (١٥,٦%) فقـط يرون أن المجتمع يتخلف بالزيادة السكانية ،وهناك (٨,٣%) يعتقدون أن المجتمع يزداد تقدما بالزيادة السكانية إلى حد ما .
- كما أفاد حوالى (٢٧,٢%) من فئة المعلمين أن المشكلة السكانية ترجع أساسا إلى سوء تخطـيط التنمـية الاقتصادية ، بينما حوالى (٣٨,٤%) منهم يرون غير ذلك ، كما كان حوالى (٣٤,٤%) يرون أن المشكلة ترجع إلى حد ما إلى سوء التخطيط .
- يـرى (٢٢,٨%) تقريبا أن المشكلة السكانية ترجع لإهمال الدولة لها سنوات طويلة ،كما يـرى حوالى (٤٦,٧%) منهم أنه قد يكون هناك أسباب أخرى لذلك، أيضا كان حوالـى (٣٠,٥%) يظنون إلى أنها ترجع لإهمال الدولة إلى حد ما .

جدول رقم (٢)

يوضح عدد أفراد كل فئة وعدد سنوات خبرتهم

العينة	عدد الأفراد	عدد سنوات الخبـــرة					
		أقل من ٥ سنوات		من ٥-١٠ سنوات		أكثر من ١٠ سنوات	
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
المعلمون	٢٩١	١٣٤	٤٦	٥٠	١٧,٢	١٠٧	٣٦,٨
أساتذة الكليات	١٧	٤	٢٠	٨	٥٣,٣	٥	٢٦,٧
خبراء محو الأمية	٦٧	١٢	١٧,٩	٤١	٦١,١	١٤	٢١

- أعـتقد حوالـى (٩,٦%) أن المشـكلة السـكانية ترجع لعدم وعى الأسرة بمخاطر تلك المشـكلة ، كمـا أعتقد (٧٧,٤%) غير ذلك . بينما نجد (١٣%) منهم يرون أن المشكلة ترجع لعدم وعى الأسرة بالمخاطر إلى حد ما .
- يـرى (١٤,٥%) من فئة المعلمين أن المشكلة السكانية تزيد من حدة الفقر بينما لا يرى حوالـى (٧١,٥%) ذلـك، كما أن هناك (١٤%) يرون أن النمو السكانى يزيد من حدة الفقر إلى حد ما .
- كمـا يرى (١٢%) تقريبا من المعلمين أن المشكلة السكانية تزيد من انتشار البطالة فى المجـتمع ، بيـنما يرى (٨١%) منهم أن المشكلة لا تزيد من نسب البطالة ، أيضا كان هناك حوالى (٧%) يرى أن المشكلة تزيد البطالة إلى حد ما .

- كان يرى حوالى (١٧,٢%) منهم أن المشكلة لها علاقة بنقص الغـذاء ، بينمـا يـرى (٥٥,٦%) تقريـبا أن هذه المشكلة ليس لها علاقة بنقص الغذاء، أيضا يرى (٢٧,٢%) منهم تقريبا أن هذه المشكلة لها علاقة بنقص الغذاء إلى حد ما .
- ويـرى أيضا حوالى (١٠,٢%) أن المشكلة السكانية تؤدى إلى خفض معدلات التنمية ، بيـنما يـرى (٧٥,٨%) تقريبا أن المشكلة لا تؤدى إلى خفض معدلات التنمية ، وكان هـناك حوالى (١٤%) يعتقدون أن المشكلة السكانية لها علاقة بمعدلات التنمية إلى حد ما.

- يعتقد حوالى (٩%) من المعلمين أن المشكلة السكانية تزيد من مشاكل البيئة، كما ظن حوالى (٧٦,٨%) منهم أنها لا تزيد من مشاكل البيئة، وكان هناك (١٤,٢%) يرى أن المشكلة تزيد مشاكل البيئة إلى حد ما .
- كمـا اعتقد (١٠%) من المعلمين أن هذه المشكلة لها علاقة بانخفاض مستوى الصحة العامة للأفراد ، بينما يرى (٧٢,٨%) منهم أن هذه المشكلة ليس لها علاقة بذلك ، كما كان هنـاك (١٧,٢%) يرون أن هناك علاقة إلى حد ما .
- أيضا تعتقد (١٢%) منهم أن المشكلة السكانية لها علاقة بمشكلات النقل والمواصلات ، كما يـرى (٧٤,٥%) من المعلمين أن النمو السكانى ليس له علاقة بمشكلة النقل والمواصلات ، وكان هناك (١٣,٥%) يرون أن هناك علاقة بينهما إلى حد ما .
- يظن حوالى (١١,٣%) أن هناك علاقة بين المشكلة السكانية واستهلاك الطاقة، بينما يظـن (٦٧,٥%) تقريـبا أنه ليس هناك علاقة ، كما يرى حوالى (٢١,٢%) قد توجد علاقة بينهما إلى حد ما .
- كمـا يرى (١٣,٦%) تقريبا أن هناك علاقة بين المشكلة السكانية وانخفاض السياسات العامة فـى الدولة ، بينما يرى حوالى (٤٥,٤%) أنه يوجد علاقة أيضا يرى (٤١%) من المعلمين أن هذه العلاقة موجودة إلى حد ما .

جدول رقم (٣) يوضح

رأى معلمى محو الأمية وتعليم الكبار فى دور

المؤسسات فى مواجهة المشكلة السكانية

العبارات	نعم		إلى حد ما		لا	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
أولا: مدى وعى المعلم بمشكلة الزيادة السكانية: أرى أن تنظيم الأسرة ضرورى فى المجتمع المصرى ؟	٤١	١٣,٦	٦	٢	٢٥٥	٨٤,٤
أرى أن تنظيم الأسرة يخالف تعاليم الدين ؟	٢١٩	٧٢,٥	٣٨	١٢,٥	٤٥	١٥
أعتقد أن المجتمع يزداد تقدما بالزيادة فى عدد السكان ؟	٢٣٠	٧٦,١	٢٥	٨,٣	٤٧	١٥,٦
أظن أن المشكلة السكانية ترجع أساسا إلى سوء تخطيط التنمية الاقتصادية ؟	٨٢	٢٧,٢	١٠٤	٣٤,٤	١١٦	٣٨,٤
أرى أن المشكلة السكانية ترجع لإهمال الدولة لها سنوات طويلة ؟	٦٩	٢٢,٨	٩٢	٣٠,٥	١٤١	٤٦,٧
أعتقد أن المشكلة السكانية ترجع لعدم وعى الأسرة بمخاطرها ؟	٢٩	٩,٦	٣٩	١٣	٢٣٤	٧٧,٤
أرى أن المشكلة السكانية تزيد من حدة الفقر ؟	٤٤	١٤,٥	٤٢	١٤	٢١٦	٧١,٥
أرى أن المشكلة السكانية تزيد من انتشار البطالة ؟	٣٦	١٢	٢١	٧	٢٤٥	٨١
أرى أن المشكلة السكانية ترتبط بنقص الغذاء ؟	٥٢	١٧,٢	٨٢	٢٧,٢	١٦٨	٥٥,٦
أرى أن المشكلة السكانية تؤدى إلى خفض معدلات التنمية ؟	٣١	١٠,٢	٤٢	١٤	٢٢٩	٧٥,٨
أرى أن المشكلة السكانية تزيد من مشاكل البيئة ؟	٢٧	٩	٤٣	١٤,٢	٢٣٢	٧٦,٨
أعتقد أن المشكلة السكانية ترتبط بانخفاض مستوى الصحة العامة للأفراد ؟	٣٠	١٠	٥٢	١٧,٢	٢٢٠	٧٢,٨
أعتقد أن هناك علاقة بين المشكلة السكانية ومشكلات النقل والمواصلات ؟	٣٦	١٢	٤١	١٣,٥	٢٢٥	٧٤,٥
أرى أن هناك علاقة بين المشكلة السكانية واستهلاك الطاقة ؟	٣٤	١١,٣	٦٤	٢١,٢	٢٠٤	٦٧,٥
أعتقد أن هناك علاقة بين المشكلة السكانية وإخفاق السياسات العامة فى الدولة ؟	٤١	١٣,٦	١٢٤	٤١	١٣٧	٤٥,٤
ثانيا: رؤية المعلم حول وعى الدارسين بمحو الأمية: أظن أن الدارسين ببرامج محو الأمية على وعى بمشكلة الزيادة السكانية ؟	٦٠	١٩,٩	١٢٧	٤٢,١	١١٥	٣٨

العبـــــــــــارات	نعم		إلى حد ما		لا	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
أعـــتقد أن الدارسين على علم بالإحصاءات الحديثة لمعدل الزيادة السكانية ؟	١٣٦	٤٥	٩٤	٣١,١	٧٢	٢٣,٩
أرى أن الدارســـين بـــبرامج محو الأمية يدركون الأضـــرار والمشـــكلات الاقتصـــادية والاجتماعية والصحية والنفسية الناجمة عن المشكلة السكانية ؟	٦٥	٢١,٥	١٢٤	٤١,١	١١٣	٣٧,٤
أظـــن أن الدارســـين بمحو الأمية عموما يعرفون مميزات الأسرة صغيرة العدد ؟	٤٣	١٤,٢	٨٨	٢٩,١	١٧١	٥٦,٧
أعـــتقد أن الدارســـين بمحو الأمية لديهم اتجاهات إيجابية نحو تنظيم الأسرة ؟	٢٨	٩,٣	١٢٦	٤١,٧	١٤٨	٤٩
ثالـــثا: طـــرق وأســـاليب المعلم :بمراكز محو الأمية فى معالجة قضايا المشكلة السكانية أعـــتقد أن التدريس بطريقة الإلقاء غير مجدى فى تناول المشكلة السكانية مع الدارسين بمحو الأمية ؟	٦٦	٢١,٨	١٠٥	٣٤,٨	١٣١	٤٣,٤
أفضـــل تـــناول مفهومـــات التربية السكانية داخل المقررات الدراسية ؟	٣٢	١٠,٦	٥٦	١٨,٥	٢١٤	٧٠,٩
أرى تـــناول مفهومـــات التربية السكانية فى مقرر مستقل؟	١٠١	٣٣,٤	٦٣	٢٠,٩	١٣٨	٤٥,٧
أعـــتقد أن أسلوب المناقشة أفضل الأساليب لتناول القضايا السكانية مع دارسى برامج محو الأمية ؟	٣٦	١٢	٣١	١٠,٢	٢٣٥	٧٧,٨
أفضـــل استخدام وسائل تعليمية كالصور والأشكال والرسوم البيانية لإبراز مخاطر المشكلة السكانية ؟	٣٦	١٢	٢٩	٩,٦	٢٣٧	٧٨,٤
أفضل أن تشمل امتحانات محو الأمية فى نهاية البرنامج أسئلة حول فهم الدارسين للمشكلة السكانية؟	٥١	١٦,٩	٧٣	٢٤,١	١٧٨	٥٩
أوضح آرائى فى المشكلة السكانية أثناء الشرح ؟	٢٦	٨,٧	٥٣	١٧,٥	٢٢٣	٧٣,٨
أجـــرى زيارات ميدانية مع الدارسين للجهات التى لها علاقة بالمشكلة السكانية ؟	٨٤	٢٧,٨	٨٦	٢٨,٥	١٣٢	٤٣,٧
رابعـــا: رؤيـــة المعلم لكيفية تفعيل مواجهة المشكلة السكانية : أعتقد أن المناهج الحالية بمحو الأمية تحتاج إلى تعديل يتناول موضوعات المشكلة السكانية بشكل أفضل ؟	٤١	١٣,٦	١٠٣	٣٤,١	١٥٨	٥٢,٣

العبـــــــــــارات	نعم		إلى حد ما		لا	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
أشـــعر بحاجتى إلى دورات تدريبية فى كيفية تناول موضوعات التربية السكانية ؟	٤٤	١٤,٦	٥٠	١٦,٥	٢٠٨	٦٨,٩
إرجـــع إلـــى دلـــيل المعلم لمساعدتى على تدريس مفاهيم التربية السكانية ؟	٣٧	١٢,٢	٦٣	٢٠,٩	٢٠٢	٦٦,٩
أرى أن دلـــيل المعلـــم بصورته الحالية يحتاج إلى تعديـــل لمســـاعدة المعلميـــن علـــى تناول المشكلة السكانية ؟	٥١	١٦,٩	١١٣	٣٧,٤	١٣٨	٤٥,٧
أعـــتقد أن تغيير اتجاهات وسلوكيات الدارسين تجاه المشـــكلة الســـكانية يتطلب إعادة النظر فى النظام الحالى لمحو الأمية ؟	٥٨	١٩,٢	١٠٢	٣٣,٨	١٤٢	٤٧

التعليق على النتائج المتعلقة بمدى وعى المعلم بمشكلة الزيادة السكانية :

ممـــا ســـبق رصده من استجابات لفئة المعلمين فيما يتعلق بالكشف عن وعيهم الحقيقى بمشكلة الزيادة السكانية نجد أن :-

- مـــازال يســـيطر على نسبة كبيرة (٨٤,٤%) من معلمى محو الأمية وتعليم الكبار أن تنظيم الأسرة غير ضرورى للمجتمع المصرى، وقد يرجع ذلك لقلة وعيهم بالتداعيات السلبية التى تعـــود علـــى المجتمع . وهذا قد يتفق مع ما توصل إليه محمد السيد محمد جميل (١٩٩٦) من أن حوالى (٤٠%) من عينة المعلمين يرون أن تنظيم الأسرة غير ضرورى .
- أما فيما يتعلق بتنظيم الأسرة ، فنجد أن هناك نسبة لا يستهان (٧٢,٥%) ترى أن هذا يخالف تعالـــيم الديـــن ، ويـــرجع ذلك لجهل هؤلاء برأى الدين فى تنظيم الأسرة حيث أباح ذلك ما دامت هناك ضرورة اجتماعية واقتصادية . وقد يتفق هذا إلى حد ما مـــع مـــا توصـــل إليه محمد السيد محمد جميل .

أيضـــا اتضـــح أن بعـــض المعلميـــن ما زالوا يعتقدون أن المجتمع يزداد تقدما بالزيادة الســـكانية غافليـــن بذلـــك الخلـــل الذى قد يحدث بين موارد الدولة سواء الصناعية والزراعية والسياحية وغير ذلك وبين حاجات السكان من رعاية صحية وتعليمية وتغذية واسكان ، وقد أكد ذلـــك اســـتجابة المعلمين وموافقة أغلبهم على أن هذه المشكلة لا ترجع إلى سوء تخطيط التنمية الاقتصـــادية ، غير مدركين أن النمو السكانى السريع له علاقة بتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد

المادية والبشرية والتى بالتالى تزيد من عناصر الاقتصاد القومى التى من أهمها الناتج القومى والاستهلاك والاستثمار والادخار .

وقد أشار بعض المعلمين إلى أن هذه المشكلة قد تعود إلى إهمال الدولة لها سنوات طويلة، وقد يرجع ذلك لعدم إدراكهم أن حل التزايد السكانى ليس مسئولية الدولة وحدها ، بل يقع أيضا على عاتق الأفراد فهى مسئولية مشتركة بين الدولة والأفراد وأيضا الجهات المعنية بذلك.

وقد أكد ذلك رأى نسبة كبيرة منهم لا تعى أن المشكلة السكانية ترجع لعدم وعى الأسرة بمخاطر تلك المشكلة وبهذا فهؤلاء الأفراد يلقوا بالمسئولية على أسباب أخرى أو أنهم لم يشعرون بالمسئولية الفردية تجاه ذلك المجتمع ومشاكله .

كما يرى أكثر المعلمين أن التزايد السكانى لا يزيد من حدة الفقر والسبب فى ذلك هو عدم معرفتهم بأن هذا التزايد المستمر مقارنا بالتغيرات فى الناتج القومى المتفاوت بين الزيادة والنقصان فى القطاعات الاقتصادية المختلفة يؤدى إلى آثار سلبية على الاقتصاد القومى والتى تؤثر بالتالى على دخل الفرد .

كما يؤثر ذلك أيضا على عدم قدرة الدولة على توفير فرص العمل للشباب التى تدخل سوق العمل سنويا . فإن ارتفاع معدلات النمو السكانى وانخفاض معدلات التشغيل أثره الواضح على زيادة المتعطلين وارتفاع معدلات البطالة . وهذا ما أغفله نسبة كبيرة من المعلمين حيث يرون أن المشكلة السكانية لا تزيد من انتشار البطالة .

وقد اعتقد نسبة كبيرة من المعلمين أن المشكلة السكانية لا تؤدى إلى خفض معدلات التنمية سواء الزراعية أم الصناعية أم الاجتماعية وغير ذلك ، أو أن هذه المشكلة لها دور فى نقص الغذاء ، كما يرى أغلب المعلمين أن المشكلة السكانية لا تزيد عن مشاكل البيئة مثل إهدار الطاقة والموارد المختلفة والجفاف والتصحر ، والتلوث وما ينتج عن ذلك من انخفاض المستوى العام للصحة العامة للأفراد .

كما أظهرت النتائج أن أكثر المعلمين لايدركون أن هناك علاقة بين المشكلة السكانية ومشكلات النقل والمواصلات واستهلاك الطاقة ، وقد يرجع ذلك لعدم معرفتهم بالجهود التى تقوم بها الدولة لرفع مستوى تلك الخدمات أيضا اعتقد بعض المعلمين أنه ليس هناك علاقة بين المشكلة السكانية وإخفاق السياسات العامة فى الدولة، وقد يرجع ذلك إلى أن هذه السياسات غير واضحة المعالم والأهداف والتى من أهمها الحد من الزيادة السكانية ، أو قد يرجع ذلك لاعتقادهم بأن ذلك مسئولية الجمعيات الأهلية فقط .

* **السؤال الثانى :**

ما مدى وعى الدارسين الأميين بمشكلة الزيادة السكانية من وجهة نظر المعلم ؟

توضح النتائج المدونة فى الجدول رقم (٣) ما يلى :

- يـــرى حوالـــى (١٩,٩%) مـــن فـــئة المعلمين أن الدارسين ببرامج محو الأمية على وعى بمشـــكلة الزيادة السكانية ، بينما يرى (٣٨%) منهم أن الدارسين ليسوا على وعى بها ، كما يرى (٤٢,١%) أنهم على وعى بها إلى حد ما .
- يعتقد حوالى (٤٥%) من المعلمين أن الدارسين على علم بالاحصاءات الحديثة لمعدل الزيادة السكانية ، وأن حوالى (٢٣,٩%) منهم ليسوا على علم بها ، بينما يرى (٣١,١%) أنهم على دراية بها إلى حد ما .
- يظـــن (١٤,٤%) تقريـــبا أن الدارسين بمحو الأمية يعرفون مميزات الأسرة صغيرة العدد، بيـــنما هـــناك (٥٦,٧%) لا يعـــرفون مميزاتها أيضا (٢٩,١%) قد يعرفون مميزات الأسرة صغيرة العدد الى حد ما .
- يـــرى (٩,٣%) مـــن المعلمين أن الدارسين لديهم اتجاهات إيجابية نحو تنظيم الأسرة ، بينما يـــرى (٤٩%) منهم أن الدارسين ليس لديهم اتجاهات إيجابية ، ولكن هناك (٤١,٧%) منهم يرون أن إلى حد ما يوجد اتجاهات إيجابية عند الدارسين الأميين .

التعليق على النتائج المتعلقة بمدى وعى الدارسين الأميين بالمشكلة :

يتضح من إجابات فئة المعلمين أن نسبة متوسطة من الدارسين الكبار الأميين ليسوا على وعـــى كاف بمشكلة الزيادة السكانية أو بإحصاءات حديثة بمعدلاتها ، أو أنهم يدركون الأضرار والمشـــكلات الاقتصـــادية والاجتماعية والصحية والنفسية التى قد تنجم عن هذه المشكلة ، وقد يكون السبب فى ذلك هو خلو مقرراتهم الدراسية من تناول هذه الموضوعات بشئ من التفصيل.

كمـــا يتضـــح أيضا أن الدارسين الكبار لم يعرفوا مميزات الأسرة صغيرة العدد ولم يكن لديهـــم اتجاهـــات إيجابـــية نحو تنظيم الأسرة ، وقد يرجع ذلك بالدرجة الأولى للعادات والتقاليد الخاطـــئة والـــتى مـــا زالـــت مسيطرة على عقول تلك النوعية ، أو قد يكون السبب هو ضعف الخدمات الإعلامية والثقافية أو أن دور المعلم سلبى تجاه هذه المشكلة الحيوية .

* **السؤال الثالث :**

ما طرق وأساليب المعلم بمراكز محو الأمية فى معالجة قضايا المشكلة السكانية ؟

من النتائج التى تم التوصل إليها والموضحة بالجدول رقم (٣) يتضح ما يلى :

- يعتقد (٢١,٨%) من فئة المعلمين أن التدريس بطريقة الإلقاء غير مجدى فى تناول المشكلة. وهى نسبة متوسطة، وأيضا يعتقد (٤٣,٤%) من المعلمين أن طريقة الإلقاء مجدية فى تناول تلك المشكلة وهى النسبة الغالبة ، فى حين يرى (٣٤,٨%) أنها مجدية إلى حد ما وهى نسبة متوسطة .
- يفضـــل حوالـــى (١٠,٦%) مـــن المعلمين تناول مفهومات التربية السكانية داخل مقررات الدراســـة وهـــى نســـبة صـــغيرة، بينما لا يفضل (٧٠,٩%) تقريبا تناولها داخل المقررات الدراسية ، فى حين نجد أن هناك نسبة غير صغيرة تفضل تناول تلك المفهومات إلى حد ما.
- يـــرى حوالـــى (٣٣,٤%) من المعلمين أنها توافق على تناول مفهومات التربية السكانية فى مقرر مستقل . فى حين لا يوافق (٤٥,٧%) تقريبا تناولها فى مقرر مستقل . بينمـــا يـــرى (٢٠,٩%) أنه يمكن تناولها الى حد ما .
- يعـــتقد (١٢%) منهم أن أسلوب المناقشة أفضل الأساليب لتناول القضايا السكانية مع دارسى بـــرامج محو الأمية ، فى حين لا يوافق (٧٧,٨%) على ذلك . ولكن هناك (١٠,٢%) تقريبا تعتقد أن أسلوب المناقشة قد يكون أفضل إلى حد ما .
- كما يفضل حوالى (١٢%) من المعلمين استخدام وسائل تعليمية كالصور والأشكال والرسوم البيانية لإبراز مخاطر المشكلة السكانية بينما لا يفضل ذلك حوالى (٧٨,٤%) ، إلا أن هناك مجموعة تفضل ذلك إلى حد ما ونسبتهم حوالى (٩,٦%) .
- توافق(١٦,٩%) من المعلمين على أن تشمل امتحانات محو الأمية فى نهاية البرنامج أسئلة تـــتعلق بالمشكلة السكانية، بينما لا يوافق (٥٩%) على ذلك ، فى حين نجد أن هناك (٢٤,١ %) توافق إلى حد ما .
- يقـــوم حوالـــى (٨,٧%) بتوضيح رأيهم فى المشكلة السكانية أثناء الشرح بينما لا يلجأ لذلك حوالى (٧٣,٨%) ، فى حين نجد (١٧,٥%) يبدوا آرائهم فى هذه المشكلة الى حد ما .
- يجـــرى حوالى (٢٧,٨%) من المعلمين زيارات ميدانية مع الدارسين للجهات التى لها علاقة بالمشـــكلة الســـكانية ، فـــى حين لا يقوم بذلك (٤٣,٧%) تقريبا بينما تجرى (٢٨,٥%) هذه الزيارات إلى حد ما .

التعليق على النتائج المتعلقة بطرق وأساليب المعلم بمراكز محو الأمية :

يتضـــح مـــن استجابات فئة المعلمين أن التدريس بمراكز محو الأمية يغلب عليه طريقة الإلقاء فى تناول المشكلة السكانية . وقليل ما تستخدم الطرق الأخرى أثناء الشرح ، غافلين بذلك طرق التدريس التى تتمشى مع طبيعة مادة التربية السكانية مثل طريقة حل المشكلات أو طريقة

التعبير عن الرأى أو طريقة العصف الذهنى وغير ذلك . وقد يكون السبب فى ذلك أن معلم تعليم الكبار لم يدرس هذه الطرق أثناء إعداده ولم يتعود عليها ، أو لم تعقد دورات تدريبية لكى يتدربوا عليها .

أيضا اتضح أن أغلب المعلمين لا يفضلون تناول مفهومات التربية السكانية داخل المقررات . ولكن يرى بعض المعلمين تناولها من خلال مقرر دراسى مستقل ، وقد يرجع ذلك لعدم وعى المعلم الكافى بمدى أهمية معرفة الدارسين الكبار بمحو الأمية بمفهومات التربية السكانية حيث أنهم متزوجون بالفعل أو مقبلون على الحياة الزوجية .

كثير من المعلمين لا يحبزون أسلوب المناقشة فى تناول القضايا السكانية مع دارسى برامج محو الأمية من الكبار حيث أنهم - كما سبق وذكرنا - أنهم لم يتدربوا على هذه الطريقة أثناء اعدادهم أو من خلال تدريبهم أثناء الخدمة . كما أن كثير من المعلمين لا يستخدمون وسائل تعليمية أثناء الشرح لإبراز مخاطر المشكلة السكانية حيث الاعتمادات المالية التى يتم رصدها كل عام لبرامج الأمية وتعليم الكبار ضعيفة بالقدر الذى يجعلها عاجزة عن توفير الوسائل التعليمية التى تساعد المعلم على توصيل المعلومات والتى تثير فى الدارسين الكبار التنوع والتشويق .

ونرى أيضا أن المعلم لا يقوم بإبداء رأيه فى تلك المشكلة أمام الدارسين كما أنه لا يجرى زيارات ميدانية مع الدارسين للجهات التى لها علاقة بالمشكلة السكانية وذلك بهدف تغيير بعض العادات والتقاليد السائدة فى المجتمع والتى تحول دون التحاق المرأة ببرامج محو الأمية والتى تظهر بصفة خاصة فى قطاعات الريف .

كما لا يوافق كثير من المعلمين على احتواء امتحانات محو الأمية فى نهاية البرنامج أسئلة تقيس فهم الدارسين للمشكلة السكانية . وقد يؤكد ذلك أن الامتحانات تتم بطريقة شكلية والنجاح فيها بدون استحقاق فالتطرق لمثل هذه الأسئلة فى الامتحانات أمر لا يفيد فى هذه الحالة.

* **السؤال الرابع :**

ما رؤية المعلم لكيفية تفعيل مواجهة المشكلة السكانية ؟

من خلال الجدول رقم (٣) يتضح ما يلى :

- يوافق (١٣,٦%) من المعلمين على أن المناهج الحالية بمحو الأمية تحتاج الى تعديل يتناول موضـــوعات المشكلة السكانية بشكل أفضل ، فى حين لا يوافق (٥٢,٣%) منهم على ذلك ، بينما يوافق (٣٤,١%) على ذلك الى حد ما .
- يشـــعر (١٤,٦%) مـــن المعلميـــن على أنهم فى حاجة الى دورات تدريبية فى كيفية تناول موضـــوعات التربـــية الســـكانية . فى حين أن (٦٨,٩%) لا يشعرون باحتياجاتهم لمثل هذه الدورات التدريبية ، بينما ترى (١٦,٥%) منهم تقريبا أنهم فى حاجة لها إلى حد ما .
- يلجـــأ حوالى (١٢,٢%) من المعلمين ، إلى دليل المعلم لمساعدته على تدريس مفاهيم التربية الســـكانية ، فى حين لا يلجأ إليه حوالى (٦٦,٩%) منهم ، بينما يلجأ إليه (٢٠,٩%) الى حد ما .
- يـــرى (١٦,٩%) أن دلـــيل المعلم بصورته الحالية يحتاج الى تعديل لمساعدة المعلمين على تـــناول المشـــكلة الســـكانية ،بينما لا يوافق (٥٠,٧%) منهم على ذلك ، وأيضا يرى حوالى (٣٧,٤%) أن دليل المعلم يحتاج إلى تعديل الى حد ما .
- يوافـــق حوالى (١٩,٢%) من المعلمين أن تغيير اتجاهات وسلوكيات الدارسين تجاه المشكلة الســـكانية يتطلـــب إعادة النظر فى النظام الحالى لمحو الأمية . فى حين لا يوافق على ذلك حوالى (٤٧%) ، بينما يرى (٣٣,٨%) منهم أنه يمكن تغيير اتجاهات وسلوك الدارسين الى حد ما .

التعليق على النتائج المتعلقة برؤية المعلم لكيفية تفعيل مواجهة المشكلة السكانية :

يـــرى كثير من المعلمين أن المناهج الحالية بمحو الأمية تحتاج الى تعديل بحيث يتناول موضـــوعات المشـــكلة السكانية بشكل أفضل ، حيث أن هذه الموضوعات مدرجة بطريقة غير مدروســـة ومخططـــة الأمر الذى يجعلها غير مجدية بالقدر الذى يسمح بتغيير العادات والتقاليد السلبية والتى كانت سببا فى النمو السكانى .

كما أن أغلب المعلمين محتاجين إلى دورات تدريبية فى كيفية تناول موضوعات التربية الســـكانية حيـــث أنهم لم يتدربوا على ذلك أثناء إعدادهم التربوى أو أنهم غير مؤهلين تربويا . يوضـــح الجـــدول رقم (٤) أن أكثر من (٧٠%) من المعلمين لم يحصلوا على دورات تدريبية ، ومـــن حصـــل علـــيها فهى لا تتعدى أكثر من مرة أو مرتين على الأكثر . كما نلاحظ أن أكثر المعلميـــن لا يلجأون إلى دليل المعلم لمساعدتهم فى تدريس مفاهيم التربية السكانية ولعل السبب هـــو أنـــه غـــير مـــتاح لدى المعلمين نظرا لقصور الاعتمادات المالية المخصصة لذلك أو لأنه

بصـــورته الحالـــية يحتاج إلى تعديل لمساعدة المعلمين على تدريس تلك المفاهيم ، وهذا ما أقره أغلب المعلمين من خلال استجاباتهم .

وقـــد أشارت نسبة كبيرة من المعلمين إلى أنه يجب إعادة النظر فى النظام الحالى لمحو الأمـــية لكى نستطيع تغيير اتجاهات وسلوكيات الدارسين الكبار فى برامج الأمية ، حيث أن هذا النظام به كثير من السلبيات التى تعوق تحقيق أهدافه .

جدول رقم (٤)
عدد الدورات التى اشترك فيها معلم تعليم
الكبار وتكراراتها والنسب المئوية لها

عدد الدورات	التكرار	%
لا يوجد	٢١٢	%٧٠,١
١	٤٤	%١٤,٦
٢	٣٠	%١٠
٣	١٠	%٣,٣
٤	٣	%١
٥	٣	%١
المجموع	٣٠٢	%١٠٠

وإذا كـــنا نتحدث عن سلبيات النظام الحالى لمحو أمية الكبار نجد أن من أهمها هو إعداد المعلـــم وتدريبه حيث تبين من استجابات فئة المعلمين أن أغلب المعلمين غير مؤهلين تربويـــــا أنظـــر الجدول رقم (٥) إذ يتم الاستعانة للعمل فى هذه البرامج من مهن مختلفة ومؤهلات ليس لها علاقة بهذا المجال . وأيضا بدون تدريب خاص بهم قبل التحاقهم بهذا المجال أو بعد التحاقهم بـــه . حيـــث أكد عدد كبير من المعلمين أنهم لم يحصلوا على دورات تدريبية فى مجال التربية السكـــانية ، طـــول فترة عملهم فى مجال محو الأمية والذى يوضحها الجدول رقم (٢) ، والتى وصلت إلى أكثر من عشر سنوات .

إن القصـــور فى إعداد المعلم وتدريبه على كيفية تدريس التربية السكانية بما يهدف إليه مـــن تـــزويد الدارســـين بالمعارف السكانية وتنمية اتجاهات إيجابية نحو الحد من النمو السكانى

وتكويـــن أســـرة صغيرة العدد يتناسب ودخل هذه الأسرة . وأدى إلى عدم تكوين الوعى الكافى لـــدى المعلم بهذه الأهداف مما جعله لا يهتم بتنظيم أسرته . وهذا ما يوضحه الجدول رقم (٦)، ولهـــذا قـــد يكـــون المعلم غير مدرك أهمية الحد من النمو السكانى مما ينعكس ذلك بالتالى على اتجاهات الدارسين الكبار فى محو الأمية .

جدول رقم (٥)

نوع المؤهل الدراسى عند معلمى محو الأمية

وعدد تكرارات كل منهم ونسبتهم المئوية

نوع المؤهل	التكرار	%
مؤهل متوسط	١٥١	٥٠
مؤهل فوق المتوسط تربوى	١٥	٥
مؤهل عال تربوى	٢٩	٩,٦
مؤهل فوق المتوسط	٣٥	١١,٦
مؤهل عال	٦٨	٢٢,٥
غير ذلك	٤	١,٣
المجموع	٣٠٢	%١٠٠

جدول رقم (٦) يوضح
عدد أفراد الأسرة عند معلمى محو الأمية
وتعليم الكبار

عدد أفراد الأسرة	التكرارات	%
لايوجد	١١	٣,٦
١	٣	١
٢	١١	٣,٦
٣	٤٢	١٤
٤	٦٢	٢٠,٥
٥	٤٩	١٦,٣
٦	٤١	١٣,٥
٧	٣٥	١١,٥
٨	٢٠	٦,٧
٩	٩	٣
١٠	٨	٢,٧
١١	٧	٢,٣
١٢	-	-
١٣	٣	١
١٤	-	-
١٥	١	٠,٣
المجموع	٣٠٢	%١٠٠

* **السؤال الخامس**

مـــا دور مؤسســـات التعلـــيم غير النظامى فى مواجهة المشكلة السكانية من وجهة نظر أساتذة الجامعات وخبراء محو الأمية ؟

من خلال نتائج استجابات أساتذة الجامعات **والخبراء فى مجال محو الأمية وتعليم الكبار الموضحة بالجدول رقم** (٧) يتبين ما يأتى :

أولا : بالنسبة لأساتذة الجامعات :

يوافـــق (٥,٩%) من فئة أساتذة الجامعات على أن التربية السكانية فى البرنامج الحالى لمحـــو الأمـــية تسير وفق أهداف واضحة ، فى حين لا يوافق نحو (٢٣,٥%) على ذلك ، بينما يرى (٧٠,٦%) على أنها تسير وفق أهداف واضحة الى حد ما .

يـــرى حوالى (٤٧%) أن موضوعات التربية السكانية المدرجة بالمقررات الحالية لمحو الأمية كافية ، لكن هناك (١١,٨%) تقريبا يرون أنها غير كافية بينما يرى (٤١,٢%) أنها كافية إلى حد ما .

كمـــا يوافـــق (٥,٩%) على أن المادة التعليمية المدرجة قادرة على تنمية جوانب إيجابية فى سلوك الدارسين ، بينما لا يوافق على ذلك حوالى (٤١,١%) ولكن هناك (٥٣%) يرون أنها قادرة إلى حد ما .

يـــرى (١٧,٥%) أن هـــناك تطوير مستمر لبرامج التربية السكانية المقررة على دارسى بـــرامج محـــو الأمـــية ــ لكن هناك (٢٣,٥%) يرون غير ذلك ، بينما يرى (٥٩%) أن هناك تطوير فى البرامج الى حد ما .

ويوافـــق (١١,٨%) علـــى أن تتم معالجة قضايا التربية السكانية من خلال موضوعات ضـــمن إطار المقررات الدراسية المختلفة وليس كمقرر مستقل ، بينما لا يوافق على ذلك (٨٢,٣%) فى حين يرى (٥,٩%) أنه يمكن إدراجها ضمن إطار المقررات الدراسية إلى حد ما.

ويعـــتقد (٥٢,٩%) منهم أن الزمن المخصص لمناقشة المشكلة السكانية كاف ، فى حين يرى (٥,٩%) أن الزمن غير كاف ، بينما يرى (٤٢,١%) أنه كاف إلى حد ما .

يـــرى (٢٣,٥%) أن معلمـــى محـــو الأمية فى المدن يولون اهتماما أكبر بموضوعات التربـــية الســـكانية عن أقرانهم فى الريف، بينما لا يوافق (٤٢,١%) على ذلك، فى حين يرى (٣٥,٣%) أن هناك اهتمام بأهل المدن إلى حد ما .

يوافق نحو (٢٣,٥%) من أساتذة الجامعات على أن الامتحانات تحتوى على أسئلة حول المشكلة السكانية فى حين لا يوافق (٢٣,٥%) على ذلك .

جدول رقم (٧)

يوضح رأى أساتذة الجامعات وخبراء محو الأمية فى دور مؤسسات التعليم غير النظامى فى مواجهة المشكلة السكانية

العبـــــــارات	عينة أساتذة الجامعات						عينة خبراء محو الأمية					
	نعم		إلى حد ما		لا		نعم		إلى حد ما		لا	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
أرى أن التربية السكانية فى الـــبرنامج الحـــالى لمحـــو الأمـــية تسير وفق أهداف واضحة ؟	١	٥,٩	١٢	٧٠,٦	٤	٢٣,٥	١٥	٢٢,٤	٣٠	٤٤,٨	٢٢	٢,٨
أظن أن موضوعات التربية الســـــكانية المدرجـــــــة بالمقـــررات الحالية لمحو الأمية كافية ؟	٨	٤٧	٧	٤١,٢	٢	١١,٨	٢٥	٣٧,٣	٢٦	٣٨,٨	١٦	٣,٩
أشـــعر أن المادة التعليمية المدرجة وظيفية قادرة على تنمـــية جوانب إيجابية فى سلوك الدارسين ؟	١	٥,٩	٩	٥٣	٧	٤١,١	٦	٩	٢٩	٤٣,٣	٣٢	٧,٧
أرى أن هـــناك تطويـــر مســـتمر لـــبرامج التربـــية الســكانية المقـــررة علـــى دارسى برامج محو الأمية؟	٣	١٧,٥	١٠	٥٩	٤	٢٣,٥	١٦	٢٣,٩	٢٨	٤١,٨	٢٣	٣٤,٣
أرى أن تتم معالجة قضايا التربـــية السكانية من خلال موضـــوعات ضمن إطار المقـــررات الدراســـــية المخـــتلفة ولـــيس كمقرر مستقل ؟	٢	١١,٨	١	٥,٩	١٤	٨٢,٣	١١	١٦,٤	٦	٩	٥٠	١٤,٦
أعتقد أن الزمن المخصص لمناقشـــة المشكلة السكانية فـــى إطار البرنامج الحالى لمحـــو الأمية كاف للشرح والمناقشـــة بيـــن المعلـــم والدارسين ؟	٩	٥٢,٩	٧	٤١,٢	١	٥,٩	٢٦	٣٨,٨	٢٩	٤٣,٣	١٢	١٧,٩

تابع جدول رقم (٧)

العبـــــــارات	عينة أساتذة الجامعات						عينة خبراء محو الأمية					
	نعم		إلى حد ما		لا		نعم		إلى حد ما		لا	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
أرى أن معلمى محو الأمية فـــى المدن يولون اهتماما أكــبر بموضوعات التربية الســكانية عن أقرانهم فى الريف ؟	٤	٢٣,٥	٦	٣٥,٣	٧	٤١,٢	٢٤	٣٥,٨	١٩	٢٨,٤	٢٤	٣٥,٨
أظــن أن الامــتحانات فى نهايــة برنامج محو الأمية تضــم أسئلة حول المشكلة الســكانية وعلاقتها بخطط التنمية الشاملة ؟	٤	٢٣,٥	٩	٥٣	٤	٢٣,٥	١٨	٢٦,٩	٣١	٤٦,٢	١٨	٢٦,٩
أوافـــق علـــى مشـــاركة المعلميــن بــبرنامج محو الأمـــية فـــى وضع مناهج التربية السكانية ؟	١	٥,٩	-	-	١٦	٩٤,١	١٦	٢٣,٩	١١	١٦,٤	٤٠	٥٩,٧
أعتقد أن معلمى محو الأمية تعــد لهــم دورات تدريبية كافــية فـــى مجال التربية السكانية ؟	٩	٥٣	٣	١٧,٦	٥	٢٩,٤	٣٣	٤٩,٢	١٧	٢٥,٤	١٧	٢٥,٤

بيــنما يــرى (٥٣%) منهم أن الامتحانات تحتوى على تلك الأسئلة إلى حد ما . يوافق حوالى (٥,٩%) على مشاركة المعلمين فى وضع مناهــج التربيـــة السكانية بينما يرفض ذلــك (٩٤,١%) منهم .

يعــتقد (٥٣%) أن معلمـــى محو الأمية تعد لهم دورات تدريبية كافية فى مجال التربية الســكانية . بيــنما يــرى حوالى (٢٩,٤%) غير ذلك ، لكن هناك نسبة (١٧,٦%) ترى أن هذا يحدث إلى حد ما .

التعليق على النتائج المتعلقة بوجهة نظر أساتذة الجامعات :

يرى عدد قليل من أساتذة الجامعات أن التربية السكانية فى البرنامج الحالى لمحو الأمية تسير وفق أهداف واضحة ، وقد يرجع ذلك إلى عشوائية تخطيط تلك البرامج وعدم وضوحها . أيضـا يعـتقد أغلـب أساتذة الجامعات أن موضوعا التربية السكانية المدرجة بالمقررات الحالية لمحـو الأمـية كافـية ، ولكن يرى عدد قليل منهم أن المادة التعليمية قادرة على تنمية جوانب إيجابـية فـى سلوك الدارسين ، وقد يكون السبب فى ذلك هو استخدام المنهج المدمج فى المواد المخـتلفة والذى قد يكون تأثيره ضعيف على تغيير اتجاهات الأفراد ، كما تبين أنه لم يكن هناك تطويـر مسـتمر لبرامج التربية السكانية وهذا يوضح أن العمل التنفيذى فى إطار عملية التعليم غـير النظامى يسوده القدم فى عصر يتسم بسرعة التغير ، أيضا يفضل أغلب أساتذة الجامعات أن تـتم معالجـة قضايا التربية السكانية من خلال مقرر مستقل حتى يمكن تحقيق أهدافها ، كما تـرى نسبة كبيرة منهم أن الزمن المخصص لمناقشة المشكلة كاف إلى حد ما ، كما صرح عدد كبـير مـنهم أن هـناك اهـتمام أكـثر بالأميين فى المدن عنهم فى الريف حيث توجد المتابعة والإشـراف فى المدن وبالنسبة لاحتواء الامتحانات عن أسئلة تدور حول المشكلة السكانية كان هـناك آراء متضـاربة فى هذا الشأن حيث أن أساتذة الجامعات قد لا تتاح لهم الفرصة للاطلاع على أوراق امتحان نهاية العام بحكم وظيفتهم الأكاديمية .كما نجد أن هناك شبه إجماع على عدم مشـاركة المعلميـن فى وضع مناهج التربية السكانية وقد تكون وجهة نظرهم فى هذا أن المعلم غـير معـد الإعداد الكافى لكى يقوم بهذا الدور . كما يعتقد كثير من أساتذة الجامعات أن المعلم بـبرامج محـو الأمـية يحصل على دورات تدريبية فى مجال التربية السكانية وهذا فى الحقيقة يخالف الواقع والذى أوضحه استجابات المعلمين وقد يكون السبب فى هذا الاعتقاد هو بعد أساتذة الجامعات عن الواقع الفعلى لبرامج محو الأمية .

ثانيا : بالنسبة للخبراء العاملين ببرامج محو الأمية :

يوافـق (٢٢,٤%) علـى أن التربـية السكانية فى برامج محو الأمية تسير وفق أهداف واضـحة فـى حين لا يوافق على هذا (٣٢,٨%) بينما يرى (٤٤,٨%) أنها تسير وفق أهداف واضحة إلى حد ما .

كما يرى (٣٧,٣%) أن موضوعات التربية السكانية بالمقررات الحالية كافيـة ، ولكـن (٢٣,٩%) يرون أنها غير كافية ، كما أن هناك نسبة (٣٨,٨%) ترى أنها كافية إلى حد ما .

أيضـــا يعـــتقد (٩%) أن المـــادة التعليمـــية تعمل على تنمية جوانب إيجابية فى سلوك الدارســـين ، إلا أن (٤٧,٧%) يرون غير ذلك ، فى حين يعتقد (٢٣,٣%) أنها تعمل على تنمية الجوانب الإيجابية إلى حد ما .

ويرى (٢٣,٩%) أن هناك تطوير مستمر لبرامج التربية السكانية ،بينما يرى (٣٤,٣%) أنه لا يوجد تطوير . وهناك نسبة تعتقد أنه يوجد تطوير إلى حد ما وهى (٤١,٨%).

كما يوافق (١٦,٤%) أن تتم معالجة قضايا التربية السكانية من خلال موضوعات ضمن إطار المقررات الدراسية المختلفة وليس كمقرر مستقل ، ولكن هناك (٧٤,٦%) يعارضون ذلك، وهناك (٩%) يوافقون إلى حد ما .

ويعتقد (٣٨,٨%) أن زمن الحصة كان لمناقشة المشكلـــة السكانيـــة بينمـــا (١٧,٩%) لا يوافق على أن الزمن كاف ، بينما يرى (٤٣,٣%) أنه كاف إلى حد ما .

يـــرى (٢٦,٩%) أن الامتحانات فى نهاية برنامج محو الأمية تضم أسئلة حول المشكلة السكانية ، بينما لا يرى ذلك (٢٦,٩%) فى حين يوافق (٤٦,٢%) أنه يحدث إلى حد ما .

كمـــا يوافق (٢٣,٩%) على مشاركة المعلمين فى وضع مناهج التربية السكانية فى حين يرفض ذلك (٥٩,٧%) ، بينما يوافق إلى حد ما (١٦,٤%) .

ويعـــتقد (٤٩,٢%) أن معلمى محو الأمية تعد لهم دورات تدريبية كافية ، بينمـــا يـــرى (٢٥,٤%) أنـــه لا تعـــد أى دورات تدريبـــية للمعلمين ، ولكن هناك (٢٥,٤%) يعتقدون أنه يتم إعداد دورات تدريبية لهم إلى حد ما .

التعليق على النتائج المتعلقة بوجهة نظر خبراء مراكز محو الأمية وتعليم الكبار :

قد يكون هناك اتفاق كبير إلى حد ما بين وجهة نظر أساتذة الجامعات ووجه نظر خبراء محــو الأمــية وتعلــيم الكبار ، حيث يرى بعض الخبراء أن التربية السكانية تسير وفق أهداف واضحة ، وأن موضوعات التربية السكانية كافية ، وقد يكون ذلك محاولة لتغطية أوجه القصور والــنقص فــى بــرامج محو أمية الكبار ، لكن ترى نسبة صغيرة جدا من فئة الخبراء أن المادة التعليمــية قادرة على تنمية جوانب إيجابية فى سلوك الدارسين وهذا يتفق مع وجهة نظر أساتذة الجامعــات . كمــا كان هناك نسبة اتفاق بين وجهتى النظر فى أنه لم يكن هناك تطوير مستمر لــبرامج التربــية الســكانية ، وفى أنه يفضل أن تكون معالجة قضايا التربية السكانية من خلال موضوعات ضمن إطار المقررات الدراسية المختلفة وليس كمقرر مستقل .

كما اتفق الخبراء مع أساتذة الجامعات على أن الزمن المخصص لشرح المشكلة السكانية غــير كــاف حيــث أن ذلك يحتاج إلى المناقشة وتبادل الآراء وأيضا كان هناك اتفاق على أن امتحانات نهاية برنامج محو الأمية لا يضم أسئلة تدور حول المشكلة السكانية .

كــان هــناك اخــتلاف فى وجهات النظر فى الموافقة على مشاركة المعلمين فى وضع مــناهج التربــية السكانية حيث رفض نسبة كبيرة جدا من أساتذة الجامعات بينما كان هناك عدد متوســط مــن الخبراء يرون أنه من الممكن أن يشترك المعلمين فى المنهج . وقد يكون السبب وراء ذلــك هــو أن لدى المعلمين خبرة فى مجال التربية السكانية ببرامج محو الأمية وأن لديهم خبرة بأساليب تعليم الكبار والتعامل معهم .

أيضا كان هناك اتفاق كبير بين وجهتى النظر حيث ترى نصف الفئة تقريبا أن الدورات التدريبــية الــتى تقــدم للمعلمين غير كافية وأنهم فى حاجة إلى مزيد من هذه الدورات التدريبية حيــث أن أغلــب المعلميــن يعانون من ضعف مستواه المهنى ومن عدم توافر بعض الكفايات اللازمة لنجاحه.

نتائج الأسئلة المفتوحة

ذكــرت الفئات البحثية الثلاث بعض المقترحات لتطوير دور مؤسسات محو الأمية كان من أهمها ما يلى :-

- وعى الدارسين بأخطار النمو السكانى .
- التركيز على عقد الندوات الدينية وزيادة دور المؤسسات الدينية .
- احتواء مناهج التعليم على القدر الكافى من التربية السكانية .
- إعطاء حوافز مادية أو عينية لتشجيع الدارسين على الحضور .

- إضافة مقرر مستقل خاص بالتربية السكانية .
- تحديث الوسائل التعليمية المستخدمة .
- توضيح مخاطر المشكلة السكانية للدارسين .
- عمل زيارات ميدانية للجهات المعنية بتلك المشكلة .
- زيادة الوعى من خلال وسائل الإعلام .
- تدريب المعلمين على كيفية دمج وشرح مفهومات التربية السكانية .
- مرونة المقررات الدراسية بالقدر الذى يسمح للمعلم بمناقشة التربية السكانية .
- تأليف كتيبات لشرح أبعاد المشكلة السكانية بأسلوب مبسط .
- تقديم حوافز مادية لمن يلجأ إلى مراكز تنظيم الأسرة .
- توطيد العلاقة بين مسئولى السكان وتنظيم الأسرة مع مسئولى مراكز الأمية .
- زيادة نشاط الجمعيات الأهلية والحكومية لمواجهة المشكلة السكانية .
- مشاركة رجال الأعمال والمهتمين لدعم دور مؤسسات تعليم الكبار .
- دراسة خبرات الدولة الأخرى للتوصل إلى حلول ممكنة .
- استخدام المعلم لأسلوب الحوار والمناقشة أثناء الشرح .
- تزويد مراكز محو الأمية بأقسام لتعليم مهارات كالخياطة والتريكو .
- وضع التشريعات والقوانين الملزمة .
- تدريب شباب الخريجين على المساهمة فى حل هذه المشكلة .
- زيادة الدورات التدريبية للمعلمين لكيفية مواجهة المشكلة السكانية .
- عرض نتائج الأبحاث العلمية التى تطرقت للمشكلة السكانية .
- زيادة عدد فصول محو الأمية وتوافرها فى الأماكن البعيدة .
- زيارة رجال الدين لمراكز محو الأمية لمناقشة الدارسين الأميين .
- الاهتمام بعرض تجارب الدارسين والاستفادة منها .
- زيادة الوعى الإعلامي .
- دعوة أطباء مراكز تنظيم الأسرة لتوعية الأمهات .
- تخصيص وقت محدد من كل أسبوع لمناقشة المشكلة السكانية .
- إجراء دراسات ميدانية على المستوى القومى لبحث تلك المشكلة .
- الاستفادة من نتائج الرسائل والدراسات الجامعية فى هذا المجال .
- عقد اجتماعات دورية للدارسين للتعرف على اتجاهاتهم ومحاولة تطويرها .

- توزيع نشرات دورية على الدارسين لمعرفة الزيادة السكانية المستمرة .
- تطوير دليل المعلم لمساعدته على تناول المشكلة السكانية .
- وجود موجهين متخصصين فى التربية السكانية يشرفون على مراكز الأمية .
- إعادة هيكلة نظام محو الأمية وتعليم الكبار .
- تطوير طرق تقويم الدارسين الكبار واحتوائها على تلك المشكلة .
- تقليل عدد الدارسين بالفصل بحيث لا يزيد عن ٢٠ دارس .
- أن احتواء منهج تعليم الكبار جزء عن المشكلة السكانية وتنظيم الأسرة والصحة الإنجابية .
- التوسع فى تجربة مدارس الفصل الواحد ومدارس المجتمع للفتيات .
- تمكين المرأة من المشاركة فى اتخاذ القرارات .
- تخصيص ميزانية ثابتة لمعلمى محو الأمية .
- زيادة الدعم المالى الحكومى لمؤسسات تعليم الكبار .
- كثرة الزيارات المنزلية لتوعية الأمهات الأميات بالمناطق النائية .

كما ذكرت الفئات البحثية الثلاث بعض المشكلات التى تعوق تحقيق دور مؤسسات محو الأمية فى مواجهة المشكلة السكانية كان من أهمها :-

- عدم التنسيق بين مختلف الجهات والمؤسسات .
- عدم الالتزام بالبرنامج الزمنى والأهداف الموضوعة بدقة .
- عدم وعى العاملين ببرامج محو الأمية بمخاطر المشكلة السكانية .
- عدم توافر المعلم المتخصص فى التربية السكانية بتعليم الكبار .
- قصر الزمن المخصص للحصص الدراسية لمناقشة هذا الموضوع .
- العادات والتقاليد البالية التى تسيطر على عقول الدارسين .
- قلة التوعية الدينية واعتقاد البعض أن تنظيم الأسرة يخالف تعاليم الدين .
- عدم التزام الدارسين فى فصول محو الأمية نظرا لأعباء المعيشة .
- عدم اتخاذ إجراءات ضد المتسربين من فصول محو الأمية .
- عدم وجود مقررات منفصلة تتعلق بالتربية السكانية .
- عدم توافر التمويل اللازم لتوفير الحاجات الضرورية لعملية التعلم .
- عدم اقتناع الدارسين الكبار بجدوى الحلول التى تقدمها الدولة .
- التقويم المستمر للبرامج السكانية والعمل على تطويرها بما يتلاءم مع روح العصر .
- عدم ملاءمة طرق التدريس .

- عدم توافر الحافز المادى الذى يشجع الدارسين الكبار على الانتظام .
- عدم عقد ندوات تحذر من مخاطر هذه المشكلة يحضرها الدارسين الأميين .
- عدم كفاية الدورات التدريبية المخصصة للمعلمين .
- عدم اهتمام الدولة بمراكز محو الأمية .
- الفجوة الكبيرة بين كليات إعداد معلم تعليم الكبار ومراكز محو الأمية .
- ضعف المستوى المادى عند الأميين التى تحول دون التحاقهم بالمراكز .
- عدم وعى الدارسين الأميين بمخاطر تلك المشكلة .
- غياب القوانين والتشريعات التى تعمل على الحد من المشكلة السكانية .
- إحجام الأميون عن الالتحاق بفصول محو الأمية .
- عدم وجود حوافز مادية للمعلمين .
- عدم توافر الوقت والإمكانات المادية لعمل زيارات ميدانية .
- الفجوة بين العاملين بمحو الأمية والعاملين فى مجال تنظيم الأسرة.
- عدم مشاركة الأجهزة الشعبية بجدية فى مجال محو الأمية .
- عدم وجود حملات توعية من المركز القومى للسكان .
- عدم المشاركة الفعالة لكافة الأجهزة للقضاء على الأمية .
- إقبال الدارسين وأسرهم على الزواج المبكر .
- نظرة البعض إلى التعليم على اعتباره شئ غير ضرورى .
- عدم الوعى الصحى والإنجابي لدى الدارسين .
- عدم تدريس مناهج عن تنظيم الأسرة بشكل جيد .
- عدم توافر مراكز الرعاية الصحية فى نفس مراكز محو الأمية .
- ضعف دور وسائل الإعلام .

مقترحات الدراسة :

فيما يلى نعرض أهم النتائج والمقترحات التى تم التوصل إليها من خلال الإطار النظرى ودراسة الواقع الميدانى والتى قد تسهم بشئ فى تطوير وتحسين دور مؤسسات محو الأمية لمواجهة المشكلة السكانية ومن هذه النتائج ما يلى :

- ضرورة تطوير المقررات الدراسية بمراكز محو الأمية وتعليم الكبار والعمل على إدخال مقررات دراسية خاصة بمادة التربية السكانية توضح معدلات النمو السكانى ومخاطر ذلك على المجتمع المصرى .

- زيـــادة اهـــتمام الدولة وأجهزتها المعاونه للحد من المشكلة السكانية وتضافر كافة الوزارات للعمل معا لحل هذه المشكلة .
- ضـــرورة الاهـــتمام بإعداد معلم خاص يعمل فى مجال التربية السكانية بمراكز محو الأمية وتعليم الكبار .
- عقـــد دورات تدريبية للمعلم أثناء الخدمة بمراكز محو الأمية ليكون مواكبا لتطورات العصر الذى يعيش فيه .
- توفـــير الاعـــتمادات المالية اللازمة التى تساعد على مد مراكز محو الأمية باحتياجاتها من الأدوات والأجهزة والأثاث المناسب والوسائل التعليمية المساعدة وغير ذلك .
- توعية الدارسين الأميين بتعاليم دينهم لمساعدتهم على تغيير معتقداتهم السلبية .
- التنســـيق بيـــن الجهات المختلفة التى لها دور فى الحد من المشكلة السكانية وتوحيد الجهود بينهم .
- توفير دليل المعلم والعمل على تطويره بالقدر الذى يسمح للمعلم الرجوع إليه والاستفادة منه.
- زيـــادة الوقـــت المخصص للحصة لمساعدة الدارسين على إبداء رأيهم فى المشكلة السكانية ومساعدة المعلم لهم فى تغيير أفكارهم المتخلفة فى تنظيم الأسرة .
- وضــــع خطة إعلامية لتوعية الأميين بمخاطر الزيادة السكانية وأهمية تنظيم الأسرة والابتعاد عن الزواج المبكر .
- تقديـــم المســـاعدات الماديـــة للدارسين الأميين لتشجيعهم الإقبال على الالتحاق بمراكز محو الأمية وتعليم الكبار وخاصة الفتيات .
- إيجاد نوع من العلاقات الإنسانية التى تربط بين الدارسين والمعلم وتشجعهم على الاستمرار فى هذه المراكز .
- تدريـــب المعلـــم على استخدام أساليب وطرق تدريس متطورة مثل طرق الحوار والمناقشة وإبـــداء الرأى والاستكشاف وغيرها من طرق التعليم المتطور التى لاتؤدى إلى ملل الدارس والبعد بقدر الإمكان عن طريقة التلقين التقليدية .
- توفـــير مراكـــز محو الأمية وتعليم الكبار وخاصة فى الريف والمناطق البعيدة عن العمران، وتوفير الأماكن لكل الأميين .
- تحديـــث القوانيـــن والتشـــريعات المنظمة للعمل بمراكز محو الأمية وتعليم الكبار بما يتلاءم ومتطلبات السياسة العامة للدولة ، وأيضا بما يتلاءم واحتياجات الدارسين .

- العدالـــة فـــى توزيـــع الخدمـــات التعليمـــية بين مراكز محو الأمية وتعليم الكبار فى الريف والحضر .
- قـــيام مراكـــز محـــو الأمية وتعليم الكبار ببعض المشروعات الصغيرة التى تدر دخل مادى للدارسين كنوع من التشجيع والدافعية .

هوامش الفصل الثالث

١- جريدة الأهرام اليومية – عدد الثلاثاء ٢٠٠٣/٥/٧ .

وأيضا :

Unesco, Education For All: Is the World On Track ?
Paris : Unesco , 2002 . p p . 176-177.

٢- شـكرى عـباس حلمى ، محمد جمال نوير : تعليم الكبار ، دراسة لبعض قضايا التعليم غـير النظامى فى إطار مفهوم التعليم المستمر ، القاهرة ، مكتبة وهبة الطبعة الأولى ، ١٩٨٢ ، ص١١ .

٣- المرجع سابق ، ص ١٥٤ .

٤- المرجع السابق ، ص ١٤٣ .

٥- جـر جـس رزق اسعد وآخرون : دليل المعلم فى مجال التربية السكانية غير المدرسية لمـناهج تعليم الكبار ، الإدارة العامة للتربية البيئية والسكانية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحددة للأنشطة السكانية ، ١٩٨٦ ، ص ١٢ .

٦- اليونسكو ، المؤتمر العام المنعقد فى باريس فى ١٩٧٦/٨/١٦ .

٧- رشـدى طعيمة : تعليم الكبار ، تخطيط برامجه وتدريس مهاراته ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٩ ، ص٣٢ .

٨- عـبد الفتاح جلال : مفهوم الكبار وظائفة فى الدول النامية ، مجلة النيل ، العدد الأول ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص٥٤ .

٩- انظر : رشدى طعيمة ، مرجع سابق ، ص ٢٢ .

- شكرى عباس حلمى ، محمد جمال نوير ، مرجع سابق ، ص ١٥٢ .

١٠-فرغل عبد الحميد أحمد : التنسيق بين الجهات المشاركة فى الحملة القومية لمحو الأمية فـى بحـث : عـبد الله بيومى:تقويم الوضع الحالى لمحو الأمية (الجهات – العقبات- التنسـيق ، أكاديمـية البحـث العلمى والتكنولوجيا بالتعاون مع المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، يوليو ٢٠٠٠ ، ص ١٢٢ .

١١-شكرى عباس حلمى، محمد جمال نوير، المرجع سابق ، ص ١٥٤ . .

أيضـا : R.S. Caffarella, Planning Programs for Adult Leavers, 7nd edition .

San Francisco : John 2002 . Wiley & Sons, Inc., 2002.

١٢-يحـــى هــندام وآخرون : تعليم الكبار ومحو الأمية أسسه النفسية والتربوية ، القاهرة ، دار عالم الكتب ، ١٩٧٨ ، ص ١٧ .

١٣-مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية ، الأمية فى الوطن العربى ، الوضع الراهن وتحديات المستقبل ، عمان الأردن ، اليونسكو ، الطبعة الأولى ، ١٩٩١ ، ص ٣٧ .

١٤-المرجع السابق ، ص ٣٨ .

١٥-شكرى عباس حلمى ، محمد جمال نوير ، مرجع سابق ، ص ٣٣٨ .

١٦- ســعيد جمــيل ســليمان : الكــبار والتعليم المستمر مدى الحياة فى السياق المجتمعى المصرى، فى بحث : عبد الله بيومى : تطوير بعض أنظمة تعليم الكبار لتهيئة الدارسين للاســتمرار فــى التعلــيم مدى الحياة (دراسة ميدانية) المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ٣٦ .

١٧-خطاب رئيس الجمهورية فى عيد العمال – مايو ١٩٩٨ .

١٨-محمد السيد محمد جميل : بناء برنامج فى التربية السكانية غير المدرسية للدارسين فى مــرحلة محــو الأمــية وتعليم الكبار فى بيئة ريفية وقياس أثره على الجانب المعرفى والوجدانــى . كلية التربية جامعة عين شمس ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، ١٩٩٦ ، ص٢ .

١٩-قانون رقم ٨ لسنة ١٩٩١ .

٢٠- فرغل عبد الحميد أحمد ، مرجع سابق ، ص ١٣٦.

٢١-المرجع السابق ، ص ١٢٧ .

٢٢-قانون رقم ٨ لسنة ١٩٩١ مرجع سابق .

٢٣-نبــيل عامــر صبيح : دراسات وبحوث فى محو الأمية وتعليم الكبار ، القاهرة ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠ ، ص ١٤٩ .

٢٤-المرجع السابق ، ص ١٤٩ .

٢٥-منير بشور : أفكار وملاحظات على هوامش محاولات التخطيط ووضع الاستراتيجيات الــتربوية فــى البلاد العربية ، المجلة العربية للتربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، مجلد (١٧) ، العدد الأول ، يونيو ١٩٩٧ ص ص ٣٨- ٧٤ .

٢٦-عبد الله بيومى ، تقويم الوضع الحالى محو الأمية ، مرجع سابق ، ص ١٧١ .

٢٧-نبيل عامر صبيح ، مرجع سابق ، ص ١٥٩ .

٢٨-رشدى طعيمة : مرجع السابق ، ص ٩١ .

٢٩- نجيب حسن غنيم وآخرون : المرجع السابق فى التربية السكانية ، الإدارة العامة للتربية البيئية والسكانية بالتعاون مع المجلس القومى للسكان واليونسكو وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، ١٩٩١، ص ٢٧ .

٣٠-رشدى طعيمة ، مرجع سابق ، ص ١١١ .

٣١-المرجع السابق ، ص ٩٠ .

٣٢-المرجع السابق ، ص ١٠٥ .

٣٣-محاسن رضا احمد : برمجة المواد التعليمية لمحو الأمية وتعليم الكبار ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الجهاز العربى لمحو الأمية وتعليم الكبار ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٣٨ .

٣٤-يحيى هندام وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٦٧ .

٣٥-مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى الدول العربية ، الأمية فى الوطن العربى ، مرجع سابق ، ص ١٥٤ .

٣٦-ج . لو ، التربية وبناء الآمة فى العالم الثالث ، ترجمة ، عثمان نويه ، القاهرة ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الجهاز العربى لمحو الأمية وتعليم الكبار ، ١٩٧٧ ، ص ١٨٠ .

٣٧-عماد الدين حسن ، حول دور التعليم فى مواجهة المشكلة السكانية ، دراسات سكانية ، المجلد (١٥) – العدد (٧٥) ديسمبر ، ١٩٨٩ ، ص ٩٧ .

٣٨-يحيى هندام وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٦٧ .

٣٩-سعيد جميل سليمان، الكبار والتعليم المستمر مدى الحياة فى السياق المجتمعى المصرى، مرجع سابق ، ص ٣٩.

٤١-شكرى عباس حلمى ، محمد جمال نوير ، مرجع سابق ، ص ٣٣٨ .
وأيضا : R.S. Caffarella, Op. Cit. p. 45.

٤٢-جر جس رزق اسعد وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٥٦ .

٤٣-المرجع السابق ، ص ٥٧ .

٤٤-جرجس رزق أسعد وآخرون ،مرجع السابق ، ص ٢٠ .

٤٥-محمد السيد محمد جميل ، مرجع سابق ، ص ١٠٦ .

٤٦-جر جس رزق اسعد وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٥٥ .

٤٧-محمد السيد محمد جميل ، مرجع سابق ، ص ٢٠٣ .

٤٨-ولـيم عبـيد وآخرون : دليل المعلم للتربية السكانية غير المدرسية لمناهج تعليم الكبار ومحـو الأمـية ، الإدارة العامـة للتربـية البيئية والسكانية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ومنظمة اليونسكو ، بدون تاريخ ، ص ١٧ .

وأيضا : R.S, Caffarella, Op. Cit . P. 137-212

٤٩-جر جس رزق اسعد وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٤٢ .

٥٠-المرجع السابق ، ص ٤٤ .

٥١-المرجع السابق ، ص ٤٧ .

٥٢-سعيد جميل سليمان، فايز مراد منيا : تقويم برنامج الثقافة العامة لمحو الأمية فى مصر ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث التربوية ، ١٩٨٢ ، ص ٤٧ .

٥٣-ج . لو مرجع سابق ، ص ١٧٤ .

٥٤-محاسن رضا احمد ، مرجع سابق ، ص ١٨ .

٥٥-نجيب حسن غنيم وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٦٥ .

٥٦-وليم عبيد وآخرون ، مرجع سابق ، ص ١٧ .

الفصــل الرابــع

دور المؤسسات الإعلامية فى مواجهة المشكلة السكانية*

* إعداد: د. أحمد يوسف سعد باحث بشعبة بحوث السياسات التربوية

الفصل الرابع

دور المؤسسات الإعلامية فى مواجهة المشكلة السكانية*

مقدمة

يقــف وراء الاهــتمام المكــثف بالمشكلة السكانية في مصر، على مدى العقود القليلة الماضــية، مــا أفرزته التقارير العلمية، والدراسات المقدمة للمؤتمرات والندوات المختلفة من نــتائج حول التأثيرات السالبة التي تتركها على مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنظر إلى محدودية الموارد، والتوزيع غير المتكافئ للسكان على الرقعة الجغرافية، وتدنى مستويات الخصــائص الســكانية. وهكذا توالت التحذيرات من مغبة ترك المشكلة السكانية تتفاقم دون ضــوابط تحقــق فعالــية مواجهتها على النمو الذي تؤكده القيادات السياسية على مدى الفترة الماضية وأكده السيد رئيس الجمهورية بكل قوة في خطابه مؤخــراً بمناسبــة عيــد العمــال (مايو ٢٠٠٣).

وفــي ضوء التركيز الذي يوليه الفصل الحالي لدور المؤسسات الإعلامية في مواجهة المشكلة السكانية هناك عدد من النقاط ترسم معالم الفصل:

١- إن الطــريق لاستكشــاف واقــع الدور تمهيداً للانتقال منه إلى ما يجب أن يكون ،يقتضى استكشــاف الرؤى والتوجهات التى طرحت حول المشكلة السكانية سواء تلك التى تضمنها الخطاب السياسى ،أو التى تناولتها الدراسات ، أو اهتمت بإبرازها أجهزه الإعلام المقروء والمسموع والمرئى.

٢- إن الفصــل يشايع المدخل السيكولوجى مؤكداً على فكرة أن الإنسان المصرى هو أساس النجاح أو الفشل في جهود المواجهة، وعليه، فإن المؤسسات الإعلامية مطروحة باستمرار وبقــوة بالــنظر إلــى مــا يمكن أن تؤديه الرسائل الإعلامية من تغيير في اتجاهات هذا الإنســان، وفــي نسق القيم التى يعتنقها، وفي أنماط السلوك التى ينتهجها، وما تتشكل لديه من مفاهيم تتعلق بالأسرة والإنجاب والعزوة.... الخ مما يمكن أن يبرز من خلاله التأثير الحالى لمؤسسات الإعلام، والتفعيل الممكن لهذا التأثير.

٣- إن المجــال الذى تتحرك في إطاره المؤسسات الإعلامية مجال متسع ومتشعب، لهذا فمن الصــعب أن يلم بأطرافه فصل واحد إذ يتضمن الإعلام المقروء والمسموع والمرئي ،مع

---

* إعداد/ د. أحمد يوسف سعد باحث بشعبة بحوث السياسات التربوية .

مـــا يـــندرج تحت كل منها من مؤسسات متنوعة تجمعها علاقات متشابكة ومتداخلة. ومن هـــذا المنطلق، كان على الفصل أن يركز، بقدر ما تسمح به المساحة المخصصة له، على نقـــاط محـــددة وصـــولا إلى المقترحات التى تكفل تفعيل دور هذه المؤسسات. ومن هنا، يطـــرح الفصل عدداً من التساؤلات التى تنطلق من الواقع المصرى بما قد يحمله من نقاط ضـــعف في محاولة للتوصل إلى ما ينبغى أن يكون من أجل تحقيق مواجهة نشطة وفعالة لجهـــود المؤسســـات الإعلامية في مواجهة المشكلة السكانية . وتشمل هذه التساؤلات ما يلي:-

- مـــا حجـــم واتجاه تأثير وسائل الإعلام باعتبارها وسائل اتصال جمعي فى مجال تغيير نسق قيم ومفاهيم وعادات واتجاهات المتلقي؟
- مـــا أبرز مصادر المجال العام الذى تشتق منه الرسالة الإعلامية توجهاتها إزاء القضية السكانية؟ وما أهم الملاحظات بهذا الشأن؟
- مـــا أبـــرز التوجهات التى روج لها الإعلام المقروء ممثلاً فى الصحافة بشأن المشكلة السكانية؟ وما هى أبرز الملاحظات فى هذا الصدد؟
- ما السياسات الحاكمة للأداء الإعلامي المسموع والمرئي (اتحاد الإذاعة والتليفزيون) تجاه القضية السكانية؟ وما ملامح هذا الأداء؟
- كيف يمكن تفعيل الدور الإعلامي فى مواجهة المشكلة السكانية فى ضوء ما تسفر عنه إجابات التساؤلات السابقة؟

ويتناول الفصل فيما يلي الإجابة عن كل تساؤل منها بشيء من التفصيل :

أولاً: حجم واتجاه تأثير وسائل الاتصال الجمعي:

إن وســـائل الإعـــلام وســـائل اتصال جمعى، وهى في ذات الوقت ظاهرة اجتماعية مـــتفاعلة مع ثقافة المجتمع وتشكل جزءاً من هذه الثقافة. ومن هنا لزم الحديث عن خصائص الاتصـــال الجمعـــى من زاوية حجم واتجاه التأثير، ووسائل الإعلام وعلاقتها بظاهرة الرأي العام، ثم عن وسائل الإعلام وقضايا التنمية والسكان.

يشـــير مفهـــوم الاتصال communication إلى كونها العملية التى تنتقل بها الأفكار والمعلومـــات بيـــن الـــناس داخل نسق اجتماعي معين، وعلى أساس ثقافة معينة، حيث يكون النســـق الاجتماعـــي بثقافـــته مجرد علاقة ثنائية نمطية بين شخصين، أو جماعة صغيرة، أو مجتمع محلى أو قومى أو حتى عالمى .(١)

ويشار إلى الاتصال الجمعى أو الجماهيرى بأنه نمط الاتصال ذو الخط الواحد (حيث تنــتقل المعلومات والأفكار من مركز إرسال إلى مركز استقبال) وذلك مقابل نمط الاتصال ذى الخطين (بشكل تبادلى) .[٢]

وحيــث أن الاتصـــال الجمعـــى يعمل داخل نسق اجتماعي معين، وعلى أساس ثقافة معيــنة، فهـــو بالتالي يمارس أدواراً تنموية هامة، حيث يثير الحوار والنقاش، ويبلور الوعى، حـــول قضايا التنمية، ومنها بطبيعة الحال القضية السكانية، وذلك بما يحمله من إمكانية إحداث تحـــولات اجتماعـــية علـــى مســـتوى العادات وأساليب السلوك والميول والمعتقدات والمعايير الاجتماعية .[٣]

وقـــد تعـــددت الآراء حـــول تأثير وسائل الاتصال الجمعى من حيث حجمه واتجاهه، فهـــناك مـــن يضخم هذا الحجم ويجعله مطلقاً غير مشروط، ومن يجعله تأثيراً مقيداً مشروطاً بعوامل معينة.

وقـــد ساد الاتجاه الأول حتى ستينات القرن العشرين، مؤمناً بقوة تأثير وفعالية وسائل الاتصـــال الجمعـــى ، وبتأثيرها المباشر على الجمهور، معتبراً هذا الجمهور حشداً من كائنات ســـلبية قابلـــة للـــتأثر بما تبثه وسائل الاتصال الجمعى، وبأنه – أي الجمهور – مجرد ذرات منفصـــلة مهـــيأة دائماً لاستقبال الرسائل الإعلامية، وكل رسالة بمثابة منبه قوى ومباشر يدفع مستقبليها إلى القيام بشيء محدد، يسعى القائم على الاتصال تحقيقه.

ويعـــد لـــيرنر Lerner مـــن أهـــم مناصرى هذا الاتجاه، حيث خلص الى أن وسائل الاتصـــال الجمعـــى تلعب دوراً أساسياً فى تحول المجتمع التقليدي، وذلك من خلال ما أسماه بالـــتقمص الوجداني Empathy الذى يشير إلى عملية تصور الإنسان لنفسه محل الآخرين، يحيا حياتهم، ويفكر تفكيرهم، ويسلك سلوكهم .[٤]

ويســـجل ماكلوهان على نابليون قوله (أن ثلاث صحف معادية تخيفنى أكثر من ألف ســـونكى)[٥] فى إشارة إلى الاتجاه الذى يضخم من تأثير وسائل الإعلام، مشيراً إلى أن حبر الطـــباعة والصـــور قد حلت محل الجنود والدبابات، وهو أمر يفسر هذا الاهتمام الكبير الذى أولـــته الـــدول والحكومـــات فى الاستفادة من ثورة الاتصالات فى مجال التنمية، وفى مجال الحروب الباردة فى بعض الأحيان.

وقد أشار ديفيد مكليلاند D. Maclelland إلى أن وسائل الاتصال الجمعى تعد عاملاً هامـــاً مـــن عوامـــل التحديـــث للدول النامية، وان باستطاعتها القضاء على ظاهرة اللامبالاة

المســيطرة على شعوب هذه الدول، من خلال تقويض تصوراتهم وقيمهم وما يسود بينهم من أفكار، وإحلال غيرها .(٦)

ويــرى هــارولد أدامس أن وسائل الاتصال الجمعى تعد أداة هامة من أدوات الضبط الاجتماعــي، وذراعــاً قوياً للنظام الحاكم، وقد ولى عصر الإرغام، وحل محله عصر الإقناع عن طريق وسائل الإعلام. (٧)

ويؤكــد دينــيس ماجمايل Dennes Magmail ان ثمة علاقة قوية بين انتشار وسائل الاتصال الجمعى وتشكيل السلوك الإنساني، وبالتالى تعد هذه الوسائل من عوامل انتشار الكثير من الأمراض الاجتماعية، كانحراف الأحداث، والعنف والجريمة (٨).
ويربط شاف Chaffe بين التعرض لوسائل الاتصال الجمعى، وعملية التنشئة السياسية، حيث تساعد على إحداثها بصورة كبيرة.(٩)

هــذا عــن الاتجــاه الذى يضخم من أثار وسائل الاتصال الجمعي، أما الاتجاه الثاني فــيربط بيــن حجــم تأثيرها ومجموعة من الشروط المجتمعية، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وهو اتجاه أشارت نتائجه إلى انعدام فعالية وسائل الاتصال الجمعى بالصورة الضخمة الــتى صــورها أصحاب الاتجاه الأول، مؤكدة على أن هذه الوسائل غير قادرة بمفردها على إحداث التغيير، ولا تعد عاملاً مباشراً أو وحيداً للظواهر الاجتماعية والتحكم فيها.
ويــنظر مؤيــدو هذا الاتجاه إلى أن النسق الإعلامي داخل المجتمع فى حالة تفاعل مستمر مع نظــم وانساق أخرى، ويتوقف حجم واتجاه تأثيره على جملة عوامل يمكن التحكم فى بعضها، بينما يصعب ذلك مع بعضها الآخر.

ويعــنى مــا ســبق أن الإعــلام – وفقاً لما يراه أصحاب هذا الاتجاه – مقيد بجملة متغــيرات خارج النسق الاتصالى ، تسهم معه فى التأثير على الأفراد، بما يعنى أن استجابة الجمهــور له ليست آلية، وإنما هى استجابات محكومة بعوامل شخصية وثقافية ، تمثل إطاراً مرجعــياً له وتجعلــه لا يســتجيب للرسائل الإعلامية التى يتعارض محتواها مع هذا الإطار، والعكس صحيح (١٠).

وتعــد إيديولوجــيا المجتمع، ومدى وضوحها، أحد المحددات الأساسية لفاعلية تأثير الاتصــال الجمعــى، حيث لوحظ أن هذه الفاعلية تزداد كلما زاد وضوح أيديولوجيا المجتمع، حيــث يصــبح بالإمكان التخطيط طويل المدى للسياسة الإعلامية ، وطرح نسق قيمى واضح تجاه مختلف القضايا، بما فيها بطبيعة الحال قضايا التنمية، أما غياب هذا الوضوح فيعنى عدم

اســتقرار وتغــير الأطــر الايديولوجــية، بتغير النخب الحاكمة المتلاحقة، فينعكس ذلك على المضمون الإعلامي[11] .

ويشــير جوزيف كلابر Klapper إلى أن وسائل الاتصال الجمعى، فى غالب الأمر، لا تعــد السبب الكافى والضرورى فى تدعيم أو تقوية الاتجاهات والعقائد الموجودة، حيث أنها تعد عاملاً مساعداً وليست متغيراً أساسياً [12].

ويمــيز ميرتون Merton بين أهداف الاتصال الجمعى وبين نتائجه، حيث ثمة نتائج جانبية غير مرغوب فيها، سماها "ميرتون التأثيرات غير الوظيفية" [13] .

ويشــير تشارلز رايت إلي أنه لايمكن فصل الجمهور عن سياقه الاجتماعي، بما يعنى أن عملــية تأثــير الاتصال الجمعى على الجمهور بعيدة كل البعد عن أن تكون تلقائية، كما أن الجمهور فى هذه العملية لا يكون سلبياً .[14]

وعلــى الرغم من قناعة شر ام بقوة تأثير وفاعلية وسائل الاتصال الجمعى ،إلا أنه عاد لــيؤكد علــى متغيرات الشخصية ,العلاقات الاجتماعية، والخلفية الثقافية، والتجارب السابقة، والدوافــع والاحتــياجات، والتى تتدخل فى حجم تأثير وسائل الإعلام، من إثارة الاهتمام، إلي دعــم لاتجاهات داخلية، إلي تغيير هذه الاتجاهات، كما يذهب دينيس ماجمايل إلى أن استجابة الشــخص لوســائل الاتصــال الجمعــى اختيارية وليست سلبية، كما أن حجم تأثيراتها تتحدد بالأصول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأفراد، حيث أن الرسالة الإعلامية يمكن أن تترك تأثــيرات مخــتلفة علــى متلقيها، كما تؤكد جيهان رشتى أن اهتمامات الجمهور واستعداداته الســابقة، تؤثــر علــى كيفــية استقباله لمحتوى الاتصال الجمعى، فيميل إلى ذلك المتفق مع استعداداته، ويتجنب ما هو عكس ذلك[15].

وهــناك مــن يرى انه برغم ما يقال عن دور وسائل الإعلام فى مخاطبة الرأي العام ومحاولــة التأثــير فيه وتغييره، فان كل ما تفلح فيه فى معظم الأحوال لايتعدى تقوية المواقف والاتجاهات السائدة بالفعل بين الجماهير، وقلما تنجح فى خلق وإيجاد تيارات فكرية أو مواقف فكــرية جديــدة تمامــاً، إلا إذا كان الرأي العام مهيأ من قبل، ونتيجة عوامل وظروف كثيرة ومعقدة ، لتقبل هذا التغيير.

نخلــص مما سبق إلى التأكيد على عدد من الملاحظات بشأن الإعلام كنسق اتصالي جمعي وهى:

- يــتوقف تأثــيره فـــى تشكيل آراء واتجاهات الجماهير ، بصدد أية قضايا، على كيفية تناولــه لهذه القضايا بالطريقة التي تضع فى الحسبان الأطر المرجعية لهم سواء ثقافياً أو اجتماعــياً ، أو خـــبراتهم الســـابقة، وربمـــا يكون ذلك سبباً فى اتجاه واضعي السياسات السكانية إلى الاعتماد على الاتصال الشخصى ، بمعنى التفاعل داخل الجماعات المرجعية الأولـــية ،فنجاح السياسات والاستراتيجيات الموضوعة لمواجهة المشكلة السكانية مشروط باستقرائها لتلك الأطر المرجعية تفاديا لما قد يحدث من انفصام وبالتالى ضعف فى التقبل بيـــن الجمهـــور المـــتلقى للرســـالة الإعلامية، وبين الأهداف التى تتجه تلك الرسالة إلى تحقيقها.
- ويــتوقف تأثيره أيضاً على مدى وضوح إيديولوجيا الدولة إزاء هذه القضايا، بما يتيح سياســـة إعلامية واضحة ومستقرة، ولا تخضع للتقلبات بتقلب الحكومات، وهو أمر يمكن الكشـــف عـــنه مـــن خلال تحليل موقف الخطاب السياسى من القضية السكانية منذ الربع الأخير من القرن الماضى.
- كمـــا يـــتوقف هـــذا التأثــير كذلك على الإطار القيمى التى يطرح الإعلام من خلاله القضـــايا المخـــتلفة، حيـــث ركـــز كل من ساندرا بول روكيتش SANDRA BALL ROKEACH وميلـــتون روكيـــتش MILTON ROKEACH علـــى هذا الإطار الذى تطـــرحه وســـائل الإعلام عند عرضها لقضية ما ومناقشتها أمام الجمهور، وهو ما يسمى بـــالقوة المقيدة restrictive power حيث يحدد إطار القيم الذى تطرحه وسائل الإعلام ، لـــيس فقـــط مـــا ينـــبغى أن يفكر فيه الجمهور، بل أيضاً كيفية تفكيرهم بالنسبة للأحداث والقضـــايا والـــناس[١٦]، وهـــو أمر يمكن كشفه من خلال تحليل كيفية معالجة المؤسسات الإعلامـــية للقضـــية الســـكانية سواء على مستوى السياسات، أو على مستوى الممارسات الإعلامية الموجهة للسكان.

وإذا كان الخطاب السياسي، الذي يحمل توجهات النظام تجاه القضايا المختلفة، من أهم العوامـــل المؤثـــرة فيما يتضمنه الخطاب الإتصالى أو الإعلامي، وما يطرحه من أفكار حول هـــذه القضـــايا، وهـــو الخطاب الذى يحكم ما يدور فى المجال العام من نقاش وجدل حول ما يطـــرحه من قضايا، وما يروجه من توجهات، وهو أيضاً الخطاب الذى يمكن من خلال تحليل مضـــامينه الســـكانية الوقـــوف علـــى مدى بلورة واتساق ووضوح أيديولوجيا الدولة من هذه

القضـــية، فإنـــه يصـــبح من المهم بالتالى الكشف عن موقفه إزاءها ،وتأثير ذلك على الموقف الإعلامي منها.

وكذلـــك إذا كان المجال العام يتأثر بما يطرحه الخطاب العلمى من حقائق ومعلومات حول القضايا المختلفة، وإذا كان هذا الخطاب مسئولاً عما يمكن أن تتضمنه الرسائل الإعلامية مـــن توجهات حيال هذه القضايا، فإن الكشف عن نموذج له حول القضية السكانيه فى إطارها التنموى العام يكون مفيداً فى نقد وتحليل الموقف الإعلامي من قضية السكان.

ثانياً:الخطابان السياسى والعلمى داخل المجال العام وموقفهما من المشكلة السكانية:

معـــروف أن الرأي العام تجاه أية قضية من القضايا لا يتبلور إلا من خلال ما يسمى بالمجـــال العـــام، PUBLIC SPHERE وهـــو ذلك النمط من الاتصال الذى تتطلبه الجماهير العريضـــة ممثلاً فى وسائل الإعلام المقروء والمسموع والمرئي، وذلك مقابل المجال الخاص الذى كان يتركز أساساً فى نمط الاتصال البسيط داخل جماعات صغيرة أولية وثانوية، يتم فيها النقاش والجدل بغير قيود وبضمان حرية الاجتماع والتعبير ونشر الآراء(١٧).

وإذا كانـــت الجماعات الفرعية كالأسرة وجماعات العمل أو الجيرة، قد مثلت جماعات مرجعـــية تساعد أو تعرقل تبنى رأى ما أو قبول فكرة ما، لدى الفرد فى هذا المجال الخاص، فـــان وســـائل الاتصال الجماهيرى المتقدمة والإعلان والدعاية والتى احتواها المجال العام، قد أفـــرزت ما يسمى بالمجتمع الجماهيرى MASS SOCIETY الذى يعوزه الترابط بين الأفراد، واتصـــالهم بجماعاتهم الأولية والثانوية التى فقدت نفوذها وأرادتها الذاتية بقدر ما عجزت عن ممارسة سلطة الردع على أعضائها وذلك إثر احتواء المجتمع لها(١٨).

ومـــن أبرز المؤثرات على هذا المجال العام بما يتضمنه من وسائل اتصال جماهيرى تحمـــل العديـــد مـــن المضـــامين ، اختار الفصل أن يركز على اثنين هما الخطابان السياسي والعلمى. في محاولة لتحليل موقفهما من المشكلة السكانية داخل المجتمع المصرى.

١. **الخطاب السياسى والمشكلة السكانية:**

وفـــى هـــذا الســـياق ، نقصد بالخطاب السياسى ثلاثة مصادر رئيسية ضمن مكوناته وهى: الخطاب الرئاسي، وبيانات الحكومة، وبرنامج الحزب الوطني الحاكم، وفيما يلى يمكن عـــرض هذه المشكلة كما طرحها الخطاب السياسى المصرى منذ حقبة السبعينيات، ومرجعنا فـــى هـــذا وثـــيقة قسم بحوث السكان والفئات الاجتماعية بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية (١٩).

(ا) الخطاب الرئاسي:

تقـــدم الرئـــيس السادات ببرنامج العمل الوطنى، إلى المؤتمر القومى العام (١٩٧١) مركزاً بوضوح على مشكلة السكان باعتبارها قضية قومية مرتبطة بالأمية، وتكتنف مواجهتها صـــعوبات سياسية واجتماعية. واعتبرت الورقة ارتفاع نسبة الأمية مسئولة عن تلك المشكلة . كمـــا أشار السادات ، فى افتتاح الدورة الجديدة للمؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكي العربى عام ١٩٧٢ ، إلـــى عـــدم التوازن بين النمو الاقتصادي والنمو السكانى، كما تناول الخطاب ضآلة المساحة المأهولة والتى لا تتعدى ٣% من مساحة مصر .

وفـــى عـــام ١٩٧٤، صورت "ورقة أكتوبر" والتى ركزت كذلك على ضآلة المساحة المأهولة، وعلاقة ذلك بالأمن القومى لمصر، وضرورة إيجاد مناطق جديدة للمواطنين، (وتعد هـــذه الورقـــة أول إشارة إلى معالجة المشكلة عن طريق إعادة توزيع السكان وخلخلة الكثافة الســـكانية، وكانت أول إشارة إلى فكرة المدن الجديدة، وذلك بعد أن كانت المشكلة مركزة في النمو والزيادة السكانية) .

وفـــى عـــام ١٩٧٤، أنعقد المؤتمر العالمى ببوخارست ، الذى حضرته مصر، وداخل المؤتمر رفع شعار (أن التنمية هي أفضل وسائل تنظيم الأسرة) وهى رؤية أثرت على الوفد المصرى وأصبحت توجهاً للبرنامج القومى للسكان لبضع سنوات تلت ذلك.

ويـــبدو ان الحديـــث عـــن قضايا السكان أصبح يتركز ليس في السيطرة علي الزيادة العدديـــة للســـكان، لكـــن فـــي أســـاليب مواجهة هذه الزيادة، خاصة توفير متطلبات الغـــذاء والإسكان[٢٠].

واســـتمر التركـــيز في خطابات الرئيس السادات عام ١٩٧٨ علي نفس القضايا التي تتـــناول الأمـــن الغذائي والإسكان ، والنظر إلي المجتمعات الجديدة، باعتبارها الحل لمواجهة الانفجـــار السكاني وإعادة توزيع الكثافة السكانية. وفي نهاية نفس العام بدأت صياغة المشكلة علـــي نحو آخر يجعل التحدى الذى يواجه الدولة تجاه الزيادة السكانية ليس فقط من أجل توفر الغـــذاء والاسكان والمدن الجديدة، بل هو تحد نحو توفير إمكانيات تحويل وتجهيز هذه الطاقة البشـــرية لكـــي تكون قوة وإضافة، وليست عبئاً علي التقدم، فهي ليست قوة في ذاتها بل قوة بمقدار ما تسهم به من عطاء في جهود زيادة الدخل القومي[٢١].

وفـــي هـــذه الفـــترة ظهـــر ما يعرف بتقرير "رابيد" Rapid حيث قامت مجموعة من الخبراء الأمريكيين برئاسة السفير جرين بإعداد تقرير ينبه إلي الخطر الداهم للزيادة السكانية،

وقامت اللجنة المذكورة برفع التقرير إلى اللجنة الوزارية عام ١٩٧٩ . وبرغم ذلك، فلم يظهر أي رد فعل لهذا التقرير في تناول السادات لقضايا السكان[٢٢].

وعـــندما تغيرت القيادة السياسية للدولة، وبدأت فترة حسنى مبارك، حدث تغير واضح فـــى أســـلوب تـــناول قضايا السكان فى الخطاب الرئاسى، حيث تكاد لا تخلو معظم الخطب والأحاديـــث مـــن إشـــارة إلـــى قضايا السكان، واعتبار الزيادة السكانية هى القضية الأم التى تستحوذ على الاهتمام الأكبر.

ويرصـــد تقرير قسم بحوث السكان بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى مجلـــدة الخـــاص بالمضـــامين السكانية فى الخطاب السياسى، عدة ملاحظات بشأن الخطاب الرئاسى ومضامينه فى عهد مبارك ، حول المشكلة السكانية، وهى[٢٣]:

- **استعانته بعدة مؤشرات رقمية استناداً لما جاء بتقرير رابيد سابق الذكر**، حيث أطلع علـــيه مـــبارك بعـــد أول زيارة لأمريكا بعد توليه الحكم، وكان أن دعا الفريق الأمريكي للبحـــث مـــع عـــدد من علماء السكان ومعهم السفير الأمريكي، وفى هذا اللقاء تقرر عقد مؤتمر دولى للسكان، والذى كان من توصياته إنشاء المجلس القومى للسكان.
- **يرصـــد الخطـــاب العلاقـــة بين الموارد والسكان**، مع الإشارة إلى أهمية تناسب عدد السكان مع حجم السلع المنتجة.
- **التنبـــيه إلـــى خطورة الزيادة السكانية فى مصر وأثرها على التنمية وعلى إمكانية توفير المطلوب لهؤلاء السكان** من غذاء وكساء ومسكن ودواء وتعليم وفرص عمل، مما انعكس على مستوى المعيشة فى النهاية.
- **يطـــرح الخطـــاب الحلـــول لهذه المشكلة مركزاً على الاعتماد على النفس** وضرورة التخطـــيط للإقـــلال مـــن الاعـــتماد على الغير، وتعاون الدول النامية لزيادة قدرتها على مواجهـــة مشكلة نقص الغذاء، ومطالبة الدول الصناعية المتقدمة بالتعاون مع الدول النامية فى مجال التغذية والتنمية الزراعية.
- **إن مشكلة السكان تعد فى طليعة اهتمامات مبارك منذ توليه المسئولية.**
- **إن التخطـــيط الســـليم كما يرى هذا الخطاب يبدأ من دراسة الظاهرة السكانية** بسبب تداخلها وتأثيرها على جهود مواجهة الظاهرة.
- **معدلات البطالة المرتفعة** واحتمالات الزيادة المستقبلية لها.
- **النمو فى أعداد السكان واحتمالاته المستقبلية**، وآثار ذلك على جهود التنمية.
- **تركيزه فى بعض الأحيان على اختلال التوزيع السكانى.**

- **اعتــبار إن تنظيم الأسرة والارتقاء بخدماته هو الوسيلة لتحقيق التوازن بين النمو السـكاني والتنمــية الاجتماعــية والاقتصادية الشاملة**، والتى تعد بدورها المدخل السليم لعلاج المشكلات السكانية.
- **أهمــية تضافر الجهود الأهلية والحكومية والأحزاب السياسية والبحث العلمى فى التصدى لهذه المشكلة.**

ومــنذ بداية حكم مبارك وحتى الآن يمكن التأكيد على اهتمام خطابه بمشكلة السكان، ومحاولــة الخفض بمعدلات النمو المتسارع فى أعداد السكان، بما يعنى أن ثمة رؤية واحدة لم تتغــير تجاه معالجة المشكلة، وبرغم تجاهل السادات لتقرير Rapid فان هذا التقرير استحوذ علــى اهــتمام مــبارك إلى الحد الذى جعله يستعين بكل بياناته الرقمية فى التدليل على سوء الأوضــاع الحالية، والتى ستؤول الى الأسوأ مستقبلاً، كما كان هذا التقرير دافعاً لعقد المؤتمر الدولــى للســكان، الــذى كان من توصياته إنشاء مجلس قومى للسكان برئاسة رئيس الدولة، وتكون من مهامه وضع السياسة العامة للدولة فى هذا المجال.

وقــد شــملت توصــيات المؤتمــر المذكور ما يهم مجال الإعلام والتعليم والبحوث والتدريــب والقــوى العاملــة والزراعة، وما يركز على دور الجهود الأهلية والجمعيات غير الحكومية ، وهى توصيات شاملة لمواجهة الأهداف الثلاثة للسياسة السكانية التى تتناول:

- خفض معدل النمو السكانى.
- تحقيق توزيع جغرافى أفضل.
- الارتقاء بالخصائص السكانية.

وإذا كــان مــن المفــترض أن يكون الخطاب الإتصالي داخل المجال العام انعكاساً للخطــاب السياسي بشأن المشكلة السكانية ، فمعنى ذلك أن الإعلام المصرى كان معنياً طوال الــربع الأخــير مــن القرن الماضي وحتى الآن ، وطبقاً لما أسفر عنه تحليل محتوى الخطاب الرئاســي، بطــرح المشــكلة إعلاميا في سياقات ثلاثة هي: التوعية بضرورة الحد من النمو الســكاني ، التوعية بضرورة التوزيع الديموغرافي الأفضل والتشجيع عليه، محاولة بث رسالة إعلامية تسهم في الارتقاء بالخصائص السكانية للجمهور المصرى.

(ب) البيانات الحكومية:

عــند النظر إلى البيانات الحكومية فى فترة حكم مبارك الممتدة منذ مطلع الثمانينيات حــتى الآن، بشأن المشكلة السكانية، وطبقاً لوثيقة قسم بحوث السكان بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية والتى نحن بصددها، يمكن تسجيل الملاحظات التالية[٢٤]، والتى يمكن أن

تفـيد فى تحليل الدور الإعلامي فى مواجهة المشكلة، وما إعتراه من تطور على مدى العقدين الماضيين.

- أشـار أول تقريـر حكومى فى عهد مبارك (١٩٨١/٨٠) إلى رفع مستوى المعيشة، وتحقـيق العدالـة الاجتماعـية، وتوفـير الخدمـات الصحية والتعليمية، دون ربط هذه الموضـوعات بقضـايا السكان، مكتفياً ببعض الإشارات أهمها ضرورة وضع استراتيجية محددة لتوفير فرص عمل للأعداد المتزايدة من السكان.
- وفى بيان الحكومة أمام مجلس الشعب لعام (١٩٨٢/٨١) تمت الإشارة إلى أن الزيادة السكانية لها سلبياتها على خطط التنمية الاقتصادية دون أن يخوض فى تفاصيل ذلك، كما أشار إلى التركيز على خدمات تنظيم الأسرة فى سياق الحديث عن الأسلوب الأمثل لتوفير الرعاية الصحية للمواطنين.
- وفـى بـيان العـام (١٩٨٣/٨٢)، **تم التركيز على بعد التوزيع السكانى فقط**، حيث أشـارت مـادة من مواده إلى دور الحكومة فى توسيع العمران وإنشاء المدن الجديدة فى سبيل التخفيف من أعباء التكدس السكانى فى المدن القديمة على المرافق.
- وفـى بـيان العام (١٩٨٤/٨٣) ،**تم تناول قضية السكان فى بعديها الخاصين بالنمو والـتوزيع** ، حيث أشار إلى أن معدلات الزيادة فى السكان تصل إلى ما يزيد على مليون كل ثمانية أشهر تقريباً، وقد بلغ عدد سكان مصر عام ١٩٨٤ إلى ٤٧ مليون نسمة، وكان الحـل المطروح لمواجهة هذه المعدلات هو الإسراع بإنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة وتنميتها، والخروج بالتعمير إلى الصحارى والسواحل.
- أمـا بيان الحكومة لعام (١٩٨٥/٨٤) فقد أشار إلى **تأثير الزيادة فى معدلات المواليد على انخفاض نصيب الفرد من الرقعة الزراعية**، فبعد أن كان فداناً منذ ١٨٠ عاماً تناقص إلى ٧/١ فدان فى نفس عام البيان.
- وكـان بيان عام (١٩٨٦/٨٥) أول **بيان فى مرحلة الثمانينيات يطرح تفاقم المشكلة باعتـبارها أهـم مشكلة تواجه عملية التنمية، ويقترح الحلول لمواجهتها على مستوى أبعادهـا الـثلاثة: النمو، والتوزيع، والخصائص**، وتتم المواجهة من خلال برنامج يحقق نشـر خدمـات تنظـيم الأسرة، وينادى برفع مكانة المرأة، وتشجيع مشاركتها فى الحياة العامة، والاهتمام بالتنمية الريفية الشاملة، والتوسع فى إقامة المجتمعات العمرانية الجديدة.
- وفى بيان عام (١٩٨٧/٨٦)، أكد بيان الحكومة على أن **مشكلة السكان وما يصاحبها مـن معوقـات تواجه التنمية الشاملة تعتبر من أهم الموضوعات الاقتصادية الاجتماعية**

التى تمس حياتنا وتؤثر فى الاقتصاد القومى، وطرح أبعادها فى ارتفاع معدل النمو السكانى، وعدم توازن التوزيع الجغرافى، وانخفاض نسبة القوة العاملة المنتجة إلى إجمالي السكان وارتفاع نسبة الأمية والإعالة .

- وأكد بيان عام (١٩٨٨/٨٧) على **ضرورة مواجهة الزيادة فى معدلات النمو السكانى، وتبنى الحكومة لأهداف تنظيم الأسرة والعمل على تحقيقها من خلال توفير وسائل تنظيم الأسرة، ودعم التصنيع المحلى لها**، وتخصيص ٥٠٠ طبيب متفرغ لهذه المهمة.
- وتعرض بيان عام (١٩٨٩/٨٨) **لمشكلة الغذاء باعتبارها من المشكلات الناجمة عن الزيادة السكانية**، والتى اتضحت فى اتساع الفجوة بين الاحتياجات والإنتاج المحلى من بعض السلع الغذائية الرئيسية، كما أكد البيان على سعى الدولة لإقامة مدن جديدة.
- وركز بيان (١٩٩٠/٨٩) **على قضية ارتفاع معدل النمو السكانى، وطرح حل نشر خدمات تنظيم الأسرة**، مركزاً على قيام مراكز الإعلام الداخلية التابعة للهيئة العامة للاستعلامات بتوعية الجماهير، وتجاهل البيأن الأبعاد الأخرى لقضية السكان. ويعد هذا البيان بالتالي أول إشارة طوال هذه الحقبة لدور إعلامي بهذا الشأن.

وهكذا يتضح أن البيانات الحكومية طوال هذه الحقبة، لم تتطرق إلى أبعاد جديدة فى طرح المشكلة فى السنوات اللاحقة خارج الأبعاد الثلاثة برغم أنه قد أضيفت قضية تلوث البيئة مرة واحدة فى عام ١٩٨٦ بعدما طرحها مجلس الشورى عام ١٩٨٣.ويلاحظ تفاوت نظرة البيانات المتلاحقة فى تناول أبعاد المشكلة، ما بين التركيز على أبعاد، وتجاهل أبعاد أخرى، وكذلك فان الإشارة إلى دور إعلامي يقوم بالتوعية فى هذا الشأن لم ترد إلا منذ بيان عام٨٩ /٩٠، كما يلاحظ على هذه البيانات المتعاقبة افتقادها لرؤية شمولية للمشكلة إلى حد كبير تراعى مختلف أبعادها وتربطها بقضايا المرأة والطفل والبيئة ، فجاء الاهتمام ببعد أو زاوية داخل هذا البيان أو ذاك، **وهو الأمر الذى كانت له انعكاساته على الأجندة الإعلامية فى اضطلاعها بمهمة طرح المشكلة أمام الجماهير والتوعية بخطورتها والسعى لتعديل القيم والاتجاهات والسلوك والعادات والتقاليد، وبالتالى تغيير السلوك الإنجابى.**

(ج) برنامج الحزب الوطنى الحاكم والقضية السكانية:

يعتبر موقف برنامج هذا الحزب من تلك المشكلة رافداً هاماً للوقوف على مضامين سكانية داخل الخطاب السياسى، لما يشكله الأخير من أهمية فى التناول الإعلامي لهذه

المشـــكلة، خاصــــة بالنظر إلى الرأي العام إزاء القضايا المختلفة ، والذى يعمل الإعلام على ترسيخه ودعمه لا يعمل فى الدول النامية إلا فى سياق ما يطرحه الخطاب السياسى السائد.

فى الجزء الثامن مـــن أجـــزاء وثيقة "المبادئ والأسس العامة لبرنامـــج الحزب الوطنـــى" (١٨ جزئـــية) يتم التركيز على المشكلة السكانية باعتبارها المشكلة الأم ، والتى يتمخض عنها ســـائر المشـــكلات الاقتصادية والاجتماعية التى تعرقل جهود التنمية من ناحية، وتحول دون رفـــع مستوى المعيشة من ناحية أخرى. وتشخص الوثيقة هذه المشكلة فى التزايد السريع فى الـــنمو الســـكانى وفى نمط التوزيع. ويشير برنامج الحزب إلى عدة أمور بالنسبة لتخفيف حدة التضخم السكانى[٢٥]:

١- رفـــع المســـتوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة، والتعليم وتشغيل المرأة، وتصنيع الريف والميكنة الزراعية، والإعلام والتوعية وتوفير خدمات تنظيم الأسرة.

٢- تشجيع المصريين على العمل بالخارج ورعايتهم.

٣- وفـــيما يخـــص بالـــتوزيع السكانى، أكد الحزب بعض الحلول لتحقيق التوازن النسبى فى خريطة السكان، وذلك بالانفتاح العمراني، وإقامة المدن الجديدة، وإيجاد فرص عمل وحياة بالأماكن الصحراوية والساحلية.

٤- طـــرح الحـــزب تصورا لتحسين خصائص السكان يقوم على اقتراحات لتحسين مستوى المعيشة، وعدالة توزيع الدخل وإعادة النظر فى نظام المعونات، والاهتمام بتخطيط العمالة وتوجـــيهها إلـــى أكـــثر القطاعات نفعاً وإنتاجاً بالداخل والخارج، وكذلك العمل على محو الأمية، ورفع سن الإلزام إلى تسع سنوات، وتدبير نظام اليوم الكامل ، وغيرها.

٥- وفـــيما يخـــص الرعاية الصحية وتنظيم الأسرة، قدم الحزب الوطنى من خلال برنامجه العـــام، مجموعـــة توصيات تشمل ، التوسع فى الخدمات الوقائية والصحة العامة وحماية البيـــئة، مـــع الاهـــتمام برعاية الطفولة، ودعم دور النقابات بهذا الشأن، والارتقاء بنوعية الخدمـــات الريفـــية، والتوســـع فـــى الخدمات التأمينية، ووضع استراتيجية لتنظيم الأسرة وللتوزيع السكانى.

٦- تطويـــر وســـائل الخطـــة الإعلامية، لكى تقوم على استخدام الطريق المباشر (الاتصال الشخصي) مع الاستعانة بكوادر الحزب من الشباب والفتيات فى فترة الخدمة العامة.

٧- فـــيما يختص بالطفولة والمرأة، أشار برنامج الحزب إلى التوسع فى إنشاء قرى الأطفال، وزيـــادة دور الحضـــانة، وإنشاء صندوق قومى لرعاية الطفولة، وزيادة مؤسسات رعاية

المعوقيـــن، وزيـــادة عـــدد مراكز تنظيم الأسرة، وإنشاء فروع للجنة القومية للمرأة على مستوى المحافظات.

ويلاحظ على برنامج الحزب شموله لكافة القضايا المتصلة بالمشكلة السكانية، الى حد تفوقه على بيانات الحكومة بهذا الشأن. ويبقى السؤال حول انعكاس هذا الخطاب السياسى بروافده ومضامينه السكانية على الرسائل الإعلامية فيما يخص قضية السكان.

٢- المشكلة السكانية على مستوى الخطاب العلمي:

يعـد الإسـهام العلمى طرفاً أساسياً ضمن الأطراف الفاعلة والمؤثرة فى المجال العام الـذى يـتم من خلاله تناول القضايا ومحاولة خلق رأى عام حولها، وهى كلها مؤثرات تعمل على ما يطرحه الإعلام من قضايا ومن توجهات.

وفـى هـذا السـياق، يمكن تناول القضية السكانية كما طرحها تقرير التنمية الإنسانية المعـنون ب " تقريـر التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢ خلق الفرص للأجيال القادمة"[٢٦]، باعتباره أحدث ما طرح من تقريرات حول الحالة العربية بما فيها مصر.
ويشير التقرير إلى عدد من المؤشرات فى الشأن السكانى، أبرزها:

- أن مصـر تعـد من اكبر الدول العربية سكاناً، طبقاً لتعداد عام ٢٠٠٠ حيث بلغ عدد سـكانها ٦٨ مليون نسمة من إجمالي عدد سكان ٢٢ بلد عربى غطاها التقرير، حيث يبلغ الإجمالى ٢٨٠ مليون نسمة.
- أن مصـر تقـع ضـمن مجموعة الدول العربية التى تقع فى منتصف عملية التحول السكانى ، ويتراوح معدل الخصوبة فيها بين ٣،٥ ولادات لكل امرأة، وهو معدل خصوبة متوسط.
- تقـع مصـر ضمن الدول التى يبلغ معدل النمو السكانى فيها ما بين ٢ – ٣ % وهى المجموعة المتوسطة.
- مصر هى البلد العربى الوحيد الذى يتوقع أن يزيد عدد سكانه على ١٠٠ مليون نسمة فى عام ٢٠٢٠ طبقاً للإسقاطات السكانية المستقبلية التى تضمنها التقرير.
- السـمات السـكانية لـدى مصر وكافة الدول العربية ، بما فيها مصر، طبقاً لتحولات متوقعة فى التركيب العمرى مرتبطة بانخفاض نسبة الإعالة وزيادة عدد من هم فى سن العمـل يمكـن أن تكـون هديه أو لعنة ديموغرافية، حيث يتوقف الأمر على مدى قدرة الأنظمة العربية على توظيف الإمكانيات البشرية .

- يتعيـــن على مصر وبعض شقيقاتها مثل الكويت والإمارات والسعودية وعمان وليبيا والمغـــرب وســـوريا، وهى الدول التى تعانى من مستويات إعاقة نمو جسدى تتراوح بين ١٥ و ٢٥ % أن تحدد مشاكل التغذية المسؤولة، وأن تتصدى لها.
- أشـــارت كذلـــك بعض التقارير القطرية فى أربعة أقطار هى مصر الأردن والبحرين وتونـــس إلـــى وجـــود اعتلال صحى جسيم بين كبار السن حيث يعانى ٥٠ % منهم على الأقـــل مـــن مشاكل إبصار وصعوبة فى السير، وسجلت نسبة منخفضة نتائج مقبولة فى مقاييس ارتفاع المعنويات أو تدنى مستوى الاكتئاب.
- يمـــثل ارتفـــاع معـــدل وفيات الأمهات أثناء الحمل والولادة تحدياً صحياً رئيسياً يواجه معظـــم الـــبلدان العربية، حيث تبلغ النسبة فى أكثر من نصف الدول العربية التى غطاها الـــتقرير، نحو ٧٥ وفاة لكل ١٠٠٠٠٠ حالة ولادة، وفى ثلث هذه الدول تبلغ النسبة ٢٠٠ حالة لكل ١٠٠٠٠٠ ولادة.
- يمكن لبرامج التوعية والوقاية المصممة لتغيير أنماط السلوك الضار بالصحة، معالجة مـــدى واســـع من المشاكل الصحية الموجودة والمحتملة بين السكان العرب، وتشمل هذه البرامج تشجيع ممارسة التمارين الرياضية واتباع العادات الغذائية الجيدة، وتشجيع التوقف عن التدخين، كذلك التوعية بمخاطر زواج الأقارب، والزواج المبكر، وختان الإناث.
- تواجـــه ســـكان الـــدول العربـــية عدد من المشكلات البيئية أبرزها شح مصادر الماء الصـــالحة للشـــرب، وتعمل الزيادة السريعة فى سكان المنطقة ضغطاً متزايداً على المياه المـــتوفرة لكـــل فـــرد، بالإضافة الى ضعف برامج الاقتصاد فى استعمال المياه وترشيد اســـتخدامها المتزايد، كما أن هناك شح الأراضي الزراعية وتدهور نوعيتها، وأيضا تلوث الشواطئ بسبب تحويل الصرف الصحى إلى البحر.
- يتعيـــن أن تراعى التنمية المستدامة فى المنطقة العربية مبادئ أساسية هى: الاستخدام الرشيد لموارد البيئة الناضبة والتوقف عن هدرها، والالتزام فى استهلاك الموارد المتجددة (نـــبات وحـــيوان) والالـــتزام بقدرة البيئة على التعامل المأمون مع ما نلقيه من نفايات وملوثـــات، وتعزيـــز القدرة العربية على استخدام أدوات الاقتصاد البيئي الحديثة، واعتماد اســـتراتيجية الإنـــتاج الأنظف ، وتجنب استخدام المواد السامة أو الضارة بالبيئة، وزيادة المشاركة الشعبية فى خطط عمل حماية البيئة.
- لعـــل أكـــثر جوانب أزمة التعليم العربى إثارة للقلق هى عدم قدرة التعليم على توفير متطلـــبات تنمـــية المجتمعات العربية، وهذا لا يعنى فقط عجز التعليم عن أن يكون مدخلاً للصـــعود الاجتماعـــي للفقراء، بل كذلك عزلته عن المعرفة والمعلومات والتقانة العلمية،

واســتمرار الوضـــع الراهن يجعل الدول العربية فى مسار عكسى لتحقيق التقدم وتحسين الخصائص السكانية بالتالى.

- يتعيــن تعطــيل الآلــيات الأساسية التى تؤدى لنشوء ظاهرة هجرة الكفاءات من خلال تخلــيق دور فعال لهم داخل البلدان العربية، يحقق ذواتهم ومستوى معيشى كريم لهم، بما يحفزهم على المشاركة فى الارتقاء بالخصائص السكانية للمواطن العربى.

يتضـــح من هذا التقرير اتجاه خطاب العلم فى تناوله للقضايا السكانية، إلى شمولية الرؤية بين المواطن والبيئة والسياق الاجتماعي والاقتصادي والثقافي المحيط، كذلك اهتمامه ليس فقــط بمســألة الزيادة السكانية بل أيضاً يهتم بخصائص هذا الكم السكانى من زاوية حالته الصـــحية والتعليمـــية والتركيبة العمرية له الخ. كذلك فانه، أي الخطاب العلمي، قد حمّل الحكومـــات المسئولية تجاه العديد من المظاهر السكانية السلبية، فى عكس اتجاه العديد من التوجهات الرسمية التى تحمّل السكان مسئولية هذه المظاهر.

ومن التحليلات السابقة نجد أن الرسالة الإعلامية وهى تتجه لمعالجة الشأن السكانى مطالــبة بالانفــتاح علـــى توجهـــات هذا الخطاب وأيضاً العمل على تحقيق مطالبه فى رفع مســتوى الخصائص السكانية ببرامج التوعية لتعديل أنماط السلوك، وتغيير نسق القيم بين الســكان فـــى اتجـــاه تنمـــية وتقدم المجتمع من ناحية، ومخاطبة الحكومات وصناع القرار للاضطلاع بمسئولياتهم إزاء معالجة المشكلة من ناحية أخرى.

ثالثاً: موقف الإعلام المقروء من القضية السكانية:

يلاحـــظ أن حمـــلات التوعية فى مجال تنظيم الأسرة ، كما تبين فى بيانات الحكومة وبـــرنامج الحـــزب الوطنى ، قد ركزت على وسائل الاتصال الشخصى، بمعنى دخولها مجال الجماعـــات المرجعـــية الأولـــية، وفـــى ذات الوقت كانت تسعى لدور إعلامي نشط فى تعبئة الجماهير وتوعيتها إزاء المشكلة وما تطرحه الدولة من حلول.

لذلـــك يمكن تحليل موقف وسائل الإعلام المختلفة بهذا الصدد، وفى هذا الجزء نطالع موقـــف بعـــض الصـــحف، كنموذج للإعلام المقروء، ونبدأ بموقفها من هذه القضية فى فترة الثمانينيات، حيث كانت هذه الفترة بداية الاهتمام النشط بالمشكلة، وهى الفترة التي نركز عليها مـــنذ تولـــى الرئـــيس مـــبارك الحكـــم، والذى عكس خطابه السياسى هذا الاهتمام بالمشكلة، والتحذيرات المتكررة من تفاقمها ، والتكليفات المتعاقبة للأجهزة التنفيذية والشعبية والتشريعية بمواجهـــتها علـــى نحـــو حاســـم. وبعد ذلك يمكن تحليل موقف عدد من الصحف والمجلات

الصـــادرة فـــى يوم من أيام الأسبوع فى الفترة الحالية، حتى يمكن المقارنة بين بداية الاهتمام بمشكلة السكان ، وبعد مرور ما يقرب من عشرين عاماً.

ومرجعـــنا فـــى رصـــد موقف بعض جرائد الثمانينيات، هو نفس دراسة المركز القومى للـــبحوث الاجتماعـــية والجنائية حول المضامين السكانية فى الخطاب السياسي، حيث ركزت الدراســـة علـــى جـــرائد الأحرار، والأهالي، والشعب، والوفد، ومن الصحف الدينية: النور، ووطـــنى، واللـــواء الإسلامي، بالإضافة لجريدة الأهرام كنموذج لصحيفة تعكس وجهة النظر الرسمية(٢٧).

١- <u>جريدة الأحرار:</u>

ركزت هذه الجريدة فى فترة الثمانينيات على ما يلى:

- النـــتائج المترتـــبة على المشكلة السكانية كتدنى مستوى خدمات الإسكان والتعليم، وأولت اهـــتماماً بوســـائل مواجهـــة المشـــكلة كوسائل الإعلام والتوعية، وركزت على بعد النمو السكانى ووسائل تنظيم الأسرة ومراكزه.
- أوضـــحت الصـــحيفة أن معـــدل الـــنمو السكانى فى ارتفاع مستمر، وليس ثمة دليل على انخفاضـــها رغـــم كـــل الجهود، ورغم الرسالة الإعلامية ، فى إشارة إلى فقرات "حسنين ومحمدين" و"أسرة صغيرة تساوى حياة أفضل"
- كما اهتمت الجريدة بمشكلة انخفاض الكثافة السكانية فى سيناء، واعتبرت أن حل المشكلة يكمـــن فى هذه المحافظة التى يمكن لها أن تستوعب العمالة المصرية المهاجرة إذا عادت إلى الوطن.
- تناولـــت الصحيفة معالم المشكلة داخل العاصمة ممثلة فى الإختناقات المستمرة، والسكن العشوائى، والضغط على المرافق.
- اقترحـــت الجـــريدة بعـــض الحلول كتوزيع المصالح الحكومية على المحافظات، وغلق القاهـــرة أمام الهجرة الداخلية، وإنشاء مدن جديدة، ومحاولة تهجير المواطنين من القاهرة إجباريا.
- أيـــدت الصحيفة سياسة الدولة فى التعمير وإنشاء المناطق الجديدة، وفى سياسة التعليم وما تبذـــله الدولة من جهود فى محولة استيعاب الملايين من الأطفال الذين يزيد عددهم بشكل مستمر.
- انـــتقدت الصـــحيفة مدخـــل تنظـــيم الأسرة، واعتبرت المشكلة فى عدم وجود تخطيط فى اســـتخدام الموارد البشرية، ثم تراجعت فى أواخر الثمانينيات وراحت تروج لسياسة تنظيم

الأسرة، وبدأت تشير فى أوائل التسعينيات إلى أن ذلك ضرورة ملحة للأسرة، مستعينة فى ذلك برأي رجال الدين.

يتضح مما سبق تركيز الجريدة على بعد التوزيع الجغرافى من أبعاد المشكلة السكانية، وتذبذب موقفها من موضوع تنظيم الأسرة ، ومباركتها جهود الحكومة فى مجال التعليم وإنشاء المدن الجديدة.

٢ – جريدة الأهالي:

- لم تعترض الصحيفة على وجود مشكلة سكانية فى مصر، لكنها ركزت على بعدى التوزيع والخصائص السكانية، وليس على بعد الكثرة العددية للسكان.
- انتقدت الجريدة الرؤى التى تبسط المشكلة وتصورها على أنها مشكلة "جغرافية" وليست "ديموجرافية" ، حيث يتكدس الملايين على الوادى الضيق، وأوضحت أن المشكلة ليست فى حجم السكان ولكن فى عدم التوازن بين الزيادة السكانية والموارد الغذائية والتى تمثل مشكلة اقتصادية مصرية، كما عارضت الربط بين عدد السكان وتدنى الخدمات، حيث أن تدنى الخدمات له مردود سلبى على قضية السكان.
- وفى مجال الإسكان ،انتقدت الجريدة سياسة الحكومة مركزة على قضية سكان القبور، وأشارت إلى إحصائيات تدل على وجود عدد من المساكن الخالية تفوق عدد سكان المقابر وتزيد، وأشارت إلى عجز وزراء الإسكان المتلاحقين عن حل هذه المشكلة رغم ما بذلوه من وعود.
- وانتقدت الصحيفة السياسة الحكومية فى مجال الخدمات الصحية، حيث لم تنشأ الحكومة مستشفيات جديدة بشكل حقيقى منذ مدة طويلة.
- وفى مجال التعليم ركزت الصحيفة على سوء المرافق التعليمية، كما أوضحت ازدحام المناهج بمعارف أكاديمية، وتفاقم الأمية عاماً بعد عام، ونادت بتغيير جذري فى نظرة الدولة للتعليم باعتباره استثماراً، وإصلاح حال التعليم وتغيير أولوياته وتخفيض تكاليفه، واتباع أسلوب التخطيط الشامل.
- وطرحت الصحيفة رؤيتها لمشكلة الهجرة، تركيزاً على الهجرة الخارجية، وانتقدت أسلوبها الجماعى الذى كان له لآثاره السلبية على نسق قيم المصريين.
- كما تناولت مشكلة البطالة، وحجمها، مشيرة إلى كونها قنبلة موقوتة تهدد بانفجار اجتماعى، وتعتبرها مشكلة خلفتها سياسات اقتصادية فاشلة، معارضة بذلك نظرة الدولة للبطالة، والتى تعتبرها من نواتج المشكلة السكانية.

- وانـــتقدت الصحيفة سياسة الدولة فى مجال الغذاء، حيث يعانى ٤٠% من المصريين من أمراض سوء التغذية، وأن هذه المشكلة هى أحد أسباب إعاقة الأطفال.
- كمـــا تناولـــت مشـــكلة عمالـــة الأطفال، موضحة أنها أثر من آثار الانفتاح الاقتصادي، والهجرة غير المنظمة للعمالة، وسوء توزيع الدخل، وعجز التعليم عن استيعابهم.
- وانـــتقدت كذلـــك المدخل الذى يعتبر تنظيم الأسرة كمواجهة للزيادة السكانية، معتبرة إن التنمية هى المدخل الأفضل لتحديد النسل، مشيرة إلى الثقافة الدينية لدى قطاعات الجماهير كعائق أمام قضية خفض معدلات النمو السكانى.

خلاصـــة موقـــف هـــذه الجـــريدة يتمثل فى جانبين أساسيين، هما: تناولها للمشكلة السـكانية من كافة أبعادها، النمو السكانى والتوزيع الديموجرافى والخصائص السكانية، واعتـبار التنمية هى أنسب سبل المواجهة وبالتالى كان توجيه الخطاب الإعلامي داخلها موجهـاً إلى الحكومة بشكل أساسي متفقة مع الخطاب العلمى بهذا الشأن، وهو أمر ربما تفتقده وسائل الإعلام الرسمية المتبنية لرؤى وتوجهات الحكومة.

٣- جريدة الشعب:

- تناولـــت المشـــكلة الســـكانية من زاوية موضوع الكثافة السكانية العالية جداً مقارنة بدول العالم، وهى مشكلة تبلغ ذروتها بالعاصمة حيث تبلغ ٢٤ ألف نسمة /كم٢ ، طبقاً لإحصاء عام ١٩٧٦، ووصلت الآن إلى حوالى ٣٣٠٠٠نسمة/كم^{٢} .
- كمـــا تناولـــت جهود استصلاح الأراضي واستزراع مساحات جديدة، مشيرة إلى تراجع الرقعة الزراعية ذات الإنتاج العالى.
- وأشارت الصحيفة الى تدنى مستوى الخدمات من مياه وصرف صحى والخدمات الصحية والتعليم.
- وتناولت الصحيفة مشكلة البطالة وربطتها بظاهرة تشغيل العمالة الأجنبية داخل مصر.
- كمـــا انـــتقدت سياسة الإسكان وأشارت إلى أن انخفاض نسبة المواليد ليس بفضل سياسة تنظيم الأسرة، ولكن بفضل أزمة الإسكان المستحكمة.
- وإنتقدت الصحيفة السياسة الدعائية لتنظيم الأسرة، وما يترتب عليها من هدر فى الأموال، وارتـــباطها بخـــبرات أجنبية، كما عارضت مدخل تحديد النسل، معتبرة أن الأمر مرتبط بنوايا استعمارية هدفها تفريغ السكان الأصليين.
- طرحـــت الجـــريدة بديليـــن فـــى حل المشكلة هما: رفع مستوى المعيشة، وإعادة التوزيع الجغرافى للسكان.

ويتضـــح مما طرحته الجريدة من مضامين بشأن قضية السكان، تركيزها على أجزاء مـــنها دون تـــناولها بشـــكل مـــتكامل ورؤية كلية، كما ركزت على انتقاد مبدأ تحديد النسل لاعتبارات دينية والتشكيك في النوايا من ورائها، كمخطط خارجي، كما حمّلت الحكومة بعض المسئولية في الأزمة السكانية لعدم جدوى السياسات المطروحة.

٤- جريدة الوفد:

تشـــير الدراسة فى تحليلها للمضامين السكانية الواردة بهذه الجريدة، إلى خلطها بين معارضة الدولة وتأييدها تجاه معالجتها للمشكلة، وذلك على النحو التالى:

- أكـــدت الصـــحيفة علـــى مشـــكلة ارتفاع معدل الزيادة السكانية، وانتقدت فشل الدولة فى مواجهة آثارها ممثلةً فى أزمة الغذاء وهجرة العقول والبطالة.
- تناولـــت الجريدة سياسات الدولة فى البناء، تركيزاً على القاهرة حيث انتشرت المبانى بلا تخطـــيط، وتآكلت المساحات الخضراء، كما عارضت الجريدة سياسة الدولة فى بناء مدن جديـــدة، باعتـــبارها مدن أشباح، كما عرضت الحلول الممثلة فى إقامة الكباري والطرق العلويـــة، واقترحـــت البديل ممثلاً فى نقل العاصمة الرسمية الى مكان آخر فى الصحراء الغربية.
- كمـــا انتقدت الجريدة سياسة الحكومة فى مواجهة أزمة الغذاء، حيث أصبحت مصر دولة تســـتورد غذاءهـــا مـــن الخارج، مشيرة إلى انكماش الرقعة الزراعية الضيقة التى نعيش عليها.
- انتقدت الجريدة سياسة الدولة فى التعليم، مشيرة إلى تنامى أعداد الأميين، كما أشارت إلى تفـــاقم مشكلة البطالة، وأيضا أشارت إلى تفاقم مشاكل المدن من جراء الهجرة الداخلية من الريف.
- طالبـــت بتحســـين أســـاليب تنظـــيم الأسرة، وتضافر جهود المؤسسات الدينية مع أجهزة الإعلام.

٥- جريدة مايو:

وهى لسان حال الحزب الوطني الديمقراطي، ويتلخص موقفها فيما يلى:

- أشـــارت إلـــى انخفاض نسبة الوفيات وثبات معدل المواليد، بما أسهم فى الزيادة السكانية، وأوضـــحت اســـتقبال مصـــر لمولود كل ١٨ ثانية، وحدوث وفاة كل ٧٤ ثانية، وأرجعت انخفـــاض نســـبة الوفيات إلى التقدم الطبى، وقدرت عدد سكان مصر بحلول عام ٢٠٠٠ بنحو ٧٢ مليون نسمة.

- اقترحـــت تضـــمين الموقـــف السكانى سياسات تهتم بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي، وتطوير وضع المرأة.
- تعرضـــت لنتائج مشكلة السكان مؤيدة سياسات الدولة فى مجالات التعليم، ومحو الأمية، باعتبار الأمية قضية قومية كبرى.
- أشـــارت الجـــريدة إلـــى انخفـــاض الخصائص السكانية، متمثلة فى ارتفاع نسبة الأمية، وانتشـــار البطالة، وتخلف وضع المرأة، وزيادة نسبة الإعالة، وانخفاض مستوى الخدمات الصحية، وأزمة الإسكان ونقص مياه الشرب..الخ.
- تحدثـــت عـــن مشـــكلة نقـــص الغذاء، كنتيجة للمشكلة السكانية، ولتدهور إنتاجية الأرض الزراعية، والتوسع العمراني على حساب المساحة المنزرعة.
- ركزت الجريدة على مدخلى تنظيم الأسرة والتنمية لمواجهة المشكلة السكانية، مشيرة الى أنه ليس ثمة تعارض بين تنظيم الأسرة والشرع.
- أيـــدت الجـــريدة سياســـات الدولـــة فى مجالات الإسكان والتعليم ومواجهة مشكلة الغذاء والبطالة ناطقة فى ذلك بلسان الحزب الحاكم.

٦-**جريدة الأهرام:**

اتجهـــت إلـــى تأييد السياسات الرسمية للدولة تأييداً كاملاً، مع وجود بعض المضامين النقدية، ويمكن رصد موقفها خلال حقبة الثمانينيات إزاء المشكلة السكانية فيما يلى:

- اتفقـــت مـــع الطـــرح الرسمى الذى اعتبر المشكلة السكانية هى أهم مشكلة تعانيها مصر، حيـــث سيصـــل سكانها فى عام ٢٠٠٠ إلى ٧٠ مليون نسمة، بما يمكن أن يؤدى ذلك الى كارثة حقيقية، وقد ركزت على تفاقم مشاكل القاهرة والضغط على مرافقها، مطالبة بإنشاء المدن الجديدة، ونقل الأجهزة الإدارية إليها، وغلق الباب أمام الهجرة الداخلية.
- عرضـــت أبعاد المشكلة السكانية ممثلة فى زيادة عدد المواليد وانخفاض الوفيات، وسوء التوزيع السكانى، وتدنى الخصائص السكانية حيث الأمية وتدهور الحالة الصحية.
- طالبـــت الصـــحيفة بخفـــض معـــدل المواليد، وإعادة توزيع السكان، ووقف تيار الهجرة الداخلية.
- اتفقت مع الخط الرسمى فى رصد آثار المشكلة السكانية ممثلة فى إجهاض خطط التنمية، ومشـــاكل الغـــذاء، وتدهور مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، وتفاقم مشكلة الإسكان، مشيرة إلى الجهود المبذولة من قبل الدولة فى مواجهة مشاكل البطالة و الأمية.
- اهتمـــت بتنظـــيم الأسرة، وأشادت بجهود الدولة فى هذا الصدد، مقترحة بعض الأساليب كالتركـــيز علـــى التنظـــيم وربطه بالحوافز الإيجابية والسلبية، وتحسين أحوال المحليات،

وحــرمان الطفل الثالث من مجانية التعليم، وزيادة ضريبة الدخل على من ينجب أكثر من طفلين.

يتضـح موقـف هـذه الجريدة انحيازها للخطاب الرسمي بشكل كامل لطبيعة كونها معـبرة عـن لســان الحزب الحاكم، ملقية المسئولية بشكل أساسي على الجماهير وانعدام الوعي لديهم، وعشوائية التناسل بينهم.

٧- موقف بعض الجرائد الدينية من المشكلة السكانية:

ومن الروافد المغذية لما يطرح من نقاش على ساحة المجال العام فى مصر، الخطاب الديــنى، الــذى انــتعش منذ الربع الأخير من القرن الماضي، بفعل العديد من العوامل، وهو خطــاب أصــبح مرجعــية أساســية لغالبية الجمهور المصرى حول العديد من القضايا ومنها القضية السكانية وما تطرحه الدولة من حلول لمواجهتها.

وفــى البحث عن تفعيل إعلامي إزاء هذه المشكلة، لإيجاد رأى عام مساند لما يطرح مــن حلول، من المفيد أن نقف على معالم موقف هذا الخطاب الذى بث مضامينه، ولا يزال، عبر العديد من المنافذ الإعلامية، والتى منها الصحافة بطبيعة الحال.

وفــى دراســة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، حول المضامين السكانية داخــل الخطــاب السياســى، تحليل لمحتوى عدد من الجرائد ذات الطابع الدينى، وهى النور الإســلامية، واللــواء الإســلامي، ووطــنى (جــريدة الخطــاب القبطى)، وذلك طوال حقبة الثمانينيات، لمعرفة موقفها من القضية السكانية[٢٨]، فى أكثر فترات أثارتها إعلامياً.

١- جريدة النور الإسلامية:

وهــى تعكــس فــى كثير من الأحيان وجهات نظر جماعة الإخوان المسلمين، وكان موقفها من القضية السكانية فى فترة الثمانينيات ممثلاً فى التوجهات التالية:

- رفض الرؤى المطروحة حول فكرة أن الزيادة السكانية هى سبب المشكلة، مستشهدة برأي إحســان عبد القدوس الرافض لتحديد النسل، وأرجعت المشكلة إلى عجز الإدارة المصرية عن استغلال هذا الازدحام السكاني المحصور داخل الوادى.
- اعتبرت الجريدة القول بأن زيادة الإنجاب هى سبب المشكلة، منطويا على مغالطات دينية واقتصــادية فادحة، وترجع فى ذلك إلى الآية الكريمة "وفى السماء رزقكم وما توعدون" معتبرة أن الإنسان ليس مجرد أداة استهلاك، بل هو كذلك مصدر إنتاج.

- أكــدت الجـــريدة علـــى طرحها السابق، الذى يرى أن المشكلة من اختلاق أنصار تحديد النسل، استشهادا بما قاله الكاتب الإسلامي محمد عمارة ، بأن مصر والعالم الإسلامي ملئ بالثروات الطبيعية، وأن من العار أن نشكو زيادة النسل.
- عارضـــت الجريدة كل دعوة لتحديد النسل على أساس كونها دعوة مستوردة من الخارج، يقصد بها أضعاف المسلمين، ويروج لها أعداء الإسلام، بدءاً من أمريكا وانتهاءً بإسرائيل.
- شـــنت الجـــريدة فى هذه الفترة حملة واسعة ضد قرار رئيس جامعة الأزهر بقبول معونة أمريكـــية مشروطة لتحديد النسل، مستنكرة أن يسكت المسلمون على هذا القرار المخالف لقرار مجمع البحوث الإسلامية ، والذى أكد على أن تنظيم الأسرة، أو تحديد النسل لفظان مـــترادفان لأمـــر واحد محرم شرعاً، وأشارت إلى وجود مخطط صهيوني لتحجيم أعداد المسلمين.
- رفضـــت الصـــحيفة مدخل تنظيم الأسرة والحد من الإنجاب، وطرحت بديلاً عنه مدخل التنمـــية البشرية، مستشهدة فى ذلك بموقف كوريا لحل المشكلة السكانية، باعتبار أن القوى البشـــرية مصـــدر ثـــروة، واعتبرت أن الحل كذلك هو إحياء الأرض الموات، والإعمار وتطبيق شرع الله، ومواجهة الانحراف.
- هاجمـــت بالـــتالى وسائل تحديد النسل، لما لها من أعراض جانبية، كما رفضت مبدأ تعقيم الرجال، لما فى ذلك من مخالفة دينية.

<u>**جريدة اللواء الإسلامي:**</u>

فتحـــت هذه الصحيفة فى تلك الفترة باب الاجتهاد أمام الرأي والرأي الآخر، لأصحاب التوجهات المختلفة، وكان من أبرز ما ركزت عليه:

- تأيـــيد مفهـــوم تنظـــيم الأسرة لا بمعنى تحديد النسل، بل بالمباعدة بين كل طفل وآخر فى الإنجاب.
- رفـــض أن يكـــون تنظـــيم الأســـرة بموجـــب قوانيـــن، بل ينبغى أن يكون أمراً تحكمه الضرورات الشخصية.
- لا يجـــوز استعمال أدوات لتحديد النسل يمكن أن تؤدى إلى حدوث عقم، لأن ذلك لا يجوز شرعاً.
- التأكيد على أن العبرة ليست فى كثرة عدد الأبناء، وإنما بنوعية حياة هؤلاء الأبناء.
- إباحة تنظيم الأسرة فى حال مرض الأم، أو للمحافظة على صحة الطفل الرضيع، وأحياناً للمحافظة على جمال المرأة.

- بـــرغم الـــتوجه العام المؤيد لتنظيم الأسرة داخل هذه الجريدة، إلا أن ثمة آراء فى حدود ضيقة تدعو لزيادة الإنجاب نظراً للحاجة الشديدة للأيدي العاملة.
- تجـــاهل الجـــريدة للأبعـــاد الأخرى فى المشكلة السكانية كالكثافة السكانية، والخصائص السكانية، مكتفية بالتركيز على بعد الزيادة.
- تناولـــت بشـــكل قلـــيل دور المرأة فى القضية، حيث أشارت إلى خطورة خروج المرأة المـــثقفة للعمـــل على وضع واستقرار الأسرة، مناهضة بذلك للسياسة السكانية التى تعطى أهمية لعمل المرأة واستقلالها الاقتصادي باعتباره محفزاً لمبدأ أسرة أصغر.

جريدة وطنى:

اتضـــح مـــن خـــلال تحليل مضمونها إزاء القضية السكانية، فترة الثمانينيات، تأييدها الكامل للسياسة الرسمية للدولة بهذا الشأن وذلك على النحو التالى:

- اعترفـــت بوجـــود مشـــكلة سكانية، وركزت على الكثافة السكانية الرهيبة داخل القاهرة، مشـــيرة إلـــى الهجـــرة الداخلـــية من الريف إلى المدينة بما يخلق مجتمعات هامشية على أطراف العاصمة بلا خدمات، بالإضافة إلى تدهور مرافق وخدمات المدينة.
- تعرضـــت لبعد توزيع السكان كأحد أبعاد المشكلة، مشيرة إلى سلبيات التوزيع الجغرافى وما ينتج عنه من إخلال بالتوازن السكانى والبيئي.
- أشـــارت إلى ظاهرة هجرة العمالة المصرية إلى الخارج، كنتيجة للانفجار السكانى، والى مشـــكلة البطالة كذلك، وانتقدت بعض السياسات الحكومية بهذا الشأن حيث الاعتماد على العمالة الأجنبية.
- تناولـــت مشـــكلة السكان الذين بلا مأوى، وزيادة أعدادهم ، وأرجعت الأسباب إلى زيادة الســـكان والانهـــيارات المفاجـــئة للمساكن، كما اهتمت بموضوع عمالة الأطفال، وأهمية الغذاء والرعاية الصحية لهم.
- كمـــا تناولـــت دور المرأة فى المشكلة السكانية، واعتبرت تنظيم الأسرة مشكلة كل الأسر المصرية وليس المرأة وحدها.
- أشـــارت الجـــريدة إلي العقبات الكثيرة التى تواجه مدخل تنظيم الأسرة، وأهمها المعتقدات الدينية.

يلاحـــظ فى نهاية تحليل محتوى عدد من الجرائد خلال حقبة الثمانينيات هذا الاهتمام المواكـــب لاهتمام الخطاب السياسي الرئاسي بمشكلة السكان، ويمكن أن نتساءل عن حجم هذا الاهتمام بعدما يقرب من عشرين عاماً، وهى خطوة ممكنة إذا ما أخذنا يوماً واحداً الآن لنحلل محتوى الجرائد والمجلات الصادرة فى هذا اليوم.

٨- تحلـيل محـتوى عدد من الجرائد والمجلات اليومية والأسبوعية المتوفرة يوم ١٩/٤/ ٢٠٠٣:

فى هذا الصدد ، نشير إلى أن الدراسة ركزت على هذا اليوم بشكل عشوائي، حيث تم اقتـناء جـرائد ومجـلات هذا اليوم سواء حكومية أو معارضة أو مستقلة، وبطبيعة الحال تم التركـيز علـى جـرائد ومجلات أسبوعية صدرت فى أيام سابقة على هذا التاريخ ولازالت بالسوق، كما سيتضح. وأشارت نتائج رصد تحليل محتواها حول المشكلة السكانية إلى ما يلى:

مجلة حواء (١٩- ٤- ٢٠٠٣):

تناول المقال الافتتاحي تحت عنوان " زحمة يا دنيا زحمة" الازدحام فى مدينة القاهرة، مشيراً إلى غياب التخطيط عن حياة المصريين، والى زيادة النسل عند الطبقات الفقيرة، وكيف أن التفكـير الاتكالى مسئول عن هذا الوضع، بمعنى أن المقال ركز على بعد التوزيع السكانى وما يخلفه من ازدحام بالمدن، ، عن بعد الزيادة العددية.

وقـد تضـمن نفس العدد مجموعة أخبار حول أنشطة أهلية فى مجال السكان كبرامج تدريبـية لإعلاميـن للارتقاء بمفهوم النوع " الجندر" وتطبيق اتفاقية إلغاء التمييز ضد المرأة، وأهمية المشاركة السياسية لديها، وذلك بهدف تغيير الصورة الإعلامية للمرأة.

كذلك تضمن خبرا حول تنفيذ مشروع لرعاية الأطفال الذين بلا مأوى من المخدرات، وحـول مشـروعات ريادية لعدد من الجمعيات الأهلية لتنفيذ مقررات مؤتمر بكين لتحسين مستوى النساء الفقيرات.

وكان بالمجلة تحقيق حول سبب ابتعاد المرأة المصرية عن المشاركة السياسية.
معنى ذلك أن هذا العدد ركز على الخصائص السكانية مركزاً على المرأة بحكم توجه المجلة.

مجلة نصف الدنيا (٢٠/٤/٢٠٠٣):

خلت المجلة فى هذا العدد من أى موضوع سكانى.

جريدة الأهرام (١٩/٤/٢٠٠٣):

خلا هذا العدد من أى موضوع سكانى.

جريدة الجمهورية (١٩/٤/٢٠٠٣):

خلا هذا العدد من أي موضوع سكانى.

جريدة أخبار اليوم (١٩/٤/٢٠٠٣):

بصـــفحة "صبيان وبنات" بهذا العدد الأسبوعي، كان ثمة موضوع شبه سكانى بعنوان (تعالوا نساعد أهلنا ونخفف عنهم همنا) موجه إلى المراهقين لدعوتهم الى العمل صيفاً لتخفيف الأعباء عن الأسرة.

جريدة الأهرام المسائى (٢٠٠٣/٤/١٩):

بصـــفحة بريد القراء، كان هناك عرض لشكاوى تعتبر أعراضاً للمشكلة السكانية دون أن تطرح فى هذا السياق، ومنها شكوى حول عدم وجود شبكة صرف صحى بواحدة من قرى الشرقية، وأخرى حول انتشار القمامة بمركز تابع لمحافظة الدقهلية، وثالثة حول تدنى مستوى الخدمة بمستشفيات التكامل الصحى.

واحـــتوى العـــدد أيضاً على خبر بشأن تنظيم مسابقة بين طلاب الثانوي حول الزيادة السكانية، ينظمها مركز الإعلام والتعليم والاتصال بالتعاون مع جمعية أهلية.

جريدة الوفد (٢٠٠٣/٤/١٩):

تحقـــيق عـــن نظافـــة القاهـــرة، وموضوع الشركة الأجنبية التي ستتولى أمر النظافة ومخاوف الجماهير من ارتفاع قيمة فواتير الكهرباء من جراء ذلك.

جريدة الأهالي (٢٠٠٣/٤/١٦):

خلا العدد من أي موضوع سكاني.

جريدة الأحرار (٢٠٠٣/٤/١٩):

تحقـــيق بعنوان " قرارات المجالس الشعبية حبر على ورق" حول استمرار هدر المال العـــام فـــى المحلـــيات مـــع تفاقم أزمات التعليم والصحة داخل المحافظات وذلك دون ربطها بالمشكلة السكانية.

كما تضمن أخبارا حول تشكيل لجنة لبحث تلوث المياه بالسويس، وقيام محافظ سوهاج بـــتطوير المـــناطق العشوائية بالمحافظة، وقرار محافظ الجيزة بإنشاء عمارات سكنية متميزة، وإنشاء أول ناد شامل للسيدات بمحافظة قنا.

وفـــى بريد القراء أدرجت شكاوى حول التعديات فى شوارع دسوق، وتسليم مصارف صحية بوسط الدلتا.

جريدة عقيدتى (٢٠٠٣/٤/١٥):

خلت من أى موضوع سكانى.

جريدة المواجهة (٢٠٠٣/٤/١٥):

خلت من أى موضوع سكانى.

جريدة الصدى (١٦/٤/٢٠٠٣):

تحقـيق حـول فشل وزارة القوى العاملة فى حل مشاكل العائدين من الخليج منذ ١٣ عامـاً، وتحقـيق حـول انهيار مساكن الأمل بالسادس من أكتوبر قبل تسليمها ومطالبة لجنة الإسـكان بمجلـس الشـعب بالتحقـيق مع المسئولين، وتعليق حول قضية بيئية بحي المكس بالإسكندرية، وفوضى المساكن الأميرية.

جريدة صوت الأمة (٢١/٤/٢٠٠٣):

خلا العدد من أى موضوع سكانى.

جريدة القاهرة (١٥/٤/٢٠٠٣):

تضمن بريد القراء شكوى عن الفوضى بضواحي الإسكندرية.

جريدة اللواء الإسلامى (١٧/٤/٢٠٠٣) :

داخل صفحة " **أنت تسأل والإسلام يجيب** " سؤال موجه للصفحة عن مشروعية تناول المرأة لحبوب منع الحمل، وكانت الإجابة بأن يكون الأمر مشروطاً بمرض المرأة أو ضعفها، ويكون الأمر بعلم الزوج وأذنه.

يتضـح من هذا أن الحماس الإعلامى للتصدى للقضية السكانية طوال الثمانينيات لم يستمر بـنفس الدرجـة فـى السنوات اللاحقة، حيث أسفر تحليل هذا العدد من الجرائد والمجلات المعاصرة عن عدد من الملاحظات:

- لم يعد ثمة تحقيقات شاملة ومتكاملة فى تناول القضية، ناهيك عن غياب مقالات الرأي الـتي يعـول عليها فى خلق وتشكيل رأى عام واتجاهات موجبة تجاه ما يطرح من حلول حول المشكلة السكانية.
- هناك طرح للآثار الجانبية للمشكلة فى صورة شكاوى حول تدنى مستوى الخدمات، أو فى غياب المرافق، أو فى بعض المشكلات البيئية.
- وهـناك تـناول لبعد الخصائص السكانية فى بعض الحالات دون ربطها بالسياق العام للمشكلة السكانية، كذلك تناول لبعد الزيادة من زاوية آثارها.
- ثمـة اكتفاء بالتالى بالإعلان عن الأنشطة الأهلية فى المجال السكانى، دون إشارة الى ربطها بهذه القضية ذات الطابع القومى.
- قـد يـرجع قلـة ما كتب إلى الظرف الراهن الخاص بحرب العراق، حيث كان هذا الموضـوع مـادة أساسية لمعظم الأبواب والصفحات، وهذا لا ينفى انحسار حجم الاهتمام بالمشكلة إعلامياً على مستوى الإعلام المقروء.

رابعاً: القضية السكانية فى الإعلام المسموع والمرئي:

يشير النظر إلى الخطة الإعلامية لاتحاد الإذاعة والتليفزيون، إلى التركيز على أهدافها الإستراتيجية ، وما يرتبط بها من سياسات في التحليلات المطلوبة، للوقوف على المشكلة السكانية فى عمق هذه السياسات. ونعقبها بقراءة نقدية للممارسات الإعلامية فعلياً فى مجال السكان والتنمية.

- **الأهداف الإستراتيجية والسياسات:**

ضمن الأهداف الاستراتيجية لاتحاد الإذاعة والتليفزيون وسياساته الإعلامية، ينص الهدف الإستراتيجي الخامس على ما يلى(٢٩):

الوصول بالإعلام المسموع والمرئي إلى أفضل أداء متميز ومتطور خدمة لأهداف التنمية الشاملة والمتكاملة للمجتمع.

ويذكر عدد من السياسات المرتبطة بتحقيق هذا الهدف وهى:

١- التوعية المستمرة بمتطلبات التنمية وما تفرضه على كل مواطن من ضرورة بذل الجهد من اجل المساهمة فى كافة مجالاتها وقطاعاتها.
٢- الإعلام المستمر عن مشروعات التنمية وجهود الدولة فى هذا المجال ، وما تحقق من إنجازات فيها ، والدعوة إلى مساندة تلك المشروعات.
٣- الحث على المشاركة فى مشروعات التنمية ، وتشجيع مساهمات الجهود الذاتية فيها.
٤- التركيز على عرض كافة الحقائق المتعلقة بالواقع التنموى الذى تعيشه مصر ، مع فتح قنوات الحوار الدائمة لتحديد أنسب السبل لمواجهة المشكلات ودفع عجلة التقدم.
٥- الاهتمام ببرامج التنمية الاقتصادية والثقافية والتعليمية والاجتماعية بصورة تتواءم مع مستجدات القرن الحادى والعشرين.
٦- التركيز على تقديم كل ما من شأنه إثراء التنوير والتثقيف من خلال الارتباط بالقيم الدينية وتراث المجتمع المصرى.
٧- الاهتمام ببرامج التنمية البشرية باعتبارها الهدف الرئيسى لكافة جهود التنمية بكافة أشكالها.

ويتضح من هذا الهدف، بالسياسات المتبعة لتحقيقه على المستوى الإعلامي، انصرافه إلى الخصائص السكانية فى سياقها العام، وربط الإنسان المصرى بمستجدات الحياة من ناحية، وربطه بقيم وتراث مجتمعه من ناحية أخرى، هذا على المستوى النظرى.
كما ينص الهدف الإستراتيجي السادس على ما يلى :

المعالجـة الموضـوعية للقضـايا المجتمعـية والقومية بما يستنفر كل الطاقات للمساهمة فى الجهود المبذولة فى هذا الإطار.

ويرتبط بتحقيق هذا الهدف عدد من السياسات الإعلامية لتحقيقه منها:

١- المعالجـة الموضوعية لكافة القضايا وتحديد الأولويات التى تواجه المجتمع المصرى فى مرحلة انطلاقته الراهنة.

٢- إتاحة الفرص الكافية لكافة الآراء ووجهات النظر ووجهات النظر للتعبير عن نفسها فيما يتعلق بمعالجة مشكلات المجتمع وقضاياه الملحة.

٣- التوعـية المستمرة لخطورة المشاكل والقضايا التى تواجه المجتمع ، والإعلان عن كافة الجهود التى تبذل والنجاحات التى تتحقق فى هذا الإطار.

٤- التأكـيد على دور كل مواطن وكل أسرة فى التصدى لمشكلات المجتمع وقضاياه الملحة مع تكثيف برامج السلوكيات لتصحيح السلبى منها ودعم الإيجابي.

٥- محاربة كافة أشكال السلبية واللامبالاة التى تشكل العائق الرئيسي أمام المشاركة الإيجابية للمواطن فى معالجة ومواجهة المشكلات التى تواجه المجتمع.

٦- إبراز وتشجيع الدور الهام الذى تقوم به الجمعيات الأهلية والنقابات العمالية للمساهمة فى تكثيف الجهود وحشد الطاقات لمواجهة المشكلات التى تواجه المجتمع.

٧- العمـل على تدعيم وتنمية مشاعر التآخي والترابط بين أفراد المجتمع وجماعاته وهيئاته لمواجهة القضايا الراهنة واحترام القوانين والتشريعات المتعلقة بها.

يتضـح من هذين الهدفين الإستراتيجيين للسياسة الإعلامية لاتحاد الإذاعة والتليفزيون الاهـتمام بمشـاكل المجـتمع وتنميته، وبطبيعة الحال تدخل القضية السكانية فى صلب هذين الهدفين، بما يعنى ضرورة معالجتها إعلامياً وفق عدة اعتبارات نصت عليها السياسات:

- الاهـتمام فى عرضها بتقديم الآراء المتنوعة حولها، بما يعنى ألا يقتصر النشاط الإعلامي على وجهات النظر الرسمية فحسب، بل ينبغى شموله لكافة وجهات النظر بهذا الشأن.
- معالجـة القضـية السـكانية فى إطارها الأعم والأشمل وهو قضية التنمية، بما تعنيه من اهتمام ليس فقط ببعد الزيادة السكانية، بل وأيضاً بعد الخصائص السكانية، وكذلك التوزيع الديموغرافى، وقضايا البيئة وطبيعة الحالة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان.
- وفـق مـا تطـرحه هذه السياسات، فإن تقديم المشكلة فى إطار المسئولية الشعبية وحده، يصـبح أمراً منقوصاً، حيث ينبغى تحميل الدولة مسئوليتها فى التصدى للمشكلة بمزيد من مشـروعات التنمية، وليس فقط عرض الإنجازات الذى يمكن أن يتحول بالدور الإعلامي إلى مجرد الدعاية والإشادة.

- عـدم اللجـوء إلـى الانتقائـية فى تقديم المعلومات والبيانات بغية خلق رأى عام محكوم بـتوجهات تسـقط المسـئولية عـن الدولة، بل ينبغى أن يصبح للخطاب العلمى رسالته الإعلامية التى توجه للمسئولين وللجماهير على السواء.

ويفـيد أكـثر فى فهم الدور الإعلامي فى مواجهة المشكلة السكانية، الوقوف على المشكلة كما تتضمنها هذه السياسات بشكل أكثر تفصيلاً.

- <u>المشكلة السكانية فى عمق السياسات الإعلامية:</u>

من المشكلات الاجتماعية التى تتصدى لها السياسات الإعلامية تبرز المشكلة السكانية وأيضـاً مشـكلات الأمـية والـبطالة والإرهاب والإدمان[٣٠] ،كما يتضمن نفس الفصل من القضايا الاجتماعية البيئة والتنمية الصحية وحقوق الإنسان.

تؤكد السياسة الإعلامية على مستوى النصوص بالنسبة للمشكلة السكانية على ما يلى:

- <u>الـتعريف بالسياسـات القومية للسكان</u> التى تتبناها الدولة من أجل التخطيط البرامجى فى إطارهـا والمتمثلة فى (الخصائص السكانية وترشيد النمو السكانى لأنها المكون الأساسي فـى التخطـيط لسـكان مصر باعتبارهم حاضرها ومستقبلها ومحور التنمية الاقتصادية والاجتماعـية – الـتوازن بيـن المتغـيرات البيئـية والسكانية واعتبارها مسئولية الدولة والمجـتمع – المحلـيات هـى القاعدة الأساسية فى إدارة البرامج السكانية – إذكاء دور الجهـود التطوعية ومشاركة المجتمع فى مواجهة المشكلة السكانية – الأخذ بنظام الحوافز الإيجابية المبنية على زيادة وعى الفرد والجماعة – حق المواطن فى الهجرة والانتقال من مكـان لأخـر داخـل وخارج مصر – حق الأسرة فى اختيار العدد المناسب من الأطفال والحصول على المعلومات والوسائل التى تمكنها من تنفيذ قرارها فى هذا الشأن وذلك فى نطاق الدين والحضارة وقيم المجتمع المصرى)
- <u>إبـراز أهـداف السياسـة القومـية للسكان</u> والمتمثلة فى (خفض معدل النمو السكانى – الارتقاء بالخصائص السكانية – تحقيق توزيع جغرافى أفضل للسكان)
- <u>التعريف بأساليب تحقيق أهداف السياسة السكانية</u> من خلال كل من

١- خفض معدلات الخصوبة من خلال (توفير خدمات تنظيم الأسرة والاهتمام بالمناطق المحـرومة – الارتقـاء بمستوى خدمات تنظيم الأسرة – توفير وسائل تنظيم الأسرة وملاحقة التطورات الحديثة وإدخال المناسب منها مع تشجيع التصنيع المحلى)

٢- رعايـة الأم والطفـل مـن خلال (وضع الخطط المتكاملة لرعاية الأطفال اجتماعياً وصـحياً – الارتقـاء بمسـتوى الأداء فى خدمات رعاية الأم والطفل والاستفادة من

المشـــروعات التى تؤدى إلي زيادة الإقبال على الخدمة مع الوصول بها إلى المناطق المحرومة)زيادة الوعى الصحى والإنجابي لدى الأمهات) .

٣- حمايـــة الأسرة من خلال (مراجعة التشريعات التى تؤثر على القيم الإيجابية والعمل علـــى تنفـــيذ واستصدار التشريعات التى تساند الاتجاه نحو الأسرة الصغيرة – العمل على توسيع مظلة التأمينات الاجتماعية والمعاشات والضمان الاجتماعي ودعم برامج رعايـــة المســـنين بما يحقق الاستقرار الأسري – غرس قيم تعليم الأبناء لدى الأبوين وتشجيعهما على الاستمرار فى تعليم الأبناء بما يتناسب مع قدراتهم واستعداداتهم)

٤- رفـــع مكانة المرأة من خلال (رفع مستوى المرأة ثقافياً واجتماعياً حتى تستطيع القيام بدورهـــا بشـــكل إيجابـــي وفعـــال ومشاركة الزوج فى اتخاذ القرارات داخل الأسرة ولاســـيما المرتبط منها بحجم الأسرة وتوقيت الإنجاب – نشر وترسيخ مفهوم الأسرة الصـــغيرة وتضـــمينها مـــناهج التعلـــيم والمفاهيم السكانية – مواصلة الجهود العلمية للقضاء على الأمية ، خاصة للمرأة الريفية)

٥- إعـــداد وتنمية الشباب من خلال (إعداد الشباب اجتماعيا وثقافياً وتنمية مهاراتهم من خلال البرامج التدريبية – التغلب على ظاهرة التسرب من التعليم وخاصة بين الإناث – تدعـــيم الجهـــود الذاتية ومشاركة المجتمع خاصة الشباب فى القضاء على ظاهرة الأمية – الاهتمام بالتربية السكانية داخل دور التعليم وخارجها)

٦- الإعـــلام الســـكانى مـــن خلال (نشر المفهوم الشامل للقضايا السكانية والتنسيق بين السياســـات والخطـــط والـــبرامج السكانية – التركيز على أهمية الاتصال الشخصى باعتـــباره أكـــثر فاعلـــية فى عمليات الإقناع خاصة فى المجتمعات الريفية والمناطق الشعبية – إعداد الكوادر فى مجال الاتصال الشخصى والجماهيرى – تطوير محتوى الرســـائل الإعلامية ومداخلها بما يتمشى مع المتغيرات السكانية – الإفادة من مجهود القـــادة المحلييـــن والأطباء فى نشر مفاهيم تنظيم الأسرة باستخدام الرسائل الإعلامية المخـــتلفة والتصـــدى للمفاهـــيم والعادات الخاطئة – التوسع فى نشر المعلومات عن مراكز وعيادات تنظيم الأسرة والوسائل الحديثة)

٧- تنمـــية المجتمعات الريفية من خلال (النهوض بالريف فى جميع المجالات – الارتقاء بالقـــرية المصـــرية من خلال التنظيمات المحلية والتعاونية والشعبية – ترشيد مسار الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة)

٨- توزيـــع الســـكان مـــن خلال (الاستمرار فى تنفيذ خريطة مصر السكانية التى أقرها المجلـــس القومـــى للسكان - ترشيد استخدام الأرض وخلق ظروف بيئية لأكثر راحة فـــى الأماكـــن الجديـــدة - الأخذ بمبدأ التكلفة والعائد الاقتصادي والاجتماعي لسياسة التوطيـــن مـــع وضـــع برامج زمنية متكاملة وبرامج تفصيلية تنبثق عنها لتنفيذ هذه السياسة وإمكانيات تمويلها)

٩- حمايـــة البيـــئة مـــن خلال (سن التشريعات والقوانين التى تعمل على حماية الإنسان والبيئة - نشر الوعي البيئي من خلال التربية البيئية والإعلام البيئي - تشجيع الجهود الذاتية التى تدعم حماية البيئة والحفاظ عليها)

١٠-الـــبحوث والمعلومات من خلال (ربط البحوث العلمية بأهداف السياسة السكانية لحل مشـــكلات التطبيق - وضع نظام متكامل للبيانات والمعلومات والإحصاءات السكانية على المستوى القومي والإقليمي لاستخدامه فى تخطيط وتنفيذ السياسة السكانية)

١١- إدارة الـــبرامج الســـكانية مـــن خلال (اتخاذ القرارات السليمة فى مواجهة المشكلة السكانية على المستوى المركزى والمحلى)

- إلقاء الضوء على الاستراتيجيات السكانية والتعرف على الأنشطة المتصلة بما يلي:

١- تنظـــيم الأســـرة (عـــيادات ومركز تنظيم الأسرة - دور الرائدات الريفيات فى توفير الخدمـــة الجـــيدة - التعرف على الوسائل ذات الكفاءة العالية وخاصة طويلة المفعول - تشجيع دور الجهود التطوعية والتنسيق بينها وبين الجهود الحكومية)

٢- رعايـــة الأمومـــة والطفولـــة (رفـــع مستوى معدلات الأداء بخدمات رعاية الطفولة والأمومـــة - تشـــجيع الرضـــاعة الطبيعية وإطالة الفترة بين الحمل والآخر - التثقيف الصـــحى للمـــرأة وخاصـــة من خلال الاتصال الشخصى - مكافحة الأمراض المعدية وزيـــادة تغطـــية وكفاءة التطعيمات ضد الأمراض المعدية - توفير الحضانات للأطفال المبتســـرين وتدريـــب الأطـــباء على الرعاية المركزة للأطفال حديثي الولادة - التثقيف الغذائي للام والتشجيع على استخدام المكملات الغذائية)

٣- المـــرأة والتنمـــية (التوعـــية بأهمية تعليم المرأة - تطبيق فعلى وشامل لقانون التعليم الإلزامـــي مـــع تشديد العقوبة على المخالفين - ربط فرص التمتع بالخدمات الاقتصادية لمشـــروعات تنمـــية المرأة الريفية بمحو الأمية الوظيفى - توسيع مجالات عمل المرأة وخاصـــة فـــى القطاع الخاص - بذل مزيد من الجهد فى مجال التدريب المهنى والفنى للمـــرأة وإتاحـــة فـــرص العمل التى تمارس فيها هذه المهارات - تطوير مراكز التنمية الريفـــية للمـــرأة لتحقـــيق تغيرات جذرية فى حياة المرأة الريفية اقتصادياً واجتماعيا -

تحقـــيق تواجد أكبر للمرأة فى كل مواقع اتخاذ القرار – تضمين برامج التربية السكانية مفاهـــيم تنشـــئة جديـــدة وتغيير الوعى حول دور المرأة فى الأسرة والمجتمع وإمكانات المرأة وقدراتها – دعم الإعلام الجماهيرى والشخصى الذى يركز على تصحيح المفاهيم حـــول صحة المرأة والطفل وأدوار الرجل والمرأة فى الأسرة والمجتمع والتكوين العقلى والجســـدى والنفسى للمرأة – توعية الأسرة بالأنماط السيئة للإنجاب – تحقيق مزيد من الرعاية الموجهة لحماية صحة المرأة وتغذية الطفل)

٤- الإعـــلام والاتصال السكانى (توفير وتحديث البيانات والمعلومات اللازمة التى تساعد علـــى تصميم الرسائل الإعلامية المتنوعة بحيث تغطى كافة جوانب المشكلة السكانية بما يتناســـب مع ظروف كل بيئة – إدخال مادة الإعلام السكانى فى المهاد التدريبية المعنية والمعاهد والكليات المتخصصة فى هذا المجال – رفع كفاءة القائمين بالاتصال الشخصى فـــى مجال الإعلام السكانى – تعريف القائمين بالاتصال بجميع المداخل الإعلامية والتى تتناسب مع الفئات المختلفة للسكان)

٥- العمـــل والعمالة (الإلزام بتطبيق القوانين والتشريعات الخاصة بمنع تشغيل الأطفال – محو أمية الحرفيين والعاملين بالقطاع الحكومى والخاص بفروعه المختلفة وتعديل برامج محـــو الأمية بما يلائم كل نوعية من هذه النوعيات – رفع فعالية برامج التدريب المهنى القـــائم مـــع خلق فرص عمل تستطيع فيها المرأة أن تمارس عملياً ما تعلمته من خبرات ومهارات فى مراكز تنمية المرأة الريفية – توفير دور الحضانة فى مواقع العمل – دعم مشروعات البنية الأساسية لزيادة قدرة المشروعات على التوسع فى الإنتاج وزيادة حجم العمالـــة بها – تطوير قوانين العمل بما يحقق ربط الأجر بالإنتاج – استخدام التكنولوجيا المناســـبة بما يسمح باستيعاب المزيد من الأيدي العاملة – تنشيط أسواق رأس المال التى تقـــوم بـــدور فعـــال فى الترويج للمشروعات – الاهتمام بدور الصندوق الاجتماعي فى عـــلاج مشـــكلة البطالة – تشجيع تأسيس شركات تشغيل العمالة المصرية المدربة على التخصصات المطلوبة فى الخارج تحت إشراف الدولة – رعاية الدولة للعاملين بالخارج لحل مشكلاتهم والتأمين عليهم ضد الأخطار المختلفة)

٦- الشباب (الارتقاء بالمستوى التعليمى للشباب – خفض نسبة الأمية وسد منابعها – رفع نســـبة مســـاهمة الإناث فى قوة العمل – تعبئة طاقة الشباب وتنظيم الإفادة بجهودهم فى التنمـــية – تشـــجيع الشباب على الصناعات الصغيرة وتعمير الصحراء – توفير فرص العمـــل المنـــتج لكل شاب بما يحقق رفع نصيبه من الناتج القومى – تشجيع الشباب على العمل والتوطن فى المجتمعات العمرانية الجديدة – الارتقاء بالمستوى الصحى للشباب – زيـــادة العائد من الاستثمار فى المجتمعات الجديدة – تنمية الشباب فكرياً وثقافياً وعقائدياً

بمـــا يــؤدى إلـــى بـــناء الشخصية السوية – التصدى لظاهرتى الإدمان والتطرف وسد منابعهما)

٧- البيـــئة (توجيه جزء أكبر من الاستثمارات للمدن الجديدة القائمة لرفع معدل الاستيطان بها – توفير عوامل الجذب للمجتمعات الجديدة وذلك بإتاحة فرص عمل وخدمات مناسبة – إنشـــاء أنمـــاط جديـــدة مـــن المجتمعات العمرانية ذات حجم سكانى ووحدات سكنية منخفضة التكاليف للتشجيع على الاستيطان بها – التوسع فى استصلاح الأراضي وإنشاء مجـــتمعات عمرانية جديدة فى المناطق الصحراوية – خفض نسبة التلوث إلى المعدلات المثلى والمسموح بها عالمياً)

٨- التعلـــيم ومحـــو الأمية (خفض كثافة الفصول فى المدارس الرسمية – تخطيط وتطوير العملـــية التعليمـــية بمـــا يتماشـــى مع احتياجات سوق العمل داخلياً وخارجياً – الارتقاء بالمســـتوى الكيفى للتعليم – رفع كفاءة المدرس تربوياً وعلمياً – خفض نسبة الأمية وسد منابعها – المحافظة على حقوق الطفل التى كفلها الدستور والقوانين والمواثيق الدولية – الحد من ظاهرة التسرب فى مرحلة التعليم الأساسي)

٩- اســـتخدام الأرض (وقـــف زحـــف العمران على الأراضي الزراعية – زيادة الرقعة الزراعـــية مـــع استخدام تكنولوجيا الرى الحديث فى الوادى والأراضي الجديدة – زيادة الـــرقعة المأهولة عن طريق إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة – جذب الزيادة السكانية إلـــى المجـــتمعات العمرانية الجديدة – رفع الكثافة السكانية بالمناطق المنخفضة الكثافة وتوفـــير بيئة صحية صالحة لساكنى هذه المناطق – جذب السكان للمناطق غير المأهولة بالســـكان كالصـــحراء عـــن طريق تنمية الموارد الاقتصادية وإقامة مجتمعات عمرانية جديـــدة بهـــا – خلـــق ظهـــير زراعى لخدمة المجتمعات الجديدة – تذليل العقبات الفنية والإدارية التى تعوق التوسع فى استصلاح الأراضي)

ويتضـــح مـــن استعراض هذه الاستراتيجيات بشكل عام خلوها من إستراتيجية خاصة بالقضـــية الســـكانية بشكل أكثر تركيزاً وتفصيلاً، بدلاً من العمومية فى تناول قضية التنمية بصـــورة فضفاضة، لا تبرز السياسات ممكنة التنفيذ بهذا الشأن، وربما قد انعكس ذلك على واقع الممارسة الإعلامية.

- **<u>واقع ممارسة الإعلام المسموع والمرئى بصدد القضية السكانية:</u>**

بيـــنما تشـــير نصوص السياسات المعلنة لاتحاد الإذاعة والتليفزيون بشأن مواجهة المشكلة الســـكانية إلـــى موقـــف أكثر شمولاً واتساعاً، حيث تضمنت كافة ما يتصل بالقضية إلى حد إعـــلان بعـــض الـــتوجهات ذات الطابع التنفيذي ربما بغية دعمها باتجاهات رأى عام مساند

ومؤيــد يــتولى الإعلام المسموع والمرئي إعدادها وبلورتها عبر ما يبث من برامج وفقرات إعلانية وأفلام تسجيلية وحملات إرشاد وتوعية بكل جوانب وأبعاد المشكلة، إلا أن الممارسة الفعلــية يمكــن الاطلاع على مخططها بالوقوف على خطتى القناتين الرئيستين كنموذج لهذه الممارسة، ورصد الملاحظات حول أسلوب تنفيذها، وهى على النحو التالى[٣١]:

خطة القناة الأولى:

فــى المجال الاقتصادي ثمة أهداف تسعى القناة لتحقيقها وكلها مرتبطة بالجوانب الاقتصادية الــتى مــن شأنها الارتفاع بمستوى معيشة السكان، وكذلك من المفترض أن تكون فى اتجاه تحســين الخصــائص السكانية من زاوية القدرة الإنتاجية والبعد عن النزعة الاستهلاكية كما يــرى هــذا البحــث، مثل الاهتمام بالأرض الزراعية وإقامة المشروعات الصغيرة، والتنبيه لأهمية السياحة.

ويتم تنفيذ هذه الأهداف من خلال برامج مثل (خير بلدنا – قبلى وبحرى – أرضنا الطيبة – سر الأرض – المستقبل بين أيديهم - مصر المحروسة)

في مجال تنمية الشرائح الاجتماعية:

بــرامج الأطفــال: تذكر الخطة أهداف مثل إطلاق طاقات الإبداع لدى الطفل، وتهيئته لتقبل معطيات ثورة العلم والتكنولوجيا، والاهتمام بالرعاية الصحية والوقائية.

وتــنفذ هــذه الأهداف ببرامج (عصافير التليفزيون – حوار مع الكبار – صحة الأصدقاء – النادى الصغير – المخترع الصغير)

برامج المرأة: تذكر الخطة أهداف زيادة الوعى بالصحة الإنجابية، لقاء مع المتخصصين فى مجال الصحة والبيئة لتوعية المرأة.

وينفذ المستهدف من خلال برامج (دنيا – مجلة المرأة)

بــرامج الشباب: من أهدافها تقديم نماذج ناجحة من أصحاب المشروعات الصغيرة، تدريب الشباب على أساليب الإدارة الحديثة، تعريف الشباب بجمعيات تنمية المجتمع.

وينفذ ذلك من خلال برامج (يالا يا شباب – دنيا الشباب)

خطة القناة الثانية:

بــرامج المــرأة: تهــدف لمناقشــة اهتمامات وقضايا المرأة، وتقديم الخدمات المتنوعة لها ولأسرتها، وذلك من خلال برامج (لك ولأسرتك – كتالوج – حواء تحت الأضواء)

بــرامج الشباب: نفس أهداف القناة الأولى، و تنفذ من خلال برامج (وجوه مصرية – موعد مع قلم – الموسوعة الشبابية – مجلة الشباب)

برامج السكان وتنظيم الأسرة: لمناقشة العلاقات الأسرية وتوعية المواطنين بها، وتقديم إرشادات لهم فيما يتصل بتنظيم النسل.

وذلك من خلال برامج (أمومة وطفولة – رسالة إلى المستهلك – بدون مقابل)

البرامج الصحية: تهدف إلى رفع مستوى الوعى الصحى ، وذلك من خلال برامج (الطب فى خدمة المجتمع – إنجازات طبية – المجلة الصحية – سلامتك – طبيبك الخاص)

برامج الأطفال: وتهدف إلى تقديم كافة ما يتصل بتسلية الطفل وتنمية مواهبه ونشاطاته وثقافته، من خلال برامج (سباق الطلائع – حكايات ومعانى – كمبيوترجرافيك – يوم مع بابا – فكر والعب – مجلة الأصدقاء – قلوب بتحبك – براعم فنية)

وبعد متابعة العديد من حلقات هذه البرامج على القناتين الرئيسيتين بالتليفزيون المصري، بالإضافة إلى البرامج الإرشادية التى يمولها مركز الإعلام والاتصال بوزارة السكان، أمكن رصد عدد من الملاحظات حول كيفية الممارسة الإعلامية حول القضية السكانية وفق مفهومها المتكامل والذى يتكون من أبعادها : الزيادة السكانية، والتوزيع السكانى، والخصائص السكانية، والتى من أبرزها:

١- لوحظ التركيز الإعلامي على بعد الزيادة السكانية بشكل كبير، مقابل ضعف التركيز على بعدى التوزيع، والخصائص السكانية.

٢- ركزت الحملة الإعلامية فيما يخص بعد الزيادة السكانية على الأسباب التقليدية وراء الظاهرة، كالرغبة فى إنجاب الذكور، أو استغلال الأطفال كمصدر رزق، أو اعتبار كثرة الإنجاب سبيلاً للمرأة للاحتفاظ بزوجها، دون الإشارة إلى سبب رئيسى وهو غياب التفكير العلمى بين السكان ومن ثم غياب التخطيط، الأمر الذى دفع الحملة لتبنى أساليب مواجهة ابتعدت عن تمكين الناس من منهجية التفكير العلمى إلى حد كبير، باستثناء بعض الفقرات الطبية التى ركزت على الأضرار الصحية التى تلحق بالمرأة من جراء كثرة مرات الحمل والولادة.

٣- كانت البرامج الحوارية حول هذه القضية ذات طابع نخبوى، حيث كان الحديث مع ضيوف من النخبة، ممن لا يشكلون جمهور المشكلة من البسطاء، الأمر الذى من شأنه الإبقاء على الحاجز النفسى لدى المتلقين بين الواقع وما يشاهدون.

٤- يصعب الإلحاح على الجمهور بتبني اتجاهات إيجابية حول قيمة العمل المنتج، وهو أمر ضرورى لتحسين منظومة الخصائص السكانية وتحويل المواطن من مجرد فم يأكل إلى يدين تعملان، وفق المثل الصينى، والتليفزيون يفتح أبوابه على مصراعيه لهذا الطوفان من الإعلانات حول سلع استهلاكية تنمى القيم المرتبطة بها.

٥- افــتقار هــذه البرامج لتلك النوعية التى تعنى بتنمية مهارات مهنية، أو مهارات تخطيط لإدارة موارد الأسرة، وغلبة الطابع النخبوى على تلك البرامج المتصلة بمهارات المطبخ والموجهــة إلــى نساء من شرائح اجتماعية عليا، بينما كان من الأولى توجيه مثل هذه الــبرامج للشــرائح الفقيرة والدنيا لتعليمهم اقتصاديات المطبخ الرخيص والمفيد فى ذات الوقت.

٦- غلــبة الجانــب الدعائي فى عرض إنجازات الدولة فى المجال السكانى، بينما كان من الأجــدر عــرض النواقص والسلبيات كذلك لتنبيه المسئولين بها، وتقديم صورة إعلامية تتسم بالدقة خدمة لصناع القرار فى الشأن السكانى والتنموى.

مــن خــلال عــرض هــذه الملاحظات حول كيفية التناول الإعلامي لقضايا السكان والأســرة، يمكن طرح بعض التصورات بشأن تفعيل الأداء الإعلامي بهذا الصدد، فى ضوء كل ما سبق.

خامساً: تصورات بشأن تفعيل الدور الإعلامي فى مواجهة المشكلة السكانية:

إن تفعيل الأداء الإعلامي بشأن قضية تمس القطاعات العريضة من السكان فى حاجة إلــى الالتزام بعدد من المبادئ الحاكمة، والتى تفرضها خصائص الاتصال الجماهيرى، وتأثر هــذا الاتصــال بوســائله المختلفة، ليس فقط بما يتضمنه الخطاب السياسى من توجهات، بل وأيضاً بما يطرحه الخطاب العلمى من مضامين، وأيضاً مراعاته على مستوى الإستراتيجيات و السياســات والممارســة الفعلــية لهذه الخصائص وتلك المضامين، وتقديمها بما يتلاءم مع طبيعة وظروف الجمهور المستهدف.

وفــى ضوء ما تم عرضه فى الصفحات السابقة يمكن وضع التصورات المقترحة التالية بغية الارتقاء بهذا الأداء الإعلامي وتفعيله فى مواجهة هذه القضية.

تصورات بشأن الاستراتيجيات والسياسات الإعلامية:

ربمــا جــاءت السياسات والاستراتيجيات المطروحة بالخطة الإعلامية مشبعة بتوجهات الخطــاب السياســى، لذلك تسعى التصورات المقترحة فى هذا السياق لإفساح مجال أوسع لما تضــمنه الخطــاب العلمــى مــن رؤى تجاه المشكلة السكانية، وهى تصورات لثلاثة أهداف اســتراتيجية يمكن أن تتضمنها الخطة الإعلامية العامة، وتتمحور حول الأبعاد الثلاثة للمشكلة السكانية وذلك على النحو التالى:

١- هدف إعلامي إستراتيجي لمواجهة بعد الزيادة السكانية:

العمـــل إعلامـــياً علـــى تعميق إدراك الجماهير بخطورة الانفجار السكاني، ومعالجة الأسباب المباشـــرة المتصلة بالسلوك السكاني في هذا الصدد، وأيضاً مخاطبة صناع القرار بالمضامين والحقائق العلمية التي يبثها الخطاب العلمي من خلال التقارير والبحوث والدراسات واستضافة الخـــبراء أصـــحاب الـــرؤى المتنوعة والمختلفة دون الاكتفاء بالعناصر المسايرة للأطروحات الرســـمية فحســـب. ويمكن تحقيق ذلك، بجانب ما يبثه الإعلام المسموع والمرئى وفق الخطة العامة الحالية، بالالتزام بما يلى:

- تعمـــيق الـــنظرة المستقبلية لدى المتلقى بطرح الأرقام والإسقاطات والتوقعات الخاصة بالـــنمو الســـكانى ومعدلاتـــه، وفـــى ذات الوقت إعطاء صورة صادقة وأمينة للإمكانات المجتمعية ومعدلات تراكمها لبيان الفجوة، وتخيل الآثار المترتبة عليها.
- الحرص على استضافة الخبراء والمتخصصين من كافة المدارس الفكرية، وعرض كافة وجهـــات النظر حول القضية السكانية، حتى لهؤلاء ممن يطرحون أفكاراً مغايرة لما يطرحه الخطاب الرسمى.
- تبـــنى مفهـــوم أكثر التصاقاً بالمشكلة وهو مفهوم التنمية السكانية، بدلاً من الحركة تحت مظلـــة مفهـــوم التنمـــية الشـــاملة الفضفاض، وهو مفهوم يتيح للنشاط الإعلامي التعامل مع المشـــكلة مـــن زاوية الخصائص السكانية وكيفية الارتقاء بها، بدلاً من شبه الاقتصار على مفهـــوم الـــزيادة الســـكانية، ومـــا يترتـــب على ذلك من تحميل هذه الزيادة مسئولية إخفاق المشروعات التنموية بمفهومها الفضفاض.

٢- هدف إعلامي إستراتيجي خاص ببعد التوزيع السكاني:

تنمـــية الوعـــي بقـــيمة النظام، وتفاقم حدة الشعور بالازدحام من جرّاء الفوضى، وهو مدخل لتوعـــية الســـكان بفوضـــي الانتشار علي خريطة الوطن ، ممثلة في مناطق مكدسة وأخرى مهجـــورة، وثالـــثة تعـــاني الندرة السكانية، وما يعنيه ذلك من عجزنا عن الاستفادة القصوى بمعظم مساحات الوطن، وبالتالي تعزيز اتجاهات لدى الجمهور بالتدفق على المناطق العمرانية الجديـــدة، ومحاولـــة خلـــق فـــرص حياة أكثر رحابة وأقل اختناقاً اعتماداً على المشروعات الصـــغيرة داخـــل المناطق نادرة السكان، وخاصة تلك الواقعة على حدود الوطن والتي يعتبر إشغالها سكانياً حماية لأمننا القومي.وذلك كله بغية خلخلة الكثافة السكانية.

ويمكن تحقيق هذا الهدف بالسياسات الإعلامية التالية:

- التوعـــية المســـتمرة بقـــيمة النظام داخل البيت وفى الشارع، وعند استعمال المرافق والطرق العامة، واحترام القواعد عند التعامل مع كافة مواقع التعامل مع الجماهير، وتنمية الإحساس لدى الجمهور بأن وجود النظام يقلل من الإحساس بالازدحام.
- حفز الناس وتشجيعها على الإقامة بالمدن الجديدة خارج سياق ما يقدم من إعلانات عن إسكان فاخر غالى الثمن بها، وتدريبهم على إقامة وإدارة المشروعات الصغيرة داخل هذه المدن ، وهى خطوة لابد من مواكبتها بإجراءات حكومية تيسر ذلك أمام المواطنين.
- القـــيام بحملة إعلامية لتشجيع الناس داخل المدن المزدحمة على الاعتماد فى التنقلات علـــى وســـائل صـــحية غـــير ملوثـــة للبيئة كالمشى وركوب الدراجات، بدلاً من طوفان السيارات العامة والخاصة وما تخلفه من تلوث بيئى.
- إحـــياء قيمة التمسك بالأرض وتعظيم الإحساس بقيمة العمل الزراعي، لدرء اتجاهات الهجـــرة الداخلـــية مـــن الـــريف إلى المدينة ، واستغلال الدراما فى ذلك من خلال أفلام ومسلســـلات تـــتعرض لمآســـى هذه الهجرة وما يترتب عليها من ضياع لأصحابها داخل مجتمع المدينة الصاخب، أو انتهائهم فى مناطق عشوائية أقرب الى سكنى الحيوانات.
- تشجيع الجمهور على الهجرة الداخلية العكسية من المدن المزدحمة إلى المناطق نادرة السكان، بعرض الإمكانات والموارد ومصادر الرزق داخل هذه المناطق ومزاياها وكيفية النجاح فيها، وذلك فى رسائل إعلامية موجهة للشباب ومن هم فى سن العمل.

٣- <u>هدف إعلامي إستراتيجي لبعد الخصائص السكانية:</u>

<u>العمـــل علـــى توعية الجمهور للارتقاء بخصائصهم صحياً وثقافياً ومهنياً واجتماعياً ببرامج توعية مصممة لتغيير أنماط السلوك الضار على نفس المستويات.</u>

ويمكـــن تحقـــيق هـــذا الهـــدف عبر ما يبث حالياً من برامج موجهة للصحة ورعاية الفئات الاجتماعية بالإضافة إلى ما يلى:

- تنمـــية الوعى بالسلوك الضار للبيئة، وطرح نماذج سلوك بديلة تكون قريبة من الثقافات والأطر المرجعية الأولية للجمهور.
- الوعـــى الصـــحى والارتفـــاع بمستوى اللياقة البدنية من خلال برامج لياقة لكافة فئات السكان من كبار السن والشباب والنساء والأطفال الخ.
- تنمـــية قيمة العمل المنتج والإنتاجية بشكل عام، ومحاصرة النزعات الاستهلاكية، بخلق اتجاهـــات موجـــبة نحـــو تصنيع ما يمكن تصنيعه داخل البيت والإقلال من الاعتماد على المنتجات الجاهزة من الخارج.

- الإكثار من برامج التدريب الحرفي وأعمال الصيانة للآلات والأجهزة المستخدمة داخل المنزل ولأعمال الكهرباء والسباكة ، كذلك تنمية الإحساس بقيمة وأهمية العمل اليدوي، يواكب ذلك إعادة النظر فى سياسة إذاعة الإعلانات داخل أجهزة الإعلام، بإيجاد قناة متخصصة لها، حرصاً على محاصرة النزعات الاستهلاكية.
- الإكثار من البرامج الثقافية المقدمة بأسلوب يتسم بالجاذبية والعمق والبساطة، لتنمية مهارات التفكير العلمى لدى الجمهور، وتمكينهم من الوعى والقدرة على التحليل، بما يسهم فى تمكينهم من مهارة التخطيط لحياتهم.

تصورات بشأن أسلوب تنفيذ البرامج السكانية:

١- التخلي عن الأسلوب النخبوى فى تقديم نماذج من الفئات الاجتماعية داخل البرامج الحوارية ولا مانع من استضافة مواطنين عاديين يحكون عن مشكلاتهم الأسرية المتصلة بالقضية السكانية، بما يسهم فى إزالة الحاجز لدى المتلقى للرسالة الإعلامية بين الواقع وما يشاهده.

٢- الحرص على إذاعة جلسات الاتصال الشخصى بين مسئول جهاز تنظيم الأسرة، والعملاء، بما يعمل على توسيع قاعدة المستفيدين من برامج الإرشاد وأساليب التوعية التى تطرح فى هذه اللقاءات، وهى ميزة تفعّل وسيلة الاتصال الجماهيرى باقترابها من الجماعات المرجعية الأولية للفرد.

٣- أن تكون أكثر البرامج والفقرات الإرشادية فى خدمة هدف الارتقاء بالخصائص السكانية، لما يترتب على ذلك من نتائج يكون من ضمنها زيادة وعى الفرد بخطورة الزيادة العشوائية فى السكان، وذلك عكس الاتجاه السائد الذي يركز على مناقشة أمر الزيادة السكانية معزولة عن بقية أبعاد المشكلة السكانية.

٤- خلق إطار قيمى يتم من خلاله عرض المشكلة السكانية داخل الجهاز الإعلامي، يراعى الموروث الثقافى ويرتقى به تجنباً لتحوله إلى عائق أمام الرسالة الإعلامية أمام أذهان ووجدان المتلقى.

٥- محاولة أن يكون الإطار الفكرى الكامن خلف المضامين المقدمة عبر الرسائل الإعلامية محكوماً بمعطيات الخطاب العلمى ممثلاً فى التقارير والبحوث والبيانات والإحصاءات، بديلاً عن الخطاب السياسى الذى يتعرض للتحولات والتغيرات بتغير الحكومات، كما أنه من شأن الخطاب العلمى أن يوفر للنشاط الإعلامي حول المشكلة السكانية إطاراً فكرياً أكثر استقراراً وبلورة.

وفـــى نهايـــة هذا الفصل يمكن التركيز على مطالبة الأجهزة الإعلامية وهى تتصدى للمشـــكلة الســـكانية، بمـــراعاة الـــتوازن بيـــن الأبعاد الثلاثة لها ممثلة فى الزيادة والتوزيع والخصـــائص، وان كان ثمة ضرورة للتركيز على أحد الأبعاد فليكن بعد الخصائص السكانية، باعتـــبار أن تنمـــية الإنســـان على كافة الجوانب من شأنه أن يسهم فى خفض الزيادة وإعادة الـــتوزيع وفق قدرة على التفكير العلمى والتخطيط قد يتمكن منها الإنسان المصرى فى حال الارتقاء بخصائصه.

0000000000000

مراجع الفصل الرابع

١- محمود عباس عودة – أنماط الاتصال والتغير الاجتماعي ، دكتوراه غير منشورة ، آداب عين شمس ، ١٩٦٩ ، ص١

٢- المرجع السابق ، ص٢

٣- ويلـبر شـرام – وسائل الاعلام والتنمية القومية ، ترجمة أديب يوسف شيشتى ، مطابع وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٦٩ ، ص١٨٦

٤- على أحمد طبوشة ، وسائل الاتصال الجمعى والوعى السياسى ، ماجستير غير منشورة ، آداب عين شمس، ١٩٨٦ ، ص٧٩

٥- مارشـال ماكلوهـان ، كيف نفهم وسائل الاتصال ، ترجمة خليل صابات وآخرون ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٥ ،ص٢٣

٦- على أحمد طبوشة ، مرجع سابق ،ص٨٢

٧- ولـيم ريفـرز وآخرون ، وسائل الإعلام والمجتمع الحديث ، ترجمة إبراهيم إمام ، دار المعرفة ، القاهرة ، ص٥١

8- Dennes Magmail – Sociology Of Mass Communication- Penguin , Middlesex England , 1972 , PP119 , 124

٩- على أحمد طبوشة ، مرجع سابق ، ص٨٤

١٠- إبراهـيم إمـام ، الإعـلام والاتصال بالجماهير ، مكتبة ألا نجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٩ ، ص٦٢

١١- أمـانى قنديل ، نظام الاتصال وعملية التنمية السياسية فى الدول النامية ، ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص١٢٨

١٢- على أحمد طبوشة ، مرجع سابق ، ص٩٢

13- Schramm Wilbur (Ed) , The Process And Illinois University , 1971 , P 125, Effect Of Mass Communication .

١٤- تشلرلز رايت ، المنظور الاجتماعي للاتصال الجماهيرى ، ترجمة محمد فتحى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص٥٨٥

١٥- جيهان رشتى ، الأسس العلمية لنظريات الاتصال ، دار الفكر العربى ، القاهرة ،١٩٧٨ ، ص٦٦

١٦- لـيو بوجـارت (محـرر) نـدوة مستقبل دراسات الرأي العام ، عرض وتعليق هويدا عدلى ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد ٢٨ ، العدد الثالث ، سبتمبر ١٩٩١ ، ص ص ١٣٠ - ١٣١

17- Robert Lance & David Sears – Public Opinion Foundations Of Modern Political Science Serias , New Delhi , Prentice Hall Of India , 1965, pp 34/40

18- Joseph R. Gusfield , Mass Society And Extremist Politics , American Sociological Review, VOL 19 , 1962,- p.12.

١٩- ناديـــة حلـــيم وآخـــرون ، تقويم السياسة السكانية فى مصر، المجلد الأول : المضامين السـكانية فى الخطاب السياسى ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٩٦

٢٠- المرجع السابق ، ص ٤٧.

٢١- المرجع السابق – ص ٥١

٢٢- المرجع السابق.

٢٣- المرجع السابق. ص ص ٩٣ - ٩٤

٢٤- المرجع السابق. ص ص ١١٧ - ١٣٢

٢٥- المرجع السابق. ص ص ٦٣- ٦٦

٢٦- فريق من الباحثين ، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢ " خلق الفرص للأجيال القادمـــة ، بـــرنامج الأمـــم المـــتحدة الإنمائـــي، الصـــندوق العربى للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٢

٢٧- راجع: نادية حليم وآخرون ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٦ ، ١٨٩.

٢٨- المرجع السابق ، ص ص ١٦٤ - ١٧٩

٢٩- اتحاد الإذاعة والتليفزيون ، الخطة الإعلامية العامة ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ ، يوليو ٢٠٠٢.

٣٠- المرجع السابق ، ص ص ٢٢٠ – ٢٢٧.

٣١- المرجع السابق ، ص ص ٣١١ – ٣١٩ .

الفصل الخامس

توجهات مؤسسات المجتمع المدنى بإزاء القضايا السكانية والتعليمية نظرة عامة*

* اعداد الدكتورة فاتن محمد عدلى باحث بشعبة بحوث السياسات التربوية

الفصل الخامس

توجهات مؤسسات المجتمع المدني بازاء القضايا السكانية والتعليمية نظرة عامة *

مقدمة

يهــدف الفصـــل الحالـــي إلى استكشاف أبرز توجهات المجتمع المدني في مصر بازاء القضايا السكانية بما يسمح بالخلوص إلى عدد من التوصيات بشأن تفعيل هذا الدور.

وهناك عدد من النقاط الرئيسية التي يمكن أن تتضح من خلالها معالم الفصل:

تتصـــل الـــنقطة الأولى بما يمكن أن يمثله الجانب التنظيري من قيمة في التعرف على أبعـــاد التوجهات، فإذا كان الفصل ينطلق من خطأ الوقوع في براثن نظريات بعينها عند معالجة القضـــايا القومـــية علـــى وجه العموم، والقضايا السكانية بوجه خاص، فإن نقطة الانطلاق هذه تفـــرض تضـــمين الفصـــل اهتماما باستعراض الرؤى المتباينة حول قضايا السكان كما جسدتها الـــنظريات المختلفة، ذلك أن السياسات القومية التي يتم رسمها، والاستراتيجيات التي توضع من أجـــل تحقـــيق أهـــداف تلك السياسات تتأثر على نحو، قد يكون ظاهراً أو خفياً، مباشراً أو غير مباشـــر بالمرجعـــيات المـــتوافرة في هذا المجال، ومن ثم فهي تستهدي بالأسس التي تتضمنها نظرية أو أخرى من النظريات فيما تحبذه ، أو ترفضه من مداخل تحكم توجهاتها.

أمـــا الـــنقطة الثانية، فترتبط بضرورة التعرف على المقصود "بالمجتمع المدني"، وأبرز المؤسســـات الداخلـــة فـــي نطاقـــه دون إغفـــال لـــتفردية الحالة المصرية التي أفرزها السياق الاجتماعـــي/الاقتصـــادي ممـــا يقتضي معه التعرض، على نحو مختصر، لنشأة المجتمع المدني ومؤسساته في مصر، وإبراز العوامل المختلفة التي أسهمت في هذه النشأة سواء كانت اجتماعية أو تعليمية أو غيرها.

وترتبط النقطة الثالثة بما تفرضه المساحة المتاحة للفصل، والقيود الزمنية، من ضرورة الانـــتقاء، فمن الصعب أن يلم فصل واحد بكافة مؤسسات المجتمع المدني، وتحليل توجهات كل مـــنها بازاء القضايا السكانية، ومن هنا كانت ضرورة التركيز على أكثرها دلالة، من وجهة نظر الباحـــثة، وهي الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية. لكن التعرف على دور الأحزاب لا يمكن

---

* إعداد: د. فاتن محمد عدلى باحث بشعبة بحوث السياسات التربوية

أن يـنطلق مـن واقعهـا الحالي دون ربطه بظروف نشأتها، وبما تحتويه برامجها المعلنة مما يفرض إعطاء لمحة تاريخية عن كل حزب اكتفاء بأبرز الأحزاب على الساحة السياسية وأكثرها دلالة بالنسبة لحركة المجتمع المصري.

أمـا الـنقطة الرابعة، فتتمثل في ندرة الأدبيات المتاحة حول هذا الموضوع في مصر. فـبقدر علـم الباحـثة، فإن الكتابات التي حاولت أن تتناول دور مؤسسات المجتمع المدني تجاه القضايا السكانية تحديداً لا تزال قليلة مما حدا بالباحثة أن تستطلع رؤية بعض الخبراء والمهتمين بقضـايا السـكان من خلال مقابلات مفتوحة. كما استفاد الفصل كذلك من الرؤى الثرية التي تم طـرحها من خلال ندوة العصف الذهني التي عقدها فريق البحث لكوكبة من المفكرين والخبراء وأسـاتذة الجامعـات بمبـنى المركـز يوم السبت ٢٠٠٢/١٢/٢٨، والتي فتحت آفاقا رحبة من المناقشات والتحليلات.

أولا : الرؤى النظرية التى تسودالأدبيات حول القضايا السكانية :

تعـددت النظريات المتعلقة بالزيادة السكانية ما بين نظريات تدعو للتشاؤم، والتى حذت نحو النظرية المالتوسية، وبين نظريات تدعو للتفاؤل وضرورة الاستفادة من الزيادة السكانية.

عاصـر تومـاس روبـرت مالتوس (١٧٦٦-١٨٣٤) مؤسس النظرية المالتوسية فترة الـتحول الاقتصادى فى بريطانيا من الرأسمالية التجارية ، إلى الرأسمالية الصناعية، وما أسفرت عـنه من مشاكل اقتصادية واجتماعية أدت إلى خلل فى الخريطة السكانية لصالح المدن. وإزاء هذه المشكلات ، وضع مالتوس نظريته الشهيرة والتى يرى فيها ، أن الزيادة السكانية هى مجرد عملـية بيولوجية فقط، ولا علاقة لها بالنظم الاجتماعية السائدة. وبالتالى فليست هناك علاقة بين تطـور قوى الانتاج وبين القضايا السكانية؛ حيث تكمن المشكلة فى أن قدرة الإنسان على التكاثر تـتجاوز إمكانية زيادة الموارد الغذائية[1]، ومن ثم ، فإن التناقض بين الأثنين ينجم عنه المعضلة السكانية.

وحـول هـذه المعضلة ، يصيغ مالتوس الحلول فى شكل موانع إيجابية، وأخرى سلبية. وتـندرج تحـت الأولى تلك العوائق التى من شأنها أن تعمل على زيادة الوفيات ، مثل الحروب والمجاعـات والأوبـئة، أما عن الموانع السلبية ، فهى تلك الموانع التى تعمل على خفض معدل المواليد والتبكير من الزواج، وكبح الشهوة الجنسية، والتوجه إلى الفقراء فى محاولة للحد من

تكاثـــرهم، بـــل دعى إلى أكثر من ذلك، حيث رأى أن المعونات التى توزع على الفقراء، ما هى إلا عامل مساعد للتناسل، وبالتالى رأى ضرورة توقف هذه المعونات[٢].

إلا أن المدرســـة الكلاســـيكية الجديدة، والتى خرجت من تحت عباءة الفكر الماركسى تـــرى أنـــه كلما ارتقى الانسان ، مال إلى ضبط نسله. ويسير على نفس النهج هنرى كاربيه بأنه مع تزايد السكان ووسائل الثروة يزداد رخاء الدولة[٣].

وتقـــترب النظرية الكنزية من سابقتها حيث ترى أن النمو السكانى يعد حافزا للاقتصاد ، حيـــث أن هـــذه الـــزيادة فى عدد السكان توازيها زيادة حجم الطلب الكلى، ومن ثم يكون عاملا معضـــدا لزيادة الاستثمار والدخل. ويرى أيضا أن تباطؤ النمو السكانى قد أدى إلى تقليص نمو الأسواق، وأن هناك علاقة طردية بين تباطؤ النمو السكانى وانخفاض الاستثمار[٤].

ويلاحـــظ من النظرية الكلاسيكية الجديدة، والنظرية الكنزية نزعتهما إلى التفاؤل بالنمو السكانى، وبتأثيراته الإيجابية على تراكم رأس المال.

وعلـــى الرغم من ذيوع وانتشار المدرسة الكينزية على الصعيدين العلمى والفكرى، إلا أن شبح المالتوسية بدأ فى الظهور من جديدة وبدأ فى إعادة الربط بين التخلف والزيادة السكانية، أو التنمـــية مقابل الحد من الزيادة السكانية، ومن ثم بدأت الكثير من نظريات التنمية والتخلف فى التركيز على الانفجار السكانى باعتباره العائق الرئيسى أمام تحقيق أى تنمية.

ويـــرى رمزى زكى (١٩٨٤) أن هناك العديد من النقاط التى تدعو إلى التفكير فى هذه النظرية يلخصها فى الآتى:

١. ضـــرورة البحث عن العلاقة التبادلية بين أثر السكان على النمو الاقتصادى، وأثر النمو الاقتصادى على السكان .
٢. أنـــه لـــيس مـــن المنطق اغفال حقيقة الأوضاع الاجتماعية والطبقية التى توضح كيفية توزيع الفائض الاقتصادى الناجم عن التنمية، وما هى أغراضه.
٣. عجـــز الـــنظريات الســـابقة فـــى تفسير التخلف عن تقديم تفسيرات أخرى للخروج من معوقـــات التنمية سوى المشكلة السكانية[٥]، دون التطرق إلى قضايا التبعية والاستعمار سواء بشكله التقليدى (العسكرى) أو الاستعمار الجديد (الإمبريالية).

يلاحـــظ مـــن الـــنظريات الســـابقة أيضا ، أنها تنحو إلى الفكر الاقتصادى، وتنظر إلى مشـــكلات الزيادة السكانية من منظور اقتصادى، دونما نظر إلى العوامل الأخرى التى تدخل فـــى تفـــاقم هـــذه المشكلة، والتى يعد من أهمها المشكلات السياسية والاجتماعية لدول العالم الثالث، والتى تلعب فى تشكيلها قوى ومصالح داخلية وخارجية.

وبالـــتالى ، فإنـــه مـــع هـــذا التناقض بين النظريات السابقة ، يظهر مفكرون مصريون ليفسروا تلك الظاهرة. وكان من الطبيعى أيضا أن نجد من يحاول تحليل الزيادة فى المجتمع المصـــرى مـــن مداخل معينة، ومن ثم يظهر التناقض القومى على المستوى التنظيرى كما ظهر على المستوى العالمى.

ويـــرى رمزى زكى أن المشكلة لا تكمن فى ذلك السباق غير المتكافئ بين نمو السكان مـــن ناحية ، ونمو الموارد من ناحية أخرى، بل هو سباق بين النمو السكانى وتخلف التنمية، وجمـــود التشـــكيلة الاجتماعـــية المهيمنة على تلك البلاد، والتى عجزت عن تحقيق تنمية ، وتوفير متطلبات الحياة من كساء وغذاء وتعليم وصحة[٦].

ويـــرى نادر فرجانى (١٩٩٤) أنه إذا كانت هناك تنمية حقيقية ، لما كانت هناك مشكلة ســـكانية، وأن الحـــد مـــن الإنجـــاب فى غياب تنمية حقيقية لايؤدى إلى تطوير المجتمعات المـــتخلفة. ويضـــيف أن وسائل منع الحمل والحد من الإنجاب يزيد بين الشرائح الاجتماعية الأعلى دخلا وتعليما خاصة فى المناطق الحضرية، عكس المناطق الريفية سواء فى الصعيد أو الوجه البحرى ، حيث يصبح الأولاد قوة اقتصادية يستند إليها الفقراء.[٧]

ومـــن الجدير بالذكر أن الباحثة تتفق مع وجهتى النظر السابقتين، حيث ترى أن المشكلة السكانية تتعدى قوانين تحديد النسل، وأن فكرة تنظيم الأسرة والحد من الإنجاب هى المشجب الـــذى تعلق عليه الحكومات فشل خططها التنموية، وانحيازها الى الرؤية الغربية من جهة، وتشـــتيت الـــنظر إلـــى المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى تخنق تطور هذه الدول. كما أن هناك علاقة طردية بين زيادة السكان والأمية، وبين الحد من السكان والترقى التعليمى والاقتصادى للأفراد.

وهـــنا يـــأتى دور مؤسســـات المجتمع المدنى ليتكامل مع الدور الحكومى إزاء مواجهة المشكلة السكانية، وكشف النقاب عن حقيقتها، من خلال التنمية البشرية.

ومــن هــنا ، تحــاول الدراســة تحليل توجهات مؤسسات المجتمع المدنى الممثلة فى الأحــزاب والجمعــيات الأهلــية ، فــى مواجهة المشكلة السكانية؛ فى محاولة للوقوف على دورهما وطبيعة الدور المنوط بهما فى مواجهة تلك المشكلة، وما يعوق دورهما، فى محاولة للوصــول إلى عدد من المقترحات اللازمة لتفعيل أداء هذه المؤسسات ،وتوطيد العلاقة بينها وبيــن الحكومــة لمواجهــة هذه المشكلة. وسوف تركز الدراسة على كل من حزب الوفد ، باعتــباره ممــثل الاتجــاه اليميــنى، وحزب التجمع باعتباره ممثل اليسار، والحزب الوطنى الديموقــراطى باعتباره حزب الأغلبية من جهة وحزب الحكومة من جهة أخرى ، من خلال تحلــيل مــا ورد فى برامجه منذ إعلان قيام الحزب وحتى عام ١٩٨١. ثم تنتقل الدراسة إلى المبحــث الــثانى ، فــى محاولة لإلقاء الضوء على إحدى دعائم المجتمع المدنى فى المجال التربوى وهى الجمعيات الأهلية العاملة فى مجال التعليم

ثانيا : المجتمع المدنى النشأة والمفهوم :

اخــتلف البعض حول بداية استخدام ونشأة المجتمع المدنى ، فمنهم من أرجعه إلى القرن الثامــن عشــر، ومــنهم من أرجعه إلى القرن التاسع عشر. إلا أنه بشكل عام ،يعرف المجتمع المدنــى بأنه مجموعة من التنظيمات التطوعية وغير الهادفة للربح فى مجال العمل العام سواء كــان على المستوى الاجتماعى أو السياسى، لتحقيق مصالح الأفراد، على أن تكون ملتزمة بالقيم والمعايــير ، والاحــترام المتــبادل ، والتسامح والتراضى،[٨] لتقليل الفجوة بين المجتمع والدولة وخاصة فى المجتمعات الغربية[٩].

ويضم المجتمع المدنى الجمعيات الأهلية والنقابات المهنية والتعاونيات والأحزاب، وإن اختلفت الأدبيات حول تصنيف الأخير ما إذا كان يدخل ضمن المؤسسات المدنية، أو مؤسسات الدولة.

وتلعب الكثير من العوامل سواء الطبيعية أو السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية دورا جوهريا فى آليات تشكيل المجتمع المصرى. ويرى جمال حمدان (١٩٩٤) "أن إيكولوجية النيل الاجتماعــية لعبــت دورا أساسيا فى تشكيل الحياة الاجتماعية فى مصر، حيث كان لطبيعة البيئة الفيضــية القائمــة على الرى الصناعى الذى يتطلب ضرورة تنظيمه، والعمل الجماعى المنظم، الأمــر الــذى لعب دورا جوهريا فى التشكيل الاجتماعى، والذى يعتبر من أهم دعائمه التعاون، والــبعد عــن الفردية، وأن مصلحته رهن بالتضامن والتكافل الاجتماعى. وقد عبر إميل اوفيدج

عـــن "هــذه الكثافة (السكانية) التى ظلت منذ آلالف السنين تتناسب مع مجموعة السكان، وكان يمكن إلا أن تخلق قوما إما اجتماعيين للغاية، وإما غير اجتماعيين على الأطلاق، ولقد قرر النيل الاحتمال الأول."(١٠)

وعلى الرغم من الأهمية الإيكولوجية التى دعت إلى ضرورة الترابط الاجتماعى، إلا أنه تشـــابكت معـــه عوامل أخرى أدت إلى ضرورة هذه التشابكات، وقد تركزت هذه التشابكات فى العوامل السياسية والاقتصادية والتعليمية التى أدت إلى ظهور وانتشار مؤسسات المجتمع المدنى فى مصر، والتى تعد من أهم العولمة.

العوامل الاقتصادية

أدت الأزمـــات الاقتصـــادية التى مرت بها مصر إلى قبول نصيحة كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى فى عام ١٩٩١ التى تعرف "ببرنامج الاصلاح الاقتصادى"، والتى ساهمت بشـــكل ملحوظ فى تخفيف دور الدولة تجاه الكثير من الخدمات الاجتماعية، وخصخصة القطاع العـــام ، مـــع سيادة الخدمات الاستهلاكية والوسيطة المسيطرة على الهيكل الصناعى، فى مقابل سيادة قطاعات المال والتجارة والإسكان فى قطاع الخدمات، الأمر الذى أدى بدورة إلى معوقات استيعاب القوة العاملة(١١).

وعلى الرغم من تلبية الدولة لنصائح البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، فإن مصر وفقا لـــتقرير الأمـــم المـــتحدة الإنمـــائى تقع فى المرتبة الـــ ١١٩ من بين ١٧٤ دولة، بينما يقل هذا الترتيـــب عشـــر درجات عند تطبيق مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى(١٢)، والذى يكشـــف عـــن تعثر التنمية البشرية، والتى تنعكس بدورها على تعهد الحكومة بمراعاة الجوانب الاجتماعية للتنمية(١٣).

العوامل الاجتماعية

ســـاهم تقليص الخدمات الاجتماعية والدعم الحكومى للتعليم والصحة، والسلع الغذائية ، فى خفض الإنفاق الاجتماعى العام ، والذى أثر بشكل فعال على الطبقات الفقيرة داخل المجتمع، فـــنجد أن دعم الغذاء من الناتج المحلى الإجمالى انخفض من ٧,١% ســـنة ٨١/ ١٩٨٢، إلـــى ١,٧%عـــام ١٩٩٠/١٩٩١- ١٩٩٤/١٩٩٥، وبالـــتالى انخفض متوسط نصيب الفرد من ٣٥,٧ جنيها إلى ٧,١ جنيها لنفس الفترة (١٤).

ويـــرى تقرير التنمية البشرية أن التنمية البشرية هى ١٩٩٩/٩٨ تشمل جوانب من حياة الـــناس تتعدى الدخل، فإنه ينبغى النظر إلى الفقر من زوايا متعددة، حيث أنه لا ينطوى فقط على الدخـــل، بـــل يعتبر حرمانا من فرص الاختيارات المتاحة للفرد. ويضيف التقرير أن ٢٣% من إجمـــالى ســـكان مصـــر يعيشـــون تحت خط الفقر، بينما يعيش أكثر من ثلث السكان تحت فئة الحرمان البشرى.[١٥]

العوامل التعليمية

برز التعليم كمحك أساسى لقياس معدلات التنمية البشرية سواء على المستوى الدولى أو الإقلـــيمى. واعتـــبرت تقارير التنمية البشرية المختلفة التعليم مؤشرا هاما بجانب مؤشرات طول الحياة والدخل والتى تدعم ضرورة قياس التنمية البشرية من خلالها.

وقد أضحى التعليم مقترنا بالقدرة على الاختيار بين عدد من البدائل الى تسهم فى تحقيق رفـــاه الفرد من جهة، وبين تحقيق مستويات أعلى للتنمية البشرية. وعليه فإن أى إصلاح سواء كـــان اقتصـــاديا أو سياسيا أو اجتماعيا مرهون بقدرة الدولة على تحقيق معدلات استيعاب عالية مقـــرونة بمستوى تعليمى جيد يواكب التطورات العالمية المتلاحقة، وبين الحد من الأمية، والتى تعتبر العائق الرئيسى أمام التحديات التى تفرضها الساحة العالمية.

وعلـــى الـــرغم من ان الدولة قد وضعت التعليم على قائمة أولوياتها باعتباره قضية أمن قومى ، إلا أننا نجد أن نسبة الأمية فى مصر مازالت مرتفعة إلى حد كبير حيث بلغت النسبة فى عام ٢٠٠١ إلى ٣١,٩ للفئة العمرية (١٠ سنوات) فأكثر[١٦]. إلا أننا نلفت الانتباه إلى ضرورة الـــنظر حـــول هـــذه النســـب وإضافة المتسربين، والمرتدين إلى الأمية[١٧]. كما يجب الأخذ فى الاعتـــبار نســـبة الأطفال العاملين، وأطفال الشوارع حتى يمكن حساب من يعانون من الحرمان البشرى ، وضعف أو انعدام القدرة على اختيار بدائل الحياة الأدمية الكريمة.

العولمة:

تعتـــبر المـــرحلة التالية هى المرحلة الخامسة من مراحل تطور الرأسمالية، والتى كانت ولادتهـــا مـــنذ أوائـــل القرن الخامس عشر، لتستمر فى مراحلها المتتالية لتصل إلى ما هى عليه الآن، والـــتى بدأت فى الستينيات لتشهد العديد من الظواهرمنها ، انتهاء الثنائية القطبية، وهيمنة

الولايــات المــتحدة الأمريكــية، زيادة الديون الخارجية لدول الجنوب، زيادة الدعوة لمزيد من الخصخصة للقطاع العام، وتقليص دور الدولة من الخدمات الاجتماعية المختلفة.

وعلــى الــرغم من السلبيات العديدة للعولمة، إلا أنها حملت معها العديد من الايجابيات، والتى يعد من أهمها التطور التكنولوجى باشكاله المتعددة، والانفتاح الثقافى، وثورة الديموقراطية التى ظهرت بواكيرها فى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات.

ولمفهوم العولمة أربعة جوانب تتلخص فى:

الجانب الاقتصادى، وفيه تحتل عدد قليل من الشركات اقتصاد العالم.

الجانب الثقافى: وهنا تضحى الثقافة سلعة تجارية، وتتسم بمفاهيم وقناعات عالمية.

الجانب السياسى: وهو معنى بالقضايا السياسية العالمية، والتى تتسم بالأحادية.

الجانــب الاجــتماعى: وهــنا تــبرز قضايا إنسانية اجتماعية، يبرز معها دور المجتمع المدنى والحركات الاجتماعية.

ومــن هــنا يأتى دور المجتمع المدنى كنتيجة طبيعية للتطورات السابقة، حيث يقابل كل اتجاه من الاتجاهات السابقة ما يوازيه من مؤسسات المجتمع المدنى، حيث نجد أنه على الصعيد الاقتصادى، تظهر شبكات غير حكومية عالمية، مثل شبكات المرأة وحقوق الانسان، و البيئة.

كذلــك تطــرح العولمة الجانب الثقافى المقابل من مفاهيم الديموقراطية وحقوق الانسان، والتســامح والحــوار، فــى حيــن يقابل التحام الحركات الاجتماعية فى العالم الجانب السياسى والاجتماعى[١٨].

وعلــيه فــإن الــدول البيروقراطــية تجــد نفسها فى مأزق بين السيطرة على أنظمتها الحكومــية، وبيــن ملاحقة ومواكبة التغيرات اللاحقة السريعة الناجمة عن العولمة. ومن هنا ، تحــاول فتح الباب أمام مؤسسات المجتمع المدنى فى حذر وريبة من اتساع الهوة بين شعوبها أو بين شعوب العالم.

وممــا يــزيد الأمور مشقة ، تأرجح موقف الدولة تجاه الأخذ بالديموقراطية أو اغفالها. وتظــل اللعبة قائمة بين كلا الطرفين فى محاولات لكل منهما لكسب أرضية عمل يستقطب منها شرعية وطنية وعالمية فى مجتمع عالمى بلا حدود.

وتــبدأ الدولـــة فى إعادة النظر فى قوانينها الخاصة بالمجتمع المدنى سواء كان جمعيات أهلــية، أو أحــزاب سياســية، أو نقابات، ......إلخ. ولتوضيح ما سبق ، نتناول موقف كل من الجمعيات الأهلية، والأحزاب السياسة إزاء المتغيرات السابقة.

وعلى الرغم من أهمية العوامل السابقة ، لما تطرحه من إشكاليات تحيط بطبيعة المجتمع المدنـــى ، إلا أن أول جمعـــية أهلـــية فى مصر تأسست على يد أفراد من الجالية اليونانية عام ١٨٢١، وتعتـــبر هـــذه الجمعـــية إشارة البدء للعديد من الجمعيات الأهلية التطوعية التى انشأها مجموعـــة الصفوة فى المجتمع ، مثل الجمعية المصرية للبحوث التاريخية والثقافية عام ١٩٥٠، وجمعية المعارف عام ١٨٦١، وغيرها من الجمعيات الأهلية، والتى ساهمت القوى الوطنية على زيادتهـــا، وتنوع مجالاتها لمناهضة الاحتلال حتى بلغ عددها فى نهاية القرن التاسع عشر سبعين جمعـــية. ومن الجدير بالذكر أن أول جامعة مصرية حديثة عام ١٩٠٩ كانت نتاج العمل الأهلى فى مصر.

وكان من الطبيعى أن يتولى المثقفون والصفوة من الطبقة العليا والمتوسطة زمام مبادرة العمـــل الأهلـــى لصـــالح الفقـــراء والمحرومين فى مصر. وكانت جهودهم تتصف بالتطوعية، وبالـــتالى لـــم تكـــن هـــناك حاجـــة إلى قوانين تنظم العلاقات المادية آنذاك ، باستثناء ما يتعلق بالمصداقية المالية، ومصلحة الضرائب.

وتعتبر أول مادة أدخلت فى القانون المدنى فيما يتعلق بعمل الجمعيات كانت عام ١٩٠٥ للقانون رقم (١٠)، ومن ثم توالت القوانين بعد ذلك للتوافق مع زيادة الجمعيات الأهلية.[١٩]

وقـــد ظلت هذه الجمعيات تتمتع باستقلاليتها حتى منتصف الخمسينيات إلى أن رأت ثورة يوليو ضرورة توحيد الجهود السياسية وتوجيهها وفقا لمبادئ الأيديولوجية للثورة، ومن ثم صدر قـــانون تنظيم لهذه الجمعيات رقم ٣٨٤ عام ١٩٥٦ . ومن الجدير بالذكر،أنه قد واكب ذلك أو ســـبقه بقليل ، إلغاء الأحزاب السياسية، وأنشطة الاتحادات العمالية، والنسائية. وعلى الرغم من إلغـــاء هـــذه الاتحادات إلا أن المكاسب التى حققتها الثورة لكل من العمال والنساء كانت مكاسب كبـــيرة، ولـــم يســـبق العمل بها من قبل، وخاصة تلك المكاسب التى حظيت بها المرأة وخاصة حصـــولها على حقوقها السياسية، والتى طالما طالبت بها التنظيمات النسائية السابقة، والتى نص عليها صراحة دستور ١٩٥٦.[٢٠]

وتتناول الدراسة فيما يلى تطور كل من الأحزاب والجمعيات الأهلية فى مصر، وأهداف كل منها حول المشكلة السكانية ، ومعوقات العمل بهما .

رابعا: دور الأحزاب تجاه المشكلة السكانية

(أ) رؤية الأحزاب السياسية

اختلفـــت الآراء حـــول نشـــأة الأحزاب السياسية فى مصر. وعلى الرغم من أن معظم الدراســـات تـــرجعها إلـــى الحزب الوطنى الذى أسسه مصطفى كامل عام ١٩٠٠، إلا أن هناك دراســـة أخـــرى ترجع أول حزب مصرى فى تاريخ الحياة السياسية فى مصر إلى عام ١٩٠٧ عـــندما أعلـــن حسن باشا عبد الرزاق تحويل شركة الجريدة إلى حزب سمى بحزب الأمة وضم بين صفوفه حوالى ٢٥ عضواً هم فى الواقع الهيئة الإشرافية للجريدة.[٢١]

وقـــد تمـــيز حـــزب الأمة بانتمائه الفكرى للإمام محمد عبده ، الذى كان من أهم مبادئه الإصـــلاح الـــتدريجى باعتباره أفضل الوسائل لتحقيق الأهداف السياسية المبتغاة. كذلك فقد تميز الحـــزب باستخدام الأساليب السياسية بعيدا عن الأساليب الثورية التى كانت تميز التيار السياسى لمصطفى كامل.

وبـــاندلاع الحـــرب العالمية الأولى ، تم تجميد عمل الأحزاب المصرية باستثناء الحزب الوطـــنى، والـــذى أعلـــن تمرده ورفضه، واستمر فى مقاومته للاحتلال؛ مما أدى إلى محاولات تصفيته؛ الأمر الذى اضعف من نشاطه حتى تم تصفيته تماما عام ١٩٥٣.[٢٢]

ومـــن الجديـــر بالذكـــر ، أنه كان هناك اتفاقا واحداً بين هذه الأحزاب وهو حق السيادة المصـــرية على أراضيها.والذى كان سمة من سمات الخطاب الحزبى إبان هذه الفترة[٢٣]. وإن كانت تختلف فى أولوية هذا المبدأ، بينما اختلفت فيما بينها حول طبيعة العلاقة مع الحكم التركى، حيـــث رأت بعـــض الأحـــزاب ضرورة التحرر من السيطرة سواء كانت من بريطانيا أو تركيا. وشـــهدت الساحة عبر الصحف الحزبية، والتى عبرت كل صحيفة منها عن لسان حزبها موقفها من هذه القضية [٢٤].

ومـــع صـــدور دســـتور ٢٨ فـــبراير ١٩٢٣ وجدت مجموعة من الوطنيين أن طبيعة المـــرحلة الجديـــدة تقتضـــى وجود أحزاب جديدة، ومن ثم ظهر حزب الأحرار الدستوريين فى

أكتوبر عام ١٩٢٣. والذى اعتبر امتدادا لحزب الأمة سواء من حيث الشخصيات الممثلة للحزب أو التوجهات السياسية التى دافع عنها ،والتى كانت تستند فى مرجعيتها للسراى.[٢٥]

ولـــم تكن القوى السياسية وحدها هى المتضررة من الاحتلال البريطانى، فالسراى كانت أكــثر تضـــررا بحكم وضعها فى الحكم ،والتخوف من ضياع السلطة من بين يديها، أو صعود الوفــد إلى السلطة ، وخاصة بعد ثورة ١٩١٩، وجماهيرية سعد زغلول. ومن ثم، سعت للبحث عـــن حـــزب بديل عن حزب الأحرار الدستوريين، وبالتالى أسست حزب الاتحاد برئاسة حسن نشأت رئيس ديوان السراى [٢٦].

وعلى الرغم من أن الساحة السياسية قد شهدت هذا العدد من الأحزاب، مما يعكس مدى الحـــركة الليبرالـــية الـــتى عاشتها البلاد ، إلا أن هذه الأحزاب لم تنجح فى بلورة رؤى وطنية موحدة تستطيع من خلالها جذب القوى الشعبية المختلفة وذلك لعدد من الأسباب:

أولا: كـــان الهـــدف من هذه الأحزاب هو الوصول للسلطة على الرغم من عدم التوازن النسبى بيـــن جماهـــيرية الأحـــزاب وثقلها السياسى، الأمر الذى كان واضحا فى حزب الوفد والأحزاب الصغيرة الأخرى.

ثانـــيا: غياب البرامج والسياسات الاجتماعية للأحزاب بصفة عامة حيث كان الشاغل الأكبر هو قضية التحرر الوطنى من الاحتلال البريطانى.

ثالـــثا:إن العلاقـــة بين الأحزاب والحكومة اتسمت بطابع العلاقات الشخصية والتى كانت محددة للعمل السياسى بها.[٢٧]

واحتلـــت قضية التعليم مكانا بارزا فى برامج الأحزاب، فنجد أن حزب " الإصلاح على المـــبادئ الدســـتورية" يرى ان التعليم أهم العوامل لمناهضة الاحتلال، وعليه فقد طالب بمجانية التعلـــيم فـــى المـــرحلة الابتدائية ، وأن تكون هذه المرحلة مرحلة عامـــة، كما نادى بتعريـــب التعليم [٢٨].

وطـــرح ســـعد زغلـــول زعيم حزب الوفد ما سمى "ببروجرام" الحزب ولأول مرة عام ١٩٢٣ ضـــرورة الاهـــتمام بالتعليم وتحسين الحالة الصحية والاقتصادية. وهو من الأمور التى تـــبلورت بشـــكل عملـــى أثـــناء حكومة الوفد؛ حيث شهدت قفزة فاقت كل الطموحات، ففى عام ١٩٢٥ زاد عـــدد المدارس بنسبة ١٦%، وزاد عدد التلاميذ بنسبة ٢٤% بالمقارنة لعام ١٩٢١/ ١٩٢٢، كذلك فقد زادت ميزانية التعليم ٥,٨% عام ١٩٢٥ بالمقارنة ٢,٨ عام ١٩٢٢. كذلك فقد

عملت على تنفيذ المادة ١٩ من الدستور، والتى تنص على أن التعليم فى المرحلة الأولية مجانيا. وعليه ، فقد قامت حكومة الوفد بإنشاء ١٢٧ مدرسة أولية. وعلى الرغم من هذه الطفرة فى التعليم الأولى ، لم يحظَ التعليم الجامعى بنفس هذا القدر من الأهمية.[٢٩]

وعلى الرغم من أن هناك أحزابا أخرى على الساحة، إلا أنها لم تكن بنفس الثقل، والتأثير على الحياة السياسية والاجتماعية [٣٠]. إلا أنه يمكن القول بأنه كان هناك اتفاقا بين كل الأحزاب حول مجانية التعليم، ومحاربة الأمية وتعميم التعليم الابتدائى للبنين والبنات وجعله إجباريا. ويلاحظ أيضا أن تركيز برامج الأحزاب على التعليم الأولى ولم يحظَ التعليم الجامعى بنفس الأهمية بالنسبة للبرامج الحزبية جميعا.

ثورة يوليو والأحزاب السياسية فى مصر

عند قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ كان عدد الأحزاب قد وصل سبعة أحزاب هى أحزاب الوفد والأحرار الدستوريين والسعديين وحزب الكتلة الوفدية والحزب الوطنى والحزب الاشتراكى (مصر الفتاة) ، وكانت هذه الأحزاب السبعة ممثلة فى البرلمان حتى حريق القاهرة فى يناير ١٩٥٢ . هذا بالإضافة إلى عدد أخر من الأحزاب الصغيرة ، والتنظيمات السياسية ، والجماعات والتى كان على رأسها الأخوان المسلمين [٣١].

وعلى الرغم من تفاؤل قيادات الأحزاب بما اتخذته الثورة فى بدايتها، فإن موقف رجال الثورة لم يكن على استعداد للتعاون مع هذه الأحزاب، والتى كان موقف قيادتها المتمثل فى عبد الناصر مخالفا تماما لهذه الرؤى. والذى طالما وصمهم بأنهم أعوان الاستعمار والرجعية، وأنهم لا يعملون إلا لمصالحهم الخاصة، والاتجار بالوطن والوطنية [٣٢]. و مع عام ١٩٥٣ تم حل الأحزاب[٣٣] ، لتحل محلها هيئة التحرير فى نفس العام، ثم الاتحاد القومى عام ١٩٥٦، ثم الاتحاد الاشتراكى عام ١٩٦٢[٣٤]. وبذلك تم القضاء على الأحزاب لتبقى حكومة الحزب الواحد.

وفى عام ١٩٧٤، ومع إعلان ورقة أكتوبر والتى كانت بمثابة انعطافه أخرى فى حياة مصر، أعلن عن فتح باب الحوار حول طبيعة الممارسة السياسية وضرورة الانتقال إلى التعددية الحزبية[٣٥]، وبالفعل تم الإعداد لهذه المرحلة الجديدة حتى تم الإعلان فى عام ١٩٧٦ عن فتح الباب مرة أخرى للأحزاب ، حين قرر الرئيس السادات السماح لثلاثة منابر فقط داخل التنظيم السياسى الواحد (الاتحاد الاشتراكى آنذاك) بتمثيل اتجاهات اليمين واليسار والوسط. وفى الجلسة الافتتاحية لمجلس الشعب فى ١١ نوفمبر ١٩٧٦ أعلن قراره بتحويل هذه المنابر

إلى أحزاب سياسية. وهى حزب مصر العربى الاشتراكى، والذى تحول إلى الحزب الوطنى عام ١٩٧٨، وحزب الأحرار الاشتراكيين، وحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى[٣٦].

وفـــى عام ١٩٧٧ ، صدر القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ ليضع قيودا جديدة على العمل الحـــزبى. والذى يتدخل فى عمل وبرامج هذه الأحزاب، وليس فقط تأسيسها. ثم صدر قانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨بشأن حماية الجبهة الداخلية، والسلام الاجتماعى[٣٧] ليزيد من تقلص الممارسات السياسية للأحزاب مما دعى حزب التجمع إلى تجميد نشاطه. وحل حزب الوفد نفسه [٣٨].

وبالـــتالى لـــم تجد هذه الأحزاب الفرصة للتعبير عن نفسها إزاء القضايا المختلفة والتى تخـــص مـــنها التعليم إلا أننا سنحاول إبراز رؤية كل من الجزب الوطنى الديموقراطى، وحزب الوفد والتجمع كما وردت فى البرنامج التأسيسى لكل منهم.

الحزب الوطنى الديموقراطى

رؤية تأصيلية للحزب الوطنى الديموقراطى:

يـــرجع تـــاريخ الحـــزب الوطنى إلى عام ١٩٧٦، حيث كان اسمه حزب مصر العربى الاشـــتراكى، وكان مقرره وزير الداخلية (ممدوح سالم)، واستمر عمل الحزب حتى عام ١٩٧٨ حيـــنما أعلـــن الرئيس السادات تأسيس الحزب الوطنى الديموقراطى ،وعين نفسه رئيسا للحزب، ومـــن ثم حل حزب مصر العربى نفسه، وانتقل أغلبية الأعضاء إلى الحزب الوطنى فى محاولة للتودد للحزب باعتباره الحزب الحاكم. ويضم هذا الحزب شرائح من الطبقة العليا البيروقراطية والـــبرجوازية الجديـــدة التى ظهرت وترعرعت بعد الانفتاح الاقتصادى فى كل من القطاع العام وخـــارج الدولـــة. وكـــبار ملاك الأراضى الزراعية، علاوة على مسئولى البرامج التنفيذية فى محافظات مصر. كما ضم الحزب بين صفوفه بعض شرائح الطبقة الوسطى.

ومـــن الجديـــر بالذكر أنه منذ نشأة الحزب وحتى الوقت الحالى فإن المراكز القيادية به يســـودها رجال الأعمال وأساتذة الجامعات ورجال الحكم من الوزراء بجانب رئاسة الحزب التى مازالـــت تحت رئاسة رئيس الجمهورية[٣٩]. لكن الفترة الأخيرة شهدت تشجيع كافة الفئات على عضـــوية الحزب وتولى بعض مناصبه القيادية مع التركيز على استقطاب أكبر عدد من الشباب وفتح طريق العضوية أمام جميع الفئات ، وتشجيعهم بمختلف السبل .

ويعتبر الحزب الوطنى الديموقراطى هو حزب الأغلبية لما يمثله من شغل أكثر من ٩٠% من مقاعد مجلس الشعب، وبما يملكه من قدرات وامكانات تفوق الأحزاب الأخرى باعتباره الحزب الحاكم.

برنامج الحزب الوطنى:

أولا: أهداف الحزب الوطنى الديموقراطى

أعلن الحزب الوطنى فى مؤتمره العام الثامن (٢٠٠٢)، عن مبادئه والتى بلغت ثلاثة مبادئ أساسية ويندرج منها عدد أخر من المبادئ التفصيلية لتبلغ ثمانية وعشرين مبدأ وتتبلور مبادئ الحزب الأساسية فى:

١. قيم التقدم، ويندرج تحته

مركزية الهوية الوطنية، المواطنة والأديان والنهضة، الوسطية الإيجابية، وحقوق المواطن، والديموقراطية، والمجتمع الأهلى، الدولة والمجتمع، وتكافؤ الفرص، الأسرة والتنمية، و دور المرأة، والشباب والمستقبل.

٢. الطريق إلى التنمية ، ويندرج تحته:

العدالة والتنمية، ثقافة التنمية، الثروة البشرية، اقتصاد السوق، الاستثمار والانتاج، و الخدمات العامة.

٣. نحن والعالم ويندرج تحته:

المصلحة الوطنية والتفاعل مع العالم، المنافسة العالمية، الاندماج فى الاقتصاد العالمى،و العالم العربى، والسلام فى الشرق الأوسط، والعالم الاسلامى، والقارة الافريقية، الدول المتقدمة اقتصاديا، دول الجنوب(٤٠).

ومن المبادئ السابقة، يظهر بوضوح اتساق برنامج الحزب مع الخطاب الرسمى للدوله باعتباره ممثل الحكومة . ولم يدرج فى المبادئ العامة موضوع التعليم إلا من خلال تنمية الثروة البشرية. أما عن القضية السكانية فلم تطرح إلا من خلال الرؤية الكلاسيكية وهى تنظيم الأسرة. وفى البرامج التفصيلية الخاصة بالتعليم فلم يتم تناول التربية السكانية، ولم يتضمن البرنامج عبارة السكان سوى مرة واحدة من خلال ربط التعليم بالواقع السكانى، إلا أن هذا الربط لم يكن من الدقة أو الوضوح أو حتى الاتساق الموضوعى لما أُدرج تحته من تفصيلات حول التحديات التى تواجه التعليم.

أمـــا عمـــا تناوله برنامج الحزب فيما يخص المرأة ، فقد اقتصر على الرؤية المحدودة حـــول تنظـــيم الأســـرة غافلا دور الرجل فى هذا المضمار باعتباره شريك محورى فى عملية التنظيم، وبذلك فهو يحمل المرأة المسئولية الأكبر فى التزايد السكانى.

وفـــى لقـــاء مع أمين الحزب بالأقصر ، لم تتعد البرامج المطروحة للجماهير من خلال الـــندوات والـــزيارت هذه الرؤية، حيث يتم تناول القضية السكانية من خلال عقد الندوات حول تنظـــيم الأســـرة بحضـــور رجال الدين الاسلامى والمسيحى لتبنى شرح رأى الأديان فى عملية تنظـــيم الأســـرة، غـــافلا القضايا التنموية. وعلاقة الأمية والفقر فى الزيادة السكانية. وضرورة اســـتثمار جهود الشباب وتوجيهها نحو قضايا تنموية بعينها. وعند التحاور حول إمكانية تدريس الصـــحة الانجابـــية أو التربية الجنسية بشكل علمى للشباب من خلال الندوات والدورات التثقيفية للشـــباب صرح سيادته بأنها من المناطق الشديدة التعقيد وصعوبة تناولها على الرغم من أهميتها الكبيرة وخاصة للشباب(٤١).

وبالـــتالى ، لم يولى البرنامج اهتماما كافيا بالقضايا التنموية وسوء التخطيط العمرانى، وفشـــل خطط التنمية فى عمل التوازن بين الزيادة السكانية وبين قدرة التنمية بكافة مناحيها على امتصـــاص هـــذه الزيادة وتوظيفها باعتبارها ثروة بشرية هائلة يمكن أن تحقق إيجابيات ونمو ، والحـــد من سلبياتها، وبالتالى ، تنحصر مشكلات الزيادة السكانية فى تنظيم الأسرة ومن ثم يكون المـــبرر الدائـــم والأساسى لضعف عمليات التنمية سواء على المستوى القومى أو على المستوى الدولى ممايفرض اللجوء الى مزيد من المعونات والقروض التى تثقل كاهل اقتصاد الدولة.

حزب الوفد: رؤية تحليلية

ســـبق أن أشارت الدراسة بأن هناك اختلافا حول تاريخ إعلان الوفد عن نفسه كحزب، إلا مـــا أعلـــنه الوفـــد أنه تأسس كحزب فى عام ١٩١٩ فى أتون ثورة ١٩١٩بزعامـــة سعـــد زغلول (٤٢).

وقـــد ضم الوفد فى عضويته أصولا اجتماعية متعددة الجذور، حيث ضم الكثير من كبار مـــلاك الأراضـــى الزراعـــية بجانب عدد كبير من الطبقة الوسطى، إلا أنه كان هناك اتفاقا بين

صفوفه حول ضرورة الاستقلال . وكان الاختلاف الحقيقى حول كيفية تطبيق هذا الهدف، وعلى الرغم من هذا الاختلاف فإن معظم أعضائه اتسموا بالاعتدال مما أدى إلى تماسك الحزب (٤٣).

وفـــى عام ١٩٥٣ تم حل حزب الوفد كغيره من الأحزاب السياسية إبان هذه الفترة، ومن ثـــم توقـــف عمـــل الحزب حتى عاد مرة أخرى للساحة السياسية فى فبراير ١٩٧٨، إلا أنه عاد ليجمد نفسه فى ٢ يونيو من نفس العام إثر القوانين التى اتخذتها الحكومة آنذاك.(٤٤).

أهداف حزب الوفد:

أعلن الوفد عن المبادئ الأساسية للحزب فى عدد من النقاط نفردها فى الآتى:

١. الديموقراطية القائمة على تعدد الأحزاب السياسية ورفض الصراع الطبقى أو الفئوى.
٢. مشـــاركة الشـــعب مصـــدر الســـلطات فى رسم وتقرير السياسة العامة للدولة فى جميع المجـــالات، مـــن خلال نوابه المختارين بالاقتراع العام المباشر، فى انتخابات دورية نزيهة متحررة.
٣. احترام حقوق الإنسان والحريات العامة للمواطنين ومحاسبة من يعتدى عليها.
٤. العدالة الاجتماعية القائمة على حسن توزيع الدخل، وتقريب الفوارق بين الطبقات.
٥. الحفـــاظ على القطاع العام كركيزة للتنمية الاقتصادية وتقويمه وترشيده، مع إطلاق حرية القطاع الخاص ودعمه للإسهام فى بناء اقتصاد قومى على أسس سليمة.
٦. التمســـك بمـــبادئ الشـــريعة الإســـلامية كمصدر أساسى للتشريع ، وبالقيم الروحية التى أرستها الأديان السماوية.
٧. الإيمـــان بدور مصر الرائد فى المجال العربى والإسلامى والإفريقى، مع إيمانها بالحياد الإيجابى (٤٥).

برنامج حزب الوفد فى مجال التعليم.

حـــدد الحزب ستة مبادئ أساسية باعتبارها مبادئ للسياسة التعليمية عامة . وتتبلور هذه المبادئ فى:

تيســـير التعلـــيم الإلزامى لكل أفراد الشعب، وترشيد مجانية التعليم، وأن تستهدف سياسته تنمية قـــدرات المواطنيـــن وتأهيلهم، وتوفير ما يحتاج إليه المجتمع من كفاءات وتخصصات وذلك عن طريق:

أولا: الدراســة التمهــيدية ريــاض الأطفــال، تبدأ هذه الدراسة فى سن الرابعة وتنتهى فى سن السادسة ، على أن يكون التركيز فيها على السلوك بجانب تعليم القراءة والكتابة.

ثانــيا: الدراســة الأساســية " الابتدائــية والإعدادية" لمدة تسع سنوات تبدأ من سن الإلزام حتى الحصــول علــى الشهادة الإعدادية. مع تدريس مادة الدين كمادة أساسية لترسيخ القيم فى نفوس التلامــيذ، والاهــتمام بنشر الألعاب الرياضية، والعمل على زيادة الفصول، وتطوير مناهج هذه المرحلة.

ثالــثا: الدراسة الثانوية العامة: يرى الحزب تخفيض عدد المقررات الدراسية بحيث يتعلم الطالب المــواد الأساسية والمواد المساعدة التى تخدم التخصص، وأيضا تعديل مناهج تدريس اللغات فى هذه المرحلة.

رابعــا: الدراســة الــثانوية الفنية: ويرى الحزب ضرورة التوسع فى التعليم الثانوى الفنى بحيث يستوعب ٥٠% على الأقل من خريجى المرحلة الإعدادية، مع تنويع التخصصات.

خامســا: التعلــيم الجــامعى: يرى الحزب وجوب إعادة النظر فى قواعد القبول فى الجامعات، وضــرورة توفــير الاستقلال التام للجامعات،.وأن يكون اختيار رؤسائها عن طريق الانتخابات. كذلك ضرورة تعديل لائحة اتحادات الطلاب والعودة للائحة ١٩٧٦.

سادســا: البحــث العلمــى والتكنولوجى: ويجب أن يوفر للباحثين إلى جانب المعامل والمعدات والأجهزة العلمية الحديثة المناخ العلمى والنفسى لمتابعة البحوث العلمية (٤٦).

رؤية تحليلية لبرنامج حزب الوفد فى التعليم والقضايا التعليمية

بالــنظر بشــكل عام إلى ما جاء فى خطاب الحزب عن رؤيته للتعليم والقضية السكانية يتضــح مــن الــنظرة الأولى أنه خلط ما بين السياسة العامة للتعليم بمفاهيمها المتفق عليها، ولم يضــع رؤيــة واضحة لشكل السياسة التعليمية المرغوب تحقيقها فى ضوء المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى تنبثق منها السياسة التعليمية فاقتصر فى الديباجة الأولية، والتى لا توضح بالتحديد هل هى واحدة من المبادئ الستة المذكورة ، أم هى مبدأ عام ينبثق منها المبادئ الــتى تــم ســردها. فإذا سلمنا بأنه مبدأ عام فهنا يقتصر الخطاب الوفدى فى رؤيته على التعليم الإلــزامى فــى القــرن الجديــد والــذى يقتصر على السنوات التسع الأولى أى نهاية المرحلة الإعدادية؛ الأمر الذى يضعف إمكانية تناول التربية السكانية.

كذلــك ، فــإن الديــباجة الأولى اقتصرت فى مفهومها عن السياسة التعليمية على تنمية قــدرات الفــرد وتأهلــيهم، وتوفير ما يحتاج إليه المجتمع من كفايات وتخصصات. وهنا تقتصر

رؤيـــة الحـــزب فـــى تخريج مواطنين ذوى كفاءات أو تخصصات بعينها، واغفل الحزب طبيعة التخصصـــات التى يجب أن يفرزها النظام التعليمى فى ضوء المتغيرات المحلية والعالمية. كذلك أغفـــل فـــى جانـــب أخر تنمية سائر الجوانب الأخرى التى تدخل فى جسد المنظومة الاجتماعية وهـــى الزيادة السكانية، وتدعيم قيم الانتماء. كذلك أغفل الجانب النفسى للمواطنين وتنمية الذاتية الفكرية واستقلالها. بما تمكنهم من تحقيق هويتهم وطموحاتهم.

كذلك عندما تعرض الحزب للمناهج فى المرحلة الثانوية لم يوجه انتباها للتربية السكانية أو الصحة الانجابية كمقررات أساسية وهامة خاصة فى عصر العولمة والفضائيات التى تعرض أشكالا متنوعة قد تؤثر سلبا على الطلاب ليس فقط فى مرحلة المراهقة بل أيضا منذ طفولتهم.

أمـــا تناوله للقضية السكانية ، فقد أدرجها فى برنامجه الخاص بالمرأة ، حيث أشار إلى الزيادة السكانية على المستوى العالمى، وفشل جهود التنمية، ويطالب الحزب بوضع خطة قومية شـــاملة لتنظيم النسل والأسرة تشمل مواجهة العقبات التى حالت دون نجاح هذه الجهود. مع نشر التوعـــية اللازمـــة بأن تنظيم النسل لا يتعارض مع أحكام الدين، وهى مهمة المساجد والكنائس، وطرح البرنامج منح مزايا للأسر الملتزمة بتنظيم النسل.

ومرة أخرى ، نجد أن البرنامج فى عرضه للقضية السكانية خلط بين الزيادة السكانية فى العالم، وبين القضية السكانية فى مصر فى سطور قليلة مما أخل بأهميتها، وبالتالى لم يقدم رؤية واضحة للتصدى لهذه المشكلة، وبالتالى أغفل أهمية التنمية ودورها فى حل هذه القضية الشائكة.

ثانيا: حزب التجمع: رؤية تحليلية

تناولـــنا فـــى موضـــع سابق من هذا الفصل ما جاء فى ورقة أكتوبر من ضرورة إعادة النظر إلى الحياة السياسية فى مصر، والإعلان عن التعددية الحزبية مع عام ١٩٧٦. وبالفعل بدأ حـــزب الـــتجمع فـــى إعداد أوراقه وتنظيم صفوفه لتكوين الحزب. وفى أبريل من نفس العام تم تشـــكيل حـــزب الـــتجمع بعضـــوية ١٣٣ عضوا. وتكونت الهيئة التأسيسية له من ٢٩ عضوا وانتخب خالد محى الدين مقررا عاما لها.[٤٧]

ويضـــم حزب التجمع عددا من التيارات الفكرية والفئات الاجتماعية داخل صفوفه وهذه الـــتيارات تمثلـــت فى: الناصريين -الماركسيين- التيار الوحدوى-التيار الدينى المستنير- التيار

الديموقـــراطى.مثلت جميعها تيار اليسار بروافده المتعددة. وقد اتفقت هذه التيارات المختلفة على ضـــرورة التقيـــيم الإيجـــابى لثورة يوليو وحماية إنجازاتها الوطنية والتقدمية والوحدوية، كذلك اتفاقهـــا على محاربة الاستعمار والإمبريالية والصهيونية ونضالها المشترك من أجل الدفاع عن الاســـتقلال الوطـــنى، واحترام الحقوق والحريات الديموقراطية واحترام الأديان السماوية، وبناء المجـــتمع الاشـــتراكى، والإيمان بعروبة مصر ونضالها من أجل تحقيق الوحدة العربية ومساندة القضية الفلسطينية.(٤٨)

المبادئ العامة لحزب التجمع.

أعلن الحزب عن مبادئ العمل فى النقاط التالية:

١. "الـــتجمع الوطنى التقدمى الوحدوى تنظيم جماهيرى يتسع لكافة التيارات الفكرية، والقوى الوطنية والتقدمية والوحدوية.
٢. التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى يؤمن بأن الحركة الجماهيرية المستقلة هى أساس قيامه واســـتمراره وتطـــوره.وبالتبعـــية فهو يرى ضرورة العمل على تطوير استقلالية ومبادرات الحركة الجماهيرية كأساس للعمل السياسى للطبقات الشعبية.
٣. يناضـــل حـــزب الـــتجمع الوطـــنى الـــتقدمى الوحـــدوى لاستكمال مهام الثورة الوطنية الديموقراطية ومواصلة السير على طريق التحول الاشتراكى الذى أعلنته ثورة يوليو.
٤. إن ثـــورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢نقطة تحول حاسمة فى تاريخ الشعب المصرى،وبالتالى يتعين الســـير فى طريقها، ورفض التوقف أو التراجع للخلف. ومن ثم الحرص على دعم إيجابيتها واعتبارها أساس النضال فى المرحلة المقبلة.
٥. إن الموقـــف الوطنى لا يقف عند حد المطالبة بتحرير الأرض العربية المحتلة واسترداد حقوق الشعب الفلسطينى، وإنما يمتد للتصدى لمخططات الإمبريالية والصهيونية. والتضامن مـــع شعوب العالم الثالث فى نضالها من أجل التحرر السياسى والاقتصادى. كذلك دعم دور حركة عدم الانحياز.
٦. إن الحـــرية السياسية لا تنفصل عن الحرية الاجتماعية التى هى نضال من أجل تحولات جذريـــة وعمـــيقة فـــى المجـــتمع يشارك الشعب فى إحداثها. وهذه الحريات شرط أساسى للممارسة الديموقراطية السليمة.

٧. إن استكمال مهام الثورة الوطنية الديموقراطية ، ومواصلة السير على طريق التحول الاشتراكى لم يعد من الممكن أن يتم بدون قيام العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين بالدور الأساسى فى قيادة الثورة.

٨. إن التجمع الوطنى الوحدوى يؤمن بما جاء فى الميثاق الوطنى من أن " الصراع الحتمى والطبيعى بين الطبقات لا يمكن تجاهله أو إنكاره وإنما ينبغى أن يكون حله سلميا فى إطار الوحدة الوطنية وعن طريق تذويب الفوارق بين الطبقات.

٩. إن دعم الوحدة الوطنية للشعب المصرى مسئولية وطنية سوف ينهض بها التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، وهو يضعها فى مقدمة مسئولياته.

١٠. إن التجمع الوطنى التقدمى وفى تقاليدنا المصرية، يكافح من أجل أن تنتصر وتتعزز روح الإخاء والتسامح.

١١. إن الاشتراكية العلمية كما جاء فى الميثاق الوطنى " هى الصيغة الملائمة لإيجاد المنهج الصحيح للتقدم، وأن الحل الاشتراكى لمشكلة التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى مصر وصولا ثوريا إلى التقدم.

١٢. الإيمان بالأديان السماوية من حيث هى نظام إلهى جاء لإسعاد الناس وفهمه فى ضوء العقل والاجتهاد هو طاقة خلابة تسهم فى تنمية المجتمع وتحرره من الاستعمار.

١٣. إن الشعب المصرى جزء من الأمة العربية، والقومية العربية حركة ثورية معادية للإمبريالية ذات طابع شعبى ديموقراطى ومحتوى تقدمى، والوحدة العربية هدف نضالى ثابت للحزب".(٤٩)

يلاحظ على خطاب حزب التجمع تشابهه إلى حد كبير مع الخطاب السياسى فى فترة الخمسينيات والستينيات ، وظهور النبرة الثورية فى معظم مبادئ الحزب. كذلك فقد تشابه الخطاب مع الخطاب السياسى للفترة السابقة الذكر من مفردات الصراع الطبقى، وتذويب الفوارق بين الطبقات، ووحدة الصف العربى، والقضية الفلسطينية، والمشاركة الشعبية فى القضايا المجتمعية المختلفة.

وعليه فقد تبنى حزب التجمع عددا من القضايا المختلفة لتدخل فى ثنايا الخطاب المعلن كبرنامج لعمل للحزب وتلخصت هذه القضايا فى قضايا اقتصادية، وقضايا ديموقراطية، وقضايا اجتماعية والتى تتضمن قضية التعليم وقضايا القومية العربية، وأخيرا القضايا الخارجية.

أمـــا مـــا جـــاء فى برنامج حزب التجمع فيما يخص القضايا التعليمية والسكانية فيمكن تصنيفها كالتالى:

رؤية تحليلية لبرنامج حزب التجمع فى التعليم:

يلاحـــظ علـــى خطاب حزب التجمع فى مجال القضايا التعليمية تناوله للعديد من جوانب القضـــية بـــدءا من قضية الأمية وتشخيص أسباب ضعف النظام التعليمى، الأمر الذى يرى معه ضـــرورة إحـــداث ثورة فى النظام التعليمى، إلا أن هذه الثورة التى ارتأى الحزب ضرورتها لم تخـــرج عـــن نطاق المشكلات التى طالما تحدث عنها المختصون بالتعليم أو الخطاب الرسمى، وعلـــيه فإنـــه لم يقدم رؤية جديدة ترتقى للقيام بالثورة التعليمية. فمازالت القضايا المطروحة فى خطاب التجمع تدور فى نفس فلك القضايا المطروحة منذ الستينيات.

ومن الأمور التى حرص عليها برنامج حزب التجمع ، قضية المجانية و تشخيص بعض الأسباب المتعلقة بها، وإن كان لم يقدم جديدا بشأن هذه القضايا. إلا أن حرص الخطاب الرسمى للـــتجمع علـــى ضرورة التمسك بالمجانية مما يعتبر من الجوانب الإيجابية وإن كان من الأجدى عرض بعض التصورات الممكنة التى تساعد على عدم الإخلال بها.

كذلـــك فقـــد اتفق خطاب التجمع مع خطاب الوفد بالنسبة لرفع سن الإلزام وهو ما كان يســـعى الخطـــاب الرسمى التوصل إليه، وذلك من خلال تجربة المدرسة التجريبية الموحدة، ثم تجـــربة التعلـــيم الأساســـى لـــربط التعلـــيم الأساسى بالبيئة والجمع بين الثقافة الأساسية وتنمية المهارات اليدوية ، وهو أيضا ما طرحه الخطاب الرسمى فى العديد من المناسبات.

ومـــن الـــنواحى الإيجابية أيضا فى خطاب التجمع المشاركة فى إعداد المناهج الدراسية بيـــن المختصـــين والقطاعات الشعبية ورجال الاقتصاد وهى رؤية من وجهة نظر الباحثة أكثر تقدمـــية ممـــا طـــرح فى خطابات من قبل، إلا أنه لم يلمح عن أهمية تناول التربية السكانية أو الصحة الإنجابية كضرورة فى مواجهة كل من المشكلة السكانية وروافد العولمة المختلفة.

أمـــا مـــا ورد فـــى خطاب التجمع عن تنويع المدارس بما يحقق احتياجات التنمية ، فلم يوضـــح الخطاب مفهوم التنويع، وخاصة أن نظام التعليم به قدر كبير من التنوع بين عام وفنى، والأخير يتضمن عددا أكبر من التنوع ما بين زراعى وتجارى وصناعى. وبالتالى يظل الخطاب مفتقدا النظرة العلمية لما يطرحه من مبادئ عمل.

ومما هو جدير بالذكر أن برنامج الحزب فى تناوله للقضايا الاجتماعية مثل قضية الأمومة والطفولة ، قد أفاد فى عبارات موجزة أن الزيادة السكانية تعتبر خطرا على المرأة وعلى الطفل باعتبارها قضية لا تنفصل عن التخلف الاقتصادى ولابد أن يكون هناك توازن عددى للأسرة. واعتبار أن تنظيم الأسرة هو فى الأساس قضية اجتماعية واقتصادية وثقافية. ويكمن الحل فى تثقيف المرأة وتغيير نظرتها لذاتها ونظرة الرجل إليها.

وعلى الرغم من أن برنامج الحزب قد ربط بين المشكلة السكانية والتنمية بكافة جوانبها، إلا أنه تناولها فقط من منظور تنظيم الأسرة ، هذا الحل الأحادى الذى تركز عليه الحلول الحكومية والحلول الدولية المقدمة من هيئات التمويل الأجنبية وخاصة البنك الدولى. وهنا يكون قد أغفل دور الرجل كشريك للمرأة وحمل المرأة المسئولية، كما أغفل دور التنمية الاقتصادية والعمرانية والتعليمية كمنظومة متكاملة للتصدى للمشكلة. ومن ثم فلم يقدم البرنامج طرحا يمكن أن يساهم به التعليم فى حل القضية السكانية.

وفى سؤال إلى أحد أعضاء الأمانة العامة للحزب ، أوضح أنه لم يتم تناول القضية السكانية منذ إعداد البرنامج وهى من الأمور الواجب الالتفات إليها[٥٠].

ومن النظرة السريعة للبرامج المقدمة من الأحزاب الثلاثة الحزب الوطنى الديموقراطى وممثل حزب الوسط، وحزب الوفد اليمينى وحزب التجمع ممثل اليسار، نجد بشكل عام أنه خطاب لا يعكس طروحات جديدة تختلف عما طرحه الخطاب السياسى لرئيس الجمهورية والخطاب الرسمى للتعليم. مما يعكس نفس الرؤية للقضايا التعليمية المختلفة وإن كانت اختلفت بين الحزبين إلا أنها اشتركت فى عدم تقديم رؤى تحليلية ، وحلول للقضايا المطروحة بقدر ما التزمت بتشخيص بعض المشكلات وإن كان ينقص هذا التشخيص الرؤية العلمية التحليلية لهذه القضايا.

(ب) رؤية الجمعيات الأهلية

على الرغم من أن عدد الجمعيات الأهلية والمسجلة حتى عام ١٩٩٧ وصل إلى ٢٠٣٢٩ جمعية، وصل عدد الجمعيات العاملة فى مجال التعليم منها ، بينما وصل عدد الجمعيات العاملة فى مجال الأسرة (رعاية أمومة وطفولة، تنظيم أسرة، رعاية أسرة) ٣٢٣٢ بنسبة ١٥,٨%. ويوضح الجدول التالى توزيع الجمعيات الأهلية وفقا للنشاطات المختلفة.

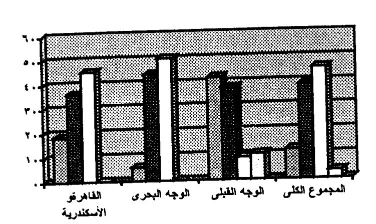
التوزيع النسبى للجمعيات الأهلية فى مصر ١٩٩٧ طبقا للنشاط

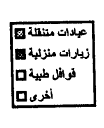
مجـــالات نشـــاط الجمعيات الأهلية	جمعيات تعمل فـــى مجـــال واحد	جمعيات تعمل فى أكثر من مجال	إجمالى	
			العدد	النسبة
رعاية المسنين	٢٨,٤	٣٥	٦٤٨٩	٣١,٨
أنشطة ثقافية ودينية	٢٤,٧	٣٤,٧	٦١١٧	٣٠,١
تنمـــية المجـــتمعات المحلية	٣٨,٧	١,٩	٣٨٦١	١٩
رعاية أمومة وطفولة	٢,٣	١٢,٩	١٦٢٣	٨
رعاية أسرة	٢	١١,٧	١٤٦٠	٧,٢
تنظيم أسرة	٠,٤	١,١	١٤٩	٠,٨
أخرى	٣,٥	٢,٦١	٦٣٠	٣,١
إجمالى	٩٤٦٦	١٠٨٦٣	٢٠٣٢٩	١٠٠

مديحـــة ســـعيد عـــبد الرزاق، وسكوت مورلاند،الجمعيات الأهلية وبرامج تنظيم الأسرة القاهرة المجلس القومى للسكان، ١٩٨٨، ص ١١

ووفقـــا للبـــيانات الإحصـــائية السابقة ،نلاحظ أن الجمعيات المفترض يدخل فى نطاقها الســـكان هى جمعيات تختص بالمرأة وتنظيم الأسرة، والتى تكون المرأة هى الأساس والمتحملة كافة التجارب بعيدا عن مشاركة الرجل. وبالتالى تختصر التربية السكانية ويصبح دورها قاصرا على الجمعيات العاملة فى مجال المرأة.

ويوضـــح الشكل البيانى التالى الخدمات المقدمة من الجمعيات الأهلية المختلفة فى مجال المرأة





شكل بيانى يوضح الخدمات المقدمة للمرأة من قبل الجمعيات الأهلية

أمـــا فـــيما يخص الجمعيات العاملة فى مجال التعليم ، ووفقا لما توصلت إليه الدراسة ، ســـواء مـــن خـــلال الدراســـات السابقة أو المقابلات الشخصية مع بعض قيادات هذه الجمعيات (جمعـــية النهضة للتعليم، جمعية الصعيد للتربية والتنمية، كاريتاس) فهى تقتصر فقط على التعليم بمفهومـــه التقلـــيدى مـــن محـــو أمـــية وتعليم كبار، وتعليم أساسى فقط بعيدا عن مفهوم التربية الســـكانية، وبالـــتالى فإن دور الجمعيات الأهلية فى التربية السكانية مفقود، الأمر الذى يستدعى ضـــرورة إعادة تشكيل أهداف هذه الجمعيات، ودمج مفاهيم جديدة بما يتلاءم مع متطلبات التنمية فى مصر.

معوقات العمل الأهلى فى مصر

لـــم يكن بمصر قانون خاص لتنظيم العمل الأهلى قبل عام ١٩٦٤، وإن كان هناك عدد مـــن المـــواد بالقانون المدنى الذى وضعه د. عبد الرزاق السنهورى والتى تختص بتنظيم عمل الجمعـــيات الأهلـــية، (٥٢) وقـــد أضـــيفت عـــبارات الجهة الإدارية التى لها اليد العليا فى عمل الجمعيات الأهلية على مستوى الدولة كلها. فلها حق الموافقة أو الاعتراض على تسجيل الجمعية فى السجل الخاص بذلك، وبالتالى يكون لها حق الاعتراض على نوع النشاط، بالإضافة إلى حق الاعـــتراض علـــى بعض أو حتى كل المؤسسين، ولها أن تحل الجمعية أو تدمجها فى غيرها أو تحولها لجمعية مركزية .. وتختص بوضع اللوائح التنفيذية للقانون واللوائح الداخلية للجمعيات.. ومن حقها التفتيش على الجمعية بدون إذن مسبق من الجهة القضائية.

كذلـــك أيضـــا مـــن حقهـــا عقد الاجتماعات وحل مجلس الإدارة وإعادة تشكيله، وعلى الجمعـــية أن تقـــدم محاضـــر اجتماعاتها فى مواعيد محددة للجهة الإدارية ، وأسماء المرشحين للانـــتخابات .. وأوجـــه الصـــرف والميزانـــية، والحساب الختامى، ومواعيد الجمعية العمومية ومحاضرها.

وعلـــيه، فـــإن القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ العمل الأهلى من محتواه وجعله مجرد ملحق أو خيال ظل للجهة الإدارية التى تملك وحدها حق المنح أو المنع.

وفـــى الثمانينيات من القرن العشرين، ومع ظهور أعداد من ناشطى حقوق الإنسان بدأت ســـاحة المجتمع المدنى تشهد ظاهرة جديدة وهى المراكز الأهلية المسجلة كشركات مدنية وفقا للقـــانون المدنى، والتى لم تكن مذكورة فى القانون ٣٢. وبالتالى كان اللجوء للقانون المدنى هو المخرج المشروع المنطقى، وتعددت فى التسعينيات تلك المراكز ، كما تنوعت أوجه نشاطها من الخـــاص بالمرأة لتلك المهتمة بالعنف، والتعذيب وقضايا السجناء. ولم تكن هذه النشاطات بعيدة

عـن الـتطور المدنـى فى العالم، والتى ساعدت على انتشار الشبكات الأهلية بين مصر ودول العالم.

وإزاء هـذه الضغوط على الساحة قررت الدولة صدور قانون جديد ينظم العمل الأهلى فى مصر يتمشى مع متطلبات مرحلة الانفتاح والكونية وتحرير السوق، مما يستلزم بالضرورورة تحرير المجتمع المدنى.

تصور مقترح لتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدنى والأحزاب فى التربية السكانية

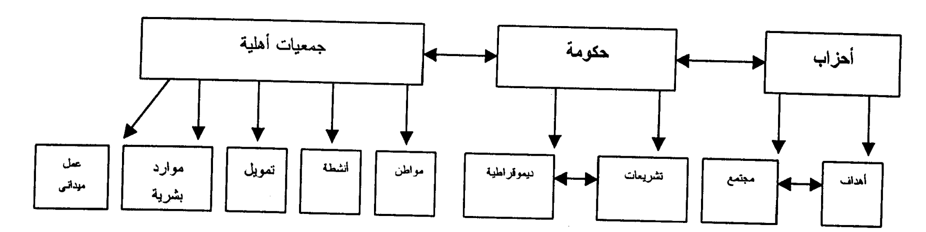
يقترح الفصل العمل على تفعيل شبكة علاقات الحكومة والأحزاب والمجتمع المدنى كما فى الرسم :



يلاحـظ مـن الرسـم تـوازى العلاقة بين كل من المستويات الثلاث السابقة، وتساوى أدوارهـا، ليس فقط من أجل تنمية المجتمع المدنى، بل أيضا ضرورة اللحاق بما تفرضه شروط العولمة من ضرورة اتساع المشاركة المجتمعية بكافة أشكالها للتصدى للهجمات القادمة مع رياح العولمة، والتى لن ترحم من لم يستطع ملاحقتها وتطوراتها السريعة.

ويوضح الشكل التالى آليات عمل كل مستوى على حدة.

رسم يوضح آليات عمل المستويات الثلاث (الحكومة، الأحزاب،الجمعيات الأهلية)



وترى الدراسة أنه لكى تقوم مؤسسات المجتمع المدنى والأحزاب بدور فعال ،فإن الأمر يستلزم توازى كل منهما مع المؤسسات الحكومية فى علاقة شراكة فعلية بدءا من رسم السياسات العامة مرورا بالسياسات التعليمة وإنتهاء باتخاذ القرار وتنفيذه. ولكى تتحقق فعالية هذه المؤسسات فإنه يجب الالتفات إلى عدد من النقاط على مستويات ثلاث نسردها فى الآتى:

(أ) **المستوى الحكومى:**

- إعادة النظر فى التشريعات المتعلقة بالعمل الأهلى، والأحزاب .
- إتاحة مزيد من الفرص أمام الجمعيات وتشجيع العمل الأهلى، والعمل الحزبى.

(ب) **الأحزاب**

- إعادة النظر فى اهداف الأحزاب بما يتلاءم مع طبيعة المجتمع المصرى ومواكبة هذه الأهداف مع متطلبات التنميه.
- العمل مع قطاعات المجتمع المختلفة بعيدا عن رسم السياسات وطرح البدائل النظرية.

(حـ) **الجمعيات الأهلية**

١. ضرورة اعطاء العمل الميدانى اهتماما اكبر دون الاكتفاء برسم السياسات.
٢. تفعيل دور المواطن من خلال مشاركته فى أعمال الجمعيات التطوعية.
٣. توسيع دائرة العمل الميدانى.
٤. إعادة النظر فى نشاطات الجمعيات الأهلية ومرونتها بما يتيح متابعة المتغيرات السريعة المتعاقبه.
٥. ضرورة إعادة النظر فى برامج التمويل سواء على المستوى المحلى أو الدولى.
٦. العمل على تنمية الموارد البشرية بما يكفل خلق كوادر من المجتمعات تتولى تطبيق أهداف وأنشطة الجمعية من المستفدين الفعليين لضمان توسيع قاعدة المشاركة.
٧. محاولة استحداث برامج مدرة للدخل تعود على أنشطة الجمعية.
٨. العمل على تدريب قادة نشطاء لتولى زمام الإدارة، والبحث لضمان توجيه الأنشطة وفق للاحتياجات الفعلية للواقع المجتمعى .

هوامش الفصل الخامس

1- http://homepages.caverock.net.nz/~kh .

٢- رمـــزى زكى، المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب،١٩٨٤ ، ص ص ١٩- ٣١(سلسلة عالم المعرفة، ع ٨٤ ،١٩٨٤)

٣- المرجع السابق، ص ٩٣،٩٢

4- http://frbsf.org/publications/education/greateconomists/grtschls.html

5- http : // www. Newadvent . org / cathen / 12276 a.htm.

٦- رمزى زكى، المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية، مرجع سابق، ص ١٧٦، ١٧٧

٧- نفس المرجع، ص ٤٥٥

٨- نـــادر فـــرجانى، التنمية البشرية فى مصر رؤية بديلة، القاهرة، المشكاة، ١٩٩٤، ص ص، ١٧٢٢

9- http://www.lsc.ac.uk/collections/CCs/what_is_civil_society.html .

10- Massam, Bryan H., An Essay on Civil Society, The Economic Development Centre in http://www.sfu.ca.cedc/research/civilsoc/massam.html
Ravi Mattu, Civil Society in Argentina: What is Civil Society in http://ssmu.mcgill.ca/journals/latitudes/4cisobx.htm .

١١- جمـــال حمـــدان، شخصـــية ومصر: دراسة فى عبقرية المكان، ج٢، القاهرة، دار الهلال، ١٩٩٤، ص ص ٥٣٦-٥٤٣.

١٢- أحمـــد الحصرى،بشـــر بلا ثمن، كتاب الأهالى، القاهرة، حزب التجمع الوطنى الوحدوى، القاهرة، ١٩٩٢، ص ص ٩٦-٧٦

١٣- معهد التخطيط، مصر تقرير التنمية البشرية ١٩٩٨/١٩٩٩،القاهرة، ٢٠٠٠، ص١٠، ١١

١٤- المرجع السابق .

١٥- سلوى غريب جادو، تحليل الخطاب التربوى فى مصر من أوائل السبعينيات حتى أواخر التسعينيات، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة لكلية التربية جامعة عين شمس، ٢٠٠٠، ص ص ٩٨، ٩٩

١٦- معهد التخطيط، مصر: تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٠، مرجع سابق

١٧- وزارة التربية والتعليم، مبارك والتعليم ٢٠ عاما من العطاء، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٤٦

١٨- لمزيد من التفاصيل راجع:
نادر فرجانى، التنمية البشرية فى مصر رؤية بديلة، القاهرة، المشكاة، ١٩٩٤، ص ٣٢

منى أحمد صادق سعد، رســالة دكـتوراه مقدمة إلى معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠١، صفحات متفرقة
١٩- أمـانى قنديل،المجـتمع المدنـى فى مصر فى مطلع ألفية جديدة، القاهرة، مركز الأهرام السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٠، ص ص ١٩٧-٢٠٢
٢٠- سـعد الديـن إبراهيم، العمل الأهلى فى مصر، القاهرة، الأهرام السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٨، ص ٣،٤ (كراسات استراتيجية ٦٢)
٢١- المرجع السابق .
٢٢- أحمد الشربينى، تكوين الأحزاب فى مصر، فى رءوف عباس حامد، المرجع السابق، ص ص ١٠١-١٣٢
٢٣- يواقـيم رزق مـرقص، الخطاب السياسى الحزبى، فى رءوف عباس حامد، مرجع سابق، ص ص ٢٢٤
24- Political Parties in Egypt over 100 Years Old in http://www.sis.gov.eg/egyptinf/politics/parties/html/polparts.html
٢٥- أحمد الشربينى، مرجع سابق.
26- Plitical Parties in Egypt... op.cit.
٢٧- أمـانى قنديل، عملية التحول الديموقراطى فى مصر ١٩٨١-١٩٩٣، القاهرة، مركز ابن خلـدون، ١٩٩٥، ص ٤٦،٤٧(سلسـلة دراسـات مشـروع المجـتمع المدنى والتحول الديموقراطي في الوطن العربى)
٢٨- يونان لبيب رزق، مرجع سابق.
٢٩- المرجع السابق.
٣٠- وحـيد حـامد، الأحزاب السياسية من الداخل ١٩٠٧-١٩٩٢، القاهرة، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ١٩٩٣، ص ٣٧
٣١- أحمـد زكريا الشلق، الأحزاب السياسية وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٣ فى رءوف عباس حامد، الأحزاب السياسية فى مصر ١٩٢٢-١٩٥٢، مرجع سابق، ص ص ٣٢٩-٣٨٠
٣٢- الجمهوريـة العربـية المـتحدة، الهيئة العامة للاستعلامات، مجموعة خطب وأحاديث...، الجزء الأول، مرجع سابق، خطب متفرقة
٣٣- طـارق البشـرى، دراسات فى الديموقراطية المصرية، القاهرة، دار الشروق١٩٨٧، ص ١٤٧

٣٤- طـارق البشـرى، الديموقراطـية ونظـام ٢٢٣ يوليو ١٩٥٢-١٩٧٠، بيروت، مؤسسة الأحزاب السياسية، ١٩٨٧، ص ص ١٢٧-١٣٢
٣٥- ج م ع، هيئة الاستعلامات، ورقة أكتوبر، مرجع سابق، ص ٣١
٣٦- أمـانى قنديل، عملية التحول الديموقراطى فى مصر ١٩٨١-١٩٩٣، القاهرة، مركز ابن خلدون،١٩٩٥، ص ١٢٠ (سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي)
٣٧- ج م ع، هيئة الاستعلامات، القرارات الكبرى ...، مرجع سابق، ص ٢٤٥
٣٨- حزب الوفد، دليل الوفد، ١٩٩٢، ص ٧
٣٩- أمانى قنديل، عملية التحول الديموقراطى فى مصر (١٩٨١-١٩٩٣)، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٥، ص ص ١٠٧-١٢٤
٤٠- رؤيـة لمستقبل مصر: وثائق المؤتمر العام الثامن للحزب الوطنى الديموقراطى وتشكيلات الحزب ١٥-١٧ سبتمبر ٢٠٠٢، ص ١٣-٢١
٤١- لقاء مع أمين الحزب الوطنى وعضو مجلس الشعب بمدينة الأقصر
٤٢- سـعد فخرى عبد النور، الوفد يود الحركة الوطنية في سبيل الاستقلال والحرية، القاهرة، دار الشروق، د.ت.
٤٣- أحمد الشربينى، مرجع سابق
٤٤- المرجع السابق
٤٥- المرجع السابق
٤٦- المرجع السابق
٤٧- إيمان محمد حسن، وظائف الأحزاب السياسية فى نظم التعددية المقيدة : دراسة حالة حزب الـتجمع فـى مصـر مـن ١٩٧٦-١٩٩١: رسالة ماجستير منشورة فى القاهرة، التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، ١٩٩٣، ص ١٢٤،١٢٣
٤٨- حـزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، البرنامج السياسي العام ولائحة النظام الداخلي: المؤتمر العام الأول للحزب ١٠-١١ إبريل، ١٩٨٠، ص ص ٥١-٧١
٤٩- المرجع السابق، ص ص ٧٣-٨٧
٥٠- مقابلة مع أحد أعضاء الأمانة العامة لحزب التجمع
٥١- حول هذا الشأن انظر :
ملتقى العمل الأهلى ، حكاية القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ .

- أحمـــد ســـيف الإسلام أحمد، ملاحظات على اللائحة التنفيذية رقم ١٥٣ لسنة ٩٩ والصادرة بقرار وزيرة الشئون الاجتماعية رقم ٢٤٢ لسنة ٩٩ .
- ملـــتقى العمـــل الأهلـــى ، اقتراحات ملتقى تطوير العمل الأهلى بخصوص اللائحة التنفيذية للقانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩
- إطـــار مقترح للتعامل مع عملية تشريع قانون الجمعيات ، ورقة مقدمة من السيد محمد عبد المنعم رئيس الإدارة المركزية للجمعيات والاتحادات – وزارة الشئون الاجتماعية فى ورشة عمل حول منهج الشراكة فى التنمية فى مصر .

الفصل السادس

نتائج الدراسة وأهم التوصيات لتفعيل دور المؤسسات في مواجهة المشكلة السكانية *

---

* شارك فى إعداد الفصل كل من :
- ا.د. سعيد جميل سليمان
- ا.م.د. نادية محمد عبد المنعم
- د. آمال سيد مسعود
- د. فاتن محمد عدلى

الفصل السادس

نتائج الدراسة وأهم التوصيات لتفعيل دور المؤسسات في مواجهة المشكلة السكانية *

يــدور الهــدف الرئيسى للدراسة بكافة فصولها حول استكشاف دور عدد من المؤسسات بالمجــتمع المصــرى ســواء التعليمــية أو غيرها ، فى مواجهة المشكلة السكانية وصولا بهذا الاستكشــاف لأبعــاد الدور إلى التوصل لعدد من المقترحات التى تكفل تفعيله ليكون أقدر تحجيم هذه المشكلة ، ووقف تفاقمها .

وقــد صــممت خطــة الدراسة لتسير وفق المنهج الوصفى التحليلى الذى يسترشد بكافة المصــادر المــتاحة مــن وثائق وتقارير ودراسات ، وتحليلها ، وتوظيف هذا التحليل بما يخدم الأهــداف التى تسعى الدراسة إلى تحقيقها . كما روعى إعطاء الفرصة لبعض الجهود الميدانية بحسب طبيعة الدور الذى تضطلع به كل مؤسسة من المؤسسات التى تم اختيارها . ومن هنا فقد تنوع الجهد الميدانى المبذول فى الدراسة بين تطبيق استبيانات استطلاع الرأى لعدد من الفئات : تــم تطبيق بعضها على الخبراء وبعضها الآخر على المعلمين والمسئولين ، وبعضها الثالث على الطــلاب . كمــا استندت بعض فصول الدراسة إلى إجراء مقابلات مع عدد من المعنيين سواء كــانوا مسئولين أو خبراء فى مجال عمل المؤسسة التى يتم التركيز عليها . وفضلا عما سبق ، فقــد تطلب استكشاف الدور فى بعض فصول الدراسة على محاولة لتحليل المحتوى ، وبخاصة فى الفصل الرابع من الدراسة .

وقد عقد فريق الدراسة " ندوة العصف الذهنى " حول الموضوعات التى تدخل فى إطار اهــتمامات الدراســة . وقــد شارك فى هذه الندوة التى عقدت بالمركز القومى للبحوث التربوية والتنمــية (السبت ٢٠٠٢/١٢/٢٨) كوكبة من المفكرين وأساتذة الجامعات والخبراء والمهتمين بالقضايا السكانية مما أتاح لأعضاء فريق الدراسة الاستفادة من الرؤى الثرية التى طمحت خلال الندوة .

* شارك فى إعداد الفصل كل من :
- ا.د. سعيد جميل سليمان
- ا.م.د. نادية محمد عبد المنعم .
- د. آمال مسعود
- د. فاتن محمد عدلى

وقد اشتملت خطة الدراسة على ستة فصول كالآتى :

الفصل الأول :	الإطار العام للدراسة : المشكلة السكانية فى مصر والحاجة إلى تفعيل دور المؤسسات فى مواجهتها .
الفصل الثانى :	دور التعليم النظامى (قبل الجامعى) فى مواجهة المشكلة السكانية .
الفصل الثالث :	دور التعليم غير النظامى (وبخاصة محو الأمية) فى مواجهة المشكلة السكانية .
الفصل الرابع :	دور مؤسسات الإعلام المقروء والمسموع والمرئى فى مواجهة المشكلة السكانية .
الفصل الخامس:	توجهات مؤسسات المجتمع المدنى بإزاء القضايا السكانية رؤية تحليلية .

ونتناول فيما يلى خلاصة النتائج التى توصل إليها كل فصل من فصول الدراسة ، والمقترحات التى تم طرحها لتفعيل دور كل مؤسسة من المؤسسات المختارة فى مواجهة المشكلة السكانية .

بالنسبة **للفصل الأول** ، فقد استهدف عرض الإطار العام الذى تستهدى به كافة فصول الدراسة ، وركز فى تناوله على النقط الرئيسية التالية :

١- ما تمثله القضية السكانية من تحد لمسيرة التنمية فى مصر وسط عديد من التحديات الأخرى التى يواجهها المجتمع المصرى فى الآونة الحالية شاملة :

- الموقف من التيار الكاسح للعولمة ، وما تواكب معه من ظهور التكتلات الاقتصادية العملاقة، بما تفرضه على المجتمع من ضرورة توفير نوعيات من أبناءه قادرة على مواجهة المنافسة على الصعيد العالمى ، والقدرة على فض التخلف عن المجتمع وتحقيق تقدمه ، على الصعيد المحلى .
- حاجة المجتمع المصرى إلى تحقيق المزيد من الاستقرار والتوازن الاجتماعى وسط عوامل برزت على مدى العقود الماضية ، من بينها انحسار تأثير الأسرة فى التنشئة ، وتزحزح الأسرة المصرية عن نمط التلاحم المكانى والنفسى ، والذى كان طابعا مميزا لها لفترات طويلة من الزمن .

- ضـــعف المثـــيرات الثقافية فى المجتمع المصرى ، على وجه الإجمال، وبخاصة فى البيئات الريفـــية، فى المناطق الهامشية فى الحضر، وانعكاسات هذا الضعف على موقف الأفراد من قضايا المجتمع المحورية ، ومن بينها القضية السكانية .
- مســـاس حاجـــة المجتمع المصرى للارتقاء بمعدلات التنمية البشرية فى ظل تحديات تعوق تلبية هذه الحاجة على النحو المنشود، من أبرزها :
  - صعوبة تدبير التمويل الكافى لنشر وتجويد التعليم والتدريب .
  - النجاح المتواضع الذى تحقق فى مواجهة الأمية وبخاصة فى الريف ، وبوجه أخص بيـــن الإنـــاث، مع استمرار التركيز على فلسفة محو الأمية الأبجدية التى لم تعد لها مكانـــة فـــى غالبـــية مجـــتمعات العالم فى ظل ما حققته ثورات العلم والتكنولوجيا والاتصال .
  - الـــتأخر فـــى وضـــع المجـــتمع المصرى لاستراتيجية واضحة المعالم بإزاء قضية الاســـتمرارية فـــى التعليم لأفراده على مدى الحياة مما يعوق الوصول إلى المجتمع المعلم / المتعلم الذى بات أساسا ضروريا فى ظل معطيات العصر .

وقـــد حلل الفصل صلة " التحدى السكانى " بالتخلف والتنمية من خلال معالجة نظرية تم خلالهـــا اســـتعراض للرؤى المتباينة التى تؤكد تبادلية التأثير ، ممهدا بذلك الطريق لتناول موقع المجـــتمع المصرى ، وإبراز حاجته إلى تفعيل الدور الذى تقوم به مؤسساته فى مواجهة المشكلة السكانية.

وفى تحليله للمشكلة ، أبرز الفصل تفاوت الرؤى حول تقييم الوضع السكانى فى المجتمع المصـــرى، وتأثـــيراته على التنمية . وأفسح الفصل المجال لتحليل رؤية المفكرين المتباينة حول هـــذه القضـــية وبخاصـــة الفريق الذى يرى براءة الزيادة السكانية من الخلل الحادث فى مسيرة التنمـــية ، وفـــى تدنى المستوى المعيشى للجماهير مستعرضا الحجج التى يستند إليها الفريق فى تبرئة المشكلة السكانية من تلك السلبيات .

وبالمـــثل ، فقـــد تـــناول الفصـــل رؤيـــة الفـــريق المنادى بتفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى مصر بسبب تداعيات القضية السكانية .

وقـــد اقتضـــى تحلـــيل المشكلة التى تدور حولها الدراسة Problem Analysis إبراز ما ينطـــبق علـــى الحالة المصرية بالنسبة لتعريف " المشكلة " فى المناهج البحثية باعتبارها موقف ملتبس او محير Confused or Perplexed situation .

وفى تحليل المشكلة ، ركز الفصل على " خلل التوازن " كمدخل للتحليل ، ولإبراز أبعاد الموقف الملتبس . وقد حلل الفصل الأبعاد الثلاثة الرئيسة لخلل التوازن بالتفصيل استنادا إلى التقارير والإحصاءات المتوافرة . وقد شملت الأبعاد الثلاثة :

(١) <u>خلل التوازن بين النمو السكانى والزيادة فى الموارد</u>

وقد وضح من تحليل هذا البعد كيف ارتفعت معدلات النمو السكانى على مدى القرن العشرين على نحو لم تتحقق معه زيادة مكافئة بالنسبة للموارد مما نجم عنه تداعيات عديدة بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الرقعة الزراعية ، ومن المساحة المحصولية . كما أوضح ما نجم عنه بالنسبة لتدهور متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى، وشيوع الفقر بين قطاعات كبيرة من السكان، واستمرار بعض صور الحرمان البشرى من الأساسيات فضلا عن العجز عن توفير فرص عمل للأعداد المتزايدة، فى سن العمل ، مما أدى إلى استفحال مشكلة البطالة . وكانت المحصلة النهائية لكل هذه الأمور العديد من الأزمات التى برزت على مختلف الأصعدة من اقتصادية واجتماعية وبيئية وأمنية .. الخ تناولها الفصل بالتحليل .

(٢) <u>خلل التوازن فى التوزيع الجغرافى للسكان</u>

وقد تناول الفصل هذا الخلل من خلال نقطتين رئيستين تم تناولهما بالتفصيل :

<u>الأولى</u> : تفاوت التوزيع السكانى على الرقعة الجغرافية ، وقد تمت معالجة هذه النقطة من خلال إبراز صور التفاوت القائم، وانعكاساتها السالبة على مختلف الأصعدة .

<u>الثانية</u> : الهجرة ، وبخاصة الداخلية من الريف إلى الحضر، وارتباطها بعوامل الجذب والطرد وتأثيراتها السالبة على الأصعدة المختلفة .

(٣) <u>خلل التوازن من خصائص السكان وتوعية البشر القادر على تحقيق التنمية</u>

وفى تحليل هذه النقطة ، ركز الفصل على " الاتجاه السيكلوجى " الذى يقوم على أن إحداث التنمية يتطلب توافر خصائص سيكلوجية فى الأفراد فى عدد من المجالات العامة التى اهتم الفصل بإدراجها . واستهداء بتلك الخصائص العامة، ناقش الفصل عددا من السمات التى يرى ضرورة توافرها فى الإنسان الذى تتحقق به التنمية المنشودة . وقد خرج الفصل من تحليل تلك الخصائص فى السياق المصرى إلى أربع ملاحظات رئيسة تم توظيفها لخدمة أهداف الفصل وهى:

١- شـيوع بعض الخصائص غير المتوافقة مع الإنسان المنشود لدفع التنمية . وفى هذا الصدد، تـناول الفصل نقاطا تتعلق بالإغراق فى التواكل والقدرية Fatalism فضلا عن شيوع بعض الاتجاهـات غـير السـليمة نحـو العلم ومعطياته ، وتفشى بعض صور الفردية واللامبالاة بمصـلحة الجماعـة ، وعدم توفر اتجاهات مناسبة نحو " الدقة " فى إنجاز الأمور ، ونحو "الوقـت " وتقديـر قيمـته الحقيقية ، ونحو الانضباط فى السلوك والانتظام فى العمل ، مما يـنعكس سلبا على ضعف الإنجاز . كما تشيع اتجاهات سالبة نحو إغفال الاهتمام " بجوهر الأمـور " والتمسـك بشكلياتها ، بالإضافة إلى التمسك بالتقليدية ، والبطئ فى تقبل الجديد، فضـلا عـن الاستمرار فى تداول الكثير من الأمثال الشعبية التى عفا عليها الزمن ، والتى يصيب بعضها حملات تنظيم الأسرة فى مقتل.

٢- اتصـاف المجتمع السكانى فى مصر بأنه مجتمع شاب إلى حد أن تصل نسبة صغار السـن (ذوى الأعمـار أقل من ١٥ عاما) إلى ٣٥% من اجمالى السكان، بينما لا تزيد نسبة من هـم فى سن العمل والإنتاج (١٥ عاما إلى أقل من ٦٠) عن ٥٩,٩% . وقد تناول الفصل التداعيات المترتبة على ذلك .

٣- ارتفاع معدلات الإعالة بالمقارنة بالمجتمعات الأخرى .

٤- التدنى فى بعض الخصائص التعليمية والصحية للسكان .

وقد انتقل الفصل من أبعاد المشكلة السكانية وتداعياتها إلى معالم " المواجهة " التى تمت ، والفعالـية الـتى تحققت على مدى العقود الماضية ، فاستعرض الفصل أبعاد السياسات القومية الـتى وضـعت مـنذ عقد الستينيات ، وما تمخض عنها من استراتيجيات ، مع الاهتمام بعوامل النجاح، وجوانب الفشل ، والمعوقات التى صادفت التنفيذ .

ومـن السياسات والاستراتيجيات ، انتقل الفصل إلى المؤسسات وكفاءة مواجهة المشكلة السـكانية . وفـى هـذا الصدد ، أبرز الفصل مغزى التركيز على مؤسسات بعينها فى الدراسة الحالـية، وهـى مؤسسات التعليم النظامى (قبل الجامعى) ، والتعليم غير النظامى ، وبالأخص محـو الأمـية ، ومؤسسات الإعلام المسموح والمقروء والمرئى ، ومؤسسات المجتمع المدنى ، وبـالأخص الأحـزاب والجمعـيات غـير الحكومـية . ويلاحظ أن السمة المشتركة بين كافة المؤسسـات المختارة تكمن فى الرسالة التى تحملها للإنسان المصرى ، وقدرتها على التأثير فى معارفـه وتوسـيعها ، وفـى معاييره وسلوكياته وترشيدها ، بما يسمح فى النهاية بتعميق وعيه

فى تحجيم المشكلة ولو على المستوى الشخصى والعائلى.

وبالنسبة لدور التعليم بمختلف نوعياته فى مواجهة المشكلة السكانية ، أبرز الفصل الأول أيضـــا نـــتائج الدراســـات التى تمت حول ما يتركه التعليم فى الفرد من تأثيرات أهمها ما يتعلق بالمجالات الثلاثة التى وجدها خبراء اليونسكو فى تقييمهم لنتائج البرنامج التجريبى العالمى لمحو الأمية EWLP فى عقد التسعينيات ، والتى تركزت حول :

١- التأثيرات بالنسبة لتكامل الأفراد مع البيئة المحيطة .

٢- التأثيرات بالنسبة لسيطرة الأفراد على البيئة المحيطة .

٣- التأثيرات بالنسبة لتطوير الأفراد للبيئة المحيطة .

وفـــى مجال تفعيل مواجهة المشكلة السكانية من خلال المؤسسات، فقد طرح فى الفصل الأول كذلك عددا من الأفكار والمداخل الممكنة، وتناولها بشئ من التفصيل .

كمـــا أبرز الفصل المنهج المستخدم فى الدراسة ، وهو المنهج الوصفى التحليلى المدعم ببعض صور العمل الميدانى ، كما سبقت الإشارة . ثم عرض لخطة الدراسة بفصولها الستة.

أما بالنسبة **للفصل الثانى** من الدراسة والذى تركز حول دور المؤسسة التعليمية النظامية (التعليم قبل المدرسى) فى مواجهة المشكلة السكانية ، فقد تم تحليل العديد من الوثائق والتقارير والدراسات .

كمـــا قـــام الفصل بإجراء دراسة ميدانية على الخبراء ومسئولى التعليم . وأمكن للفصل تلمـــس العديـــد مـــن جوانـــب القصور التى تحتاج إلى الالتفات إذا أردنا تفعيل دور التعليم غير النظامى فى مواجهة المشكلة السكانية .

ومن أهم النتائج التى توصل إليها هذا الفصل ما يلى :

١- عجـــز المؤسســـة التعليمـــية عن تشكيل وتكوين العقلية الناقدة والتى تبتدع المعرفة الخاصة بحلول المشكلات الآتية والمستقبلية .

٢- القصـــور فى رفع الوعى السكانى وتنميته لدى المعلم والقيادات التربوية بالمؤسسة التعليمية لدعم البرنامج السكانى .

٣- القصـــور فـــى تنمـــية أنمـــاط تفكير جديدة تشكل المواطن الواعى المدرك لطبيعة المشكلة واستبعاد الثقافة المكبلة بتقاليد الماضى .

٤- انخفاض كفاءة المعلم من حيث الإعداد والتدريب وتدنى مستواه .

٥- استشـــراء الدروس الخصوصية مما كان له آثاره السلبية على تنمية قدرات الطلاب المؤهلة للاعتماد على النفس والتغلب على التحديات التى تعرقل سبل التقدم .

٦- ضعف طرائق وأساليب التدريس المستخدمة وافتقارها إلى الابتكار فى إطار البيئة المحلية.

٧- تدنى نظام الامتحانات لاهتمامه بالجانب المعرفى فقط ، وإهماله للمهارات العلمية والأنشطة المصاحبة للمادة وقياسه القدرة على التذكر وتجاهل باقى القدرات مما أتاح الفرصة للمدرس الخصوصى .

٨- ضعف وشكلية دور التنظيمات والمجالس المدرسية .

٩- غياب الشراكة المجتمعية فى إدارة المؤسسات التعليمية .

١٠-غياب دور الأسرة وانفصامه عن المدرسة .

١١-القصــور فــى تدعــيم العمل الجمعى التطوعى للمنظمات غير الحكومية بالمجتمع المحلى والمعنية بأمور التعليم.

١٢-ضعف ما تقدمه البيئه العامة والخاصة من جهود وموارد مادية وغيرها للمؤسسة التعليمية.

١٣-عدم وجود شراكة حقيقية مكتملة بين الوزارات ذات الاهتمامات المتشابكة (التربية والتعليم والتعلــيم العالى والاتصالات والشباب والثقافة والصحة العامة والإعلام) لمواجهة المشكلة السكانية .

وتمخضت معالجة تفعيل دور المؤسسة التعليمية لمواجهة المشكلة السكانية عن **عدد من التوصيات** . ويهمنا أن نشير فى هذا الصدد إلى أبرزها :

١- تطويــر اختــيار واعداد المعلم وتكوينه بكليات التربية فى ضوء المعايير العالمية من خلال شــراكة فاعلــة بين كليات التربية بالجامعات المصرية ووزارة التربية والتعليم ليتم امتزاج المعــرفة والعلــم بالخــبرة والممارسة ولأهمية تغيير خصائص القائمين على تدريب المعلم لتطلــب التدريــب مقومات لا تتوافر فى الأغلب الأعم فى عضو هيئة التدريس فضلا عما تمــثله الشــراكة بينها من صيغة متميزة ونقله نوعية فى إعداد المعلم وتدريبه تدريبا عمليا ومهنيا قبل العمل وبما يتوافق مع متطلبات الرؤية المستقبلية للتعليم .

٢- تحديــث طــرق الــتدريس والتحول من الطرق التقليدية إلى طرق تقوم على التفاعل وعلى الــتجربة وهــذا يساعد على التفكير النقدى وحل المشكلات والقيادة والعمل الجماعى وتنمية علاقــات وتوفــير التعلــيم التجريــبى والــتعاونى خارج الفصل من خلال دراسات الحالة والدراســات الحقلــية الميدانية لتكوين نظرة شاملة للحياة والطبيعة ومشكلاتها حيث أن دمج مفاهــيم التربــية السكانية فى التعليم يتوقف نجاحه على مدى القدرة على إحداث ابتكار فى طرائق وأساليب التعليم .

٣- إنشــاء آلية تخطيطية ترتبط بجوهر التربية السكانية داخل المدرسة لتملك القدرة على متابعة التنفــيذ والبحــث والــتقويم ، وفــى نفس الوقت تمثل هذه الآلية عملية ضبط لعمل التربية

السكانية وتفاعلها وتكيفها مع متغيرات البيئة المحيطة بالمؤسسة والتى يتم فى ضوئها تشكيل الأطـر المســتقبلية للعملــية التربوية والسكانية وتصحيح مسار التنفيذ من خلال بناء قاعدة معلومــات مــتكاملة كما يمكن لهذه الآلية أن تعد نماذج من برامج تدريبيه خاصة أنه توجد وحــدة تدريبية داخل كل مدرسة لرفع قدرات المعلمين والاهتمام بالتطبيق للارتقاء بالخبرات التعليمية.

٤- رفع الوعى السكانى لدى قادة المؤسسات التعليمية لدعم البرنامج السكانى .

٥- خلــق مفهــوم جديد لإدارة المؤسسة التعليمية قائم على الشراكة المجتمعية من خلال تجميع قوى المجتمع لتقوم على نظام أكثر تعاونية ومشاركة حيث أن التعليم نسق اجتماعى إنسانى يســتهدف بناء الإنسان وتنمية قدراته وإمكاناته مما يتطلب إعادة صياغة أنماط العلاقات بين المؤسســة التعليمية والتنظيمات المدرسية بما يتيح لهذه التنظيمات أدوار جديدة والقيام بدور فاعل فى مواجهة المشكلة السكانية .

وفى ضوء ذلك يمكن عرض أهم أبعاد تفعيل الشراكة على النحو التالى :

١- تعديل وتغيير اللوائح المنظمة لمجالس الآباء والمعلمين فى مصر تحقيقا للتأثير الفاعل للآباء وأولياء الأمور فى صنع واتخاذ القرار التربوى داخل المدرسة .

٢- الاســتعانة بقــيادات مجــالس الآبــاء والمعلمين فى تخطيط برامج التربية الوالدية وتنفيذها بالــتعاون مع وزارة التربية والتعليم ومجالس الآباء والمعلمين ومديرى المدارس فى أنحاء الدولة على غرار ما حدث فى دولة إيران والتى أحرزت تقدما فى هذا الميدان . وتتمثل فى أهداف التربية الوالدية فى :

أ - تنمية أفراد الأسرة وزيادة وعيهم بالمشكلة السكانية .

ب- إيجاد تكامل ثقافى فى المجتمع .

جـ-تنسيق الأساليب التربوية بين المدرسة والمنزل .

د- استخدام قدرات الأسرة والاستفادة منها .

هـ-التعاون والشراكة فى برامج التربية الوالدية .

٣- تنمية الوعى لدى الآباء وأولياء الأمور بأهمية وجدوى مشاركتهم الفعلية فى الحياة المدرسية المصــرية . ويمكن تحقيق ذلك من خلال محاضرات فى الاتصال التربوى ومن خلال عقد ندوات لتأصيل الفهم الحقيقى للمشكلة وعن موقف الأديان من تنظيم الأسرة .

٤- الارتفاع بمعدلات الاستيعاب فى المرحلة الابتدائية إلى ١٠٠% .

٥- وضـــع خطة قومية متكاملة تتعامل مع المشكلة السكانية بطريقة جديدة غير تقليدية للسيطرة علـــيها مـــن خـــلال برامج تنفيذية تنسق فيها مسئوليات الوزارات المعنية بالقضية السكانية والمنظمات غير الحكومية .

أمـــا **الفصـــل الثالـــث** مـــن الدراسة ، والذى خصص لتناول دور مؤسسات التعليم غير الـــنظامى، بالتركـــيز علـــى " محو الأمية " باعتباره أكثر أنشطة تعليم الكبار أهمية فى المجتمع المصـــرى ، وبالنظر إلى العدد الكبير من الدارسين الذين ينتظمون مراكزه المنتشرة فى مختلف أرجـــاء الجمهوريـــة ، فقـــد سار على المنهج الوصفى التحليلى مستندا إلى العديد من المصادر المتاحة من تقارير ووثائق وإحصاءات فضلا عن نتائج العديد من الدراسات التى أجريت فى هذا المجـــال . ويمـــثل الجانـــب المـــيدانى القســـم الأكبر من هذا الفصل حيث استند إلى استمارات لاســـتطلاع آراء فئتيـــن من المعنيين هما المعلمين والخبراء وغيرهم من المسئولين . **ومن أبرز النتائج التى توصل إليها الفصل ما يلى :**

- إن المناهج الحالية بمحو الأمية لا تتناول موضوعات المشكلة السكانية بشكل كاف .
- أن أغلب معلمى محو الأمية فى حاجة الى دورات تدريبية فى مجال التربية السكانية.
- أن هناك اتجاهات سالبة لا تزال قائمة تجاه المشكلة السكانية من قبل الدارسين الأميين .
- أن أغلـــب المعلميـــن فـــى هـــذا المجال غير مؤهلين تربويا، ويتم الاستعانة للعمل فى هذه الـــبرامج بأفـــراد من مهن مختلفة، ومؤهلات ليس لها علاقة بهذا المجال مما ينعكس على قدرتهم على تناول موضوعات مثل التربية السكانية أو تنظيم الأسرة .. الخ.
- غياب الوعى الكافى لدى المعلم فى مجال محو الأمية بأهداف التربية السكانية .
- هـــناك نســـبة كبيرة من الذين تم استطلاع آرائهم ترى أن تنظيم الأسرة يخالف تعاليم الدين مما يعطى مؤشرا له دلالته فى المواجهة المنشودة للمشكلة السكانية .
- اعـــتقاد بعـــض المعلمين أن مشكلة الزيادة السكانية تقع على عائق الدولة وحدها استمرارا للشـــعور الذى لايزال قائما بين قطاعات كبيرة، وبخاصة بين ذوى المستوى الثقافى المتدنى بمسئولية الدولة ممثلة فى الأجهزة الحكومية عن حل كافة المشكلات .
- يعـــتقد بعـــض المعلميـــن أن المشكلة السكانية لا تؤثر على معدلات التنمية، ومن ثم، فهم ينضـــمون إلـــى الفـــريق القائل ببراءة التزايد السكانى من التداعيات السالبة على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى .
- هـــناك نســـبة مـــن الدارســـين الأميـــن ليسوا على وعى كاف بمشكلة الزيادة السكانية أو بإحصاءات حديثة بمعدلاتها .

- أن طــرق التدريس المتبعة بمراكز محو الأمية يغلب عليها الإلقاء فى تناولها للموضوعات المتعلقة بالمشكلة السكانية .
- أن أغلــب المعلميــن لا يفضـــلون تناول مفهومات التربية السكانية موزعة داخل المقررات ولكنهم يفضلون تناولها من خلال مقرر دراسى مستقل .
- أن دلــيل المعلـــم بصـــورته الحالية يحتاج إلى تعديل لمساعدة المعلمين على تناول المشكلة السكانية ، وأن أكثر المعلمين لا يلجأون إلى الدليل .
- يــرى أغلــب أساتذة الجامعات وخبراء محو الأمية أن التربية السكانية فى البرنامج الحالى لمحو الأمية لا تسير وفق أهداف واضحة .
- يعــتقد أغلــب أساتذة الجامعات أن موضوعات التربية السكانية المدرجة بالمقررات الحالية لمحو الأمية كافية لكنها غير قادرة على تنمية جوانب إيجابية فى سلوك الدارسين .
- يعــتقد أغلــب أساتذة الجامعات والخبراء أن الزمن المخصص لشرح المشكلة السكانية غير كـــاف حيــث أن ذلك يحتاج إلى المناقشة وتبادل الآراء مما لايتاح فى إطار تناول المعلمين للمقررات الحالية .
- تحــبذ نســبة كبيرة من الأساتذة وخبراء محو الأمية مشاركة معلمى محو الأمية فى وضع مناهج التربية السكانية .

ولكـــى يتحقق التفعيل المنشود لدور مؤسسات محو الأمية فى مواجهة المشكلة السكانية فقد توصل الفصل إلى التوصيات الآتية :

- العمـــل علـــى تطوير المقررات الدراسية بمراكز محو الأمية وتعليم الكبار بشكل شامل، والعمـــل على إدخال مقررات دراسية خاصة بمادة التربية السكانية توضح معدلات النمو السكانى ومخاطر ذلك على المجتمع المصرى .
- زيادة اهتمام الدولة وأجهزتها المعاونة للحد من المشكلة السكانية وتضافر كافة الوزارات للعمـــل معا لحل هذه المشكلة . ويقتضى الأمر إجراء عدد من الدراسات والبحوث حول ضعف التشاركية رغم ما نصت عليه التشريعات والقوانين المختلفة فى هذا الصدد .
- ضرورة الاهتمام بإعداد معلم خاص للعمل فى مجال التربية السكانية بمراكز محو الأمية وتعليم الكبار .
- عقــد دورات تدريبـــية للمعلـــم أثناء الخدمة بمراكز محو الأمية ليكون مواكبا لتطورات العصـــر الـــذى يعيش فيه بما يؤدى الى توسيع آفاق التفكير للمعلمين وقدرتهم على تفهم الأبعاد المختلفة للقضايا التى يتناولونها مع الدارسين .

- توفير الاعتمادات المالية اللازمة التى تساعد على مد مراكز محو الأمية باحتياجاتها من الأدوات والأجهزة والأثاث المناسب والوسائل التعليمية المساعدة وغير ذلك .
- توعـية الدارسين الأميين بالتعاليم السليمة لديهم تجاه تنظيم الأسرة لمساعدتهم على تغيير مـا لديهـم من أفكار مغلوطة وحبذا لو أمكن عرض بعض الأفلام القصيرة والشفافيات التى تساعدهم على الفهم السليم لرؤية الدين .
- التنسـيق بيـن الجهـات المخـتلفة التى لها دور فى الحد من المشكلة السكانية، وتوحيد الجهود بينهم .
- توفـير دلـيل المعلـم ، والعمـل علـى تطويره بالقدر الذى يسمح للمعلم الرجوع إليه والاستفادة منه .
- الـنظر فـى زيادة الوقت المخصص لحصص محو الأمية لمساعدة الدارسين على إبداء رأيهـم فـى المشكلة السكانية، ومساعدة المعلم لهم فى تغيير أفكارهم المتخلفة فى تنظيم الأسـرة وهـى الأمـور التى أشار الدارسون والخبراء أى أنها لا تتم بسبب قصر مدة الحصة .
- وضـع خطـة إعلامـية لتوعية الأميين بمخاطر الزيادة السكانية وأهمية تنظيم الأسرة والابتعاد عن الزواج المبكر وإطالة الفترة البينية بين كل حمل وآخر .
- تقديـم المساعدات المادية للدارسين الأميين لتشجيعهم على الإقبال على الالتحاق بمراكز محو الأمية وتعليم الكبار وخاصة الفتيات .
- إيجـاد نـوع مـن العلاقات الإنسانية التى تربط بين الدارسين والمعلم وتشجيعهم على الاستمرار فى هذه المراكز .
- تدريب المعلم على استخدام أساليب وطرق تدريس متطورة مثل طرق الحوار والمناقشة وإبـداء الـرأى والاستكشـاف وغيرها من طرق التعليم المتطورة التى لاتؤدى إلى ملل الدارسين ، والبعد بقدر الإمكان عن طريقة التلقين التقليدية .
- توفـير مراكـز محـو الأمية وتعليم الكبار وخاصة فى إرجاء الريف والمناطق البعيدة تشـجيعا للأميـين فـى الريف على الالتحاق ، وتجنب تسربهم بسبب ظروفهم . ويمكن التفكـير فى الأخذ ببعض أساليب تتيح لمديرى المراكز المرونة فى التعامل مع ظروف الدارسين.
- تحديـث القوانيـن والتشـريعات المـنظمة للعمل بمراكز محو الأمية وتنقيتها من كافة النصوص التى لم تعد متوافقة تماما مع الظروف المتغيرة .

- العدالـــة فـــى توزيـــع الخدمات التعليمية بين مراكز محو الأمية وتعليم الكبار فى الريف والحضـــر مـــع إعطـــاء الريف فرصا أفضل، وتشجيع الاتجاه الحالى للاهتمام باجتذاب الأميات إلى مراكز محو الأمية والى المؤسسات التعليمية المختلفة .
- قـــيام مراكز محو الأمية وتعليم الكبار ببعض المشروعات الصغيرة التى تدر دخل مادى للدارســـين كـــنوع من التشجيع والدافعية مع إمكان ربطها بحسن تقبل الدارسين لمبادئ تنظيم الأسرة وتطوعهم لنشر تلك المبادئ بين أقرانهم فى نفس القرية أو الحى .

أمـــا بالنســـبة **للفصـــل الرابع** من الدراسة ، فقد تركز حول استكشاف دور المؤسسات الإعلامـــية المختلفة فى مواجهة المشكلة السكانية سواء المقروءة منها أو المسموعة أو المرئية . وقد سار الفصل مستهديا بعدد من النقاط :

- إن استكشـــاف الـــدور الذى تضطلع به المؤسسات الإعلامية المختلفة يقتضى التعرف على الـــرؤى والتوجهات التى تم طرحها حول المشكلة السكانية سواء تلك التى تضمنها الخطاب السياسى ، أو التى تناولتها واهتمت بإبرازها أجهزة الإعلام .
- مشايعة الفصل للمدخل السيكلوجى بالتأكيد على فكرة أن الإنسان المصرى هو أساس النجاح أو الفشـــل فى جهود المواجهة ، وأن المؤسسات الإعلامية مطروحة باستمرار وبقوة للنظر فـــيما يمكـــن أن تؤديـــه الرســـائل العلمـــية من تغيير فى معارف هذا الإنسان، ومن ترشيد لاتجاهاتـــه، ومن قدرة على التأثير فى نسق القيم التى يعتنقها وصولا إلى ما تتشكل لديه من مفاهـــيم تتعلق بالأسرة وبالإنجاب وبالتنظيم وبالعزوة .. الخ . ومن خلال هذا التأثير يمكن النظر إلى الدور القائم ، والخلوص منه إلى المقترحات الممكنة لتفعيله .
- ومـــن الجوانب ذات التأثير على المعالجة التى تمت فى هذا الفصل ، اتساع وتشعب المجال الـــذى تـــتحرك فى إطاره المؤسسات الإعلامية مما جعل من الصعوبة أن يلم بأطرافه فصل واحـــد ، خاصـــة مع تعدد المؤسسات المعنية بالإعلام ، والتشابك فى العلاقات بينها فى ظل السياســـة المرســـومة . ومـــن هذا المنطلق ، فقد ركز الفصل ، بقدر ما سمحت به المساحة المخصصة له ، على نقاط محددة وصولا إلى المقترحات التى تكفل تفعيل الدور القائم .

<u>وقد شملت التساؤلات التى حاول الفصل الإجابة عليها ما يلى :</u>

١- مـــا حجـــم واتجاه تأثير وسائل الإعلام باعتبارها وسائل اتصال جمعى فى مجال تغيير نسق قيم ومفاهيم وعادات واتجاهات المتلقى ؟

٢- مــا أبــرز مصــادر المجال العام الذى تشتق منه الرسالة الإعلامية توجهاتها إزاء القضية السكانية ؟ وما أهم الملاحظات فى هذا الشأن ؟
٣- مــا أبــرز الــتوجهات الــتى روج لهــا الإعلام المقروء ممثلا فى الصحافة بشأن المشكلة السكانية؟ وما أبرز الملاحظات فى هذا الصدد ؟
٤- ما السياسات الحاكمة للأداء الإعلامي المسموع والمرئى (اتحاد الإذاعة والتليفزيون) تجاه القضية السكانية ؟ وما ملامح هذا الأداء ؟
٥- كــيف يمكــن تفعــيل الدور الإعلامي فى مواجهة المشكلة السكانية فى ضوء ما تسفر عنه إجابات التساؤلات السابقة ؟

وقد قام الفصل بمحاولة توفير الإجابة عن كل تساؤل منها مستعينا بالمتوافر من المراجع المخــتلفة، كمــا استند على نحو خاص بالدراسة التى نشرها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى مجلدات ثلاثة على مدى عقد التسعينيات فيما يتعلق بتحليل السياسة القومية السكانية منذ عقد الستينيات . ومن جهة أخرى ، فقد اتجه الفصل إلى تحليل الرؤية التى طرحها عدد من الجــرائد منذ فترة الثمانينات فى سبيل استكشاف موقف الإعلام المقروء من القضية السكانية وقد شملت :

- جريدة الأحرار .
- جريدة الأهالى .
- جريدة الشعب .
- جريدة الوفد .
- جريدة مايو .
- جريدة الأهرام .

ومن الجرائد ذات الصبغة الدينية ، اهتم الفصل بتحليل رؤية كل من :

- جريدة النور الإسلامية .
- جريدة اللواء الإسلامى .
- جريدة وطنى .

وقــد اهــتم الفصــل بــنوع خاص بتحليل محتوى عدد من الجرائد والمجلات اليومية والأسبوعية المتوفرة فى النصف الثانى من شهر ابريل ٢٠٠٣ ، على النحو التالى :

- مجلة حواء (٢٠٠٣/٤/١٩)

- مجلة نصف الدنيا (٢٠٠٣/٤/٢٠)
- جريدة الأهرام (٢٠٠٣/٤/١٩)
- جريدة الجمهورية (٢٠٠٣/٤/١٩)
- جريدة أخبار اليوم (٢٠٠٣/٤/١٩)
- جريدة الأهرام المسائى (٢٠٠٣/٤/١٩)
- جريدة الوفد (٢٠٠٣/٤/١٩)
- جريدة الأهالى (٢٠٠٣/٤/١٦)
- جريدة الأحرار (٢٠٠٣/٤/١٩)
- جريدة عقيدتى (٢٠٠٣/٤/١٥)
- جريدة المواجهة (٢٠٠٣/٤/١٥)
- جريدة الصدى (٢٠٠٣/٤/١٦)
- جريدة صوت الأمة (٢٠٠٣/٤/٢١)
- جريدة القاهرة (٢٠٠٣/٤/١٥)
- جريدة اللواء الإسلامى (٢٠٠٣/٤/١٧)

وقد خلص الفصل من التحليلات التى أجريت إلى الملاحظات الخمس الآتية :

١- غياب التحقيقات الشاملة والمتكاملة فى تناول القضية السكانية ، وغياب مقالات الرأى التى يعول عليها فى خلق وتشكيل رأى عام واتجاهات موجبة .

٢- طرح عدد من الآثار الجانبية للمشكلة فى صورة شكاوى متعلقة بتدنى مستوى الخدمات أو فى غياب المرافق .

٣- تناول لبعد الخصائص السكانية فى عدد من الحالات دون ربطها بالسياق العام للمشكلة السكانية .

٤- الاكتفاء بالإعلان عن الأنشطة الأهلية فى المجال السكانى دون إشارة إلى ربطها بهذه القضية ذات الطابع القومى .

٥- يمكن تبرير قلة المكتوب بظروف الحرب على العراق فى الفترة التى شملها التحليل مما قد يكون سببا فى انحسار حجم الاهتمام بالمشكلة على مستوى الإعلام المقروء .

وقـد تـناول الفصـل القضـية السكانية فى الإعلام المسموع والمرئى من خلال تناول الأهـداف الاسـتراتيجية والسياسات محللا السياسات الإعلامية لتحقيق كل هدف من الأهداف . وفـى مجـال الممارسة الفعلية ، تناول الفصل واقع ممارسة الإعلام المسموع والمرئى بصدد القضـية السكانية . وفى هذا الصدد استعرض الفصل خطة القناة الأولى فى التليفزيون سواء فى المجال الاقتصادى أو فى مجال تنمية الشرائح الاجتماعية . كما سار على نفس النهج فى تناول خطة القناة التليفزيونية الثانية .

وقـد خصـص الفصـل قسما تناول فيه التصورات التى توصل إليها بشأن تفعيل الدور الإعلامي فى مواجهة المشكلة السكانية من خلال محورين :

يـتعلق الأول بالاستراتيجيات والسياسات الإعلامية التى يتم رسمها ، ويتعلق الثانى بأسلوب تنفيذ البرامج السكانية .

(أ) تصورات بشأن الاستراتيجيات والسياسات الإعلامية :

وقـد اقـترح الفصـل تصـورات لثلاثة أهداف استراتيجية يمكن أن تتضمنها الخطة الإعلامية العامة ، وتتمحور حول الأبعاد الثلاثة للمشكلة السكانية ، وذلك على النحو التالى :

١- هدف إعلامى استراتيجى لمواجهة الزيادة السكانية :

ويرتـبط بـالعمل إعلامـيا علـى تعميق إدراك الجماهير بخطورة الانفجار السكانى ، ومعالجـة الأسـباب المباشـرة المتصلة بالسلوك السكانى، ومخاطبة صانعى القرار بالمضامين والحقـائق العلمـية ، ويمكن تحقيق ذلك إلى جانب ما يبثه الإعلام المسموع والمرئى من خلال الالتزام بما يلى :

- تعمـيق النظرة المستقبلية لدى المتلقى بطرح الأرقام والاسقاطات والتوقعات الخاصة بالنمو السكانى ومعدلاته ، مع إعطاء صورة صادقة وأمنية للإمكانات المجتمعية ومعدلات تراكمها لبيان الفجوة وتخيل الآثار المترتبة عليها .
- الحرص على استضافة الخبراء والمتخصصين من كافة المدارس الفكرية حتى من يطرحون منهم أفكارا قد تكون مغايرة لما يطرحه الخطاب الرسمى .
- تبـنى مفهـوم أكثر التصاقا بالمشكلة ، وهو مفهوم " التنمية السكانية " بدلا من الحركة تحت مظلـة مفهوم " التنمية الشاملة " الفضفاضة ، وهو مفهوم يتيح للنشاط الإعلامي التعامل مع المشـكلة مـن زاوية الخصائص السكانية ، وكيفية الارتقاء بها بدلا من شبه الاقتصار على زاويـة واحـدة وهو مفهوم يتيح للنشاط الإعلامي التعامل مع المشكلة من زاوية الخصائص السكانية وكيفية الارتقاء بها .

٢- **هدف إعلامي استراتيجي خاص ببعد التوزيع السكاني :**

وهو مدخل لتوعية السكان بفوضى الانتشار على الخريطة الجغرافية للوطن والتى تتخذ أشكالا متعددة عنى الفصل بالإشارة إليها ، وبإبراز تداعياتها السالبة على الأصعدة المختلفة . وفى هذا الصدد اقترح الفصل ما يلى :

- التوعية المستمرة بقيمة النظام داخل البيت وفى الشارع ، وفى كافة مواقع التعامل .
- حفز الناس وتشجيعهم على الإقامة بالمدن الجديدة ، وتدريبهم على إقامة وإدارة المشروعات الصغيرة داخل هذه المدن .
- القيام بحملة إعلامية لتشجيع الناس داخل المدن المزدحمة على الاعتماد فى التنقلات على وسائل صحية غير ملوثة البيئة كالمشى وركوب الدراجات .
- إحياء قيم التمسك بالأرض وتعظيم الإحساس بقيمة العمل الزراعى لدرء اتجاهات الهجرة الداخلية .
- تشجيع الجمهور على الهجرة الداخلية العكسية ، من المدن المزدحمة إلى المناطق قليلة السكان بعرض الإمكانات والموارد ومصادر الرزق داخل هذه المناطق ومزاياها وكيفية النجاح فيها فى رسائل موجهة للشباب ومن هم فى سن العمل .

٣- **هدف إعلامي استراتيجي لبعد الخصائص السكانية :**

ويتضمن العمل على توعية الجمهور للارتقاء بخصائصهم صحيا وثقافيا ومهنيا واجتماعيا ببرامج توعية مصممة لتغيير أنماط السلوك الضار على نفس المستويات . ولتحقيق هذا الهدف ، اقترح الفصل ما يلى :

- تنمية الوعى بالسلوك الضار للبيئة ، وطرح نماذج سلوك بديلة تكون قريبة من الثقافات والأطر المرجعية الأولية للجمهور .
- الوعى الصحى والارتفاع بمستوى اللياقة البدنية من خلال برامج لياقة لكافة فئات السكان فى مختلف الفئات العمرية .
- تنمية قيمة العمل المنتج ، ومحاصرة النزعات الاستهلاكية بخلق اتجاهات موجبة نحو تصنيع ما يمكن تصنيعه داخل البيت .
- الإكثار من برامج التدريب الحرفى وأعمال صيانة الأجهزة وغيرها الموجودة داخل المنزل مع تنمية الإحساس بقيمة وأهمية العمل اليدوى . ويتطلب هذا الأمر إعادة النظر فى سياسة إذاعة الإعلانات داخل أجهزة الإعلام ، وإمكان إيجاد قناة متخصصة ترعى ذلك .

- الإكـــثار من البرامج الثقافية المقدمة بأسلوب يتسم بالجاذبية والعمق والبساطة لتنمية مهارات التفكـــير العلمـــى لـــدى الجمهور ، وتمكينهم من الوعى والقدرة على التحليل، بما يسهم فى تمكينهم من مهارة التخطيط لحياتهم .

(ب) تصورات بشأن أسلوب تنفيذ البرامج السكانية :

وقد قدم الفصل خمس توصيات فى هذا الصدد شملت ما يلى :

١- التخلى عن الأسلوب النخبوى فى تقديم فى تقديم نماذج من الفئات الاجتماعية داخل البرامج الحواريـــة ، وإمكـــان استضـــافة مواطنين عاديين يحكون عن مشكلاتهم الأسرية المتصلة بالقضية السكانية .

٢- الحـــرص على إذاعة جلسات الاتصال الشخصى بين مسئول جهاز تنظيم الأسرة ،والعملاء بما يعمل على توسيع قعدة المستفيدين من برامج الإرشاد .

٣- أن تكـــون أكثر البرامج والفقرات الإرشادية فى خدمة هدف الارتقاء بالخصائص السكانية ، وذلـــك عكـــس الاتجاه السائد الذى يركز على مناقشة أمر الزيادة السكانية معزولة عن بقية أبعاد المشكلة السكانية .

٤- خلـــق إطـــار قـــيمى يتم من خلاله عرض المشكلة السكانية داخل الجهاز الإعلامي يراعى الموروث الثقافى ، ويرتقى به تجنبا لتحوله إلى عائق أمام الرسالة الإعلامية .

٥- العمل على أن يكون الإطار الفكرى الكامن خلف المضامين المقدمة عبر الرسائل الإعلامية محكومـــا بمتطلـــبات الخطاب العلمى ممثلا فى التقارير والبحوث والبيانات والإحصاءات ، بديـــلا عن الخطاب السياسى الذى يتعرض للتحولات والتغيرات بتغير الحكومات . كما أنه من شأن الخطاب العلمى أن يوفر للنشاط الإعلامي حول المشكلة السكانية إطارا فكريا أكثر استقرارا وبلورة .

وأخـــيرا الأجهـــزة الإعلامـــية ، وهى تتصدى للمشكلة السكانية ، بمراعاة التوازن بين الأبعاد الثلاثة لها ممثلة فى الزيادة والتوزيع والخصائص مع النظر فى إعطاء تركيز على البعد الخاص بالخصائص السكانية باعتبار أن تنمية الإنسان على كافة الجوانب من شأنه أن يسهم فى خفـــض الـــزيادة ، وإعـــادة التوزيع على نحو أفضل وفق قدرته على التفكير العلمى والتخطيط السديد .

أمـــا الفصـــل الخـــامس مـــن الدراسة ، فقد تناول توجهات مؤسسات المجتمع المدنى ، والمتمثلة فى الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية ، مبرزا عددا من الإشكاليات الخاصة بدورها فى مواجهة القضايا السكانية .

وقـــد حـــاول الفصـــل إلقاء الدور على النظريات المختلفة والآراء المتباينة نحو المشكلة السـكانية . وقد تأرجحت هذه النظريات ما بين التشاؤم الشديد وبين التفاؤل . فنجد أن المالتوسية ســواء النظرية الأم لروبرت مالتوس ، أو النظرية الجديدة من تشاؤم حاد حول إنفجار السكانى وتأثـيره على برامج التنمية العالمية ، وما يمكن أن تتبئ به من مخاطر ، دعت إلى ما هو غير إنسانى وهو التوقف عن دعم الفقراء حيث أن هذا الدعم يساعدهم على كثرة الإنجاب .

بيـــنما رأت المدرسة الكينزية ، والتى تمثل التيار المتفائل ، أن الزيادة السكانية من شأنها أن تدعـــم التنمـــية وتـــزيد مـــن الدخـــل القومـــى والاستثمار . وقد شاركها فى ذلك المدرسة النيوكلاســيكية ، والـــتى تقارب كثيرا الكينزية حول أهمية السكان كعامل مستقل فى تغير قوى الإنتاج .

وقـــد تباينت أيضا الأدبيات العربية حول زيادة السكان بمعدلات تفوق معدلات التنمية ، وقـــد مـــثل هذا الاتجاه العديد نذكر منهم كل من المفكر نادر الفرجانى ، والاقتصادى ، رمزى زكـــى . حيـــث رأوا أنه من الضرورى إعادة النظر فى عمليات التنمية فى سياقها الاجتماعى ، وإعـــادة النظر فى التشكيلية الاجتماعية ، كما اتفقا أيضا فى العلاقة بين النمو السكانى والتعليم ، فكلمـــا زاد التعلـــيم ، مـــال الأفـــراد نحو تحديد النسل ، بينما كلما زاد الفقر ، كلما مال الأفراد للتناسل باعتبار الأطفال هم الرأسمال الذى يرتكنون إليه .

كذلك تباينت الرؤى الإسلامية ما بين مؤيد ومعارض ، ورأى الدين فى هذه القضايا من خـــلال ما ورد فى الصحف ذات الاتجاه الدينى مثل جريدة " الأحرار " و " اللواء الإسلامى " . فى حين أن الجرائد الممثلة للاتجاه المسيحى تحفظت ، أو بشكل آخر لم تتطرق إلى هذه القضية من خلال لسان حالها والمتمثل فى جريدة " وطنى " .

ثـــم تناول الفصل المجتمع المدنى حيث بدأ بتعريفه للمجتمع المدنى ومؤسساته ، ثم انتقل إلـــى الأحـــزاب السياســـية من حيث نشأتها وطبيعة عملها . وخص فى هذا الشأن ثلاثة أحزاب سياســـية هى الحزب الوطنى الديمقراطى باعتباره حزب الوسط ، أو حزب الأغلبية ، وهو كما

معروف الحزب الحاكم . وبالتالى ظهر خطاب الحزب الوطنى كورقة عمل مقدمة من الحكومة. وتناول الفصل تحليل مضمون برنامج الحزب ، وأهدافه العامة والخاصة بالقضية السكانية .

كذلـــك تـــم تحليل كل من برنامجى حزب الوفد باعتباره ممثل اليمين ، بينما مثل حزب الـــتجمع الاتجاه اليسارى ، وإن كان الحزب يجمع عددا من التيارات التقدمية مثل الاشتراكيين ، واليســـاريين ، والناصريين . وسار التحليل على نفس النهج السابق ، حيث تناول بالتحليل أهداف وبرامج الحزبين حول القضايا السكانية .

ثـــم انـــتقل إلـــى المبحـــث الثانى والخاص بالجمعيات الأهلية . وقد قدم الفصل تعريفا للجمعيات الأهلية ، وموجزا حول نشأة هذه الجمعيات الأهلية فى مصر . والتى كانت تهدف فى المقـــام الأول إلـــى تنمية الوعى القومى ، وتقديم الخدمات الاجتماعية والتعليمية للفقراء للتصدى للاحتلال البريطانى آنذاك .

كذلك تناول الفصل تحليلا وافيا للقوانين المنظمة للعمل المدنى وخاصة القانون رقم لسنة ١٩٦٤ ، والقـــانون الجديـــد رقم لسنة ١٩٩٩ ، ودور الجمعيات الأهلية فى التصدى للتدخل الحكومـــة المكثف فى تشكيل وآليات عمل هذه الجمعيات ، وما أسفر عنه هذا التدخل من محاولا عديـــدة لـــتعديل القـــانون . وبالفعل تم توقف العمل به دستوريا حيث أنه لم يعرض للمناقشة فى مجلس الشورى ، إلا أنه قد أوفى الخطوات الدستورية ، وبالتالى تم صدور القانون بشكله الأول دون أى تعديلات كان قد تم الاتفاق عليها بين كل من الحكومة ومؤسسات المجتمع المدنى .

أيضـــا تطـــرق الفصـــل إلـــى معوقات العمل المدنى فى مصر ، ومخاطره ، والإطار التشريعى له لما له من أهمية فى زيادة فاعلية العمل الأهلى أو فى تقييده .

ومـــن الجديـــر بالذكر أنه تم عقد العديد من المقابلات مع عدد من مسئولى الأحزاب ، كذلـــك مديـــر إدارة الجمعـــيات الأهلـــية ، ومدير إدارة التربية السكانية ، وبعض من مسئولى الجمعـــيات الأهلـــية ، للتعرف على دور كل منهم ورؤيته للمشكلة السكانية . إلا أنه لم تتوصل الدراســـة الحالـــية إلـــى أى دور فعال إزاء القضية ، حيث لم تخرج اهتماماتهم عن نطاق عمل الحكومـــة ، والتى تعتبر حلولا أحادية الجانب ، لما تركز عليه من ضيق النظرة ، حيث ركزت معظـــم الحلـــول - إن لـــم يكن كلها - حول المرأة وتنظيم الأسرة . وتغافلت الدور الهام للتعليم والتربـــية السكانية ، كما أنها لم يتوجه خطابها أو عملها إلى الرجل باعتباره شريكا أساسيا فى

عملـــية تنظيم الأسرة ، أو ما يسفر عنه تعدد الزوجات ، سواء بهدف المتعة الشخصية أو بهدف البحث عن الأولاد الذكور ، وهو من الأمور الشائعة فى عدد من الفئات بالمجتمع المصرى .

وقد انتهت الدراسة بتصور مقترح لتفعيل عمل مؤسسات المجتمع المدنى . وضرورة أن تتضـــافر جهودهـــا مع الحكومة على أن يكون هذا التضافر بشكل خطى ، بحيث يتقاسم كل من الأحـــزاب والجمعـــيات الأهلـــية والحكومة الأدوار ، وأن يكون محور عمل كل منهم المواطن والتنمية .

المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية
شعبة بحوث السياسات التربوية

ملحق رقم (١)

استبيان موجه للمعلمين بمراكز
محو الأمية

بشأن استطلاع الرأى عن " دور مؤسسات محو الأمية فى مواجهة المشكلة السكانية "

بـــرجاء التكرم بوضع علامة ( ) داخل الخانة التى تعبر عن رأيك أصدق تعبـــير: " نعم " أو "إلى حد ما " أو " لا " .
مع الإحاطة بأن آرائكم سوف تظل سرية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث .

ونشكركم على تعاونكم ،،،

الباحثة
د. آمال سيد مسعـــــود

أولا : بيانات شخصية :

- الاسم (اختيارى) :
- المؤهــــل :

– مؤهل متوسط	☐	– مؤهل فوق المتوسط	☐
– مؤهل فوق المتوسط تربوى	☐	– مؤهل عال	☐
– مؤهل عال تربوى	☐	– غير ذلك	☐

- النوع :

ذكر ☐ أنثى ☐

- الخبرة فى مجال تعليم الكبار :

– أقل من خمس سنوات ☐

– من ٥ إلى ١٠ سنوات ☐

– أكثر من ١٠ سنوات ☐

- عدد أفراد أسرتك : (   )
- عدد البرامج أو الدورات التدريبية التى حصلت عليها فى مجال التربية السكانية ( )

ثانيا : فقرات الاستبيان :

برجاء وضع علامة (   ) داخل الخانة التى تعبر على رأيك أصدق تعبير .

م	العبـــــــــــارات	نعم	إلى حد ما	لا
١	**أولا : مدى وعى المعلم بمشكلة الزيادة السكانية :** أرى أن تنظـيم الأسـرة ضـرورى فـى المجـتمع المصرى؟			
٢	أرى أن تنظيم الأسرة يخالف تعاليم الدين ؟			
٣	أعتقد أن المجتمع يزداد تقدما بالزيادة فى عدد السكان ؟			
٤	أظـن أن المشـكلة السـكانية ترجع أساسا إلى سوء تخطيط التنمية الاقتصادية ؟			
٥	أرى أن المشـكلة السـكانية ترجع لإهمال الدولة لها سنوات طويلة ؟			
٦	أعـتقد أن المشـكلة السكانية ترجع لعدم وعى الأسرة بمخاطرها ؟			
٧	أرى أن المشكلة السكانية تزيد من حدة الفقر ؟			
٨	أرى أن المشكلة السكانية تزيد من انتشار البطالة ؟			
٩	أرى أن المشكلة السكانية ترتبط بنقص الغذاء ؟			
١٠	أرى أن المشـكلة السـكانية تؤدى إلى خفض معدلات التنمية ؟			
١١	أرى أن المشكلة السكانية تزيد من مشاكل البيئة ؟			
١٢	أعـتقد أن المشـكلة السكانية ترتبط بانخفاض مستوى الصحة العامة للأفراد ؟			
١٣	أعـتقد أن هناك علاقة بين المشكلة السكانية ومشكلات النقل والمواصلات ؟			
١٤	أرى أن هـناك علاقة بين المشكلة السكانية واستهلاك الطاقة؟			

م	العبـــــــــــــارات	نعم	إلى حد ما	لا
١٥	أعـــتقد أن هـــناك علاقة بين المشكلة السكانية وإخفاق السياسات العامة فى الدولة ؟			
	ثانيا : رؤية المعلم حول وعى الدارسين بمحو الأمية:			
١	أظن أن الدارسين ببرامج محو الأمية على وعى بمشكلة الزيادة السكانية ؟			
٢	أعـــتقد أن الدارســـين على علم بالإحصاءات الحديثة لمعدل الزيادة السكانية ؟			
٣	أرى أن الدارســـين بـــبرامج محـــو الأمـــية يدركون الأضـــرار والمشـــكلات الاقتصـــادية والاجتماعـــية والصحية والنفسية الناجمة عن المشكلة السكانية ؟			
٤	أظن أن الدارسين بمحو الأمية عموما يعرفون مميزات الأسرة صغيرة العدد ؟			
٥	أعتقد أن الدارسين بمحو الأمية لديهم اتجاهات إيجابية نحو تنظيم الأسرة ؟			
	ثالـــثا : طرق وأساليب المعلم بمراكز محو الأمية فى معالجة قضايا المشكلة السكانية :			
١	أعتقد أن التدريس بطريقة الإلقاء غير مجدى فى تناول المشكلة السكانية مع الدارسين بمحو الأمية ؟			
٢	أفضل تناول مفهومات التربية السكانية داخل المقررات الدراسية ؟			
٣	أرى تـــناول مفهومـــات التربـــية الســـكانية فى مقرر مستقل؟			
٤	أعـــتقد أن أســـلوب المناقشـــة أفضل الأساليب لتناول القضايا السكانية مع دارسى برامج محو الأمية ؟			
٥	أفضـــل اســـتخدام وســـائل تعليمية كالصور والأشكال والرسوم البيانية لابراز مخاطر المشكلة السكانية ؟			

م	العبـــــــــــــارات	نعم	إلى حد ما	لا
٦	أفضـــل أن تشـــمل امـــتحانات محـــو الأمية فى نهاية البرنامج أسئلة حول فهم الدارسين للمشكلة السكانية ؟			
٧	أوضح آرائى فى المشكلة السكانية أثناء الشرح ؟			
٨	أجـــرى زيارات ميدانية مع الدارسين للجهات التى لها علاقة بالمشكلة السكانية ؟			
	<u>رابعـا</u> : <u>رؤيـــة المعلم لكيفية تفعيل مواجهة المشكلة السكانية</u> :			
١	أعتقد أن المناهج الحالية بمحو الأمية تحتاج إلى تعديل يتناول موضوعات المشكلة السكانية بشكل أفضل ؟			
٢	أشـــعر بحاجـــتى إلى دورات تدريبية فى كيفية تناول موضوعات التربية السكانية ؟			
٣	أرجـــع إلى دليل المعلم لمساعدتى على تدريس مفاهيم التربية السكانية ؟			
٤	أرى أن دليل المعلم بصورته الحالية يحتاج إلى تعديل لمساعدة المعلمين على تناول المشكلة السكانية ؟			
٥	أعـــتقد أن تغيـــير اتجاهات وسلوكيات الدارسين تجاه المشكلة السكانية يتطلب إعادة النظر فى النظام الحالى لمحو الأمية ؟			

مـــا أهم المشكلات التى ترى أنها تعوق تحقيق مؤسسات محو الأمية لدورها فى مواجهة المشكلة السكانية ؟

____

____

____

____

____

____

____

____

____

____

ما مقترحاتك لتطوير دور مؤسسات محو الأمية فى مواجهة المشكلة السكانية ؟

____

____

____

____

____

____

____

____

____

____

المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية
شعبة بحوث السياسات التربوية

ملحق رقم (٢)

استبيان موجه للخبراء فى مجال
تعليم الكبار

بشأن استطلاع الرأى عن " دور مؤسسات محو الأمية فى مواجهة المشكلة السكانية "

بـــرجاء التكرم بوضع علامة (   ) قرين الخانة التى ترى أنها تعبر عن رأيك أصدق تعبير : " نعم " أو " إلى حد ما " أو " لا " مع الإحاطة بأن آرائكم سوف تظل سرية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث .

ونشكركم على تعاونكم ،،،

الباحثة
د. آمال سيد مسعـــــود

بيانات شخصية :

- **الاسم اختيارى :**
- **الوظيفة الحالية :**
- **الخبرة فى مجال تعليم الكبار :**

– أقل من خمس سنوات ☐

– من ٥ إلى ١٠ سنوات ☐

– أكثر من ١٠ سنوات ☐

م	العبـــــــــــــــارة	نعم	الى حد ما	لا
١	أرى أن التربــية الســكانية فى البرنامج الحالى لمحو الأمية تسير وفق أهداف واضحة ؟			
٢	أظــن أن موضوعات التربية السكانية المدرجة بالمقررات الحالية لمحو الأمية كافية ؟			
٣	أشــعر أن المادة التعليمية المدرجة وظيفية قادرة على تنمية جوانب إيجابية فى سلوك الدارسين ؟			
٤	أرى أن هــناك تطويــر مستمر لبرامج التربية الســكانية المقــررة علــى دارسى برامج محو الأمية؟			
٥	أرى أن تــتم معالجة قضايا التربية السكانية من خــلال موضــوعات ضــمن إطــار المقررات الدراسية المختلفة وليس كمقرر مستقل ؟			

م	العبـــــــــــــــــارة	نعم	الى حد ما	لا
٦	اعـــتقد أن الزمـــن المخصص لمناقشة المشكلة السـكانية فى إطار البرنامج الحالى لمحو الأمية كاف للشرح والمناقشة بين المعلم والدارسين ؟			
٧	أرى أن معلمـــى محـــو الأمية فى المدن يولون اهـــتماما أكبر بموضوعات التربية السكانية عن أقرانهم فى الريف ؟			
٨	أظن أن الامتحانات فى نهاية برنامج محو الأمية تضـــم أســـئلة حول المشكلة السكانية وعلاقتها بخطط التنمية الشاملة ؟			
٩	أوافـــق علـــى مشـــاركة المعلمين ببرنامج محو الأمية فى وضع مناهج التربية السكانية ؟			
١٠	أعـــتقد أن معلمـــى محو الأمية تعد لهم دورات تدريبية كافية فى مجال التربية السكانية ؟			

تفضل بذكر المشكلات التى ترى أنها تعوق تحقيق دور مؤسسات محو الأمية فى مواجهة المشكلة السكانية ؟

____

____

____

____

____

____

ما مقترحاتك لتطوير دور مؤسسات محو الأمية فى مواجهة المشكلة السكانية ؟

____

____

____

____

____

____

____

____

____

____

ملحق رقم (٣)

أسماء المراكز المنتشرة بالمحافظات الأربعة

التى تم فيها التطبيق

م	اسم المحافظة	م	اسم الإدارة
١	القاهرة		جمعيات الرعاية المتكاملة بحلوان جمعيات الرعاية المتكاملة بالمعادى جمعيات الهلال الأحمر بحلوان جمعيات الهلال الأحمر بالمعادى جمعية طفل المعادى
٢	الشرقية		المركز الرئيسى مركز الزقازيق مركز كفر صقر مركز منيا القمح مركز أبو حماد
٣	الدقهلية		إدارة شرق المنصورة إدارة غرب المنصورة
٤	الفيوم		مركز الفيوم سنورس أبشواى اطسا طامية يوسف الصديق
٥	أسيوط		البدارى ساحل سليم

المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية

سيادة الأستاذ /

تحية طيبة وبعد ،،،

يقــوم المركــز القومى للبحوث التربوية والتنمية بإجراء دراسة علمية وتطبيقية حول موضوع " دور المؤسسات التعليمية وغير التعليمية فى مواجهة المشكلة السكانية " .

وتســعى الباحــثة من خلال الاستبانة الحالية إلى التعرف على رأى سيادتكم فى مدى تعبــير ما رصدته الباحثة من محاور رئيسية عن دور المؤسسة التعليمية للتعليم قبل الجامعى فــى التصدى للمشكلة السكانية وذلك فى ضوء واقع المجتمع المصرى وفى ضوء ما أسفرت عنه الدراسة النظرية .

نرجو التفضل بالإجابة على الاستبانة لما لآرائكم ومقترحاتكم من أهمية وفائدة فى هذا البحث .

مع خالص الشكر والتقدير ،،،

الباحثة

ا.م.د. نادية محمد عبد المنعم

بيانات نرجو أن تملأ

الوظيفة والتخصص :

المؤسسة التى تعمل بها :

" بسم الله الرحمن الرحيم "

(١) أن تفعـــيل دور المؤسسة التعليمية فى التصدى للمشكلة السكانية مرهون بتطوير القائميـــن عليه فأيا كانت القوانين واللوائح فإن الإنسان هو الذى يشكل من الدور عوامل فاعلة ومنشطة ودافعة .

ضع علامة ( ) أمام كل عبارة تراها مناسبة لوجهة نظرك .

	نعم	لا
• أهمية إحداث تغيرات جذرية فى مفاهيم اختيار المعلم وإعداده.	( )	( )
• أهمية تنمية اتجاهات المعلم الإيجابية تجاه القضية السكانية .	( )	( )
• تضـــمين خطـــة إعـــداد المعلـــم مقررات فى التربية السكانية والأسرية وعمل دراسات ميدانية فى فريق لحل مشكلات الميدان.	( )	( )
• أهمـــية تدريـــب المعلـــم على كيفية تدريس المفاهيم المعاصرة وإكسابه مهارات التفكير العلمى والتفكير الناقد والإبداعي.	( )	( )
• ضـــرورة وجـــود بـــرامج فكـــرية وثقافية مستمرة للمعلم عبر اللقاءات والندوات والنشرات .	( )	( )
• تحويـــل التربـــية والتعلـــيم من وظيفة يمارسها المعلم الى مهنة تختار وينتمى إليها المعلم .	( )	( )

آراء أخرى (تذكر) :

____

____

____

____

(٢) هـناك وسائل تحقق النهوض بمناهج التربية السكانية بالمؤسسة التعليمية، ما الوسائل التى تراها مناسبة مما يأتى :

- أن يسـبق الـتطوير أبحاث علمية ودراسات ميدانية وورش عمل على مستوى مديريات التربية والتعليم بالمحافظات فى إطار عمل محدد . ( )
- أن تولـى اهتماما بالتربية الأسرية وبالصحة الإنجابية والتربية الجنسية الواعية المستندة إلى القيم الدينية . ( )
- أن تقـوم علـى منهج علمى يواءم بين ما يحققه التلميذ من إثارة شغفه للمعرفة وإضافة خبرات جديدة إلى شخصيته . ( )
- أن تتضـمن أنشـطة مجتمعـية تسـهل ربط المشكلات بمعدل الزيادة السكانية . ( )
- أن تـنمى قدرة الطالب على الاعتماد على النفس واكتساب مهارة اتخاذ القرار وكتابة تقارير عن الأنشطة الحقلية . ( )
- أن يهـتم بقياس أداء التلاميذ وأداء المعلم فى الأنشطة المصاحبة للمنهج لإغفالها وإهمالها كلية . ( )
- أن تتغير أساليب التدريس فى ضوء كثافة الفصل . ( )

- وسائل أخرى (تذكر) :

____

____

____

____

(٣) هـل تعتقد أن للإدارة المدرسية حاليا دور فاعل فى التصدى للمشكلة السكانية بوصفها مسئولة عن قيادة المؤسسة التعليمية ومنطلق كفاية النظام ككل ؟

نعم ( )   لا ( )

إذا كانت الإجابة بلا فهل يرجع ذلك إلى :

* الإدارة المدرسـية إن هـى إلا منظومة فرعية من منظومة المؤسسة التعليمـية ومـن ثـم فإن دورها يؤثر ويتأثر ببقية المنظومات الفرعية الأخرى للمنظومة الكلية . ( )
* تفويـض الصـلاحيات لادارة المدرسـة محـدودة ومشـاركتها فى الإجراءات التطويرية تحتاج إلى تعزيز . ( )
* عدم الإعتداد الكافى بالأنشطة الريادية العلمية والاجتماعية . ( )
* ضـعف التنظيمات المدرسية وروتينية نشاطها كمجلس إدارة المدرسة ومجالس الآباء والمعلمين . ( )
* عـدم وجـود دور لمديـر المدرسـة فى الرقابة على الأنشطة الفنية واعتبارها توجيها وتقويما من مسئوليات التوجيه التربوى . ( )
* عـدم وضوح رؤية الإدارة المدرسية للتربية السكانية لتهيئة الأنشطة المصاحبة لها وربطها بالبيئة وحاجاتها . ( )
* قلـة الاهـتمام بعمـل معسكرات للتلاميذ خلال العطلة الصيفية لنشر الوعى السكانى والتربوى وافتقاد العمل بروح الفريق . ( )
* عـدم وجـود آلـية تخطيطـية ترتبط بجوهر التربية السكانية داخل المدرسة وتملك القدرة على متابعة التنفيذ والبحث والتقويم . ( )
* هبوط دافعية الإدارة المدرسية لعدم التحفيز . ( )

* أسباب أخرى (تذكر) :

____

____

____

____

(٤) للعلاقـــة بيـــن المدرسة والمجتمع المحلى أثر بالغ فى مؤازرة القضية السكانية ويمثل الاتصـــال بالبيـــئة إحدى المحددات الحاكمة لنقل الوعى السكانى والأسباب الآتية تقف عادة خلف انحسار دور المؤسسة التعليمية فى خفض معدل الزيادة السكانية .

الرجا وضع علامة ( ) أمام كل سبب تراه مناسب لوجهة نظرك

- تضارب الجهود وعدم التنسيق والتكامل بين المدرسة والمجالس الشعبية والمحلية . ( )
- ضعف الدور الثقافى للمدرسة كمركز إشعاع داخل البيئة. ( )
- ضعف مؤازرة المؤسسات المجتمعية المعنية بالثقافة والإعلام ورعاية الشباب للمدرسة بما يؤدى للتكامل . ( )
- القصور فى تقديم برامج خدمة عامة لمعاونة الأسرة علـــى مواجهة مسئولياتها المتعلقة بالتنشئة والتعامل الواعى مـــع مشاكل الحياة العائلية وتنظيم وإدارة الأسرة . ( )
- ضعف قدرة المدرسة على إشراك المجتمع المحلى وعدم إدراك المجتمع المحلى لأهمية المشاركة . ( )
- قصور المدرسة فى بناء خطة إعلامية تسعى لتوضيـــح أهداف التربية السكانية لأولياء الأمور والجمهور وانفصام العلاقة بين المدرسة والأسرة . ( )
- الكفاية الخارجية للمدرسة وتأثيرها فى المجتمع المحلـــى ومؤسساته الفاعلة روتينية بحتة ولا منهجية لها . ( )
- ضعف ما تقدمه البيئة العامة والخاصة من موارد ماديـــة ومالية للمدرسة . ( )

أسباب أخرى (تذكر) :

____

____

____

____

(٥) ما مقترحاتكم لتفعيل دور المدرسة فى مواجهة المشكلة السكانية ؟

رقم الإيداع ١٤٩٠٨/٢٠٠٣

الترقيم الدولي : I . S .B . N

977- 317- 141- 8

طبع بمطبعة

المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية

البرج الفضي - ١٢ ش واكد من ش الجمهورية - القاهرة